القول النفيس

في براءة

الوليد بن مسلم

١١٩ - ١٩٥ هـ

من التدليس

دراسة موثّقة نظريّة تطبيقيّة

تأليف

أبي جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري

الجزء الثاني

دار الغرباء الأثرية


بسم الله الرحمن الرحيم

القول النفيس

في براءة

الوليد بن مسلم

٢

ⓒ عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، ٢٠٢٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأنصاري، عبد الله بن محمد بن عثمان
القول النفيس في براءة الوليد بن مسلم من التدليس /
عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري ـ المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ

٣ مج.

ردمك: ٢ ـ ١٨٨٠ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٦ ـ ١٨٨٢ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج ٢)

١ ـ الحديث الالمدلس أ. العنوان

ديوي ٣٣٣,٦٤ ١٤٣٠/٤٤٤

رقم الإيداع: ٤٤٤/ ١٣٠٩

ردمك: ٢ ـ ١٨٨٠ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٦ ـ ١٨٨٢ ـ ٠٠ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج ٢)

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م

دار الغرباء الأثرية

لصاحبها: أبي جابر عبدالله محمد عثمان الأنصاري

المملكة العربية السعودية / المدينة المنورة

هاتف وفاكس: ٨٢٤٣٠٤٤

جوال: ٠٥٠٥٣٢٠٢٧٤.

بريد المؤلف الإلكتروني: Ansarigoraba@hotmail.com

المبحث الرابع

وَفِيْهِ

دِرَاْسَةُ أَحَادِيْث الضُّعَفَاْءِ

الَّذِيْنَ ذُكِرُوْا

فِيْ كَلَاْمِ

الْهَيْثَمِ بْنِ خَارِجَةَ

وَفِيْهِ

دِرَاسَةْ أَحَادِيْث

قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيّل

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: "أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا"» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1]، لأنه من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري.

والوليد كما تعلم متهم بتدليس قرة تدليس التسوية.

كذا جاء في نصِّ كلام الهيثم بن خارجة، والإمام الدارقطني .

وقد جاء في نصِّ كلام الهيثم بن خارجة السبب الذي جعل الوليد يدلس قرة، هو إنبال الأوزاعي أنْ يروي عن قرة هذا وأمثاله .

وعلى هذا كان من المفترض جداً أنْ لا نجد الوليد يذكر قرة في أيِّ حديث من طريق الأوزاعي إنبالاً له أنْ يروي عنه، كما روي ذلك عنه.

بيد أنَّ وجودنا لأحاديث يذكر فيها الوليد قرة بين الأوزاعي وشيوخه، يدل دلالة بينة على تخلخل تلك الدعوى ، متناً والذي نُصَّ عليها في كلام الهيثم بن خارجة وكلام الإمام الدارقطني .

نعم إنَّ وجودنا لأحاديث للوليد يرويها عن الأوزاعي عن قرة لهي قاصمة

(١) (١/١٥٥/١) من هذا الكتاب.

الظهر، للمتهمين للوليد بتدليس التسوية وحجتنا عليهم ولا فخر.

ومن تلك الأحاديث هذا الحديث فهو يرويه الوليد عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري .

فأين ما زعموه من تدليس الوليد لقرة ؟!

وقد حدَّث الوليد بهذا الحديث ستة أنفس وفي كل مرة يذكر قرة .

وهذا يؤكد سلامة نيته من التدليس وإلَّا لأخفاه ولو في مرة من تلك المرات .

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1]، لأنه من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري.

حدَّث به الوليد بن مسلم أربعة أنفس: محمود بن خالد، وأبا توبة الربيع بن نافع ، وداود بن رشيد ، وعلي بن بحر .

هكذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه عبيد الله بن موسى ، وشعيب بن إسحاق، وأبو المغيرة، وابن المبارك، وغيرهم.

وخالفهم مبشر بن إسماعيل، ومحمد بن كثير المصيصي، فروياه عن الأوزاعي، عن الزهري، دون ذكر قرة في إسنادهم .

وقلت هناك: وقد ذكر الوليد قرة في جنب من رواه عن الأوزاعي بذكره، فهذا يبعد شبهة التدليس عن الوليد بالكلية، والله أعلم.

(١) (١/٢٤٥/٢٧) من هذا الكتاب.

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَن تَزَالَ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ».

هذا الحديث هو الحديث (الثامن والعشرون) مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وقد ذكرت هناك في التعليق عليه: أنَّه من رواية الوليد، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، فلا شبهة تدليس ترد على الوليد في هذا الحديث لو ثبت عنه.

لأن في الإسناد إلى الوليد أبا عبيد الله إسحاق بن إبراهيم بن عرعرة لم يوثق و لم يُضعَّف، بَيَّضَ له ابن أبي حاتم فهو في عداد المجهولين.

(١) انظر (١/٢٥٠/٢٨) من هذا الكتاب .

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «حَذْفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه الحديث (التاسع والستين) مما رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري.

وقد بينت هناك في التعليق على هذا الحديث أنَّ الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، كما رواه الآخرون.

ثم قلت: وهذا يدل على بطلان تلك الدعوى التي تنسب إلى الهيثم بن خارجة بأنَّ الوليد كان يدلس قرة وإبراهيم بن مرة بين الأوزاعي وشيوخه.

فهاك هو يذكر قرة، فليت شعري من يصدق بعد هذا ما قيل عنه وواقع حديث الوليد بن مسلم يُكَذِّبُ ما نسب إليه ظلماً!!

(١) (١/٣٨٤/٦٩) في هذا الكتاب .

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه الحديث (الثالث والثلاثون) مما رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري.

وقد بينت هناك في التعليق على هذا الحديث أنَّ ثلاثة من الثقات رووه عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، دون ذكر قرة بينهما.

وتابعه على هذا محمد بن كثير المصيصي.

ورواه من هو مقبول الرِّواية عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري — به —.

وتابعه على هذا أكثر أصحاب الأوزاعي .

وتوسط بشر بن بكر بينهم فقال: عن الأوزاعي، حدثني من سمع الزهري.

وقلت هناك: والسبب في الاختلاف على الأوزاعي في هذا الحديث من الأوزاعي نفسه -والله أعلم- لأن كلا الروايتين محفوظ عنه ما كان بذكر قرة، وما كان بدون ذكره.

(١) انظر (١/٢٦٥/٣٣) من هذا الكتاب .

وسقوط قرة في إسناد من رواه عن الوليد بذلك ومن تابعه لوكان متعمداً يكون من الأوزاعي نفسه، لأنه هو الذي رغب عن ذكر قرة في إسناده.

وقلت حينها: يتضح هذا الموقف ويتجلى في رواية بشر بن بكر عنه، والتي قال فيها بشر عن الأوزاعي: حدثني من سمع الزهري، عن أبي سلمة –به–

فقول الأوزاعي هذا: حدثني من سمع الزهري، يدل على أنّ الأوزاعي لم يكن راغباً في ذكر قرة، يظهر ذلك لمن ألقى السمع وهو شهيد.

وإلّا لسمّاه وأعرب عنه في رواية بشر، لو كان ثمة رغبة عنده في ذلك.

وقد ذكرت هناك ثلاثة أدلة على براءة الوليد:

الأولى: متابعة محمد بن كثير للوليد بن مسلم على عدم ذكر قرة .

الثانية: أنّ الإمام الأوزاعي هو الذي حاول إخفاء قرة لقوله في رواية بشر: حدثني من سمع الزهري .

الثالثة: سكوت الإمامين الدارقطني، والإمام النسائي من قبله عن اتهام الوليد فيه بالتدليس.

وقلت هناك: ولئن كان أخي فهمي خطأ وتأويلي شططاً، فلن أكون مخطئاً ولا مشططاً إذا سكت عن اتهام الوليد في هذا الحديث بالتدليس كما سكت عن هذا الإمامان النسائي والدارقطني، وهما من هما في الجرح والتعديل، والتعليل، وذلك بعد أنْ رأيا عدم ذكر الوليد لقرة وغيره يذكره.

وأقول هنا: إنَّ ما ذكر الوليد فيه قرة لو صحَّ عنه، لكان للجمع بين ما ذكر فيه قرة ومالم يذكره، فمحل احتمال قوي في براءة الوليد من التدليس من حيث الاستدلال.

وهو أنَّ الوليد حدَّث به في القديم عن الأوزاعي على ما حدثه به عليه بدون ذكر قرة .

ثم لما سمع الأوزاعي يُحدَّث به بذكر قرة حدَّث به يزيد بن عبد الله بن رزيق بذلك حتى لا يتهم بعد بالتدليس.

نعم لو لم يكن كذلك فما هو السبب الذي جعل الوليد يذكر قرة في حديث من رواه بذلك وهو قد شرط على نفسه أنْ لا يذكر قرة هذا وأمثاله في حديثه عن الأوزاعي إنبالاً له أنْ يروي عن هؤلاء؟!!

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِنْ حسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ ».

هذا الحديث سئل عنه الإمام الدارقطني كما في «العلل» (٨/٢٥/١٣٨٩) فأجاب قائلاً رحمه الله: « يرويه الأوزاعي واختلف عنه فرواه محمد بن شعيب[١] والوليد بن مزيد[٢] وعمارة بن بشر[٣] وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة[٤]،

(١) أخرج حديثه ابن ماجه في «السنن» (٢/١٣١٥/٣٩٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٤٦٦/٢٢٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٥٤)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٩٢ /٥٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٤٢٦)، والرافعي في «التدوين» (٣/١٥٢)

(٢) أخرج حديثه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١/١٤٤/١٩٢)، والبيهقي في «الأربعين الصغرى» حديث (٥١-٥٣/ح١٩)، وفي المدخل إلى «السنن الكبرى» حديث (١/ ٢٢٤/٢٩٠)، وفي «الآداب حديث» (١١٥٢)، وفي «شعب الإيمان» أيضاً (٤/٢٥٥/٤٩٨٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/١٩٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/٣٢٠/ ٤١٣٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/٣٠٦،٤٢٦/٥٦٢)، وأبو زرعة طاهر في «صفوة التصوف» (٧٤١) .

(٣) لم أجده من هذا الوجه .

(٤) أخرج حديثه الترمذي في «الجامع» (٤/٥٥٨/٢٣١٧)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» حديث (١٢٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/١٩٨)، وأبو زرعة طاهر في «صفوة التصوف» (٧٤١).

وبشر بن بكر[١]، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... »[٢].

وخالفهم عمر بن عبدالواحد[٣]، وبقية بن الوليد[٤]،وأبو المغيرة[٥]، فرووه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة لم يذكروا فيه قرة.

ورواه مبشر بن إسماعيل الحلبي ، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسليمان

(١) لم أجده من هذا الوجه .

(٢) وكذا رواه علي بن محمد بن لؤلؤ انظر روايته في «التمهيد» (١٩٨/٩) .

(٣) لم أجده من هذا الوجه.

(٤) أخرج حديثه بعدم ذكر قرة: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٣٩)، ومن طريقه ابن البناء في «الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت» حديث (٣٥/٤٩)، من طريق أبي علي إسحاق بن إبراهيم الحلواني، عن أبي يوسف يعقوب بن يوسف بن دينار، عن يزيد بن عبد ربه عن بقية –به– هكذا كما ذكر الدارقطني دون ذكر قرة في الإسناد.

وفي الإسناد إلى بقية بن الوليد رجلان لم أجد لهما ترجمة.

ورواه سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية، عن الأوزاعي، عن قرة ، عن الزهري.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي العقب في «فوائده» حديث (١١٩)، قال: حدثنا أبو عبد الملك، ثنا سليمان بن سلمة الخبائري، ثنا بقية بن الوليد، ثنا الأوزاعي، عن قرة، عن عبد الرحمن، عن الزهري –به–.

وفي الإسناد إلى بقية : سليمان بن سلمة الخبائري تكلموا فيه، وشددوا.

(٥) أخرج حديثه أبو الفتح ابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٤٣) ، قال: حدثنا عبدالله حدثني إسماعيل بن حصن أبو سليم، ثنا أبو المغيرة، قثنا الأوزاعي، عن الزهري –به–، ثم قال: « قال أبو بكر: هكذا حدثني به أبو سليم من حفظه لم يذكر فيه قرة».

بن يسار، عن أبي هريرة[١] -قاله- موسى بن هارون البردي وهو ثقة،

حدث عنه محمد بن يحيى وغيره عن مبشر

ورواه عبد الرزاق بن عمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وروي عن إسماعيل بن عياش[٢]، ومحمد بن كثير المصيصي[٣]، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هرير...».

قلت: هكذا قال الإمام الدارقطني عن طرق هذا الحديث كما في «العلل».

بيد أنه كما ترى لم يذكر فيه من الوليد رواية لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

والشاهد أن لا تدليس للوليد في هذا الحديث حتى ولو رواه عن الأوزاعي بدون ذكر قرة ، لأنه يكون قد توبع على ذلك.

فالوليد على ما تقدم براء من تدليس أحد في هذا الحديث البتة، بل لم يرو الحديث بالكلية.

(١) لم أجده من هذا الوجه.

(٢) لم أجده من هذا الوجه.

(٣) أخرج حديثه تمام في «فوائده» (١/٢٠٥/٤٨١) قال: حدثنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان، ثنا أحمد بن محمد بن أبي الخناجر، ثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير -به-.

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «إِنَّ رَجُلاً قَرَأَ بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِيْهَا سَجْدَةٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَجَدَ الرَّجُلُ وَسَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهُ، ثُمَّ قَرَأَ آخِرَ آيَةٍ فِيْهَا سَجْدَةٌ وَهُوَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: فَانْتَظَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَسْجُدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَسْجُدْ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَرَأْتُ السَّجْدَةَ فَلَمْ تَسْجُدْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُنْتَ إِمَامًا فَلَوْ سَجَدْتَ سَجَدْتُ مَعَكَ».

قال الإمام البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٢٤/٣٥٩٠): «وروي عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وهو أيضاً ضعيف».

هكذا قال عنه: «وروي عن الأوزاعي، عن قرة..» إلخ، صدره بصيغة تمريض مشيراً إلى أنه لم يثبت عن الأوزاعي.

وعلى فرض ثبوته عمن رواه عن الأوزاعي، فإنه لا يضرُّ من رواه شيئاً من جانب التدليس، لأنه قد ذكر قرة فيما بين الأوزاعي والزهري.

وعلى هذا لو كان الوليد هو الذي رواه عن الأوزاعي، وثبت عنه لكان دليلاً آخر له على عدم تدليس قرة لا كما قد قيل عنه.

[الحديث الثامن]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: «دَخَلَ عليَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا مُسْتَتِرَةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةٌ، فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

هذا الحديث هو الحديث (الحادي والثمانون)[1] مما رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة -به-.

وتابعه عليه هكذا بشر بن بكر وأبو المغيرة والقرقساني وابن أبي العشرين.

وخالفهم الحارث بن عطية؛ فرواه عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري.

وقلت -هناك-: إن ثبت عن الحارث هذا الإسناد فذكر قرة فيه من المزيد في متصل الأسانيد، وإلا ففي الإسناد إليه نظر لأن فيه مَن لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقلت-أيضاً-: إن ثبت الإسناد عن الحارث أو لم يثبت، فالنتيجة واحدة، وهي أن ذكر قرة في إسناد هذا الحديث وهم وخطأ، والوليد بريء من التدليس فيه.

أو لعل ذِكْرَ قرة فيه وإخفاءه من عمل الإمام الأوزاعي وتدليسه.

والوليد في كل هذه الأحوال وفي جميع الأقوال لم يُدلِّس أحداً في الحديث أبداً.

(١) (١/٤١٦/٨١) من هذا الكتاب.

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاة الْعِشَاء إِلَى أَنْ يَنْصَدِعَ الْفَجْرُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُسَلِّمُ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَة وَيَمْكُثُ فِي سُجُودِه قَدْرَ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا سَكَتَ الأَذَانُ مِنْ صَلَاة الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه، فهو (الحديث السادس) مما رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري[1].

وبينت هناك، أن الوليد بن مسلم قد تابعه أبو المغيرة، وبشر بن بكر، وابن المبارك، والقرقساني عليه.

وخالفهم في الظاهر محمد بن شعيب بن شابور، إذ روي عنه، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري -به-.

وذكرت هناك أيضاً أن إدخال قرة بين الأوزاعي والزهري إما من المزيد في متصل الأسانيد أو هو من صنيع الأوزاعي وتدليسه.

ولا علاقة للوليد ومن تابعه بعدم ذكر قرة بشيء من تبعة ذِكرِه وعدم ذكره.

والوليد قد صرَّح فيه بالتحديث بين الأوزاعي والزهري فلا تدليس منه البتة في هذا الحديث.

(١) (١/١٧٨/٦) من هذا الكتاب.

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ حِيْنَ يَنتَهِبُها مُؤْمِنٌ ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1]، لأنه من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري.

وهو (الحديث الستون) من تلك الأحاديث.

وذكرت هناك أن عيسى بن يونس رواه عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري في رواية البوقي عنه.

وبينت هناك أن البوقي هذا - على ضعفه- قد خالف محمد بن مهران الرازي الثقة، حيث رواه عن عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي، عن الزهري مباشرة دون توسيط قرة بينهما هكذا ،كما قد رواه الوليد بن مسلم وأبو المغيرة، وهقل بن زياد، والفريابي، والمصيصي، والحارث بن عطية، وغيرهم.

وذكرت أن رواية أبي المغيرة قد أخرجها مسلم في «صحيحه» بإسناد

(١) (١/٣٤٩/٦٠) من هذا الكتاب.

الوليد بن مسلم دون ذكر قرة، هكذا الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -به-.

وقلت هناك: وهذه الأمور كلها لهي شهود عدل على براءة الوليد بن مسلم من التدليس البتة في هذا الحديث.

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ- يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ».

هذا الحديث هو الحديث (الثاني والأربعون)[1]، مما رواه، الوليد عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة -به وبنحوه-.

وقد تقدم الكلام عليه وملخصه: أنَّ أبا زرعة الرازي رواه عن أبي مسهر، عن مالك، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري -به-.

هكذا رواه أبو مسهر، عن الإمام مالك، مخالفاً كلَّ أصحاب الإمام مالك عليه في هذا الحديث كسلمة بن العيَّار الفزاري، ومعن بن عيسى، وحفص بن عمر العدني، وعبد الله بن وهب المصري، وحماد بن خالد الخياط، وأحمد بن أبي بكر أبي مصعب الزهري، وغيرهم، حيث رَوَوْهُ عن الإمام مالك عن الأوزاعي عن الزهري -به- دون ذكر قرة بينهما.

وهكذا رواه الوليد بن مسلم، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومحمد بن كثير المصيصي، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وابن سماعة، ومحمد بن مصعب القرقساني، حيث كلهم يرويه عن الأوزاعي، عن الزهري -به-. دون ذكر قرة بينهما.

(١) (١/٢٩٠/٤٢) من هذا الكتاب.

وذكرت هناك: أن الوليد بن مسلم صرَّح بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي، وفيما بين الأوزاعي والزهري، بل إلى منتهى الإسناد، وذلك في رواية يحيى بن معين عنه.

وقلت هناك: وبهذه المتابعات والتصريحات بالتحديث نكون قد حصلنا على براءة الوليد بالكلية من تدليس أحد في إسناد الحديث.

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُولُوا الْكَرْمُ، فَإِنَّ الكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ، وَلَكِنْ قُولُوا: الأَعْنَابُ».

هذا الحديث هو الحديث (الثاني والخمسون) مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

وقد تقدم الكلام عليه[1]، وملخصه أن الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي، عن الزهري ، دون توسيط أحد.

وتابعه محمد بن كثير، وسويد بن عبد العزيز، والحارث بن عطية، حيث رَوَوْهُ عن الأوزاعي، عن الزهري.

وخالفهم محمد بن جابر الحلبي، فرواه عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري.

ومحمد بن جابر على ضعفه خالف من تقدم ذكرهم، فإدخال قرة بين الأوزاعي والزهري، من المزيد في متصل الأسانيد، أو هو من صنيع الأوزاعي وتدليسه، ولعل هذا هو الأقرب.

والوليد قد صرَّح بالتحديث فيما بين الأوزاعي والزهري، وعلى هذا قلت: لا تدليس من الوليد في هذا الحديث البتة.

(١) (١/٣١٩/٥٢) من هذا الكتاب.

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَأْنَفْ مِنْ ثَلاثٍ فَهُوَ مُؤْمِنٌ حَقاً: خِدْمَةِ الْعِيَالِ، والجُلُوسِ مَعَ الْفُقَرَاءِ، وَالْأَكْلِ مَعَ خَادِمِه، هَذِهِ الْأَفعَالُ مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤمِنِيْنَ الَّذِيْنَ وَصَفَهُمُ اللهُ -عَزّ وَجَلّ- في كِتَابِهِ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤمِنُوْنَ حَقًّا﴾[1]».

أخرج الحديث تمام في «فوائده» (١/٧٥/١٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق » (٦/٢٩/٢٤٦٢)، وابن العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (١/٢٨٨)، والديلمي في «مسنده» -كما في حاشية الفردوس (٥٩٦٨)- قال تمام: حدثنا أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد الشيرازي الحافظ، قدم دمشق، ثنا أحمد بن جعفر بن سليمان القزاز الفسوي، ثنا إسحاق بن عبد الله الدامغاني، ثنا الحسين بن عبد الله[2] البسطامي، ثنا عبيد الله بن موسى، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة -به-.

قال ابن عساكر عقب الحديث: «غريب جداً».

قلت: الذي يظهر من عبارة ابن عساكر أنه أراد بالغرابة هنا نكارة إسناده، لأنه تفرد به قرة عن الزهري، وليت شعري أين أصحاب الزهري عن هذا الحديث؟!

وهذا على فرض صحة الإسناد إلى قرة، لأن في الإسناد إليه إسحاق بن

(١) سورة الأنفال آية (٤).

(٢) قال ابن عساكر: وصوابه: ابن عيسى البسطامي.

عبد الله الدامغاني لم أجد له ترجمة.

والشَّاهدُ أنْ لا ذِكرَ للوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث فضلاً عن تدليس أحد فيه.

بل الحديث لم يصح عن الأوزاعي حتى نخشى من الوليد وأن يكون رواه ودلَّس فيه قرة بين الأوزاعي والزهري.

وكيف نخشى من الوليد ما قد قالوه فيه، وهو قد صرَّح بذكر قرة في غير مرة.

وما لم يُصرِّح فيه بذكره فهو قد توبع عليه، وله من الأعذار ما لا يتطرق هاجس التدليس فيه إليه.

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ فِي بَيْتِهِمْ مِنْ بِئْرٍ لَهُمْ ماءً بِعَسَلٍ».

أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٧٤٢/٩٤/٤) أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسن بن محمد بن أبي عثمان الدقاق، قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن أحمد بن القاسم الدهان، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن عبد الله الحارثي، قال: حدثنا محمد بن حماد بن المبارك النصيبي، قال: حدثنا أحمد بن الحسين بن إبراهيم البغدادي، قال: حدثنا عيسى بن يونس، قال: قال لي الأوزاعي: حدثنا ابن أبي إسحاق السبيعي افتح قلبك وعِ فإني لم أحدث بهذا غيرك، حدثني قرة بن عبد الرحمن، قال: حدثنا الزهري، عن أنس بن مالك -به-.

هكذا أخرجه الخطيب ، و لم أجده عند غيره.

وفي الإسناد كما ترى قول الأوزاعي لعيسى بن يونس، فإني لم أُحدِّث بهذا غيرك.

وهذا يعني أن الأوزاعي لم يحدث الوليد بن مسلم ولا غيره بهذا الحديث عدا عيسى بن يونس.

وعليه لا تدليس يخشى من الوليد في هذا الحديث لأن الأوزاعي لم يحدث به غير عيسى بن يونس، وحتى لو حدث به الوليد بعد ذلك، فمن لي بتدليس الوليد فيه لقرة؟

نعم لا تدليس من الوليد لقرة في هذا الحديث ولا في غيره، كيف وهو قد صرّح به في غير ما حديث كما تقدم معنا في هذا الباب من هذا الكتاب.

ثم إن الحديث لم يثبت أصلاً عن الأوزاعي حتى نخشى من الوليد تدليساً فيه لقرة ، لأنَّ في الإسناد إلى الأوزاعي كما رأيت أحمد بن الحسين بن إبراهيم البغدادي، ترجم له الخطيب في «تاريخه» وأورد هذا الحديث في ترجمته و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والراوي عنه محمد بن حماد بن المبارك النصيبي لم أجد له ترجمة.

والحديث قد أخرجه ابن شبَّة في «تاريخ المدينة» (١/١٠٢/٤٦٦)، وابن سعد في «الطبقات» (١/٥٠٦) من طرق عن أنس بن مالك، من غير طريق الأوزاعي.

والحديث أيضاً ليس على شرط الوليد في تدليس قرة وأمثاله، كما روي عنه في تدليسه لهم إنبالاً للأوزاعي أن يروي عنهم، وفي هذا الحديث الأوزاعي يرويه عن ابن أبي إسحاق، عن قرة إذن لو وجدنا الوليد يرويه لن نخشى من تدليس الوليد فيه، لأنه كان ينبل الأوزاعي أن يروي عن قرة وأمثاله، لا أنْ ينبله عن أمثال ابن أبي إسحاق السبيعي لأنَّهُ ثقة .

وفي كلِّ هذه الأحوال، وفي جميع الأقوال، الوليد بريء من تدليس قرة فيه، بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية، والله تعالى أعلم.

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ حَنَشٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غزْوَةٍ فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرِقٌ وَجَوْهَرٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ. وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

أخرج الحديث الإمام مسلم بن الحجاج في «صحيحه» (٣/١٢١٤/ ١٥٩١)، وأبو عوانة في «مسنده-المستخرج على صحيح مسلم- » (٣/٣٨٥-٣٨٦/ ٥٤١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/٣٨٠/٦٩٠٧)، وفي «شرح معاني الآثار» (٤/٧٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٧٦)، وأبو الفتح بن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» (٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٣٣١/٢٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/٣٠٧-٣٠٨)، وابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (٢/١٧٥/١٤١٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٤/٨٣) من طرق، ثم كلهم من طريق: عبد الله بن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، وعمرو بن الحارث، وغيرهما: عن عامر بن يحيى المعافري، عن حنش به.

هكذا أخرج الحديث أصحاب الكتب، وكما ترى لا ذِكرَ للوليد بن مسلم في أسانيدهم، ولا للأوزاعي حتى نخشى من الوليد تدليس قرة فيه إنبالاً للأوزاعي.

على أن الوليد كما رأيت فيما تقدم معنا في أكثر من مرة يُصَرِّحُ بذكر قرة في أسانيده بين الأوزاعي وشيوخه.

وهذا يمنع من التخوف منه من ذكر قرة في هذا الحديث أو غيره.

وعلى هذا الذي تقدم لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث، بل لا رواية له بالكلية. والله أعلم.

وعلى فرض كونه رواه فمن لي بتدليسه لِقُرَّة فيه ؟!

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: إنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَها قَبْلَ أَنْ يُقِيْمَ الْإِمَامُ صُلْبَهُ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه، إذ هو الحديث (الحادي والعشرون) مما رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري[1].

وقد ذكرت هناك أن الوليد بن مسلم قد توبع عليه؛ تابعه كبار أصحاب الأوزاعي، كابن المبارك، وموسى بن أعين، والوليد بن مزيد، وغيرهم، كلهم يرويه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -بنحوه-.

بيد أني هناك لم أذكر أن الحديث يرويه قرة بن عبد الرحمن بن حيويل لعدم الحاجة إليه ثمة، وذكرته هنا للمناسبة؛ لأنه من أحاديث قرة عموماً، ولكنه من غير طريق الأوزاعي عنه.

وإنما هو يروى من طريق ابن وهب، عن يحيى بن حميد، عن قرة، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -به-.

بهذا الوجه أخرجه كل من وقفت عليه كابن خزيمة في «صحيحه» (٣/٤٥/ ١٥٩٥)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/٣٩٨/٢٠١٩)، وابن الأعرابي في

(١) انظر (١/٢٢٥/٢١) من هذا الكتاب.

«معجمه» (٩٦٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢١٢٥/٢٢٨/٧)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٤٦/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٤٨/٣٧٨/١) من طرق، ثم كلهم من طريق ابن وهب، عن يحيى بن حميد، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة —به—.

هكذا أخرج أصحاب هذه الكتب حديث قرة بعيداً عن ذكر الأوزاعي في إسناده.

وكذلك من رواه وأخرجه عن الأوزاعي لم يذكروا قرة في إسناده.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، كيف وقد رواه كما رواه الآخرون من أصحاب الأوزاعي؟!

وقد تعرض الإمام الدارقطني لذكر جميع هذه الطرق كما في «العلل» (١٧٣٠)، بيد أنه لم يعل طريقا منها بتدليس الوليد، لا بل و لم يشر إلى ذلك.

وعليه فالوليد براء البتة من تدليس قرة فيه أو غيره، كيف وقد صرح الوليد في غير ما حديث بذكره قرة في أسانيده.

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما «أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا ثَرَدَتْ غَطَّتْهُ شَيْئًا حَتَّى يَذْهَبَ فَوْرُهُ، ثُمَّ تَقُولُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ».

أخرج الحديث الدرامي في «مسنده» (٢٠٤٧)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (٢٨٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣١٤٠/٤٥٣/٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٠٧/٦/١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٨٤/٢٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧١٢٤/١٣١/٤)، والبيهقي من طريقه في «الآداب» (٦٦٢)، ومن غير طريقه في «السنن الكبرى» (١٤٤٠٦/٢٨٠/٧)، وتمام في «فوائده» (١٥٢٩/٢٠٢/٢) من طرق، ثم كلهم من طريق عبد الله بن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن عروة، عن أسماء -به-.

هكذا رواه عبد الله بن وهب عن قرة.

والحديث قد روي عن الأوزاعي من غير طريق قرة.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٨٥/٢٢٧) قال: حدثنا ورد بن أحمد بن لبيد البيروتي، ثنا العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، ثنا الأوزاعي، أخبرني يونس بن يزيد، حدثني الزهري، حدثني عروة بن الزبير أنه سمع أسماء -به-.

كذا رُوِيَ الحديث عن الأوزاعي، و لم يثبت لأن في الإسناد إليه ورد بن أحمد بن لبيد البيروتي لم أجد له ترجمة.

ولو ثبت الحديث عن الأوزاعي لكان حجة لنا على براءة الوليد من تدليس أحد فيه لو رواه الوليد عن الأوزاعي على هذا الوجه.

لأن الأوزاعي يرويه عن يونس بن يزيد لا عن قرة، فلو رواه الوليد بذلك، من ذا يُدلِّس فيه والواسطة بين الأوزاعي، والزهري يونس بن يزيد؟!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل لم يرو الوليد الحديث بالكلية.

على أني قد وجدت الحديث من طريق أخرى لا ذكر فيها لا للوليد ولا للأوزاعي ولا قرة.

[الحديث الثامن عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشُّرْبِ مِنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ وَأَنْ يُنْفَخَ فِي الشَّرَابِ».

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٨٠/١١٧٧٧)، وأبو داود في «السنن» (٣/٣٣٧/٣٧٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢١٣٥/٥٣١٥)، وتمام في «فوائده» (٢/٢٠٢/١٥٢٨) من طرق، ثم كلهم من طريق عبد الله بن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي سعيد الخدري.

هكذا أخرج أصحابُ هذه الكتب الحديث -فيما وقفت عليه- من مصادر من هذا الوجه.

و لم أجد من رواه أو أخرجه من طريق الوليد، أو الأوزاعي، أو من غير هذا الوجه بإسقاط قرة من إسناده عمداً على وجه التدليس.

نعم هناك للحديث طرق أخرى وشواهد كثيرة لا ذكر فيها لقرة إلا هذا الوجه الذي تقدم ذكره.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لا لقرة ولا لغير قرة.

[الحديث التاسع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُذَافَةَ ﷺ قالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي أَهلِ مِنَى فِي مُؤَذِّنَيْنِ بَعَثَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَصُومُ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَحَدٌ فَإِنَّها أَيَّامُ طُعْمٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرٍ للهِ تَعَالَى».

أخرج الحديث ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/١١٤/٨١٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٩٩) والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٧٣/٥٤٤) و(٨/١٤٢/٨٢١٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٢٠/١٠٢٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣/٧٣١/٦٦٥٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٠٨٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/٣٤٦) من طرق، ثم كلهم من طريق سويد بن عبد العزيز، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة —به—.

هكذا أخرج الحديث أصحاب الكتب فيما وقفت عليه دون ذكر للوليد ولا للأوزاعي في إسناد قرة هذا.

وقد سئل أبو حاتم عن هذا الحديث كما في «العلل» لابنه (٧٤٦) فأجاب قائلاً: «...هذا خطأ، إنما هو الزهري قال: حُدِّثت عن مسعود عن عبد الله بن حذافة».

هكذا قال أبو حاتم، وكما رأيت لم يذكر فيه شيئاً عن الوليد ولا الأوزاعي،

وإنما أعل إسناد قرة بأنه خطأ، والصواب في رأيه أنه عن الزهري قال: حُدِّثْتُ عن مسعود بن الحكم.

والشاهد أن لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل الوليد لم يرو الحديث بذكر قرة ولا بإسقاطه.

[الحديث العشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذا خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَا فَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ وَأَمَّنَ النّاسُ».

قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢١٠/٥٥٦٧): «وروينا عن الزهري أنه قال: -وذكر الحديث، ثم قال:- ورواه قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موصولاً وليس بصحيح والله أعلم».

هكذا قال البيهقي، و لم يزد، وأنا على ما قال زيادة لم أجد.

ولكن أقول هنا: حسبنا أنَّ الإمام البيهقي لم يقف عليه إلَّا بذكر قرة.

وهذا يكفي الوليد براءة من تدليسه، لأن قرة مذكور في إسناده على كل الأحوال سواء كان الراوي للحديث الوليد أم غير الوليد.

[الحديث الحادي والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَدِّ الشِّفَارِ وَأَنْ تُوَارَى عَنْ الْبَهَائِمِ، وَقال إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجْهِزْ».

أخرج الحديث ابن ماجة في «السنن» (٢/١٠٥٩/٣١٧١) قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن ابن أخي حسين الجعفي، حدثنا مروان بن محمد، حدثنا ابن لهيعة، حدثني قرة بن حيويل، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عمر —به—.

ومن طريق قرة أيضاً أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» أيضاً (٩/٢٨٠/١٨٩٢١) من طريق ابن وهب، قال: أخبرني قرة بن عبد الرحمن المعافري، عن ابن شهاب أن عبد الله بن عمر —به— دون ذكر سالم في إسناده.

والوليد في كلتا الحالتين لم يروه، والإسناد في كلتا طريقيه مذكور فيه قرة.

فالوليد بريء من تدليس قرة فيه، بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية.

[الحديث الثاني والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ مُعْضَلاً: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كانَ يسَلِّمُ مِنَ الصّلاةِ أَمَامَ وَجْهِهِ».

قال ابن وهب: وقال مالك مثله.

قلت: الحديث أخرجه ابن وهب في «موطئه» (٤١٢) أخبرك ابن لهيعة، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب -به- معضلاً.

وللحديث شاهد من حديث بن عباس.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/٨٦/١٢١٨) قال: ومن حديثه ما حدثناه عبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة، قال: حدثنا محمد بن الحسن المخزومي، قال: حدثنا عبد المهيمن بن عباس، عن أبيه، عن جده بنحوه.

والحديث كما ترى في كلتا حالتيه وشاهديه، لا ذكر للوليد في إسناديه.

وعليه لا تدليس من الوليد لقرة ولا لغير قرة.

[الحديث الثالث والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَبيرِ مُرْسَلاً: «أنّ الصّلاةَ كَانَتْ تُقَامُ ورَسولُ اللهِ ﷺ يُنَاجِي الرّجُلَ طَوِيْلاً قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، فَإِنّمَا جَعَلَ الْعُودَ الّذِي في القِبْلَةِ لِكَيْ يَتَوَكّأَ عَلَيْهِ».

أخرجه عبد الله بن وهب في «موطئه» حديث (٤٧٢) قال: أخبرك قرة بن عبد الرحمن المعافري، عن ابن شهاب، أخبرني عروة بن الزبير —به-.

وقد تابع قرة عليه عبد الملك بن جريج.

وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١/٥٠٣/١٩٣٠) قال: أخبرنا ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عروة —بنحوه-.

وفي كلا الطريقين لا ذكر للوليد بن مسلم، لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وعليه فالوليد لم يرو الحديث قط فضلاً عن تدليس قرة فيه.

وكيف يُدلِّسه وقد أعرب عنه في غير ما حديث؟!

[الحديث الرابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي حَمِيْدٍ السّاعِدِيّ ﷺ أنهُ قالَ: اسْتَسْلَفَ رَسولُ اللهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ تَمْرَ لَوْنٍ فَلَمّا جَاءَ يَتَقَاضَاهَا قالَ لَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ عِنْدَنَا الْيَومَ فَإِنْ شِئْتَ أَخّرْتَ عَنّا حَتّى يَأْتِيَنَا فَنقْضِيْكَ» فقالَ الرّجُلُ: وَاعذْرَاهُ. فَتَذَمّرَ عُمَرُ فَقَالَ لهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَعْهُ يَا عُمَرُ، فَإِنّ لصَاحِبَ الحَقِ مَقَالاً، انطَلَقُوا إِلى خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيْمٍ الْأَنصَارِيّة، فَالْتَمِسُوا لَنَا عِنْدَهَا تَمْراً»، فَانْطَلَقُوا، فَقَالَتْ: وَاللهِ مَا عِنْدِيْ إِلّا تَمْرَ ذَخِيْرَةٍ، فَأَخْبَرُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «خُذُوْهُ فَاقْضُوْهُ» الحديث.

أخرجه البزار في «مسنده» (٩/١٦١/٣٧٠٩)، وأبو عوانة في «مسنده» (٧٠٧٥)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/٢١٠/١٠٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٩٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/٣٨٨/٤١٦٥) من طرق عن عبد الله بن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أبي حميد — به، وبعضهم بنحوه-.

هكذا أخرجه هؤلاء و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وعليه فالوليد لم يرو الحديث بالكلية ، فضلاً عن تدليس أحد في إسناده.

[الحديث الخامس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنِ الزّهرِيِّ مُعْضَلاً قالَ: إنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «ثَلَاثَةٌ لا يَرِيحُونَ رِيْحَ الجَنّةِ: رَجُلٌ كَذَبَ على رُجُلٌ كِذباً، أَو قَالَ: رَأَيْتُ مَا لَمْ يَرَ، وَرَجُلٌ ادّعَى لِغَيْرِ أَبِيْهِ».

أخرجه ابن وهب في «الجامع في الحديث» (٢/٥٦٥/٤٦١) قال: وأخبرني يحيى بن حميد، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن سمعان، عن الزهري معضلاً.

هكذا أخرجه ابن وهب، و لم أجده عند غير من هذا الوجه.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية، لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

[الحديث السادس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك ﷺ قالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ : «أَنَّهُ تَنَبَّأَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِيْنَ سَنَةً، فَمَكَثَ بِمَكَّةَ عَشْرًا وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا وَتُوفِّيَ وَهُوَ ابْنُ سِتِّينَ سَنَةً وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ شَعْرَةٌ بَيْضَاءُ».

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/٢)، وأبو زرعة في «تاريخه» (٦) وأبو يعلى في «مسنده» (٣٥٧٢/٢٦٨/٦) و (٣٥٨٩/٢٧٩/٦)، وفي «معجمه» أيضاً (٢٥/٥٥)، والآجري في «الشريعة» (٩٨٤)، وأبو الفتح بن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» (٧٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/٣) من طرق ثم كلهم من طريق عبد الله بن وهب، عن قرة، عن ابن شهاب، عن أنس —به، وبنحوه—

وللحديث طريق أخرى عن قرة.

أخرجها أبو زرعة في «تاريخه» (٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦٤٢/٣١٩/٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/٣) ثلاثتهم من طريق عبد الله بن وهب، عن قرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن أنس —بنحوه—.

هكذا أخرجه هؤلاء، وقد وجدت الحديث من طريق أخرى عن الأوزاعي عن ربيعة الرأي به هكذا دون ذكر قرة بينهما.

وممن رواه عن الأوزاعي بهذا: الوليد بن مسلم[١]، ومحمد بن عيسى[٢]، والوليد بن مزيد [١]، وصدقة بن عبد الله السمين[٣]، وعمرو بن أبي سلمة[٤]، وبشر بن بكر[٥]، ومحمد بن بشر[٦] التنيسيون، كلهم يرويه عن الأوزاعي عن ربيعة الرأي عن أنس -به وبنحوه-.

هكذا رواه أصحاب الأوزاعي عنه، عن ربيعة الرأي مباشرة دون ذكر قرة بينهما.

وعليه لا تدليس من الوليد لقرة، حتى ولو كان ثمة من رواه عن الأوزاعي، عن ربيعة بذكر قرة بينهما، لأن الوليد قد توبع ومن الثقات من أصحاب الأوزاعي دون ذكر قرة بين الأوزاعي، وربيعة الرأي .

(١) أخرجه بذلك ابن شبة (١/٣٢٩/١٠٠٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه من طريقه تمام في «فوائده» (٥٨٢).

(٤) أخرجه من طريقه الطبري في «تاريخه» (٣٩٩).

(٥) أخرجه من طريقه الجرجاني في «أماليه» (٤٣٣).

(٦) أخرجه من طريقه الصيداوي في «معجم الشيوخ» (٢٢٦).

[الحديث السابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: «إِنّ رَجُلاً كَانَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فقالَ النّبيُّ ﷺ: دَعْهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنْ الْإِيمَانِ».

أخرج الحديث السراج في «حديثه» (برواية الشحامي) حديث (١٦٦٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤٣/٣٧) من طريق سلامة بن عبد العزيز اللخمي، عن سلمة بن كلثوم، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -بنحوه-.

قال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١٣٨٧/٢٣/٨): «...يرويه الزهري، واختلف عنه فرواه سلمة بن كلثوم وهو شامي يهم كثيراً، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ووهم فيه، والصحيح، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه».

قلت: لعل الوهم من قرة أو غيره دون سلمة، لأنَّ سلمة رواه على الصحيح، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/١٥٦-١٥٧/٤٩٣٢)، وفي «المعجم الصغير» (٢/٤٠/٧٤٤)، ومن طريقه أبو بكر البغدادي في «تكملة الإكمال» (٢/٤٩٤/٢٠٩٠) قال: حدثنا الفضل بن الربيع اللاذقي، قال: نا عبد

الواحد بن شعيب الجبلي بجبلة، قال: نا سلامة بن عبد العزيز، قال: نا سلمة بن كلثوم، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه-به-.

وقال الطبراني عقبه في «المعجم الصغير»: «لم يروه عن الأوزاعي إلا سلمة، ولا عن سلمة إلا سلامة، تفرد به عبد الواحد».

قلت: نعم، تفرد به عبد الواحد بن شعيب، ولكن اختلف عليه فيه؛ فقد رواه عنه أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم، عن سلامة، عن سلمة، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه عنه الفضل بن الربيع اللاذقي بمثله إلى الزهري ثم قال: عن سالم، عن أبيه.

قلت: وللحديث طريق آخر من غير طريق الأوزاعي.

أخرجه ابن وهب في «جامعه» (٤٦٨) قال: وأخبرني الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن قرة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، وفيه زيادة: «والإيمان في الجنة والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار».

والشاهد من إيراد ما تقدم كله أن لا ذكر للوليد بن مسلم في طرق الحديث، ولا في كلام العلماء على هذا الحديث.

[الحديث الثامن والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ».

اخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١١٩/١٥١٦) وفي «المعجم الأوسط» (٤/٣١-٣٢/٣٥٣٧) من طرق، ثم من طريق رشدين بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، [وعقيل][1]، عن ابن شهاب الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه -به-.

قال الطبراني في «المعجم الأوسط» عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن قرة إلا رشدين».

وهذا يعني أن لا رواية للوليد بن مسلم في الحديث من هذا الوجه تذكر، فضلاً عن تدليسه لقرة أو غير قرة؟!

وحتى لو رواه الوليد من هذا الوجه فمن ذا يجلُّ عن الرواية عن قرة؟!

إذ ليس الأوزاعي هو الراوي له عن قرة حتى يجل الوليد الأوزاعي وينبله من الرواية عنه.

(١) هذه الزيادة فقط من «المعجم الكبير».

[الحديث التاسع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي أَيوبَ الأَنصَارِيّ ﷺ قالَ: إِنّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: «مَنْ ذَهَبَ مِنْكُمْ إِلى الْغَائطِ فَلَا يَسْتَقبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا، شَرِّقُوا وغَرِّبُوا».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٤٣/٣٩٤٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٥/١٣٣/٤٨٧٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/٦) من طرق ثم كلهم عن رشدين بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، [ويونس][1]، وعقيل، عن ابن شهاب الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري -به، وبنحوه-

قال الإمام الطبراني عقب الحديث في «المعجم الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن قرة بن عبد الرحمن إلا رشدين بن سعد».

قلت: وهذا يعني أنْ لا تدليس من الوليد لأحد في هذا الحديث.

إذ لا رواية للأوزاعي للحديث عن قرة حتى يحتاج الوليد إلى تدليس قرة إجلالا وإنبالا له من الرواية عنه.

(١) هذه الزيادة فقط من المعجم الكبير .

[الحديث الثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَعُقْبَةَ الجهني رَضِيَ اللهُ عنهما عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إِنَّ اللَّهَ زادكم صَلَاةً خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: الْوِتْرُ، وَهِيَ لَكُمْ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٦٤-٦٥/٧٩٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٣٥) كلاهما من طريق موسى بن هارون، عن إسحاق بن راهويه، عن سويد بن عبد العزيز، عن قرة، عن يزيد، عن أبي الخير مرثد بن عبد الله، عن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر -به-.

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب إلا قرة بن عبد الرحمن، تفرد به سويد بن عبد العزيز، ولا روي عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر إلا بهذا الإسناد».

وقال أبو نعيم في «الحلية» عقب الحديث أيضاً: «غريب من حديث قرة لم يروه عنه إلا سويد».

قلت: وهذا يعني أن الأوزاعي لم يروه عن قرة، وبالتالي لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، لأنه وإن رواه لن يجد من يحمله من الرواية عن قرة.

[الحديث الحادي والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ قَالَ: إِنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي وَلَكِنْ لقِسَتْ نَفْسِي».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٦٣/١٥١٩) قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثنا عبد القاهربن رشدين، حدثني أبي، قال: أخبرني قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه —به—.

هكذا أخرجه الطبراني من طريق قرة بن عبد الرحمن، و لم أجد الحديث عند غيره من هذا الوجه لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

وعليه: فإن الحديث لم يروه الوليد من هذا الوجه قط فضلاً عن تدليس قرة فيه.

ثم إن الحديث ليس هو من أحاديث الأوزاعي عن قرة، تلك الأحاديث التي يخشى من الوليد لو رواها دلس فيها قرة إجلالاً للأوزاعي أن يروي عن قرة وأمثاله.

[الحديث الثاني والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ حَبّانِ بْنِ مُنقِذٍ ﷺ: أنّ رَجُلاً قَالَ يَا رَسُولَ اللَّه أَجْعَلُ نِصْفَ صَلَاتِي عَلَيْكَ قالَ: «نَعَمْ، إِنْ شِئتَ» قالَ: فالثّلُثَين؟. قالَ: «نَعَمْ» قالَ: فَصَلَاتِي كُلَّهَا؟ قَالَ رسولُ الله ﷺ: إِذاً يَكْفِيكَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ- مَا هَمَّكَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ».

أخرج الحديث ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٧٤/٣٥/٤)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٣٠٧) ثلاثتهم وقال: عن عمرو بن الربيع بن طارق، عن رشدين بن سعد، عن قرة، عن ابن شهاب، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبيه، عن جده حبان بن منقذ.

هكذا أخرج الحديث هؤلاء ولم أجده عند غيرهم من هذا الوجه لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

والحديث -بفضل الله على الوليد- ليس من أحاديث الأوزاعي عن قرة حتى يتسنى للمتهمين للوليد أن يرموه بالتدليس فيه، حتى ولو لم يروه تخرصاً وظناً أنه ربما رواه بتدليس قرة فيه، ولكنا لم نقف عليه، فهو مما غاب عنا.

هكذا يقولون، وباطل ما كانوا يصنعون.

[الحديث الثالث والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قالَ: إِنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

أخرج الحديث الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢١/٦)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢٧٠٠/١٦٨/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٣٥/٣٩٠٨-٣٩١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/٢٠٨-٢٠٩) من طرق، ثم كلهم، عن قرة بن عبد الرحمن[1]، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري -به وبنحوه-.

هكذا أخرج الحديث هؤلاء من هذا الوجه الذي فيه قرة، ولم أجده عند غيرهم من هذا الوجه لابذكر قرة، ولا بإسقاطه.

وعليه: لا تدليس من الوليد فيه، بل لم يرو الوليد الحديث من هذا الوجه بالكلية.

ولو رواه لما خشينا من تدليس قرة فيه؛ لأنه ليس من رواية الأوزاعي عن قرة، والتي كان يقال: الوليد يدلس فيها قرة!!

(١) وفي رواية الطبراني عن قرة وذكر آخرين معه.

[الحديث الرابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قال : أَنَّهُ سمِعَ النبيَّ ﷺ وَجَنَازَةُ سَعْدٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ: «اهْتَزَّ لَهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١١/٥٣٣٨) قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصري، ثنا زيد بن بشر الحضرمي، ثنا رشدين بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، وابن لهيعة، وأبي عمر التجيبي، عن أبي الزبير، عن جابر -به-.

هكذا أخرجه الطبراني من هذا الوجه، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه لا بذكر قرة، ولا إسقاطه.

نعم وجدت الحديث يرويه الأوزاعي من طريق آخر، واختلف عنه فيه حيث رواه عنه يحيى بن عبد الله البابلتي، عن يحيى بن أبي كثير، عن جابر -بنحوه-

وذلك فيما أخرجه أبو شعيب الحراني في «الفوائد المنتقاة» من حديثه (٢١) قال: ثنا يحيى، ثنا الأوزاعي -به-.

ورواه عنه بشر بن بكر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/١١/٥٣٣٩) قال: حدثنا أحمد بن أبي يحيى المصري، ثنا زكريا بن يحيى الوقار، ثنا بشر بن بكر-به-.

ورواه عنه بقية بن الوليد، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن المنكدر، عن جابر -بنحوه-.

وذلك فيما أخرجه ابن النجار في ذيل «تاريخ بغداد» (٤١٧/٦) من طريق وثيمة، عن بقية -به-.

ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي -أيضاً-، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي معيقيب -بنحوه-.

وذلك فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٠/٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٤١/١٢/٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٢٨٢) من طرق، ثم ثلاثتهم من طريق عمرو بن مالك النكري البصري، عن الوليد بن مسلم -به-.

هكذا وجدت الحديث مخرجاً فيما وقفت عليه من الكتب.

وليس في إسناد الوليد ما يفيد تدليساً منه لأحد لا تصريحاً ولا تلميحاً.

على أن الحديث عن الوليد لم يثبت؛ لأن في الإسناد إليه عمرو بن مالك وهو ضعيف عندهم، ولو ثبت لما كان منه فيه تدليس لأحد لا لقرة ولا غير قرة.

[الحديث الخامس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْه حِذَاءَ مَنْكِبَيْه، وَإِذَا رَكَعَ فَعَلَ مِثلَ ذلِكَ، وإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فَعَلَ مِثلَ ذلِكَ، وَإِذا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قال: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وفَعَلَ مِثلَ ذلِكَ، ولَا يَفْعَلُ فِي السُّجُودِ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٨٠/١٣١١٢) قال: حدثنا أبو يزيد القراطيسي، ثنا النضر بن عبد الجبار، ثنا ابن لهيعة، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه -به-.

هكذا أخرجه الطبراني، و لم أجد الحديث عند غيره من هذا الوجه لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وقد وجدت الحديث في «السنن» لابن ماجة القزويني (١/٢٨٠/ ٨٦١) يرويه عن هشام بن عمار، عن رفدة بن قضاعة الغساني، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده عمير بن حبيب بمعناه.

والحديث كما ترى طريق قرة فيه من غير طريق الأوزاعي عنه.

وعليه لا خوف من الوليد بأن يدلس فيه أحداً؛ لأن الأوزاعي لم يروه عن قرة أصلاً حتى نظن بالوليد سوءاً أن لو رواه دلّس فيه قرة إجلالاً للأوزاعي من الرواية عنه.

[الحديث السادس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ أَوْ يُضْرَبَ الْخَلَاءُ عَلَيْهَا أَوْ يُبَالَ فِيهَا».

أخرج الحديث ابن ماجة في «السنن» (١/١٢٠/٣٣٠)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١/٣٣٤/١٩٥٦)، وفيه أيضاً (١/٥٤٣/ ٣٢٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣/١٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٨١/ ١٣١٢٠) من طرق ، ثم كلهم من طريق قرة -وبعضهم قال:- عن قرة وعقيل، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن أبيه-به، وبنحوه-

هكذا وجدت الحديث فيما وقفت عليه من الكتب وهي كثيرة، وكثيرة جدًّا، بيد أني لم أجده عند غير هؤلاء من هذا الوجه لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وعليه: لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية.

وحتى لو رواه ، من ذا يجله عن الرواية عن قرة، إذ ليس هو من أحاديث الأوزاعي عنه!!

[الحديث السابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنِ أبي مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلْمُغِيْرَةِ بنِ شُعبَةَ وَأَمسَى بِصَلاةِ الْعَصرِ: «أَمَا وَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتَ يَا مُغِيْرَةُ أَنَّ جبْرِيلَ عَلَيْهِ السّلام نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ هَكَذَا أُمِرْتُ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٧١٧/٢٦٠/١٧)، قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصري، ثنا يوسف بن عدي، ثنا رشدين بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، وعقيل، ويونس، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير أخبره، عن بشير بن أبي مسعود، عن أبيه أبي مسعود -به-.

هكذا أخرجه الطبراني و لم أجده عند غيره من هذا الوجه لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وكذلك بحثت عن الحديث من جميع طرقه، و لم أجد الأوزاعي يرويه حتى يخشى المتهمون للوليد أن يدلس فيه أحداً بين الأوزاعي وشيوخه.

لا لم أجد الحديث من طريق الأوزاعي، فالوليد براء من تدليس قرة فيه، بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية!!

وقد سئل عن الحديث الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١٠٥٦/١٨٦/٦) و لم يذكر فيه شيئاً عن الوليد بن مسلم من جهة الرواية فضلاً عن التدليس.

[الحديث الثامن والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قَالَ: «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّه ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّه إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّه فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِه أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يستطيع أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ فَقَالَ لَهَا: نَعَمْ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث (الرابع والعشرون) مما رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري.

وقد بينت هناك أن الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس -به-.

وتابع الوليد عليه عمر بن عبد الواحد، ومحمد بن يوسف الفريابي، والهقل بن زياد، والقرقساني محمد بن مصعب، والوليد بن مزيد، وحسبك بهم.

ورواه رشدين بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب -به-

والطريقان متباينان، ولا تدليس من الوليد فيهما!!

(١) انظر (١/٢٣٣/٢٤). من هذا الكتاب.

[الحديث التاسع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ هُبَيْبِ بنِ مُغَفلٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَطِئَهُ خُيَلَاءَ وَطِئَهُ فِي النَّارِ».

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٢٦٦-١٠٢٢/٢٦٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/٢١٢/١١٩٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٠٦/٥٤٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/٢١٢/ ١١٩٤)، وأبو طاهر السلفي في «حديثه عن حاكم الكوفة» (٩) من طرق، ثم كلهم عن ابن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلم أبي عمران التجيبي، عن هبيب بن مغفل الغفاري —به—.

هكذا أخرجه هؤلاء، من هذا الوجه، ولم أجد الحديث عند غيرهم من هذه الطريق لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وقد ذكر ابن عبد الحكم هذه الطريق في «فتوح مصر وأخبارها» (٤٨١) ولم يذكر عن الوليد بن مسلم والأوزاعي شيئاً.

فالحديث لم يروه الأوزاعي، ولا الوليد، فضلاً عن تدليس أحد في إسناده.

[الحديث الأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنِ الصَّمَّاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ ومَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا لِحَى أَو غَرْسَ عِنَبٍ فَلْيَمْضَغْهُ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٣٣٠/٨١٩)، قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصري، ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ثنا عمي عبد الله بن وهب، حدثني قرة بن عبد الرحمن، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء —به—.

هكذا أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» من طريق قرة، و لم أجده عند غيره لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

بيد أني وقفت على كلام للإمام الدارقطني في الخامس من «العلل» (٨٨٧) على هذا الحديث وذكر طريق قرة فيه.

وكذلك وجدت كلاماً للحافظ أبي نعيم على هذه الطريق في «معرفة الصحابة» (٧٧٧٠).

وكلا التعليقين لم يتعرضا لاتهام الوليد بتدليس قرة في هذا الحديث.

ولا غير قرة، وإن كان الوليد روى الحديث وتابع فيه قرة[1] وتابعهما آخرون كثيرون كلهم يرويه، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصماء.

والوليد بهذا لا شبهة تدليسٍ ترد عليه إلا لو كان الحديث محفوظاً عَمَّنْ رواه من الثقات عن قرة عن ثور -به-ويأتي الوليد ويرويه بدون ذكر قرة فيه.

وقد روى الوليد الحديث من وجه آخر، عن يحيى بن حسان، عن عبد الله بن بسر المازني يبلغ به النبي ﷺ.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٧٧٢٢/١٨٩/٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤/٦)، وابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (١١٦٩/١٠٥/٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩١/١٠٤/٩-٩٢) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن يحيى بن حسان -به-.

والشاهد من هذا كله، أن لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث.

(١) انظر على سبيل التحقق: «سنن أبي داود» (٢٤٢١/٣٢٠/٢)، و«الآحاد والمثاني» (٣٤١١/١٨٤/٦) من طرق عن الوليد بن مسلم ، عن ثور بن يزيد-به-.

[الحديث الحادي والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رَضِيَ اللهُ عَنْها تقول: «إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ أَتَى بَعْدَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ يَوْمَ الْفَتْحِ فَأَمَرَ بِثَوْبٍ فَسُتِرَ عَلَيْه، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ ثَمَانَ رَكَعَات، لَا أَدْرِي قِيَامهُ فِيهَا أَطْوَلُ أَوْ رُكُوعهُ أَوْ سُجُودهُ، كُلُّ ذَلِكَ مُتَقَارِبٌ؟ قَالَتْ: فَلَمْ أَرَهُ سَبَّحَهَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ».

أخرج الحديث الإمام «الطبراني في المعجم الكبير» (٢٤/٤٢٢/١٠٢٧) قال: حدثنا أحمد بن رشدين المصري، ثنا يوسف بن عدي، ثنا رشدين بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، وعقيل بن خالد، عن ابن شهاب، حدثني عبيد الله بن عبد الله بن الحارث، أن أباه عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أمِّ هانئ -به-.

هكذا أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير»، ولم أجده عند غيره من هذا الوجه لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

بل وتتبعت أكثر من مائتي مصدر خرجت هذا الحديث، ولم أجد للوليد رواية فيه، ولا للأوزاعي.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل لا رواية للوليد فيه تذكر، فلك الحمد ربي أحقٌّ من يُحمد ويشكر.

[الحديث الثاني والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قالَ: «لَا تُنكَحُ الْمَرأَةُ بِغَيْرِ إِذنِ وَلِيِّها، فَإِنْ نَكَحَتْ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

أخرج الحديث الإمام الدارقطني، كما في الخامس من «العلل» (٨٧) وأبو الفتح بن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» (٨٧) كلاهما من طريق سعيد بن أبي مريم، عن راشد بن سعد، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة —به—.

هكذا أخرجاه و لم أجد الحديث عند غيرهما من هذا الوجه لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

وبحثت جاهداً لأن أجد الحديث من طريق الأوزاعي فلم أجده.

وضمنت بعدها أن لا تدليس لقرة في هذا الحديث؛ حيث لم يروه الأوزاعي فنخشى حينها من متكئ على أريكته متهماً للوليد أنه ربما رواه عن الأوزاعي وأسقط من إسناده قرة.

ولعمري لو كان إعلال الأحاديث هكذا، لما بقي لنا حديث على صحته يتكأ.

[الحديث الثالث والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قَالَتْ: «كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ، فَعُرِضَ لَنَا طَعَامٌ فَاشْتَهَيْنَاهُ، فَأَفطَرْنَا فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَادَرَتْ إِلَيْه حَفْصَةُ - وَكَانَتْ بِنْتَ أَبِيهَا - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّه، إِنَّا أَصبَحْنا صَائِمَتَيْنِ فَعُرِضَ لَنَا الطَّعَامُ فَاشْتَهَيْنَاهُ، فَقَالَ: اقْضِيَا يَوْمًا آخَرَ».

سئل عن هذا الحديث الإمام الدارقطني -كما في« الخامس من العلل» - (٥٧٠) فمن ضمن ما أجاب به أنه قال: «...وقيل: عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، وقيل: عن إسحاق بن أسد...».

قلت: هكذا ذكر طريق قرة، ولم يتعرض لمن رواه عنه هل هو الإمام الأوزاعي أو غيره؟

بيد أنه لم يذكر تدليساً من أحد لقرة في الكلام على الحديث أيضاً.

وكذلك لم يذكر فيه شيئاً عن الأوزاعي، ولا عن الوليد بن مسلم على أنه استفاض في ذكر طرقه وعلله.

وقد بحثت جاهداً لأُعقِّبَ عليه، وعدتُ كمن أصبح يقُلِّب كفيه.

وعليه فالوليد لم يُدلِّس أحداً فيه لا قرة، ولا غير قرة.

[الحديث الرابع والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهما قالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِيَدِه كِتَابَانِ فَقَالَ: أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الْكِتَابَانِ؟ فقَالُوا: لَا إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ لِلَّذِي بِيَمِنِهِ: هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ بِأَسْمَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلَا يَزَدادُ فِيهِمْ شَيْئاً، وَلَا يُنْتَقَصُ مِنْهُمْ أَحَدٌ،وَقَالَ لِلَّذِي بِيَدِهِ الْيُسْرَى: هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ بِأَسْمَاءِ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ» الحديث.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الاولياء» (١٦٨/٥) قال: وحدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا عبد الله بن محمد بن شيرويه، ثنا إسحاق بن راهويه، أنبأنا سويد بن عبد العزيز، حدثني قرة بن عبد الرحمن، قالوا: عن أبي قبيل عن شُفي الأصبحي — به-.

هكذا أخرج الحديث أبو نعيم الأصبهاني في «حليته»، و لم أجد الحديث عند غيره من هذا الوجه الذي يذكر فيه قرة، ولا من طريق الأوزاعي، ولا من طريق الوليد حتى.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية.

[الحديث الخامس والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك ﷺ قالَ: «قَامَ رَجُلٌ إلى رَسُولِ اللَّه ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِنَا، فَدَعَا رَسُولُ الله ﷺ، فَكَثُرَ المَطَرُ، ثُمّ جَاءَ فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَرْفَعَهُ عَنَّا، فَرَفَعَ يَدَهُ ثُمَّ قالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، عَلَى رُؤُوسِ الآكَامِ، وَفِي مَنَابِتِ الشَّجَرِ، قَالَ أَنَسٌ: فَتَجَلّتِ السّحابَةُ عَنِ المَدِيْنَةِ».

أخرج الحديث الطبراني في «الدعاء» (١/٦٠٠/٢١٨٩) قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري، ثنا أبي، ثنا ابن لهيعة، ثنا قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس -به-.

هكذا أخرج الحديث الطبراني من هذا الوجه الذي فيه قرة، ولم أجده عند غيره.

نعم وجدت الحديث من حديث الوليد، ومن حديث الأوزاعي، ولكن من غير طريق قرة.

١- وهذا يعني أن لا تدليس من الوليد لقرة.

٢- وثمة أمر آخر يدل على أنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً في هذا الحديث لا قرة، ولا غير قرة، وهو أن حديثه في «الصحيحين» عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس -بنحوه-.

٣- وثمة أمر ثالث يدل على براءة الوليد في هذا الحديث من التدليس: أنه توبع على ما رواه عن الأوزاعي، عن إسحاق، عن أنس بعيداً، عن ذكر قرة في أسانيدهم، أو غيره من الضعفاء، ودونك البيان:

١- رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك ﷺ -بنحوه-.

أخرج حديثه البخاري في «صحيحه» (١/٣١٥/٨٩١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٦١٤/٨٩٧)، وأبو نعيم في «المستخرج» عليه (٢/٤٨١/٢٠١٨)، والنسائي في «المجتبى» (٣/١٦٦/١٥٢٨)، وابن حزم في «محلاه» (٥/٦٥) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي -به-.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه صِنوهُ وسميه: الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (١/٧٥/٢٥٦)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣/١١٢/٢٤٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٢١/ ٥٦٣٠)، وفي «دلائل النبوة» (٦/١٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٤١٣-٤١٤/١١٦٧) من طرق عن العباس بن الوليد، عن أبيه الوليد بن مزيد، عن الأوزاعي -به-.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً: عبد الله بن المبارك.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٣٤٩/٩٨٦)، والإمام أحمد في «مسنده» (٣/٢٥٦/١٣٧١٨) ، وأبو عوانة في «مسنده» (٢/١١٢/٢٤٩٤) من طرق، ثم كلهم عن عبد الله بن المبارك، عن الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً : المعافى بن عمران.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/٣٤٥/٩٧٢) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٣٥٤/٦٢٢٦) من طرق، ثم كلاهما من طريق المعافى بن عمران، عن الأوزاعي -به-.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً: محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١/٢٩٧/٩٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/٣٢٣) من طرق، ثم كلاهما عن محمد بن يوسف، عن الأوزاعي -به-.

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً: مبشر بن إبراهيم.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٧٠) قال: حدثنا سليمان بن أحمد، قال: ثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، قال: ثنا المسيب بن واضح، ثنا مبشر بن إبراهيم، قالوا: ثنا الأوزاعي -به-.

٧- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً: عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» على صحيح مسلم (٢/٤٨١/ ٢٠١٨) من طريق هشام بن عمار، عنه، عن الأوزاعي -به-.

والشاهد من ذكر هذه المتابعات وإخراج البخاري ومسلم لحديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي في «الصحيحين» وغير ذلك مما ذكرت كله يدل على براءة الوليد بن مسلم من تدليس قرة في هذا الحديث، وأن طريق قرة غير طريق الوليد بن مسلم، والله الموفق لهذا.

[الحديث السادس والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ».

هذا الحديث تقدم الكلام عليه، إذ هو الحديث (الثالث والعشرون) من أحاديث عبد الله بن عامر الأسلمي[1].

وقد بينت هناك أن قرة بن عبد الرحمن، رواه أيضاً كما قد رواه عبد الله بن عامر الأسلمي.

وهذان الاثنان ممن اتهم الوليد بتدليسهما إنبالاً للأوزاعي أن يروي عنهما.

بيد أني بينت هناك؛ أن الأوزاعي لم يروه من طريقيهما أو أحديهما.

وقد رواه الوليد عن الأوزاعي وتوبع على ما رواه .

وكذلك لم يتهم أحدٌ من الأئمة الوليدَ فيه بالتدليس، على أنَّ كلامهم عن الحديث كثير.

(١) (١/٤٩٢/٢٣) من هذا الكتاب.

[الحديث السابع والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحبَّ أَنْ يُوَسِّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ وَيَنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» .

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٢٤٧/١٣٦١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣/١٥٠)، وابن الجوزي في «البر والصلة» (٢٢٤) من طرق، ثم كلهم من طريق رشدين بن سعد، عن قرة، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك ﷺ -به، وبعضهم بنحوه-.

قرة جاء مهملاً في جميع هذه المصادر، ولكنه هو قرة بن عبد الرحمن بن حيويل عرفت ذلك من طبقته وشيخه وتلميذه في هذا الإسناد.

والحديث لم أجده عند غير هؤلاء من هذا الوجه الذي فيه قرة لا بذكره ولا بإسقاطه.

ثم ليس هو من حديث الأوزاعي عن قرة حتى نخشى من الوليد أن لو رواه عن الأوزاعي يسقط قرة من الإسناد إنبالاً للأوزاعي.

فاللهم لك الحمد على توفيقك.

[الحديث الثامن والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ الْتَمَسَ مَعَهُ وَادِيًا آخَرَ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَمَهُ إِلَّا التُّرَابُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٢٤٧/١٣٦١١) قال: ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا رشدين بن سعد، عن قرة، و عقيل، ويونس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك -به-.

هكذا أخرج الإمام أحمد الحديث في «مسنده»، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي يذكر فيه قرة لا بذكره، ولا بإسقاطه.

وقرة في هذا الإسناد هو قرة بن عبد الرحمن بن حيويل.

والحديث كما ترى ليس فيه ذكر للأوزاعي، وعليه، لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث، إذ الوليد حتى لو رواه لن يدلس قرة في إسناده إنبالاً للأوزاعي.

نعم لو كان يريد تدليساً لدلّسه في الأحاديث التي رواها من طريقه وبذكره، وهي في صدر هذه الأحاديث، فعد إليها، إن لم تمر عليها، لترى براءة الوليد فيها من التدليس.

[الحديث التاسع والأربعون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قَالتْ: طَرَقَتْنِي حَيْضَتِي وَأَنَا معَ رَسولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَالَكِ أَنفِسْتِ؟» قُلتُ: نَعَمْ. قَالَ: «شِدّي عَلَيْكِ إِزَارَكِ وَضَاجِعِيْنِي».

أخرج الحديث الإمام الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٧٤-١٧٥/٥٤٥)، وابن سمعون الواعظ في «أماليه» (٢١٦) من طرق، ثم كلاهما من طريق سويد، عن قرة، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة به ابن سمعون، وبنحوه الطبراني.

هكذا أخرج الحديث ابن سمعون الواعظ والطبراني.

وكلاهما جاء قرة عنده مهملاً، ولكنه هو قرة بن عبد الرحمن بن حيويل إذ هو يروي عن ابن شهاب ويروي عنه سويد بن عبد العزيز.

وعلى كُلٍّ؛ فالحديث كما ترى ليس من حديث الأوزاعي عنه حتى نخشى من الوليد تدليساً فيه لو رواه عن الأوزاعي.

على أنَّ كل هذه وساوس وظنون يطرحها البعض توقعاً وتحسباً لما افتقدناه لبعض الكتب!!

[الحديث الخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنهُما قالَ: إنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «كُلّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (١٥١/٣)، وفيه أيضاً (٥٤/٦) من طريق رشدين بن سعد، عن قرة، عن ابن شهاب، عن ابن المنكدر، عن جابر -به-.

هكذا أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل»، ولم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي يذكر فيه قرة لا بذكره، ولا بإسقاطه.

وقرة وإن كان في كلا الموضعين جاء مهملاً ولكنه هو قرة بن عبد الرحمن يُعرف ذلك من تلميذه في الإسناد وشيخه.

وكذلك من إيراد ابن عدي لهذا الحديث في ترجمة قرة.

والحديث كما تشاهد -وأنت شاهد- لا ذكر فيه للأوزاعي .

وعليه لن نخشى من الوليد تدليساً حتى ولو رواه على هذا الوجه الذي روي به عن قرة، لأن الوليد لن يجد الأوزاعي أمامه في الإسناد ليجله عن الرواية عن قرة؟!

[الحديث الحادي والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عنْ أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «قالَ اللَّهُ عز وجل: يَسبُّنِي ابنُ آدَمَ بِسببّ الدَّهْرِ، وَأَنَا الدَّهْرُ؛ بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٥٤/٦) قال: حدثنا القاسم بن يحيى بن نصر، ثنا يحيى بن عثمان، ثنا رشدين بن سعد، عن عقيل، وقرة ، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –به–.

هكذا أخرج الحديث ابن عدي في «كامله» من طريق قرة وغيره.

وقرة كما ترى قد جاء في الإسناد مهملاً.

ولكن قرة هنا هو قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، لأن الحديث أورده ابن عدي في «كامله» في ترجمة قرة بن عبد الرحمن هذا .

ولم أجد الحديث عند غير ابن عدي من هذا الوجه؛ لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

وكذلك الحديث ليس هو من أحاديث الأوزاعي، عن قرة حتى نخشى من الوليد أن لو رواه دلس فيه قرة إنبالاً للأوزاعي.

لا الوليد لم يروه وكذلك الأوزاعي، من طريق قرة، ولا من غير طريق قرة.

[الحديث الثاني والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ حَفْصَةَ زَوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنّ النّبيّ ﷺ قالَ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُوجِبِ الصِّيَامَ عَلَيْهِ مِنْ اللَّيْلِ».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٠/٣)، وفيه أيضاً (٥٤/٦) قال: حدثنا إسماعيل بن داود بن وردان، ثنا عيسى بن حماد، ثنا رشدين، عن عقيل، وقرة، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن حفصة.

هكذا أخرج الحديث ابن عدي في «كامله» و لم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي يذكر فيه قرة لا بذكره، ولا بإسقاطه.

وقرة كما ترى قد جاء في الإسناد مهملاً.

بيد أنه هو قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، بدليل أن ابن عدي أورد هذا الحديث في ترجمته من «الكامل»، وفي ترجمة رشدين بن سعد أيضاً.

والحديث كما ترى أيضاً ليس هو من أحاديث الأوزاعي، عن قرة حتى نخشى من الوليد أن لو رواه عن الأوزاعي يسقط قرة إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه.

[الحديث الثالث والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَوقُوفاً قَالتْ: «يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُوَلَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾[1] شَقَقْنَ أَكْنَفَ مُرُوطِهِنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا».

أخرج الأثر أبو داود في «السنن» (٤/٦١/٤١٠٢)، وابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٦/٦٦٠)، والخطابي في «غريب الحديث» (٢ /٥٧٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٣٤/٣٠٧٥)، والقاسم بن ثابت السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» ص (١٢٢١/٥٥٥) من طرق، ثم كلهم من طريق ابن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة -به، وبنحوه-.

هكذا أخرج الأثر هؤلاء، و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه الذي فيه قرة لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

وهو كما ترى-الأثر- ليس من طريق الأوزاعي عن قرة حتى نخشى من الوليد تدليس قرة إنبالاً للأوزاعي فيه، لا بل هو من طريق ابن وهب عن قرة، وهذا ليس للوليد فيه عناية على ما يقولون.

(١) سورة النور آية (٣٠) .

[الحديث الرابع والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ يَزِيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيْبٍ رَحِمَهُ اللهُ قال: بَعَثَ أَبُو بَكرٍ أَوْ عُمَرُ -شَكّ الأَوزاعِيُّ- عُقبَةَ بنَ عَامِرٍ الجهني وَمَسْلَمَةَ بنَ مَخلد الأَنْصَارِيّ إلى مصْرَ قالَ: فَفُتِحَ لَهُمْ، قالَ: فَبَعَثُوا بِرَأسِ يَنَاقِ البَطْرِيْقِ، فَلَمّا رَآهُ أَنكَرَ ذَلكَ فَقَالَ: إِنّهُم يَصْنَعُونَ بِنَا مِثلَ هَذا. فَقَالَ: "اسْتنان بِفَارِسَ وَالرّومِ؟! لا يُحْمَلْ إِلَيْنَا رَأسٌ، إِنّمَا يَكْفِيْنَا مِنْ ذَلكَ الْكِتابُ وَالخَبَرُ».

أخرج الأثر ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/٥٣٤/٣٣٦١٦) قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن، عن يزيد بن أبي حبيب -به-.

هكذا أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه»، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه؛ لا بذكر قرة، ولا بإسقاطه.

والحديث وإن كان من طريق الأوزاعي، فلن و لم نخش من الوليد تدليساً منه لقرة لو رواه عن الأوزاعي؛ لأنّه قد صرَّح بذكر قرة في خمسة أحاديث تقدمت كلها عن الأوزاعي عن قرة.

وفي المقابل لم أجد له حديثاً يدلس فيه قرة، فبطل ما كانوا يقولون.

[الحديث الخامس والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ سَعِيْدِ بنِ الْمُسيّبِ رَحِمَهُ اللهُ :« أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ أَبَى أَنْ يُورّثَ أَحَداً منِ الأَعَاجِمِ إِلّا أَحَداً وُلِدَ في الْعَرَبِ» .

جاء في «المدونة الكبرى» لسحنون (٣٣٨/٨) قال ابن وهب: وأخبرني يحيى بن حميد المعافري، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، أنه قال: قضى بذلك عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان.

هكذا أخرج الأثر سحنون في المدونة، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه؛ لا بذكر قرة ولابإسقاطه.

والأثر كما تشاهد -وأنت شاهد- إنما هو من طريق ابن وهب، عن يحيى بن حميد، عن قرة.

والوليد كان قد اتهم بتدليس قرة فيما رواه عن الأوزاعي، عنه، إجلالاً وإنبالاً له من الرواية عن الضعفاء.

وهذا الأثر كما تراه ليس من تلك الأحاديث، وعليه ليس في هذا الحديث من الوليد تدليس.

[الحديث السادس والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما قالَ: «سَجْدَتا السّهْوِ بَعْدَ السّلامِ».

أخرج الأثر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٤١) قال: حدثنا روح بن الفرج، قال: ثنا سعيد بن عفير، فقال: ثنا يحيى بن أبي أيوب، عن قرة بن عبد الرحمن حدثه، عن عمرو بن دينار حدثه، عن عبد الله بن عباس —به—.

هكذا أخرج الأثر الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه.

والأثر ليس من طريق الأوزاعي عن قرة، تلك الأحاديث التي اتهم الوليد بتدليس قرة فيما بين الأوزاعي وشيوخه.

على أن الوليد قد أثبت لنا براءته فيها، وهولا يعلم رحمه الله، وذلك بذكر قرة في غير ما حديث رواه لنا عن الأوزاعي عن قرة، تقدمت في مقدمة هذا المبحث الذي فيه ذكر الأحاديث التي رواه قزة بن عبد الرحمن.

وعليه: لا تدليس من الوليد في هذا الأثر، وبطل ما حكوه عنه من خبر.

[الحديث السابع والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيّل]

عَنْ عَبْدِ الرّحمنِ بْنِ حَيَوَيِّلٍ رَحِمهُ اللهُ قالَ: «أَرادَ أَبُو أَيّوبَ الرّكُوبَ لِحَاجَةٍ فَدَعَوتُ لَهُ بِدَابّتِي، وَسِرجي نُمورٍ، فنَزَعَ الصّفّةَ، فَقُلْتُ لهُ: الجِديتَانِ نمور، فَقَالَ: إِنّمَا يُنْهَى عَنِ الصّفةِ» .

أخرج الأثر الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٧/٨) قال: حدثنا بحر بن نصر، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة، عن قرة بن عبد الرحمن ، عن أبيه عبد الرحمن بن حيويل -به-.

هكذا أخرج الطحاوي الأثر، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه في كتاب.

والكلام على هذا الأثر، كالكلام في الآثار والأخبار التي تقدمت.

والوليد لم يروه عن الأوزاعي، ولا غيره، فأنى على الوليد مدخل باتهامه بالتدليس وهو لم يروه، لا، ولا الأوزاعي؟!

[الحديث الثامن والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيْوَيْل]

عَنِ ابْنِ شِهابٍ رَحِمَهُ اللهُ قالَ: «أُتِيَ أَبُو بَكرٍ بِسَارِقٍ فَقَالَ: اقطَعُوا يَدَهُ فَقَالَ: أَقِلْنِيهَا يَا خَلِيْفَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَوَاللهِ مَا سَرَقتُ قَبْلَهَا. فَقَالَ لهُ أَبُو بَكرٍ: كَذَبتَ، وَالّذِي نَفسِي بِيَدِهِ مَا غَافَصَ اللهُ مُؤمِناً بِأَوّلِ ذَنبٍ يَعْمَلُهُ».

أخرج الأثر ابن حزم في «محلاه» (١١/١٥٨) قال: نا عبد الله بن ربيع، نا ابن مفرج، نا قاسم بن أصبغ، نا ابن وضاح، نا سحنون، نا ابن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن المعافري، عن ابن شهاب —به—.

هكذا أخرج ابن حزم الأثر، و لم أجده عند غيره من هذا الوجه.

والكلام عليه، كالكلام على أمثاله من الآثار والأخبار التي لا دليل على رواية الوليد لها، فضلاً عن تدليسه فيها.

[الحديث التاسع والخمسون]

[مِمَّا رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَيَوَيْل]

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْقَرْظِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عَبدَ اللهِ بْنَ سُوَيْد الحَارِثِيّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ الْإِذنِ فِي الْعَوْرَاتِ الثَّلَاث فَقَالَ: «إِذا وَضَعَتُ ثِيَابِي مِنَ الظَّهِيرَةِ لَمْ يَلِجْ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنِ الخَدَمِ الَّذِي بَلَغَ الحُلُمَ، وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغُ الحُلُمَ مِنْ الْأَحْرَارِ إِلَّا بِإِذنٍ» .

أخرج الأثر ابن جرير الطبري في «جامع البيان» (١٦٢/١٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٣٩/٢) كلاهما من طريق ابن وهب، عن قرة بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب الزهري، عن ثعلبة، عن أبي مالك القرظي -به-.

هكذا أخرج ابن جرير وابن قانع هذا الأثر، و لم أجده عند غيرهما من هذا الوجه.

والكلام على هذا الأثر كالكلام على أمثاله من الأخبار التي لا دليل على رواية الوليد لها، فضلاً عن تدليسه فيها.

تعقيب

على كلام الهيثم بن خارجة في اتهامه للوليد بتدليس قرة

شاء الله وقدَّر، أن تكون أحاديث قرة في الحجة أظهر، على براءة الوليد من تدليسه،في حديثه.

لا لم يكن الوليد كذلك، ولا يخطر على بالك.

كيف وبعد ما رأيت الوليد يذكر قرة باسمه ولا يخفيه، ولا يلقبه أو يكنيه.

ونحن إزاء ما شاهدناه، في حديثه ورأيناه، يجب علينا جميعاً إنكار ما نسب إلى الوليد بن مسلم بأنه كان يدلس قرة.

فإن قال قائل: إنَّ ذكر الوليد لِـ"قُرَّةَ" في بعض حديثه لا يُفرح به لأن كثيراً من المُدلِّسين كان يفعل ذلك؛ يذكر الضعفاء أحياناً، ويخفيهم أحياناً، والوليد واحد منهم، فهو وإن ذكره في بعض حديثه فلربما أخفاه في بعض حديثه، والذي لم نقف عليه ووقف عليه الهيثم بن خارجة في حديث الوليد.

وأقول: كلاَّ، لم يُدلِّس الوليد "قُرَّةَ" فيما حدَّث به عن الأوزاعي، وكان الحديث ممَّا حدَّث به الأوزاعي عن "قُرَّةَ" **وبيان ذلك من وجوه:**

الأول – وهو الأهم والذي عليه المعوَّل، في هدم دعوى ما نسب إلى الوليد بن مسلم في كلام الهيثم بن خارجة-: أنَّه لم يُدلِّس قرة وإبراهيم بن مرة بين الأوزاعي والزهري إلَّا إنبالاً للأوزاعي أن يروي عن الضعفاء.

وذكر هذا السبب من الوليد ساعد كثيراً على إيضاح ضعف تلك الدعوى التي نسبت إليه ظلماً.

كيف لا وهو يتعارض ويتناقض بما لا مجال للجمع فيه مع ذكر الوليد لـ"قُرَّةَ" في بعض حديثه عن الأوزاعي.

وما ذاك إلا لأنَّ إنباله للأوزاعي وإجلاله له عن الرواية عن الضعفاء كالشرط على الوليد بأنه لا يذكر "قُرَّة"، ولا مَرَّة؟!

لأنه لا يمكن أن يقال: أنبله في تلك الأحاديث التي لم يذكر فيها "قُرَّةَ" شيخاً له، و لم يوقره في الأحاديث التي ذكر فيها قرة شيخاً له!

ومن هنا يلزم المتمسكين بكلام الهيثم في الوليد بأنَّ الوليدَ لم يُوقِّر الأوزاعي فيما حدث به عنه عن "قُرَّةَ" إن لم يكن الوليد كذلك، فأينه عن إنبال الأوزاعي فيها؟!

وهذا التناقض بين واقع الوليد في حديثه عن الأوزاعي عن "قُرَّة"، وبين ما جاء في قول الهيثم بأن الوليد كان يسقط "قرة" إنبالاً للأوزاعي يَخِرُّ بمتن الهيثم إلى الحضيض، أو يهوي به إلى مكان سحيق، بعدما كان مُسَلَّماً به، وفي مكان رفيع.

الثاني: إنَّ غاية ما روي عن الأوزاعي، عن "قرة" بضعة عشر حديثاً أعرب عن ذلك ابن عدي في «كامله»[1] فقال رحمه الله: «...وقد روي عن الأوزاعي

(١) «الكامل» (٥٤/٦)

عن قرة عن الزهري بضعة عشر حديثاً...».

قلت: وهذه الأحاديث كلها قد وقفت عليها، وتقدَّمت لك بدراسة عنها، وهي: (خمسة عشر حديثاً)، فهي ليست مما غاب عنا كما يزعم من آثر التقليد على البحث.

وعليه لو قال قائل: إنَّ ما دلَّس فيه الوليد "قُرَّة" هو مما غاب عنَّا، ووقف عليه الهيثم بن خارجة.

أجبناه: بأن غاية ما روي عن الأوزاعي عن "قُرَّة" -كما قال ابن عدي-: بضعة عشر حديثاً، وهي كما رأيت لا تدليس فيها من الوليد، لا، فحسب، بل وجدنا الوليد يذكر فيها "قُرَّة" شيخاً للأوزاعي!! ولعمري تلك إذا قاصمة الظهر للمتمسكين بكلام الهيثم، وحجتنا عليهم ولا فخر.

الثالث: إن الذي بين أيدينا من الكتب المسندة، وكتب التخاريج أكثر بمئات المرات مما غاب عنَّا من التراث.

وأقول -مجازاً-: غاب عنا، وإلا فكثير منه على أرفف المخطوطات رفع، وكثير منه لم يصلنا على أنه طبع!!

ولكن قَصُرَتْ أيدينا عن هذا وذاك، ثم ادعينا بأنه مما غاب عنا وفات.

وفي كُلِّ هذه الأحوال إنَّ ما بين أيدينا من مجاميع «المسانيد» و«المعاجم» و«الأجزاء» و«المشيخات» و«الصحاح» وما فيها من أسانيد أكثر مما غاب عنا على كل حال، ومع ذلك لم نجد ما قال الهيثم بن خارجة في الوليد.

نعم، كل شيء عنده بمقدار،سبحانه العزيز القهار، يمكن أن يقال: إنَّ ما دلس الوليد فيه "قُرَّة" شاء الله وقدر، أن يكون مما غاب عنا من التراث.

ولعمري يصح هذا لو لم نجد أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن "قُرَّة"، بل وأحاديث الأوزاعي عموماً عن "قُرَّة"، وكذلك لو لم يقولوا بأنه يسوي ويكثر من ذلك!!

ولكن – والحالة هذه –: أن نجدها، ونجد الوليد يذكر "قُرَّة" فيها؛ لا يُمْشى بعد ذلك وراء كلام الهيثم بن خارجة ومن تبعه من الخلف، لا سيما وهم يقولون: إن الوليد كان يكثر من هذا التدليس، ثم لا نجده يدلس ولا في نصف ما وجدناه يرويه الأوزاعي عن "قُرَّة" من حديث.

لا. هذا لا يقال ،إلا في أوسع دوائر المراء والجدال.

وبدراستي لأحاديث "قُرَّة" هذه أكون قد انتهيت من دراسة جميع ما عناه قول الهيثم من أحاديث كان قد اتهم الوليد فيها بالتدليس.

وبعد هذه الدراسة أنتقل بك أخي القارئ إلى دراسة قول أبي داود في الوليد بن مسلم إسناداً ومضامينا، وهو يشابه قول الهيثم في الوليد، ولذا ألحقته به إيفاءً بوعدي لك في مقدمة كتابي هذا من دراسة الأقوال المتهمة للوليد قولاً بعد قول، مراعياً في ذلك الأقدم، فالأصرح.

ولما كان قول أبي داود أقرب الأقوال إلى قول الهيثم بن خارجة في الوليد

زمناومعنًى، به ألحقته، وما احتاج فيه إلى دراسة درسته، وما تقدم الكلام عليه ما أعدته.

فهذا قول أبي داود، ودراستي عليه؛ أقدمها لك لا تضرك قراءتها، ولك غُنْمُها وعلَيَّ غُرْمُها.

دِرَاْسَةُ
اَتِّهَامِ
الإِمَامْ أَبِيْ دَاْوُد
لِلْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ
بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ

مدخل إلى دراسة اتهام أبي داود للوليد بن مسلم بتدليس التسوية

لم يختلف كثيراً اتهام أبي داود للوليد بن مسلم عن اتهام الهيثم بن خارجة له بالتدليس ولهذا ألحقته به.

إلَّا أنّ قول الهيثم بن خارجة فيه اعترافُ الوليدِ على نفسه بالتّدليس، ناهيك عن كونه من تلاميذ الوليد بن مسلم ومن شيوخه.

لهذا كان من المناسب جداً تقديمُ قوله على قول الإمام أبي داود لكونه الأقدمَ فالأصرح.

ثُمَّ ألحقتُ به قولَ الإمام أبي داود مُقدِّماً له على قول غيره من الأئمة لوجه الشبه بين قول الهيثم بن خارجة، وقول الإمام أبي داود -رحمهما الله- ولكونه الأقدم من غيره من الأقوال التي اتهمت الوليد بتدليس التسوية.

وبهذا أكون قد وَفَّيتُ بوعدي لك وشرطي في كتابي هذا بتقديم الأقدم فالأصرح.

وهاكَ قول الإمام أبي داود -رحمه الله- في الوليد بن مسلم لترى صحة شرطي، والله الموفق.

نَصُّ كلامِ الإمامِ أبي داودَ في الوليدِ بنِ مُسلمٍ بتهمة التدليس

قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (٢/١٨٦/١٥٥٠) «وسمعت أبا داود يقول: الوليدُ أفسدَ حديث الأوزاعيّ؛ أحاديثٌ عند الأوزاعيِّ عن رجل عن الزهري».

وعن رجل، عن عطاء .

وعن رجل، عن نافع .

جعلها[1] الأوزاعي، عن الزهري، وعن عطاء، وعن نافع.

[قال] : ولا نعلم أن الأوزاعي حدَّث عن نافع إلا بمسألة» أهـ.

وقال أبو عبيد أيضاً في «سؤالاته» (٢/١٨٦/١٥٥٢) «وسمعتُ أبا داود يقول : أدخل الأوزاعيُّ بينه وبين الزهري ونافع وبين عطاء نحواً من ستين رجلاً أسقطها الوليدُ كُلّها».

(١) أي الوليد بن مسلم .

دراسة إسناد قول أبي داود في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية

لقد رأيتَ كيف كان نصُّ كلام أبي داود كاد أن يكون صريحاً في اتهام الوليد بن مسلم بالتدليس.

فهل يا ترى؟! إسناد هذا القول صحيحاً إلى الإمام أبي داود -رحمه الله- كما أوشك قولُه أن يكون صريحاً في اتهام الوليد بن مسلم بالتدليس.

الجواب لا ، لم يكن الإسنادُ صحيحاً إلى الإمام أبي داود -رحمه الله- لأنه من طريق أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري عنه.

وأبو عبيد الآجري هذا أراه في عداد مجهولي الحالِ.

ولستُ بهذا القول بدعاً لكوني لم أُسبق إليه، لأني حكمتُ عليه بهذا جرياً على قواعد المحدثين.

لأنَّ مجهولَ الحالِ عندهم من روى عنه غيرُ واحدٍ وسُمِّيَ و لم يوثَّق.

وهكذا وجدتُ أبا عبيد الآجري: مجهول الحال عند الأوائل، حتى جاء بعضُ المشهورين من الأواخر، كالمزي، والذهبي، ثم ابن حجر، ووصفوه بالحافظ!!

وما ذلك إلاَّ لأنهم رأوا منه في «سؤالاته» الكثير من الأقوال محفوظة، مدونة عن أبي داود وغيره

فإن قيل : إن قولهم فيه حافظ لابد وقد وجدوا لهم سلفاً في ذلك.

فأقول: لا، ولا أعتقد ذلك لأن من عادة المزي، والذهبي، والحافظ ابن حجر أنهم لا يتأخرون بنقل كلام من تقدمهم توثيقاً، أو تجريحاً، إن وجدوا ذلك ومن

طالع كتبهم عرف ذلك عنهم!

بل أقول: لو وجدوا فيه كلاماً للمتقدمين ربما ترجموا له، وذكروا ما قيل فيه عنهم من توثيق أو تضعيف.

لاسيما الإمام الحافظ الذهبي، الذي اعتنى في كثير من كتبه بالترجمة لأناس لا تكاد تجد لهم ترجمة عند غيره -رحمه الله-.

ثم لو كان الإسناد ليس له علة غير أبي عبيد الآجري، لهان الخطب إذاً. ولشفع له قولهم فيه، ووصفهم له بالحافظ، إلى تحسين حديثه إذا لم يخالف، أو يوجد في حديثه نكرة.

بيد أن الإسناد إلى أبي عبيد الآجري لم يصح؛ لأن إسناد كتابه روي عنه من وجهين.

الأول: وفيه محمد بن عدي بن علي بن عدي بن زحر المنقري.

قال عبد العليم البستوي المحقق الثاني «لسؤالات أبي عبيد الآجري» (١/ ١١٤) عن ابن زحر هذا «لم أجد له ترجمة».

قلت: وأنا كذلك بحثت عنه كثيراً و لم أجد له ترجمة.

وسبقنا إلى هذه النتيجة، محمد بن علي قاسم العُمري المحقق الأول «لسؤالات أبي عبيد الآجري»، فلم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، لأنه لم يجد له ترجمة.

فأشبه ما يكون ابن زحر هذا في عداد مجْهُولِي الحالِ، كشيخه أبي عبيد الآجري، والذي روى عنه هذا الكتاب بكامله.

وأمَّا الإسناد الثاني للكتاب، فهو أضعفُ من الأول بكثير، وما ذلك إلّا لأنَّ فيه محمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن موسى بن عمران أبا الحسين الأهوازي، يعرف بابن أبي علي الأصبهاني، وكان يلقب بجراب الكذب ويضع الأسانيد، حتى قال فيه الحافظ الذهبي في «الميزان» (٦/١١٢/٦٢٦٧) «لا ينبغي الرواية عنه، كان يضع الأسانيد ، سماه بعضهم جراب الكذب ..»[1].

قلت: ومن كان هذا حالُه، كيف يُقبل كلامُه، في تضعيف الثقات؟! وذلك يعني تضعيف ما جاء عنهم من آلاف الروايات !!

كما هو الشأن منه بنقل كلام أبي داود -رحمه الله- في الوليد بن مسلم ثُمَّ عمن نقله؟! فقد نقله عن الحسين بن محمد الشافعي أبي علي الأهواز.

وهذا الآخر لم أجد له ترجمة!! وسبقني إلى هذه النتيجة المحقق الثاني «لكتاب سؤالات أبي عبيد»، فقال في المقدمة (١/١١٨/٣): « الحسين بن محمد الشافعي أبو علي - بالأهواز- لم أجد له ترجمة».

ثم لا تسل عمن نقله ؟! فقد نقله عن أبي عبيد الآجري، وقد علمت حاله من الجهالة.

والإسناد على هذا مركَّبٌ بظلمات بعضها فوق بعض.

ثم بعد كُلِّ هذه الجهالات في رجال إسناديه، ترى بعضهم يتغافل عنها، ويدعي صلاح بعضها للاعتبار.

(١) وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/٢١٩/٦٦٠).

وإذا تأملت كلامه وفحواه، وجدته يعني صلاح الإسناد الأول للاعتبار بالشهرة.

وهذا مصطلحٌ غريبٌ، لا وجود له في عالم مصطلح الحديث.

نعم؛ تعارف أهلُ فنِّ التحقيق على بابٍ يُسَمَّى عندهم بتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه بالشهرة وغيرها.

لا أن يُحَسِّنُوا إسناداً لكتاب أو يصححوه اعتباراً بشهرة الكتاب!!!

ولستُ بهذا أنفي جزماً وجودَ كتابٍ لأبي عبيد يسأل فيه أبا داود ولكني أشكُّ فيما بين أيدينا وأنه كُلّهُ كلام أبي داود في الرجال.

ومتى جاز لنا أن نطيح بأحاديث الثقات، لطعن المجاهيل فيها وأصحاب الموضوعات؟!!

ولقد سمعنا شيئاً من أشياخنا، ووجدناه مقرراً عند أسلافنا، أن الضعيف إذا خالف الثقة، عُدَّ حديثه منكراً.

وعلى هذا قس في أقوال الرجال، ولا تجمد جمود الجبال.

واحكم على ما جاء عن هؤلاء بالنكارة، واعلم أنَّ العدولَ عن الثَّابتِ من أقوالِ الثِّقاتِ المعتدلين في الوليد ندامة وخسارة.

ولا تأسف على ما سيضيع من نصوص هذا الكتاب[1]، ويعطل العمل بها،

(١) أي : «سؤلات أبي عبيد الأجري لأبي داود» .

وأُسف -إن كنت غضبان أسفاً- على ما يُعَطَّلُ العمل به من حديث رسول الله ﷺ، لو أجرينا العمل بنصوص هذا الكتاب، وأمثاله والعكس كذلك.

واصبر نفسك مع الذين همهم أحاديث رسول الله ﷺ أن تُعَطَّل، ومن المتلقفين لأقوال الرجال على غير هدًى انزِعْ يدك وتَنَصَّل، وليكن على ذُكْرَكَ قولُهم: «إنّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم».

ثم لو كان من جهة الإسناد صحَّ الأثر، فتأمَّله مع واقع الحديث، فليس هو إلا قول البشر[١] .

نعم ، أنا معك بأنه ليس كأيِّ بشر، ولكن لا تُسَلِّم له كَمَن سلَّمنا لقوله على الحجر[٢] .

واحذر طائفة أخرى تجدهم وقد هموا أن يُضلُّوكَ، فترى الواحد منهم له في النصِّ المترل لسانَ قريضٍ، وذا فقهٍ عريض ، يتأولُهُ ولا يكادُ يُسيْغُهُ.

وإذا جاءهم قولٌ من أبي داود وغيره أذاعوا به، وسلَّموا له، ولو ردُّوه إلى المتحررين من رِقِّ التقليد لعلمه الذين يستنبطونه منهم فدع أذاهم وتوكَّل على الله، وناقش وخذ، واقبل ورُدّ، إذا كنت أهلاً لذلك!

على أنَّ هؤلاء الذين ذكرتُ لك ، إذا دعتِ الحاجةُ أحدَهم إلى ردِّ قول إمام ردَّه!! ولو رأى الحق معه معكوفاً أن يبلغ محلَّه لصدَّه!!

(١) أي قول أبي داود .

(٢) أي النبي عليه الصلاة والسلام الذي سلمنا لقوله على الحجر الأسود .

دِرَاْسَةُ
قَوْلِ
الْإِمَاْمِ أَبِيْ دَاْوُدَ
فِيْ اِتِّهَاْمِهِ
لِلْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ
بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ

الدراسة النقدية للنص الأول مما رُوِيَ عن أبي داود

لقد رُوِيَ عن أبي داود نصان كما رأيت في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية .

وهذان النصان لم يصحا معنىً كما لم يصحا سنداً.

يظهر ذلك لمن تأمل المتنين ،وأمعن النظر فيهما بعينين!!

وحتى لا أخلط وأغلط في الحساب، آثرت إفراد كُلِّ نص بجواب ،يدلُّ على ضعفه ويكون ميزة لهذا الكتاب، في حسن التبويب عند كُلِّ صاحبِ ذوق ولبيب .

فهاك النصَّ الأوَّلَ وجوابي عليه ،وفاءً بشرطي الذي أشرتُ إليه.

قال أبو عبيد في «سؤلاته» (٢/١٨٦/١٥٥٠): « سمعتُ أبا داود يقول: الوليدُ أفسدَ حديثَ الأوزاعيّ، أحاديث عند الأوزاعي عن رجل، عن الزهري، وعن رجل، عن عطاء، وعن رجل، عن نافع جعلها [الوليد][1]: الأوزاعي، عن الزهري، وعن عطاء، وعن نافع [قال] : ولا نعلم أنَّ الأوزاعيَّ حدّث عن نافع إلَّا بمسألة».

قلت: وهذا القول كما تراه جعل فساد حديث الأوزاعي بعمومه لكون الوليد روى بعضه بدون واسطة ، والآخرون يروونه عن الأوزاعي بواسطة .

فكيف يُعَمَّمُ فسادُ حديثِ الأوزاعيّ لكون الوليد روى بعضه بدون واسطة

(١) يقتضيها السياق.

عن الزهري وعطاء ونافع، وغيره يرويه عن الأوزاعي بواسطة عنهم؟

ثم ما علاقةُ فسادِ حديثِ الأوزاعي بفساد ما رواه الوليد عنه، فليت شعري لو ثبت ذلك عنه ؟!!

فالعلم، والعقل، يقتضي فسادَ حديثِ الوليدِ بن مسلم، عن الأوزاعي، لو حصل ذلك منه!!

وهذا الذي حُكِيَ عن أبي داود -رحمه الله- قد حُكِيَ مثله عن الإمام الهيثم بن خارجة بالحكم على حديث الأوزاعي بالفساد لكون الوليد يروي عنه ما لم يرو عنه الآخرون من أصحاب الأوزاعي.

وذكرت هناك وآنذاك أنَّ مثل هذا القول لا يمكن وأنْ يصدر عن الهيثم بن خارجة لما فيه من التخبيط والتخليط.

وكذلك لا أرى -والله أعلم- أن يصدر مثل هذا الكلام عن الإمام أبي داود -رحمه الله- ، أو يثبت عنه إلى أبد الأبد.

نعم لو قال أبو داود رحمه الله: الوليد أفسد حديثه عن الأوزاعي لكان النقد متجهاً ومقبولاً.

أماَّ أنْ يُحْكَمَ على حديث الأوزاعي بالضعف والفساد كُلِّه كما هو ظاهر نصِّ كلامهم، لكون الوليد روى عنه ما لم يرو عنه الآخرون؛ فهذا لا يمكن وأن يصدر عن أوساط المتعلقين بعلم الحديث والمنتسبين له، فضلاً عن أئمته والعارفين به كالإمام الهيثم بن خارجه، أو الإمام أبي داود -رحمهم الله-.

ومن نسب ذلك إليهم فقد أزرى بهم، وصاح بضعف علمهم.

فإياك أنْ تكنْ منهم، وبغير القسطاس المستقيم تَزِنُهُمْ.

وبهذا القدر اكتفي، وبما ذكرته عند تعليقي على كلام الإمام الهيثم بن خارجة واتهامه للوليد بن مسلم بنحو اتهام أبي داود له أحتفي.

فقد ذكرت هناك من الأدلة النقدية ما ينقض كلام الهيثم بن خارجة، وكلام أبي داود الشبيه بقوله.

لذا أراك معذري عن إعادة الكلام هنا، ولكي يتسنى لي الانتقال بك من الدراسة النقدية، إلى الكلام عن الدراسة الحديثية لكلام أبي داود -رحمه الله- في النصِّ الأول مما رُوِيَ في كلامه عن الوليد، واتهامه بتدليس التسوية في حديثه.

الدراسة الحديثية للنصِّ الأول مما رُوِيَ عن أبي داود

لقد كان اتهامُ أبي داود - رحمه الله - للوليد بن مسلم بتدليس التسوية شبيهاً بقول الهيثم بن خارجة.

لذا كان الجوابُ على اتهام الهيثم بن خارجة جُزءاً من الجواب على اتهام أبي داود رحمه الله للوليد بن مسلم بتهمة التدليس والعكس كذلك!!

بيد أنَّ هناك فروقاً بين الاتهامين، يجبُ عليَّ مراعاتها، والجوابُ على كلِّ فارقٍ على حِدة.

ومما افترق فيه اتهامُ أبي داود -رحمه الله- عن اتهام الهيثم بن خارجه أنَّ أبا داود قال في النص الأول من اتهامه للوليد بن مسلم بتدليس التسوية: «ولا نعلم أنَّ الأوزاعي حدَّث عن نافع إلا بمسألة».

يريد بذلك تأكيد تهمة الوليد بالتدليس، وذلك بما رواه الوليد، عن الأوزاعي، عن نافع مباشرة ؛ لأنه قد زعم أنَّ الأوزاعي لم يُحدِّث عن نافع إلا بمسألة.

ومن هنا أنكر ما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع مباشرة، وجعل وصله لها تسوية منه لأسانيدها، وتدليس الضعفاء فيها.

وهذا لعمري لم يقع من الوليد؛ لأنَّا وجدنا الأحاديث التي أشار إليها الإمام أبو داود -رحمه الله- وفيها يروي الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن نافع مباشرة، ولا تدليس فيها من الوليد كلِّها.

ثمَّ إنَّ الوليد ليس بدعاً في الرواية عن الأوزاعي، عن نافع، مباشرة حتى يكون

ذلك دليلاً عليه بالتدليس، لكون الأوزاعي لم يسمع من نافع إلا مسألة في اعتقادهم، لا !!

بل روى غيرُهُ من أصحاب الأوزاعي أحاديث عنه، عن نافع مباشرة كما قد رواها الوليد .

ومن نظر في أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن نافع في كتابي هذا عرف ذلك عنهم[١].

ناهيك عمَّا صرح الوليد فيه بالتحديث، في تلك الأحاديث.

وكذلك من نظر في أحاديث الأوزاعي، عن رجل، عن نافع، في كتابي وجد فيها أحاديث يرويها بعض أصحاب الأوزاعي عنه، عن نافع مباشرة.

ولإنْ نظرتَ في عموم حديث الأوزاعي، عن نافع في غير كتابي هذا أيضاً تأكَّد عندك سماعُ الأوزاعيّ من نافع لغير مسألة، خلافاً لما رُوِيَ عن أبي داود في كلامه من أنّ الأوزاعي لم يُحدِّث عن نافع إلا بمسألة!!

ولعمري لو لم نجد ذلك كُله سوى ما رواه أبو زرعة الرازي عن إسحاق الخطمي، عن عمرو بن أبي سلمة، وما جرى له مع الأوزاعي[٢]، لكان ذلك دليلاً لنا على ضعف ما رُوِيَ عن أبي داود من إلزاقِ السقط بالوليد بن مسلم، الذي بين الأوزاعي ونافع وغيره من شيوخ الأوزاعي .

(١) انظر (١/٩٩) من هذا الكتاب.

(٢) تاريخ أبي زرعة (٢/٥٠٥/٢٠٨٩).

نعم، إنَّ المسؤول الأول عن السقط الذي بين الأوزاعي وشيوخه هو الأوزاعي نفسه، ويدل على ذلك كثرة اختلاف أصحابه عليه بالسقط والإثبات للضعفاء وغيرهم في حديثه.

وَيَشْهَدُ لهذه الأولوية في المسؤولية، ما رواه أبو زرعة عن إسحاق الخطمي، عن عمرو بن أبي سلمة، قال: قلتُ للأوزاعي: يا أبا عمرو، نافع، أو رجل عن نافع؟ - قال رجل عن نافع، قلت. فعمرو بن شعيب، أو رجل عن عمرو بن شعيب؟ قال: عمرو بن شعيب، قلت: فالحسن أو رجل عن الحسن؟ قال: رجل عن الحسن »[1].

ومن هذا الخبر نفى سماع الأوزاعي من نافع، كُلٌّ من: أبي زرعة، وابن عبد البر تبعاً له .

قال ابن عبد البر[2]: «...وروى الأوزاعي عن نافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً، ولا سماع للأوزاعي من نافع، كذلك قال أبو زرعة، وقال: حدثنا إسحاق بن الخطمي، قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة -به-

قلت: والنصُّ كما تراه واضح جليٌّ في تدليس الأوزاعي، أحسَّ به عمرو بن أبي سلمة، وتفطن له، فسأل الأوزاعي من أجله، فكان الظن يقيناً.

ونخلص من هذين الإيرادين على همة الإمام أبي داود، للوليد بن مسلم بتدليس التسوية بأمرين :

(١) المصدر السابق .

(٢) في «التمهيد» (٣٢/١٦) .

الأول: -وهو المهم والذي عليه المعوَّل-: أن السقط الذي يقع بين الأوزاعي وشيوخه ليس من الوليد ولا من غيره، بل المسؤول الأول عنه هو الأوزاعي نفسه، دلَّ على ذلك تصريحُهُ كما تقدم تفصيله[1].

وكذلك واقعُ حديثِه يدلُّ على ذلك لاختلاف الثقات من أصحابه عليه، فضلاً عن غيرهم، بإسقاط الضعفاء وإثباتهم في بعض ما روى، وهذا يدلُّ على ضعف ما رُوِيَ عن أبي داود من أنَّ المسؤول عن ذلك السقط هو الوليد بن مسلم.

الثاني: أن الأوزاعي قد حدَّث عن نافع في غير ما حديث، وهذا يدل أيضاً على ضعف ما رُوِيَ عن أبي داود، لأنَّ الأوزاعي قد حدَّث عن نافع في أكثر من مسألة لا كما قال أبو داود، فليت شعري لو ثبت ذلك عنه.

ولو ثبت لاعتذرنا لأبي داود -رحمه الله- بأن ما قاله من أن الأوزاعي لم يُحدِّث عن نافع إلا بمسألة بأن ذا مبلغ علم أبي داود -رحمه الله- عنه.

ولو ثبت أيضا لاعتذرنا لأبي داودَ رحمه الله بأنه لم يعلم عمَّا جرى بين الأوزاعي وعمرو بن أبي سلمة، ورواه لنا أبوزرعة معتمداً عليه، وتلقاه عنه ابن عبد البر بالقبول من أن الذي يُسقط الوسطاء هو الأوزاعي نفسه

والأسلم من هذا كُلِّه الحكمُ بالضعف على ما رُوِيَ عن أبي داود إسناداً ومضموناً، ليبقى لنا أبو داود عالماً بعيداً عن تلك الجهالات التي رُوِيَتْ عنه، ونُسِبَتْ إليه، لا سيما ما رُوِيَ فيها من حكمه على حديث الأوزاعي كُلِّه بالفساد، لكون

(١) (١/٩٩-١٠٨) من هذا الكتاب.

الوليد روى بعضه بدون واسطة، وغيرُهُ من أصحاب الأوزاعي يرويه عنه بواسطة عن نافع والزهري وعطاء.

فهذا القول لا أجد لأبي داود عذراً فيه غير تضعيف ما رُوِيَ عنه، ونسب إليه، و لم أجد بُدًّا من ذلك .

والعهدةُ في تلك الجهالاتِ كُلِّها التي رُوِيَتْ في كلام أبي داود وغيره على من رواها عنهم، فهم مجاهيل وما حكوه جهالات!! فهي أليق بهم، وأخلق بعلمهم.

فإنْ قيل: أينك لم تذهب إلى تضعيف ما جاء عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي، وأنت ترى في الإسناد إليه إسحاق بن خالد الخُتَّلي وهو لم يعرف بتوثيق ؟!

فالجواب نعم، هو لم يعرف بتوثيقٍ، ترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ٢٢٢) و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكني لم **أعمل**، و لم أَغفل عن تضعيف هذا الأثر سهواً بل عمداً كما **قال الشاعر**:

فإن تك خيلي قد أصيب صميمها فعمداً على عيني تيمّمْت مالكاً

نعم لقد تعمدت العمل بهذا الأثر.

أولاً: إلزاما للمتلقفين لأقوال الرجال دون التحقق من صحة نسبتها إليهم، قائلاً لهم: إن كان هذا مذهبكم؛ فواجب عليكم العمل بهذا الأثر، وهو يقضي على اتهام الأوزاعي بالتدليس وتبرئة الوليد منه.

ثانياً: يشهد لهذا الأثر وصحته واقعُ حديث الأوزاعي المليء بما جاء في قول عمرو بن أبي سلمة من تحميل الأوزاعي تبعة الإسقاط والإثبات للضعفاء

وغيرهم في حديثه كيف لا وهو يختلف عليه الثقات من أصحابه كثيراً في ذلك.

ثالثاً: لقد جاء في «التمهيد» لابن عبد البر[1] عند ذكر هذا الأثر من أن الرواي له إسحاق بن الخطمي وليس الخُتَّلي، والخطمي ثقة متقن كما في «التقريب»، وهو إسحاق بن موسى الخطمي، وليس الخُتَّلي، ويشهد لهذا ويشفع له، أن المزي لما ذكر في «تهذيب الكمال» (٥٢/٢٢) تلاميذ عمرو بن أبي سلمة ذكر منهم إسحاق هذا، وضبب على الخُتَّلي مشككاً فيها! ثم ازددت شكاً في الخُتَّلي لما وجدتُ إسحاقَ بنَ موسى الأنصاري من تلاميذ أبي زرعة في «تهذيب الكمال» (٣٠٢/١٧)، فترجح عندي أنَّ ما جاء في «التمهيد» لابن عبد البر (٣٢/١٦) من أن أبا زرعة يروي هذا الخبر عن إسحاق الخطمي، هو الصحيح والله أعلم.

رابعاً :اعتمد أبو زرعة على هذا الخبر ونفى سماع الأوزاعي من نافع صعوداً عليه، وهذا يدل على أن الختلي كان عنده ثقة، إن لم يكن هو الخطمي كما ذكرت لك .

وتبع أبازرعة ابن عبدالبر حيث تلقاه بالقبول معتمداً على ما فيه وفيه توثيق ضمني آخر للختلي إن كان كذلك.

(١) (٣٢/١٦) .

الدراسة النقدية للنص الثاني من كلام أبي داود

قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (٢/١٨٦/١٥٥٢): «وسمعت أبا داود يقول: أدخل الأوزاعي بينه وبين الزهري ونافع وبين عطاء نحواً من ستين رجلاً أسقطها الوليدُ كُلَّها».

كذا قال أبو داود فيما رُوِيَ عنه عن الوليد من أَنَّهُ أَسْقَطَ تلكَ الوسَائِطَ كُلَّهَا التي بين الأوزاعي وشيوخه، الزهري، ونافع، وعطاء.

وأنت إذا اطَّلعت على حديث الأوزاعي وشيوخه، الزهري، ونافع، وعطاء، وما كان منه بواسطة عن هؤلاء الشيوخ (نافع والزهري وعطاء) كَرَرْتَ على ما رُوِيَ عن أبي داود بالضعف، لأنك لن تجد بُدًّا من ذلك.

كيف لا وأنَّى لك مخرج من هذا المأزق؟ وأنت ستجد أن كثيراً من الوسطاء بين الأوزاعي وبين الزهري ونافع وعطاء هم من الثقة والعدالة بمكان فأيُّ مصلحة للوليد في إسقاطهم ؟!

١- فإن كان الوليد يريد العبثَ وإفسادَ حديث الأوزاعي كما أُشيرَ في كلام أبي داود، فهذا -وإنْ كان الوليدُ بعيداً كلَّ البعد عنه- إلاَّ أن الوليد يعلم أنه لو فعل ذلك لذلك لن يضرَّ إلَّا نفسه إذا خالف الآخرين من أصحاب الأوزاعي واشتهر عنه مخالفة الآخرين.

٢- وإن كان الوليد يريد تمرير تلك الأحاديث لضعف الوسطاء فيها على ما هو معروف عن المدلسين، فهذا لن يسلم لنا لأن بعض أولئك الوسطاء

ثقات وذكرهم في تلك الأسانيد لا يؤثر عليها.

٣- وإن كان الوليد يريد إنبال الأوزاعي من الرواية عنهم كما رُوِيَ في كلام الهيثم بن خارجه، فهذا لن يسلم لنا أيضاً؛ لأن بعض الوسطاء ثقات، وهم من شيوخ الأوزاعي، وربما كان بعضهم أجلَّ قدراً منه، فعن ماذا يُجِلُّ الوليدُ الأوزاعيَّ من الرواية عنهم، كما جاء في قول الهيثم بن خارجه؟!!

فهذه الأقوال التي رُوِيَتْ في اتهام الوليد بتدليس التسوية كُلُّها كما تراها يضربُ بعضُها رقابَ بعض.

ونصيحتي أن لا تأخذ بشيء منها، وإلا ستضطر إلى أن تجادل عنها بالباطل، وتُأَوِّل ظاهرها إلى الباطن، وتعتذر عن التسليم له وتماطل.

كأن تقول: إن أبا داود أراد بالوسائط الذين يسقطهم الوليد من بين الأوزاعي وشيوخه هم الضعفاء فقط.

ولعمري إنْ تجشَّمتَ ذلك، فقد ارتقيت مراقي الغلط، وخالفت بما ذهبت إليه لغة العرب، لأن «كُلَّ» عندهم من أدوات التوكيد، وألفاظ العموم، وأبو داود أكَّد في قوله إسقاطَ الوليدِ لِكُلِّ مَنْ كان وسيطاً بين الأوزاعي وشيوخه بقوله: أسقطها الوليد كُلَّها!!

وهذا هو الظاهر من كلام أبي داود.

وللانتقال منه إلى معنى آخر، نحتاج إلى قرينه معه تصرفه عن هذا الظاهر الذي تقلِّده .

ولم أجد بعد التأمل فيه وما يحويه قرينةً تصرفُهُ عن ظاهره، بل وجدت واقع حديثِ الأوزاعي عن نافع، والزهري، وعطاء، عن طريق الوسطاء يؤيد بقاء النص على ظاهره.

وذلك أنَّ من أولئك الوسطاء القوي الثقة، فكأن أبا داود أكَّد إسقاط الوليد لهم بقوله: كُلَّها حتى لا يتردد أحدُنا ويتشكك في إسقاط من كان ثقةً منهم.

نعم، لو كان أولئك الوسطاء بين الأوزاعي، ونافع، والزهري، وعطاء كُلُّهم ضعفاء، لكانت القرينة تدل على صرف النص عن ظاهره، ويكون المراد بقوله: "كُلَّها" أي كل أولئك الوسطاء على كثرتهم.

أمَّا والحالة أن فيهم من هؤلاء وهؤلاء ثقات وضعفاء، فالكلية في كلام أبي داود تشملهم، وفي جملة المُدلِّسين تجعلهم!!

وعليه: لا يستطيع الراغب في العمل بهذه النصوص أن يعمل بها جميعاً وهي، يضربُ بعضُها رقابَ بعض، ويعود أولها على غزل آخرها بالنقض، ولا يرقب فيها ذمة، ولا يبقى لها على عهد.

نعم، إن قول الهيثم منها يقضي: بتدليس الوليد لمن كان فقط من الضعفاء.

وقول أبي داود منها يقضي: بتدليس الوليد لكل الوسطاء بين الأوزاعي، ونافع، والزهري، وعطاء .

وكلُّ قولٍ من هذين القولين له في معانيه، ما يهدمُ مبانيه، والأولى الحكم على هذه الأقوال بالاضطراب، وعلى أسانيدها بالضعف لأنها كذلك.

ولا تتردد في هذا الذي قد قلت لك، أو يقع في قلبك منه شك، لا سيما وأنت ترى مصادمة هذه المتون لواقع الوليد في حديثه.

وهذا ما ستراه في الدراسة الحديثية أيضاً للنص الثاني مما رُوِيَ عن أبي داود، ويسرني أن أراك بها مسلماً لست لها بكنود.

الدراسة الحديثية للنص الثاني من كلام أبي داود

قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته» (١٥٥٢/١٨٦/٢): «وسمعت أبا داود يقول: أدخل الأوزاعي بينه وبين الزهري، ونافع، وبين عطاء نحواً من ستين رجلاً أسقطها الوليد كُلَّها»

لقد أثبت لك في الدراسة النقدية لهذا النص أنَّ أبا داود عنى بقوله: «أسقطها الوليد كُلها»؛ أي: كل أولئك الوسطاء بين الأوزاعي، ونافع، والزهري، وعطاء.بما فيهم المتروك الضعيف والقوي الثقة.

والنصُّ بهذا المعنى يكون ضعيفاً جداً إذ لا معنى لإسقاط الثقات منهم وتدليسهم.

وأمَّا إذا كان مراد أبي داود من هذا النص أن الوليد أسقط جميع الضعفاء وكلهم من بين الأوزاعي وشيوخه، فيكون النصُّ بهذا مكذوباً على الوليد وموضوعاً، وإن صحَّ في الظاهر عن أبي داود.

لأنَّ الوليد أثبت الوسطاء بين الأوزاعي، ونافع، والزهري، وعطاء.بما فيهم المتروك الضعيف، والقوي الثقة، وفي أكثر من مرة، وعليه: لو صح قول أبي داود من جهة الإسناد، فلا يصحُّ من جهة المتن فلا هو من إرم وذات العماد.

إن لم يكن كذلك، فماذا نعمل بهذا التعارض، وكيف نحل عرى هذا التناقض، بين واقع حديث الوليد وذكره للضعفاء وغيرهم في حديثه بين الأوزاعي وبين نافع، والزهري، وعطاء، وبين قول أبي داود القاضي بإسقاط كُلِّ ما كان بينهم من وسطاء ؟!

وأنا أدلك على حل، وإنْ لم يكن هو وابلٌ فطلٌ، وهو أن تعتذر لأبي داود بأنَّ

ما قاله عن الوليد هو مبلغ علمه عنه، وذلك من الأحاديث التي أسقط الوليد فيها الضعفاء، أو الثقات من الوسطاء.

وذلك أنَّ الوليد قد روى أحاديث عن الأوزاعي، عن نافع، والزهري، وعطاء، بذكر جميع الوسطاء، من ثقات وضعفاء .

وروى كذلك أحاديث عن الأوزاعي، عن نافع، والزهري، وعطاء، بإسقاط جميع الوسطاء ، من ثقات وضعفاء.

وعليه يوجَّه كلام أبي داود على هذا الجزء من حديثه، وأنه لم يقف على غيره من حديث الوليد، عن الأوزاعي، عن شيوخه، نافع، والزهري، وعطاء، بذكر جميع الوسطاء.

وكذلك يُعتذر لأبي داود، بأنه لم يعلم بأن الوليد قد تُوبع من الثقات على ما رواه عن الأوزاعي بإسقاط الوسطاء، أو أنَّ للوليد عذراً في ذلك الإسقاط ينجيه من أن يكون دلَّس فيها.

وقد وجدت -بفضل الله- طرفاً مما قال أبو داود -رحمه الله- عن الوليد، وأنه يُحدِّث عن الأوزاعي، عن نافع، والزهري، وعطاء مباشرة.

وغير الوليد يرويه عن الأوزاعي عنهم بواسطة !!

بيد أنَّ للوليد أعذاراً فيها ترقى به وتسمو عن الانحطاط إلى الدرك الأسفل من التدليس كما قد وصفوه بذلك .

ودونك الإشارات إلى تلك الأحاديث في هذا الكتاب لتذهب فتنظر فيها،

ومن ثم تعود عن التعلق بقول أبي داود في الإمام الوليد بن مسلم رحمه الله .

١- انظر الحديث الثاني، من أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن نافع. (١/١١٢/٢) من هذا الكتاب.

٢- انظر الحديث الرابع، من أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي عن نافع. (١/١٢٣/٤) من هذا الكتاب.

٣- انظر الحديث الأول، من أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري . (١/١٥٥/١) من هذا الكتاب.

٤- وانظر الحديث الخامس، من أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري. (١/١٧١/٥) من هذا الكتاب.

٥- وانظر الحديث الرابع عشر، من أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري. (١/٢٠١/١٤) من هذا الكتاب.

٦- وانظر الحديث السابع والعشرين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري. (١/٢٤٥/٢٧) من هذا الكتاب.

٧- وانظر الحديث الحادي والثلاثين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي عن الزهري. (١/٢٥٨/٣١) من هذا الكتاب.

٨- وانظر الحديث الثالث والثلاثين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي عن الزهري. (١/٢٦٥/٣٣) من هذا الكتاب.

٩- وانظر الحديث الثاني والخمسين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي عن الزهري. (٥٢/٣١٩/١) من هذا الكتاب.

١٠- وانظر الحديث الثامن والخمسين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي عن الزهري. (٥٨/٣٣٦/١) من هذا الكتاب.

١١- وانظر الحديث الستين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري. (٦٠/٣٤٩/١) من هذا الكتاب.

١٢- وانظر الحديث الثاني والستين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي عن الزهري. (٦٢/٣٦٠/١) من هذا الكتاب.

١٣- وانظر الحديث الخامس والستين، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي عن الزهري. (٦٥/٣٧١/١) من هذا الكتاب.

١٤- وانظر الحديث الأول، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء. (١/١٢١/٢) من هذا الكتاب.

١٥- وانظر الحديث الثاني، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء. (٢/١٢٧/٢) من هذا الكتاب.

١٦- وانظر الحديث الثالث، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء. (٣/١٣٢/٢) من هذا الكتاب.

١٧- وانظر الحديث السابع، من أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء. (٧/١٤٩/٢) من هذا الكتاب.

وأقول: هذه الأحاديث لو نظرها أخي المعتني بعلم الحديث والرجال لعدتَ بإذن الله عن التعلق بكلام أبي داود، ولوجدت فيها كما ذكرت لك أعذاراً للوليد ترقى به وتسمو عن الانحطاط إلى الدرك الأسفل من التدليس.

وعذرُ أبي داود لو ثبت عنه فيها، أنه لم يقف على تلك الأعذار إن كان قصد هذه الأحاديث التي وقفت عليها، وفيها شبهات على الوليد لمن نظر فيها على عجلٍ.

وإن كان أبو داود -رحمه الله- قصد أحاديث لم أقف عليها وأن الوليد أسقط فيها الضعفاء، وربما حتى الثقات جميعاً، فالجواب: أين هو عن الأحاديث التي وقفت عليها أنا العبد الضعيف؟! وفيها الوليد صرَّح بالضعفاء والثقات جميعاً؟!

إذ هذه الأحاديث التي وقفت عليها أنا في بحثي هذا، تدل على تخلخل دعوى الإمام أبي داود فيما رُوِيَ عنه، وعدم ثبوتها وثباتها أمام الحقائق العلمية.

كيف؟! وقد ادعى أبو داود في دعواه أن الوليد أسقط جميع الوسطاء، سواء كانوا ثقات، أو ضعفاء بين الأوزاعي، وبين نافع، والزهري، وعطاء.

فوقوفي على أحاديث يثبت فيها الوليد الوسطاء بين الأوزاعي، وبين نافع، والزهري، وعطاء يدل على ضعف دعوى الإمام أبي داود، وعدم إحاطتها باحاديث الوليد جميعها.

وإذا كان الأمر كذلك، فليس بعيداً أن تكون تلك الأحاديث التي وقف عليها

أبو داود، و لم أقف عليها، هي من هذا الضرب، وأنَّ أبا داود لم يحُط بها علماً بجميعها.

والذي يدفعني إلى هذا القول، ويشجعني على البوح به، هو أن أبا داود عمَّم إسقاط الوليد لجميع الوسطاء بين الأوزاعي، وبين نافع، والزهري، وعطاء في جميع حديثه، وهذا خلاف الواقع في حديث الوليد عن الأوزاعي.

نعم لو قال أبو داود: الوليد كان يسقط الوسطاء في بعض حديثه عن الأوزاعي لكان أخف وطئاً، وأهون قيلاً، وإن كُنَّا لن نُسَلِّم له بصحة هذا القول أيضاَ، لأن للوليد فيها أعذاراً ترقى به وتسمو عمَّا وصفوه به،كما قد بيَّنتُ لك من قبل عنها.

أما والحالة أن أبا داود عمَّم إسقاط الوليد لكل أولئك الوسطاء بين الأوزاعي وشيوخه، نافع، والزهري، وعطاء، فهذا التعميم منه أظهر ضعف دعواه ظهوراً يتراءا للأعمش، والأخفش، لا يتضامُّ أهل الحديث في رؤيته، وذلك لمن سَبَرَ حديث الوليد منهم، أو نظر في كتابي هذا بتجرد و حيادية، لأنه سيجد فيه أحاديث للوليد، عن الأوزاعي، عن وسطاء ثقات، وضعفاء، عن نافع، والزهري، وعطاء.

فهذا الواقع في حديث الوليد عن الأوزاعي عكس ما ادعاه أبو داود، من أنَّ الوليد كان يسقط جميع الوسطاء الذين أدخلهم الأوزاعي بينه وبين شيوخه الزهري، ونافع، وعطاء.

والشاهد الذي أريد أن أتوصَّلَ إليه أن أبا داود في جميع هذه الأحوال، وفي كُلِّ ما تقدم من أقوال، لم يكن على كبير علمٍ وإحاطة بحديث الوليد بن

مسلم، بل ولا الأوزاعي.

ولست القائل بهذا القول أنا، ولكن مَن نسب ذاك القول إلى أبي داود به قالَ، ومن اتهامه بالجهل دنا.

وأما أنا ؛ فحسبي أن أقول : بأنَّ هذين النصين عن أبي داود ضعيفان، لا سنداً، ولا متناً عنه يصحان.

وبهذا أكون حزت قصب السبق في احترام السلف،عمن يروي عنهم وينسب إليهم ما هبَّ ودبَّ عن الخلف ،لا !!

ليس أولئك من السلف في شيء، ونحن أحقُّ باحترام السلف منهم، لأننا لا نرضى أن ينسب إليهم إلا ما يتناسب مع علمهم.

ومن ذلك أنهم لَمَّا حكوا عن أبي داود ما قد حكوا في الوليد بن مسلم، واتهامه له بتدليس التسوية بين الأوزاعي وشيوخه، نافع، والزهري، وعطاء ذهبت أتتبع ذلك وأطلب التدليس مظانه في حديثه.

بيد أني وبعد تَعَب، وسهر ونصب، عدت من ذلك صفر اليدين، وعلمت أن تدليس الوليد كسرابٍ بقيعة، يحسبه الظمآنُ ماءً، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

نعم لقد سمعت بتدليس الوليد بين الأوزاعي، ونافع، وبين الأوزاعي، والزهري، وبين الأوزاعي، ويحيى بن سعيد، فأخرجت كلَّ ما وجدته من هذه الأحاديث التي نُصَّ في كلام الهيثم بن خارجة، وكلام أبي داود، وكلام الدارقطني -كما سيأتي- بأن الوليد يُدلس فيها، فبحثت فيها كلَّها، فلم أجد تدليساً له فيها، بل وجدت عكس ذلك.

وبقي عليَّ أن أدرس الثلث الأخير من كلام أبي داود، وهو يشمل أحاديث الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء.

فهذا الجزء لم يتعرض لاتهام الوليد فيه الهيثم بن خارجة، ولهذا أرجأت الكلام عنه، إلى حيث اتهم الوليد فيه في كلام أبي داود، ولكل مقام مقال كما يقال!

فإن لم يثبت التدليس في هذا الجزء من حديث الوليد فلنْ تثبت -والله أعلمُ — دعوى الإمام أبي داود في اتهام الوليد بتدليس التسوية إلى أبد الأبد .

ومن قال: لك تدليسه هو في غير هذه الأحاديث التي وقفت عليها فقل له:

شِنْشِنةٌ أَعرِفُهَا من أخزم وَمَنْ يَلقَ أَبطالَ الرِّجال يُكْلَم

فحيهلاً على هذا الجزء من حديثه ، لترى زيف دعوى تدليسه.

بَابٌ فِيْهِ ذِكْرُ أَحَادِيْثِ الْوَلِيْدِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا أَصَابَتهُ جَرَاحَةٌ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَصَابَتهُ جَنَابَةٌ، فَاسْتَفتَى، فَأُفتِيَ بَالْغُسْلِ فَاغتَسَلَ، فَمَاتَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النبيَّ ﷺ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمْ اللَّهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالَ» .

قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (٧٧/٣٧/١): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه، هقل والوليد بن مسلم، وغيرهما، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس —وذكر الحديث- ، فقالا: روى هذا الحديث ابن أبي العشرين عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس [وأسند] (١) الحديث».

هكذا قال أبو حاتم وأبو زرعة -رحمهما الله-.

قلت: لا أدري أين روى ابن أبي العشرين هذا، ومن رواه عنه؟!! وربما لم يثبت ذلك عنه، ولو ثبت لما كان في ذلك دليل ولا حجة على حفظ إسماعيل بن مسلم بين الأوزاعي وعطاء، لأنا وجدنا رواية لابن أبي العشرين يروي فيها الحديث

(١) الذي في «العلل» وأفسد الحديث، وما أثبته من «سنن الدارقطني» (١٨٩/١) ومن «مختصر الخلافيات» (٣٦٣/١) وهو الذي يتماشى مع السياق، وكأنهما قالا: كان في الإسناد انقطاعٌ ، فأسنده ابن أبي العشرين بمعنى أنه وصل إسناده.

دون ذكر إسماعيل بن مسلم بين الأوزاعي وعطاء.

وذلك فيما أخرجه ابن ماجه في «السنن» (١/١٨٩/٥٧٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٨٨) من طرق، عن هشام بن عمَّار، قال: حدثنا عبد الحميد بن أبي العشرين، قال: حدثنا الأوزاعي ، قال : حدثنا[1] عطاء بن أبي رباح قال سمعت ابن عباس يخبر —به—

قال ابن عبد البر عقبه: «هكذا رواه عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، ورواه عبدالرزاق، عن الأوزاعي، عن رجل، عن عطاء، عن ابن عباس، مثله سواء ، وعبد الرزاق أثبت من عبد الحميد...».

قلت: لا شك أن عبد الرزاق أثبت من عبد الحميد ، ولكن كلاهما قد توبع على ما رواه، فكلام ابن عبد البر هنا ليس له محل، لأن عبد الحميد وإن كان ضعيفاً ولا يقارب عبدالرزاق في الثقة، إلا أنه قد توبع على ما رواه من الثقات وغيرهم.

١- ومن ذلك فقد تابعه عليه هقل بن زياد دون ذكر إسماعيل بن مسلم أيضا.

وذلك فيما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤/٣٠٩/٢٤٢٠)، والدارقطني في «السنن» (١/١٩٠-١٩١/٤-٥) ، والحاكم في «المستدرك» (١/٢٨٦/٦٣١) كلهم من طريق: هقل بن زياد، عن الأوزاعي، قال: قال عطاء، عن ابن عباس بنحوه.

٢- وتابع عبد الحميد وهقلاً عليه: بشر بن بكر.

(١) عند ابن ماجة عن عطاء.

وذلك فيما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٢٨٥/٦٣٠)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو عثمان سعيد بن عثمان التنوخي، ثنا بشر بن بكر، حدثني الأوزاعي، ثنا عطاء بن أبي رباح، أنه سمع عبد الله بن عباس بنحوه.

قال الحاكم عقبه: «وقد رواه الهقل بن زياد وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء».

قلت: «قَالَ» و«عن» و«أن» تحمل على السماع من غير المُدلِّس فلا تعارض بين رواية بشر والهقل.

٣- وتابع هؤلاء كلهم أيضاً على عدم ذكر أحد بين الأوزاعي وعطاء: أيوب بن سويد.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/١٩١/٦)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/٦) كلاهما من طريق أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس -بنحوه-.

٤- وتابع عبد الحميد عليه أيضاً : محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣١٧)، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن علي، ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي، ثنا محمد بن كثير المصيصي، ثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس -بنحوه-.

٥- وتابع عبد الحميد عليه أيضاً : رواد بن الجراح.

وذلك فيما أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص (٣٥٨) قَالَ: قُرئ على محمد بن إبراهيم الصوري وأنا شاهد بأنطاكية ، ثنا رواد بن الجراح عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس مختصراً.

٦- وتابع عبد الحميد بن أبي العشرين عليه أيضاً دون ذكر أحد بين الأوزاعي وعطاء: الوليد بن مسلم.

وذلك فيما أخرجه الرامهرمزي أيضاً في «المحدث الفاصل» ص (٣٥٨)، قال: حدثنا عمر، ثنا إسماعيل بن محمد الثقفي، ثنا نعيم بن حماد ، ثنا الوليد، ثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس مختصراً.

وهؤلاء كلهم -وعدهم سبعة- جميعهم يرويه عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس دون ذكر أحد بين الأوزاعي وعطاء.

ومن هؤلاء كما قد رأيت عبد الحميد بن أبي العشرين يرويه دون ذكر إسماعيل بن مسلم بين الأوزاعي وعطاء، وعليه لا زال السؤال قائماً أين ما ادعاه أبو زرعة وأبو حاتم -رحمهما الله- من أن ابن أبي العشرين رواه عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء؟!!

وهنا سيقول لك المقلِّدون المقدسون لأقوال السلف وكأنها عندهم وحي مُنْزَلٌ لم يرتل: إن هذه الرواية مما غاب عنا من الكتب وما فقدناه من التراث.

بل نقول لهم الأقرب من هذا والأصوب أن يقال: هذا وهم منهما رحمهما الله، إذ لو كانا رحمهما الله على حفظ لهذا الحديث وإحاطة بطرقه لقالا: رواه

ابن أبي العشرين في رواية عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء.

لو لم يكونا واهمين في هذا الحديث لأشارا إلى رواية عبد الحميد بن أبي العشرين والتي ليس فيها ذكر الواسطة على الأقل!!

ثم هَبْ لهم وسلّم لهم بوجود رواية لابن أبي العشرين، فيها ذِكر إسماعيل ثم أعلمهم بأنها شاذة بل منكرة على قواعد المصطلح، لأن ابن أبي العشرين لم يتابع فيها على ذكره إذ حتى من رواه عن الأوزاعي عن رجل عن عطاء لم يسموا فيه إسماعيل. حيث رواه بعضهم وقال فِيهِ: عن الأوزاعي عن رجل عن عطاء[١].

ورواه بعضهم وقال فِيهِ: عن الأوزاعي قَالَ: بلغني عن عطاء —به—[٢].

(١) رواه بذلك عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٦٧/٢٢٣/١) ، ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٧/١٩١/١) عن الأوزاعي ، عن رجل ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس بنحوه.

ورواه بذلك يحيى البابلتي وذلك فيما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٠٢٧/٢٨٨/٨)، والدارقطني في «السنن» (١٠/١٩٢/١) عن يحيى —به—.

ورواه بذلك إسماعيل بن يزيد بن سماعة أشار إلى روايته الإمام الدارقطني في «السنن» (١٩٢/١)

(٢) رواه بذلك الوليد بن مزيد.

وذلك فيما أخرجه الدراقطني في «السنن» (٧/١٩١/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٠١٥/١٢٧) كلاهما من طريق العباس بن الوليد، عن أبيه، عن الأوزاعي، يَقُول: بلغني عن عطاء —به—.

ورواه بذلك أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٠٥٧/٣٣٠/١)، والدارمي في «السنن» (٧٥٢/٢١٠/١)، والدارقطني في «السنن» (٩/١٩٢/١) من طرق عن أبي المغيرة —به—.

ورواه بذلك محمد بن شعيب بن شابور. =

وهذه الروايات وإن كانت تشهد على وجود واسطة بين الأوزاعي وعطاء إلا أنها تكرُّ على رواية ابن أبي العشرين المزعومة بالنكارة من جهة أخرى لانفراده فيها بتسمية الواسطة وأنه إسماعيل بن مسلم

إذن كلا الروايتين يدل على شذوذ تسمية الواسطة، لأن الرواية الأولى روته عن الأوزاعي عن عطاء مباشرة، والرواية الثانية أبهمت الواسطة.

وكذلك الرواية الثالثة والتي هي بمعنى الرواية الثَّانِيَة.

فتسمية إسماعيل بن مسلم على ما تقدَّم شاذة لا يعول عليها.

وعليه لا وجه لاتهام الوليد بالتدليس في هذا الحديث لا لإسماعيل بن مسلم، ولا غيره؛ لأن الوليد قد توبع على ما رَوَاهُ، وحسبك منهم الهقل وبشر فالحمد لله.

= وذلك فيما أخرجه أبو داود في «السنن» (١/١٩٣/٣٣٧) ، قال: حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي، حدثنا محمد بن شعيب ، أخبرني الأوزاعي ، أنه بلغه عن عطاء بن أبي رباح.

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بذي الحليفة بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا نَخْلِطُهُ بِعُمْرَةٍ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ لِأَرْبَعٍ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَلَمَّا طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَسَعَيْنَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَأَنْ نَحِلُّوا إِلَى النِّسَاءِ، فَقُلْنَا: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ لَيَالٍ فَنَخْرُجُ إِلَيْهَا وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنِيًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنِّي لَأَبَرُّكُمْ وَأَصْدَقُكُمْ، فَلَوْلَا الْهَدْيُ لَحَلَلْتُ فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ: مُتْعَتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلأَبَدِ ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ لِأَبَدِ الْأَبَدِ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٨٣/١٢٧/٧) ، قال : حدثنا أحمد بن زهير التستري، ثنا علي بن المنذر الطريقي، ثنا محمد بن فضيل، ثنا إسماعيل بن مسلم، عن عطاء ، عن جابر بنحوه.

هكذا رواه محمد بن فضيل، وهو ابن غزوان، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن عطاء، عن جابر بنحوه.

وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف الحديث عِنْدَهُم، وكان قد اتُّهم الوليدُ بن مسلم بتدليسه بين الأوزاعي وشيوخه كما نصَّ على ذلك الإمام الدارقطني.

وظاهر رواية إسماعيل هذا كما ترى ليست من طريق الأوزاعي عنه، حتى نخشى من الوليد بن مسلم تدليساً له عندما رواه، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن

جابر بدون واسطة.

بيد أن رواية الوليد بن مزيد للحديث عن الأوزاعي قَالَ: حدثني من سمع عطاء يحدث عن جابر -به-[1] تجعل في القلب ريبة من رواية الوليد بن مسلم والتي بغير واسطة، وأنه ربما دلّس فيها إسماعيل هذا أو غيره.

وأقول: نعم ممكن أن ترد شبهة التدليس على الوليد لاسيما وقد رواه دحيم عن الوليد عن الأوزاعي عن عطاء بدون واسطة وبالعنعنة.

وذلك فيما أخرجه ابن ماجة في «السنن» (٢/٩٩٢/٢٩٨٠)، قال: حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر -بنحوه-.

وكذا رواه عن الوليد بن مسلم: صفوان بن صالح بالعنعنة ، فيما بين الأوزاعي وعطاء.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٢٧/٦٥٨٤)، قال: حدثنا ورد بن أحمد بن لبيد البيروتي، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن عطاء ، عن جابر -بنحوه-.

وهكذا رواه عن الوليد بالعنعنة عمر بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار.

(١) وذلك فيما أخرجه أبو دواد في السنن (٢/١٥٥/١٧٨٧) وأبو عوانة في مسنده (٢/ ٢٣٣-٢٣٤/٣٣٢٩) كلاهما عن العباس بن الوليد بن مزيد قال أخبرني أبي قال حدثنا الأوزاعي قال حدثني من سمع عطاء بن أبي رباح قال أخبرني جابر بن عبد الله -بنحوه-.

وذلك فيما أخرجه أبو عروبة في «جزء له» حديث (٦١) ، قال : حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر بلفظ: أنَّ النبي ﷺ- أفرد بالحج-.

قلت: وهذه الروايات كلها قد عنعن فيها الوليد، بين الأوزاعي، وعطاء وهي مورد شبهة عليه بالتدليس على ما تعارف عليه المتأخرون عنه واشتهر عندهم أنَّه يُدلس إذا عنعن!

بيد أنَّ ثمة أموراً تدفع بعيداً بشبهة التدليس عن الوليد في هذا الحديث.

١- أن الوليد قد صرَّح بالتحديث في هذا الحديث بين الأوزاعي وعطاء.

ومن ذلك ما رواه عنه إبراهيم بن موسى بن زاذان.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٥٥٢/١٤٤٤)، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، سمع عطاء يحدث عن جابر -به- مختصراً.

٢- ومن ذلك أيضاً ما رواه عنه به دحيم.

وذلك فيما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/٢٢٣٢/٣٩٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣٨/٨٧٦٩) من طريق دحيم، عن الوليد، عن الأوزاعي، قال سمعت عطاءً يُحدِّث عن جابر بن عبد الله بنحوه، عند ابن حبان من رواية ابن سلم عنه، عن الوليد.

ومختصراً من رواية إسحاق بن إبراهيم عنه، عن الوليد عند البيهقي

٣- ومن ذلك أيضاً ما رواه عنه علي بن سهل الرملي.

وذلك فما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٢/٣٣٤/٣٣٣٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٦٨/٢٦١٢) كلاهما عن علي بن سهل الرملي، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء بالتحديث .

٤- ومن ذلك أيضاً ما رواه عنه محمد بن عبد الله بن ميمون.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/١٩٢) و (٢/ ١٢١)، وفي «شرح مشكل الآثار» (١١/٨٥/٤٣٠٥) ، قَالَ: حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون البغدادي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، أنه سمعه يحدث عن جابر -به-.

أقول: وهذه الروايات كلها تدل على براءة الوليد من تدليس أحد بين الأوزاعي وعطاء ، لأنه صرَّح فيها -رحمه الله- بين الأوزاعي وعطاء بالتحديث.

رواه عنه بذلك كما رأيت، إبراهيم بن موسى عند البخاري في صحيحه!! وعبد الرحمن بن إبراهيم الملقب دحيم ، وعلي بن سهل الرملي ، وابن ميمون.

ثانيها: أن البخاري أخرج هذه الطريق في «صحيحه» من طريق الوليد بن مسلم، ولو كان يعلم أن فيها تدليساً منه لما أخرجها عنه في «صحيحه».

ثالثها: أن الوليد قد توبع على رواية الحديث بدون ذكر واسطة بين الأوزاعي وعطاء.

وذلك فيما أخرجه أبو الدحداح في «المنتقى من حديثه» حديث (٤٨)،

وحديث (٤٩) قَالَ: حدثنا محمد، عن الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر -بنحوه-.

ومحمد هذا لم أستطع تمييزه وهو على أي حال، قد تابع الوليد بن مسلم على ما رواه وبدون ذكر واسطة بين الأوزاعي وعطاء.

رابعها: أنَّ الاختلاف على الأوزاعي في هذا الحديث بين رواية الوليد بن مسلم ومن تابعه عن الأوزاعي بدون واسطة، وبين رواية الوليد بن مزيد والتي تشير إلى وجود واسطة بين الأوزاعي وعطاء إنما هو اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد، لأن الأوزاعي قال عقب الحديث عن نفسه: سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث بهذا فلم أحفظه حتى لقيت ابن جريج فأثبته لي.

قلت: الظاهر من قوله: هذا، أنه كان يحدث به عن عطاء بن أبي رباح مباشرة، ثم ترك ذلك تورعاً لأنه شك في حفظه وأصبح يحدث به عمن سمعه منه عن عطاء، وهي رواية الوليد بن مزيد عنه، ثم بعد ذلك لقي ابن جريج فأثبته له عن عطاء، فحدَّث به عنه مباشرة، وهي رواية الوليد بن مسلم ومن تابعه.

وفي جميع هذه الأحوال، وما تقدَّم من أقوال عن الحديث وعلله وطرقه: الوليد لم يُدلِّس أحداً فِيهِ، والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «إِنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِيْنَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ» .

هذا الحديث أيضاً من أحاديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولا تدليس فيه من الوليد.

ويدل على هذا إخراج البخاري له في «الصحيح» (٢/٥٥٢/١٤٤٤)، وابن خزيمة كذلك في «صحيحه» (٤/١٦٨/٢٦١٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/١٢١)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/٣٨/٨٧٦٩) وابن جماعة في «مشيخته» حديث (٢/٤٦) كلهم من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه -به-.

ومما يدفع التدليس عن الوليد في هذا الحديث، تصريحه بالتحديث عن الأوزاعي، وفيما بين الأوزاعي وعطاء عند البخاري، والطحاوي، والبيهقي.

إذن الوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث.

وقد تقدَّم هذا الحديث والكلام عليه، وهو (الحديث الثاني) مما رواه الوليد عن الأوزاعي، عن عطاء، وهو الحديث السابق ، وأعدت الكلام عليه هنا حتى لا يظن أنهما حديثان أولاً، وثانياً: أن من اعتقد أنهما حديثان أكون قد بينت له أن هذا الحديث ليس فيه من الوليد تدليس.

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا حَمِيمٌ لَهَا يَخْنُقُهُ الْمَوْتُ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا بِهَا قَالَ لَهَا: لَا تَبْتَئِسِي عَلَى حَمِيمِكِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ حَسَنَاتِهِ» .

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/٤٦٧/١٤٥١)، وابن دحيم في «فوائده» حديث (١١٥) والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/٦٨٨) ثلاثتهم من طريق هشام بن عمار، قال: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن عائشة —به-.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٣٥٩/١٠٦٦): «سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، أنه حدثه، عن عائشة وذكر الحديث له، فقال: قال أبي: هذا حديث منكر».

وقال الذهبي عقب الحديث في «تذكرة الحفاظ» «رواته ثقات لكنه منكر».

قلت: المراد بالنكارة هنا: تفرد هشام بن عمار، عن الوليد، به.

والوليد، عن الأوزاعي —به-.

والأوزاعي، عن عطاء —به-.

وكأن لسان حالهم يقول: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا الأوزاعي، ولا عن الأوزاعي، إلا الوليد بن مسلم، تفرد به: هشام بن عمار عنه، والحمل في

هذا الحديث عليه بالتفرد.

ولهذا سأل ابن أبي حاتم أباه: عن حديث رواه هشام بن عمار عن الوليد -إلى آخر ما قال-.

ولا علاقة للوليد ولا ما يُنسب إليه من التدليس بنكارة هذا الحديث، ولو كان ثَمَّة شَيءٌ من ذلك لسبقنا إليه المتقدمون.

ويستبعد تدليس الوليد في الحديث البتة، لظاهر رواية ابن أبي حاتم التي ذكرها وما فيها من التصريح بالتحديث إلى عطاء.

وأظن أنَّ البوصيري وقف عليها.

ولذا قال في «مصباح الزجاجة» (٢/٢٣): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، والوليد وإن كان يُدَلِّسُ فقد صَرَّحَ بالتحديث فزالت تهمة التَّدليس».

قلت هذه الرواية هي رواية ابن دحيم في «فوائده» وقد تقدمت الإشارة إليها وقد وقفت عليها مؤخراً !!

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنّ اللهَ تجَاوَزَ عَنْ أُمّتي الخَطَأَ وَالنّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» .

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (١/٦٥٩/٢٠٤٥)، وابن دحيم في «فوائده» حديث (١١٦) والعقيلي في «الضعفاء» (٤/١٤٥/١٧١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٤٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/١٦١/٨٢٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٣٥٦/١٤٨٧٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣٩٣٣) كلهم من طريق محمد بن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما –به–.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٤٣١/١٢٩٦) « وسألت أبي عن حديث رواه ابن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس – وذكر الحديث –.

قال وروى ابن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس مثله.

وعن الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثله .

وعن الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان ، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ مثل ذلك.

قال أبي هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة.

وقال أبي لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث عن عطاء، إنما سمعه من رجل لم يُسمِّه أتوهَّمُ أنه عبد الله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، ولا يصحُّ هذا الحديث ولا يثبت إسناده».

كذا قال أبو حاتم -رحمه الله- لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء وإنما سمعه من عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم.

وهذان الرجلان كما تعرف هما أحدُ أولئك الشيوخ الضعاف الذين اتُّهم الوليد بن مسلم بتدليسهم فيما بين الأوزاعي وعطاء وغير ذلك، ومن هنا كانت شبهة التدليس واردة على الوليد بن مسلم بإسقاط أحدهما بين الأوزاعي وعطاء في هذا الحديث..

وثمة رجل ثالث اتهم الوليد بتدليسه في هذا الحديث بين عطاء وابن عباس ألا وهو عبيد بن عمير مولى ابن عباس وهما رجلان، الأول ثقة، والثاني مجهول.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٢٦/٢) عن إسناد الحديث: هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، قال المزي في «الأطراف»: رواه بشر بن بكر التنيسي، عن الأوازعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير انتهى، قال البوصيري: وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم فإنه كان يُدلِّس تدليس التسوية.

قلت: اتهام الوليد هنا ليس بوارد عند التحقيق، والتدقيق لأن الإسناد إليه

لم يثبت فكيف يرمي بتدليس عبيد بن عمير أو غيره، وفي الطريق إليه محمد بن المصفى وهو اتهم بتدليس التسوية أيضاً رماه بذلك أبو زرعة .

ناهيك عمَّا أضافه لنا صالح جزرة عنه بأنه كان يُخلِّط.

فربما كان هذا السقط من تدليسه، أو تخليطه ولا نتجاوز من قبله في الإسناد كالوليد بن مسلم أو غيره حتى نوقن بضبط محمد بن المصفى لهذا الحديث وعدم تدليس أحد في إسناده وأنَّى لنا ذلك وهو لم يُصرِّح فيه بالتحديث ؟!!

ومن هنا كان إعلال الحديث بمحمد بن المصفى أولى من توهينه بالوليد بن مسلم.

ولقد كان المتقدمون أحصف رأياً، وأفطن فهماً، ولهذا أعلوا الحديث بمحمد بن المصفى وجعلوه في مناكير حديثه.

وقد تقدم سؤال ابن أبي حاتم لأبيه عن هذا الحديث الذي رواه محمد بن المصفى عن الوليد فأنكره.

إذن الحمل فيه على: محمد بن المصفى عند ابن أبي حاتم وأبيه يتضح ذلك من السؤال والجواب.

وكذلك جاء في «العلل» للإمام أحمد (٥٦١/١) وسؤال عبد الله أباه عن هذا الحديث قال: وسألته عن حديث رواه محمد بن المصفى الشامي، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس -وذكر الحديث- ثم قال: وعن الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثله، فأنكره جداً وقال ليس يروى فيه إلا

عن الحسن عن النبي ﷺ.

وبهذا يتضح أيضاً أن الحديث عند الإمام أحمد وابنه عبد الله الحمل فيه على ابن المصفى، لأنه تفرد بالحديث عن الوليد.

ولهذا غمز أبو نعيم ابن المصفى به فقال في «الحلية» (٣٥٢/٢): «غريب من حديث مالك تفرد به: ابن المصفى، عن الوليد».

وأخرج العقيلي الحديث في «ضعفائه» (١٧١٠/١٤٥/٤) في ترجمه محمد بن المصفى، وأعلَّه به وذكر قول أحمد المتقدم فيه.

وفهم الزيلعي في «نصب الراية» (٦٥/٢) من صنيع العقيلي تضعيف الحديث بمحمد بن المصفى ولذا قال: وأخرجه إذنه في كتابه وأعله بابن المصفى وضعفه عن أحمد.

فإن قيل بعد هذه النقولات: إن محمد بن المصفى لم ينفرد به بل توبع على ما رواه عن الوليد.

وهذا يدل على ضبطه وثبوت الإسناد عن الوليد.

أجبناهم بأنه إن كانت تلك المتابعات هي التي رواها وأخرجها ابن عدي في «الكامل» (٣٤٦/٢-٣٤٧) فهي متابعات لا يفرح بها، ولا ترقى بالحديث إلى الحسن، وذاك أن المتابعة الأولى فيها محمد بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي الدمشقي يرويه عن الوليد بن مسلم.

ومحمد هذا كان يروي عن الشاميين أحاديث موضوعة.

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/٣٠١): «يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار».

وقال الحاكم أبو عبد الله في «المدخل» (١٩١): «روى عن الوليد بن مسلم، وسويد بن عبد العزيز أحاديث موضوعة».

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» ترجمة (٢٢٩): «محمد بن إبراهيم الشامي عن الوليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق وبقية وسويد بن عبد العزيز الموضوعات».

وقال أبو الحسن الدارقطني كما في «سؤالات البرقاني» له ترجمة (٤٢٣) عن محمد بن إبراهيم هذا: «كذاب».

وهذا حال المتابع الأول، ناهيك عمَّا في الإسنادِ من علل أخرى، يسعني السكوت عنها لحصول المقصد بِمَا تقدَّم من الكلامِ.

وأمَّا المتابع الثاني محمد بن عبد الله بن ميمون، فليس البلاء منه كالبلاء من تلميذه في الإسناد، فهو مقبول، والراوي عنه محمد بن أحمد بن حمدان شيخ ابن عدي-وهو الرسعني أبو الطيب- ترجم له الذهبي في «الميزان» (٦/٤٦/٧١٥٣) وقال فيه: «كذاب»، ونقل عن الحاكم قوله: رأيتهم يُكَذِّبونه، وعن ابن عدي فيه: «كان يضع أحاديث»، قال: «وسمعت أبا عروبة يقول: لم أر في الكذابين أصفق وجهاً منه».

وبهذا الذي تقدَّم نخلص بتفرد محمد بن المصفى بهذا الإسناد عن الوليد، و لم

يثبت عنه لِمَا تقدَّم.

فإن قيل: إذا كان الوليد لم يثبت عنه هذا الإسناد لماذا قال ابن عدي في «الكامل» (٣٤٦/٢) :«وروي عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباسٍ، عن النبي ﷺ، و لم يذكر في إسناده عبيد بن عمير[١]»؟

ولماذا قال البيهقي في «الكبرى» (٣٥٦/٧)، و (٦٠/١٠) : «ورواه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، فلم يذكر في إسناده عبيد بن عمير»؟

قلت: اللفظ محتمل أن يكون المراد بالذي لم يذكر هو الوليد بن مسلم، ويحتمل أن يكون المراد بالذي لم يذكر بُنِي للمجهول، وذاك بضم الياء المنقوطة باثنتين من تحتها.

ثم لو كان المراد هو الوليد، لما كان فيه دليل على ثبوت الإسناد إليه، لأن قولهم: قال فلان، ورواه فلان لا يعني صحة الإسناد إليه عندهم، وإنما حكاية عن روايته على ظاهر الإسناد في الغالب.

ولك دليل على ما قلت هذا الإسناد الذي قالوا فيه: رواه الوليد بن مسلم هكذا.

في الحين الذي نجد فيه تضعيف الإمام، أحمد وأبي حاتم، والعقلي، وأبي نعيم الأصبهاني له بمحمد بن المصفى.

وهذا الذي فعلوه من تعليل الحديث به وذكرهم له في مناكير وإفرادات محمد

(١) نقل قوله الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٧٧/٧).

بن المصفى، هو الواجب، إذ كيف يمكن أن نعد بتعليل الحديث من وراء محمد بن المصفى ، وقد وقف لنا حجُر عثرةٍ دون ذلك.

ومن هنا تتجلى براءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في الإسناد ، لأنه ليس هو الراوي له، وحتى لو كان هو الراوي له وثبت الإسناد إليه إلى منتهاه ، لا تدليس فيه لا من ابن المصفى، ولا من الوليد بن مسلم، لأن من رواه عن الأوزاعي لم يذكروا فيه أحداً من الضعفاء، لا إسماعيل بن مسلم، ولا عبد الله بن عامر، ولا غيرهما.

فهذا الحديث: رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء وعن عبيد بن عمير عن ابن عباس به.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/٩٥)، وابن المنذر في «التفسير» (١٨٥)، وفي «الإقناع» (١٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦ /٢٠٢/٧٢١٩) وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٤٧) والصيداوي في «معجم الشيوخ» (١/٣٦٢/٣٤٧) والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/٥٢/٧٦٥) وأبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» حديث (٩) وابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» (٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٢١٦/٢٨٠١) والدارقطني في «السنن» (٤/١٧٠/٣٣) والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٥٦/١٤٨٧١)، وفي «السنن الصغرى» (٤٤١٤)، وفي «معرفة السنن» (٢/٤٩٥/ ٤٤٧٦)، وابن حزم في «الأحكام» (٥/١٣٨) وفي «المحلى» (٤/٤) وفيه أيضاً (٦/٢٢٠-٢٢١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/٢٦١) والضياء المقدسي في «المختارة» (٣٩١٣) وفيها أيضاً (٣٩١٤) وفيها أيضاً (٣٩١٥) وابن كثير في «طبقات الشافعيين» (١/١) وتاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» (١/٤)

كلهم من طريق الربيع بن سليمان عن بشر بن بكر عن الأوزاعي بإدخال عبيد بن عمير بين عطاء وابن عباس.

وتابع بشراً على هذا أيوب بن سويد .

وذلك فيما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/٢١٦/٢٨٠١) قال: وحدثنا أبو العباس غير مرة حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس -به-

وعبيد بن عمير هذا سقط في رواية الوليد بن مسلم وأثبت كما ترى في رواية بشر بن بكر وأيوب بن سويد.

وعبيد بن عمير هنا أحدُ رجلين:

الأول: عبيد بن عمير مولى ابن عباس مجهول كما في التقريب.

والثاني: عبيد بن عمير الليثي الثقة المجمع على ثقته.

فهل يا تُرى أُسقط في رواية الوليد بن مسلم تدليساً من ابن المصفى أو الوليد على فرض ثبوت الإسناد إليه لكون عبيد بن عمير ذاك المجهول؟!!!

أم أنَّ عبيد بن عمير هو الليثي الثقة وسمع منه الحديث عطاء تارة ومن ابن عباس تارة أخرى؟!

الجواب هو هذا أنَّ عبيد بن عمير هو الليثي الثقة وهو احتمال قوي جداً وأقوى من كونه عبيد بن عمير مولى ابن عباس ذاك المجهول.

وإن كان كلا العبيدين يرويان عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ويروي عنهما عطاء بن أبي رباح.

إلا أنَّ قول الحاكم عن هذا الإسناد: صحيح على شرط الشيخين[1] يقوي جانب كون عبيد بن عمير هو الليثي.

وما ذاك إلا لأنَّ صاحِبَي الصحيحين رويا عن عطاء عن عبيد بن عمير الليثي عن ابن عباس رضي الله عنهما في صحيحيهما.

وقد تتبعت أسانيد المصادر التي خرجت هذا الحديث بهذا الإسناد فلم أجد واحداً منها ينسب عبيد بن عمير إلى الليثي أو إلى كونه مولى ابن عباس رضي الله عنهما.

لكني وجدت عبيد بن عمير مولى ابن عباس مختلفاً في رواية عطاء عنه، وهذا يقوي كونه الليثي الثقة.

ووجدت أيضاً تصحيحاً من ابنِ حزمٍ لهذا الإسناد وذلك في محلاَّه (١٠/٢٠٥).

ولو كان عبيد بن عمير هو المجهول عنده لَمَا صحَّحه.

ووجدت تفسيراً من ابن كثير رحمه الله في «تحفة الطالب» (١/٢٧٢) بأنَّ عبيد بن عمير هو الثقة الإمام مشيراً إلى كونه ليس بذاك المجهول، قال-رحمه الله- عقب ما ذكر رواية الوليد بن مسلم دون ذكر عبيد بن عمير وعقب ما ذكر رواية بشر بن بكر بذكر عبيد بن عمير قال معتذراً لمن أسقطه «وهذا لا يضرنا هاهنا لأن عبيد بن عمير ثقة إمام».

فهذه المرجحات كُلها تقوى جانب كونه الليثي لا مولى ابن عباس.

وإذا كان كذلك فلا تدليس لا من الوليد ولا من ابن المصفى لإسماعيل بن

(١) ووافقه الذهبي في تعليقه عليه.

مسلم أو عبد الله بن عامر أو غيرهما بين الأوزاعي وعطاء، لأن بشر بن بكر وأيوب بن سويد تابعا الوليد بن مسلم على رواية الحديث دون ذكر أحد بين الأوزاعي وعطاء.

وبهذا يظهر جلياً سماعُ الأوزاعي هذا الحديث من عطاء خلافاً لما ادعاه أبو حاتم رحمه الله عندما قال: «..لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء وإنما سمعه من رجل اتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم..»[١].

وإذا علمت هذا فاعلم أيضاً أنه لا تدليس من الوليد ولا ابن المصفى لعبيد بن عمير في إسناد الحديث خلافاً لما اعتقده البوصيري ومن ثم أشار إليه فقال معقباً على إسقاط عبيد بن عمير في رواية الوليد ".. وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم فإنه كان يُدلِّس ويسوي"[٢].

قلت لو كان يُدلِّس ويسوي فمن الخطأ تحميل الوليد تبعة التدليس في إسناد هذا الحديث والراوي عنه محمد بن المصفى متهمٌ بتدليس التسوية كذلك.

ثم إنَّ المتهمين بتدليس التسوية كانوا يُدلِّسون الضعفاء والكذابين ومن نحا نحوهم.

والساقط في رواية ابن المصفى عن الوليد هو عبيد بن عمير الثقة كما بينت لك ذلك آنفاً.

فأُسقط على هذا كُلُّ قولٍ يزعم فيه تدليس أحد في إسناد هذا الحديث تدليساً من ابن المصفى أو الوليد وبالله التوفيق.

(١) انظر العلل (١/٤٣١/١٢٩٦).

(٢) انظر مصباح الزجاجة (٢/١٢٦).

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ ثُمَّ نَنْحَرُ الْجَزُورُ فَنُقَسِّمُ عَشَرَ قِسَمٍ ثُمَّ نَطْبَخُ فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ» .

١- أخرجه مسلم في صحيحه (١/٤٣٥/٦٢٥) وأبو نعيم في «المستخرج» عليه (٢/٢١٩/١٣٩٣)،وابن حبان في «صحيحه» (٤/٣٨١/١٥١٥) ثلاثتهم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء بن صهيب وكنيته أبو النجاشي عن رافع بن خديج رضي الله عنه -به-.

٢- وتابع الوليد عليه محمد بن يوسف.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «الصحيح» (٢/٨٨٠/٢٣٥٣) وفي «التاريخ الأوسط» (٢/٦٥/١٨١٥) والبغوي في «شرح السنة» (٢/٢١٠/٣٦٧) عن محمد بن يوسف الفريابي عن الأوزاعي -به-.

٣- وتابع الوليد عليه عيسى بن يونس.

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٢٥/٦٢٥) وأبو نعيم في «المسند المستخرج» عليه (٢/٢١٩/١٣٩٣) كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم عن عيسى بن يونس -به-.

٤- وتابع الوليد أيضاً شعيب بن إسحاق.

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٤٣٥/٦٢٥) عن إسحاق بن إبراهيم عن شعيب بن إسحاق مقروناً بعيسى بن يونس مختصراً بنحوه.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/٣٥٢) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٩٤) والسراج في «مسنده» حديث (١١٠٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١/٤٤٢) وفي «السنن الصغرى» (١/٢٢١) كلهم من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي -به-.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً الوليد بن مزيد

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٢٥٢/٦)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٤٠٩)، من طريقه والحاكم في «المستدرك» (١/٣٠٥/٦٩١) كُلُّهم من طريق الوليد بن مزيد عن الأوزاعي-به.

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/١٤١/١٧٣١٤) وأبو عوانة في «المستخرج» (١/٣٥٢) وفيه أيضاً (١/٢٩٤/١٠٣٦) وفيه أيضاً (٥/٨٧/٧٨٩٤)، وأبو علي الشعراني في «حديثه» حديث (١٠٧)، وابن الجوزي في «التحقيق» من طريق أحمد (١/٢٩٢/٣٤١) عن أبي المغيرة عن الأوزاعي -به-.

٨- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٢/٢١٨-٢١٩/١٣٩٣)

من طريق يحيى هذا عن الأوزاعي به.

٩- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً: محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤/٢٦٢/٣٣٠٢)، وعنه عبد بن حميد في «مسنده» (٤٢٦) قال: نا محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن أبي النجاشي -به-.

وَضَمَّنْتُ بحثي هذا الحديث لأنه من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء.

وعطاء في كلام الإمام أبي داود والإمام الدارقطني لم يحدد لذا عمدت إلى تخريج كل أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء أياً كان عطاء سواء كان عطاء بن أبي رباح أو غيره.

والحديث كما تشاهد لا مجال للقول بتدليس الوليد فيه أحداً.

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَبدِ اللهِ بن عَمْرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ الْأَبَدَ فَلَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ» .

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/١٢٥/٢٦٨٩) وفي «المجتبى» (٤/٢٠٥/٢٣٧٥) والطبري في «تهذيب الآثار» (٥٣٠) عن العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي عن عطاء قال حدثني من سمع عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمرو -به-.

١- وتابع الوليد بن مزيد عليه عقبة بن علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» وفي «المجتبى» مقروناً بالوليد بن مزيد عن الأوزاعي -به-.

٢- وتابع الوليد بن مزيد عليه أيضاً موسى بن أعين الجزري.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/١٢٥/٢٦٩٠) وفي «المجتبى» (٤/٢٠٦/٢٣٧٦) من طريق محمد بن موسى عن أبيه عن الأوزاعي -به-.

٣- وتابع الوليد بن مزيد عليه أيضاً يحيى بن حمزة الدمشقي.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/١٢٥/٢٦٩٠) وفي «المجتبى» (٤/٢٠٦/٢٣٧٧) من طريق ابن عائذ عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليد بن مزيد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٤٧٥) قال: حدثني يونس أنبأنا بشر بن بكر عن الأوزاعي حدثني عطاء بن أبي رباح حدثني مَنْ سَمِعَ ابن عمرو -به-.

كذا رواه الوليد بن مزيد وعقبة بن علقمة وبشر بن بكر وموسى بن أعين ويحيى بن حمزة الدمشقي عن الأوزاعي عن عطاء عمن سمع عبد الله بن عمرو هكذا بإبهام الواسطة بين عطاء وعبد الله بن عمرو.

وخالفهم الوليد بن مسلم وجماعة فرووه عن الأوزاعي عن عطاء عن عبد الله بن عمرو مباشرة دون واسطة بين عطاء وعبد الله بن عمرو. ودونك البيان:

١- رواه الوليد بن مسلم بهذا.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/١٢٥/٢٦٨٨) وفي «المجتبى» (٤/ ٢٠٥/٢٣٧٤) من طريق عيسى بن مساور ومحمد بن عبد الله البصري كلاهما عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن عبد الله بن عمرو -به-.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨/٣٤٧/ ٣٥٨١) من طريق دحيم عن الوليد عن الأوزاعي -به-.

وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٤٧٤) من طريق سويد بن سعيد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي -به-.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه الحارث بن عطية.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/١٢٥/٢٦٨٧) وفي «المجتبى» (٤/ ٢٠٥/٢٣٧٣) عن حاجب بن سليمان عن الحارث بن عطية عن الأوزاعي-به-.

٣- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢/١٩٨/٦٨٦٦) والطبري في «تهذيب الآثار» (٤٧٧) عنه عن الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً رَوَّادُ بْنُ الجراح.

وذلك فيما أخرجه البزار في «مسنده» (٦/٣٨٢/٢٤٠٠) والطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٤٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٤٤٥/١٣٦١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/٤٥٣) كلهم من طريق رَوَّادِ بنِ الجراح عن الأوزاعي -به-.

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٢٠) قال حدثنا محمد بن أحمد بن علي ثنا محمد بن يوسف بن الطباع ثنا محمد بن كثير، ثنا الأوزاعي -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم ومن تابعه ولا تدليس منه في هذا الحديث فهو لم ينفرد بإسقاط الواسطة بين عطاء وعبد الله بن عمرو.

ثم إن الواسطة بين عطاء وعبد الله بن عمرو في حديث الوليد بن مزيد ومن تابعه أرى والله أعلم أنه هو أبو العباس الشاعر واسمه السائب بن فروخ ثقة كما في التقريب.

فقد أخرج هذا الحديث مطولاً البخاري في «صحيحه» (٢/٦٩٨/١٨٧٦) ومسلم كذلك في «صحيحه» (٢/٨١٤/١١٥٩) من طريق ابن جريج قال سمعت عطاء يزعم أن أبا العباس الشاعر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو يحدِّث بالحديث مطولاً.

فالواسطة بين عطاء وعبد الله بن عمرو كما ترى هو أبو العبَّاس الشاعر وقد علمت حاله من الثقة فلا تدليس للوليد في هذا الحديث يخشى فيه إسقاط ضعيف بل حتى ولا ثقة لأنه توبع على رواية الحديث دون ذكر واسطة.

والاختلاف ناجم على الأوزاعي من سعة علم عطاء وكثرة روايته فتارة يرويه بواسطة وفي أخرى مباشرة والله أعلم.

وعلى كلٍّ حال فإن جميع من روى الحديث عن الأوزاعي عن عطاء، لم يذكر أحداً من الضعفاء بين الأوزاعي وعطاء، كما هو ظن الإمام أبي داود والإمام الدارقطني في حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء.

ثم إن هذا الحديث ليس على شرط الوليد في التدليس على ما حكوا عنه من أنه ينبل الأوزاعي من الرواية عن الضعفاء، وهنا في هذا الحديث

أولاً: الواسطة مجهولة على أدنى الأحوال وقد يكون ثقة وكان كذلك.

وثانياً: أن عطاء هو الراوي عن تلك الواسطة المجهولة، والوليد على ما حكوا عنه كان ينبل الأوزاعي لا عطاء، فهذا ليس على شرطه في التدليس، ليت شعري لو ثبت ذلك عنه.

وعليه لا تدليس يخشى من الوليد في هذا الحديث.

[الحديث الثامن]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، أَوْ قَالَتْ بَعْدَ اليَوْمِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يَفِرُّونَ بِدِيْنِهِمْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ مِنْ أَنْ يُفْتَنُوا، وَقَدْ أَفشَى اللهُ الإِسْلَامَ فَحَيْثُ شَاءَ الْعَبْدُ عَبَدَ رَبَّهُ».

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١/٢٠٩/٤٨٦٧) قال أخبرنا عمر بن محمد الهمداني حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي وسألته عن انقطاع فضيلة الهجرة إلى الله ورسوله فقال حدثنا، عطاء بن أبي رباح قال: انطلقت أنا وعبيد بن عمير حتى دخلنا على عائشة فسألها عبيد بن عمير عن الهجرة فقالت -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالتحديث عن عطاء وعليه لا تدليس للوليد فيه، وتوبع على ذلك .

١- تابعه يحيى بن حمزة.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/١٥٦٧/٤٠٥٨) من طريق يحيى بن حمزة عن الأوزاعي -به-.

٢- وتابع الوليد أيضاً أبو إسحاق الفزاري.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/١٧/١٧٥٥٥) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأوزاعي

٣- وتابع الأوزاعي عليه ابن جُريج فرواه عن عطاء به.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٧٥٥٤/١٧/٩) من طريق روح عن ابن جريج عن عطاء به.

وهذا كله يدل على سلامة ما روى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء من التدليس البتة في هذا الحديث، لأن مَنْ رواه عن الأوزاعي لم يذكروا ضعيفاً بين الأوزاعي وعطاء.

ويكفي دليلاً على سلامة الإسناد من الضعفاء إخراج البخاري للحديث في صحيحه من طريق الأوزاعي عن عطاء -به-.

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «كَانَتْ لِرِجَالٍ مِنَّا فُضُولُ أَرَضِين يُؤَاجِرُونَهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، والنِّصْف، فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ فُضُولُ أَرْضٍ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ» .

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (٢/٨١٩/٢٤٥١) وابن حبان في «صحيحه» (١١/٥٩٤-٥٩٥/٥١٨٩) كلاهما من طريق دحيم قال ثنا الوليد ثنا الأوزاعي حدثني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله -به-.

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر بالتحديث فلا شبهة تدليس ترد عليه أصلاً، ومع ذلك فقد توبع عليه ودونك البيان:

١- تابع الوليد عليه محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٩٢٧/٢٤٨٩) قال حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي بهذا الإسناد.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عبيد الله بن موسى.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٨٢٤/٢٢١٥)، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا الأوزاعي عن عطاء -به-

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً هقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٥٣٦/١١٧٦/٣) قال حدثنا الحكم بن موسى حدثنا هقل يعني ابن زياد عن الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن حمزة الدمشقي.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤٦٠٣/٩٢/٣)، وفي «المجتبى» (٣٨٧٦/٣٧/٧) قال أخبرنا هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي -به-

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٤٨٥٥/٣٥٤/٣)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (١١٤٩١/١٣٠/٦) من طريق عبد القدوس بن الحجاج قال حدثنا الأوزاعي -به-.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن مصعب القرقساني.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» مقروناً بأبي المغيرة كما في الرواية السابقة .

٧- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٥١٢٤/٣١٤/٣) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٠٧/٤) والبيهقي في «الكبرى» (١٣٠/٦) ثلاثتهم من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي -به-.

٨- وتابع الوليد عليه أيضاً أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٣١٤/٥١٢٥) من طريق أبي داود الحراني والصغاني كلاهما عن أبي عاصم عن الأوزاعي -به-.

وهذه المتابعات تدل دلالة ظاهرة على أنَّ الوليد لم يُدلِّس أحداً من الضعفاء في هذا الحديث البتة.

وكذلك تصريحُ الوليد فيه بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي، وفيما بين الأوزاعي وعطاء، وبالسماع فيما بين عطاء وجابر، يدل أيضاً على أن الوليد لم يُدلِّس فيه تدليس إسناد ، ولا تدليس تسوية. والله هو الموفق لهذا.

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَعْنِي الْمَنِيَّ» .

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٩) قال حدثنا ابن أبي داود قال ثنا دحيم قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا الأوزاعي عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها -به-.

هكذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن عائشة.

ورواه بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة[١] -به-.

ورواه عمرو بن أبي سلمة عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة [٢] -به-

و لم أجد من روى الحديث غيرهم عن الأوزاعي عن ضعيف عن عطاء، بل و لم أجد من روى الحديث عن ضعيف عن عطاء ولو من غير طريق الأوزاعي.

وهذه القرائن تدل على عدم تدليس الوليد في إسناد الحديث لأحد من الضعفاء وإلَّا فأين أصحاب الأوزاعي لم يرو لنا هذا الحديث عنه عن ضعيف عن عطاء أو غيره من شيوخ الأوزاعي.

(١) انظر «مسند الشافعي» ص(٢٢) و«الأم» للربيع (١/٥٥).

(٢) انظر «مسند أبي عوانة» (١/١٧٤/٥٢٧) و«شرح معاني الآثار» (١/٤٩).

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ قالَ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/٣٢٨/٤٥٣) قال حدثنا عمرو بن عثمان نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس حدثني أسامة بن زيد -به-.

وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٣٨٨/٥٤٢٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٦٤) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء أن أبا سعيد الخدري لقي ابن عباس فقال أرأيت قولك في الصرف -به-

هكذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه جماعة.

١- تابعه عليه هقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢١٨/ ١٥٩٦) وابن المرزبان البغوي في «مسند أسامة» ص(٧٧/ح١٧) كلاهما من طريق الحكم بن موسى عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي -به-.

٢- وتابع الوليد عليه أيضاً أيوب بن خالد.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٣٨٨/٥٤٢٤) قال: وحدثنا أبو داود الحراني قثنا أيوب بن خالد قثنا الأوزاعي -به-

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٣٨٨/٥٤٢٤) قال: وحدثنا محمد بن عوف الحمصي قثنا الفريابي قثنا الأوزاعي -به-.

٤- وتابع الوليدَ عليه أيضاً ابن مزيد البيروتي .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (٣/٣٨٨/٥٤٢٤) قال أخبرني العباس بن الوليد قال أخبرني أبي قثنا الأوزاعي -به-.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى بن عبد الله البابلتي

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٧٢/٤٣٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٤٨) كلاهما من طريق عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني عن يحيى بن عبد الله البابلتي ثنا الأوزاعي -به-.

٦- وتابع الوليد عليه أيضاً: محمد بن كثير المصيصي.

وذلك فيما أخرجه ابن المرزبان في «مسند أسامة» حديث (١٧)، قال: وحدثنا ابن منيع، قال: حدثنا ابن هانئ قال: حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي -به-.

فهذه المتابعات للوليد عن الأوزاعي عن عطاء لتشهد شهادة عدل على أن الوليد بن مسلم لم يدلس أحداً من الضعفاء في إسناد هذا الحديث.

كيف وقد صرح أيضاً بالتحديث هو والفريابي فيما بين الأوزاعي وعطاء.

وذلك فيما أخرجه ابن دحيم في «فوائده» حديث (١١٤) قال ونا محمود ثنا الوليد والفريابي عن الأوزاعي وحدثني عطاء بن أبي رباح أنا أبا سعيد الخدري -به- مطولاً.

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢١٠/١٧٥٤) قال حدثنا أحمد قال حدثنا عبد الرحمن بن سعيد بن أيوب السكري الحمصي قال حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة -به-.

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا الوليد».

قلت: إن كانت كلمة رواه عند الطبراني على الحكاية فالوليد لم يتفرد به عن الأوزاعي.

بل تابعه عليه عيسى بن يونس.

وذلك فيما أخرجه الخطيب في تأريخ بغداد (٦/٥٧) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٧٤٠/١٢٣٦) كلاهما من طريق محمد بن خليد عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن عطاء -به-.

ومحمد بن خليد هو الكرماني كان يضع الحديث كما قال العقيلي في الضعفاء[1]

وإن كانت كلمة (رواه) عند الطبراني على التحقيق فالوليد لم يروه أصلاً عن الأوزاعي والله أعلم، لأن في الإسناد إليه عبد الرحمن بن سعيد بن

(١) (٢/٢٢٤).

أيوب السكري الحمصي، ترجم له العقيلي في الضعفاء (٢/٣٢٣/٩١٢) وأشار إلى أنه يروي مناكير و لم يذكر فيه توثيقاً

وعلى كل حال فالحديث من رواية عيسى بن يونس أو الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء ليس بينهما أحدٌ.

ولكن يشكل على هذا ما قاله ابن عدي في «الكامل» (٦/١٦٠)، وغيره من أن هذا الحديث يرويه طلحة بن عمرو عن عطاء وهو معروف به عن عطاء.

وطلحة بن عمرو هو ابن عثمان الحضرمي متروك الحديث عندهم.

وعليه فشبهة التدليس على الوليد واردة بإسقاط طلحة بن عمرو بين الأوزاعي وعطاء عند من يعتقد فيه ذلك.

وأقول: كلاَّ إغلاقاً لباب عسى ولعلَّ.

وثانياً: لأن الوليد قد رواه عن طلحة بن عمرو هذا عن عطاء من غير طريق الأوزاعي.

وذلك فيما أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/٣٨٣/٥١٨) قال: أخبرناه ابن قتيبة قال: حدثنا صفوان بن صالح قال: حدثنا الوليد عن طلحة بن عمرو عن عطاء —به—.

هكذا رواه الوليد مصرِّحاً باسمه واسم أبيه، و لم يدلِّسْهُ ولا بأن يكنيه!

فأين ما قالوا كان يدلس الضعيف والإسناد يسويه؟! وهو كما ترى يذكر الضّعيفَ باسمه واسم أبيه.

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ فِيهِنَّ أَفْضَلُ مِنْ عَشْرِ ذي الحجّة، قَالُوا وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ عُقِرَ جَوَادُهُ وَأُهْرِيْقَ دَمُهُ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦٩٦/٩/٧) وفي «المعجم الصغير» (٨٨٩/١٢١/٢) وفي «جزء له» حديث (١١٧)، وابن مردويه فيما «انتقاه عليه» حديث (١٢٠)، والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (٥٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥١/٥٣) ،وكل من سوى الطبراني فهو من طريقه، قال: حدثنا محمد بن سنان الشيرازي حدثنا عبد الوهاب بن نجده الحوطي حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس -به-.

قال الطبراني عقب الحديث في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث إلا الوليد تفرد به الحوطي كذا قال في الأوسط».

وقال في «المعجم الصغير»: «لم يروه عن الأوزاعي إلا الوليد ولا عنه إلا الحوطي، تفرد به محمد بن سنان».

قلتُ: إلزاقُ التفرد بمحمد بن سنان أولى من إلزاقه بعبد الوهاب بن نجدة فهذا ثقة والأول صاحبُ مناكير [1]

ولهذا كان كلام الطبراني الذي في المعجم الصغير أشبه بالصواب.

(١) انظر كلام الذهبي فيه في «الميزان» (٧٦٥٦/١٨٠/٦).

وعليه لا تصحُ نسبة رواية الحديث للوليد بن مسلم.

ولو صحت نسبة رواية الحديث للوليد بن مسلم عن الأوزاعي فليس ثمة تدليس في إسناد الحديث من الوليد لأن غيره لم يروه عن الأوزاعي عن أحد الضعفاء عن عطاء.

وهذه القرائن لتشهد على أن الوليد إن رواه على الحقيقة فهو لم يُدلس أحداً في إسناده.

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «إِنّ النّبِيّ ﷺ أَهَلّ حَتّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٧٩/٧١٦) قال حدثنا الحسن بن العباس الرازي ثنا سهل بن [زَنْجلة][1] ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس -به-.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات لا تدليس فيه من الوليد ولا علة أخرى في إسناده فيما علمتُ.

ومن ادعى خلاف هذا فليأت بالحديث من طريق أصحاب الأوزاعي عنه عن ضعيف عن عطاء حتى نسلم عندها للحقائق العلمية لا أن نردَّ الحديث على الشكوك والظنون.

(١) كذا في جميع مصادر ترجمته وفي «المعجم الكبير» نجلة وهو تصحيف.

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَفتَحَ أَوّلَ نَهَارِه وَخَتَمَهُ بِالْخَيْرِ قَالَ اللهُ عَزّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِه: أَلْغُوا لَا تَكْتُبُوا عَلَى عَبْدِي مَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنَ الذّنُوبِ» .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٥٢/٣٩١/٥) قال أخبرنا أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البزاري أخبرنا أبو بكر محمد بن سليمان الباغندي حدثنا سليمان يعني ابن سلمة الخبائري حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة -به-.

والإسناد فيه - كما ترى - سليمان بن سلمة الخبائري الراوي عن الوليد بن مسلم .

قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي ولم يحدث عنه وسألته عنه فقال متروك الحديث لا يشتغل به فذكرت ذلك لابن الجنيد فقال: صدق كان يكذب ولا أحدث عنه بعد هذا[1]».

وعلى هذا الذي تقدّم الإسناد لم يصح إلى الوليد بن مسلم ومن ثم لا تصح نسبة الحديث إليه.

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٥٢٩/١٢١/٤).

وكذلك لم يروه أحد فيما علمت والله أعلم عن الوليد أو غيره من أصحاب الأوزاعي عنه عن ضعيف أو ثقة عن عطاء.

وهذان الأمران قاضيا عدل ببراءة الوليد بن مسلم من تدليس أحد في إسناد الحديث.

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْعُوا فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَأَلْتَنَا مَنْ أَنْفُسِنَا مَا لَا نَمْلِكُهُ إِلَّا بِكَ اللَّهُمَّ فَأَعْطِنا مِنْهَا مَا يُرْضِيْكَ عَنّا» .

أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٢٢٤) وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٩٠)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/٣٢١)، وتمام في «الفوائد» (٤/٤٧٧/١٦١١) كلهم من طريق محمد بن يعقوب بن حبيب قال: ثنا دلهاث بن جبير قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة -به-.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ فيه دلهاث بن جبير الشامي قال ابن الجوزي يروي عن الوليد بن مسلم قال الأزدي ضعيف جداً [(١)].

قلت وعليه لا تصح نسبة الحديث إلى الوليد بن مسلم لاسيما وأنّا لم نجد له طريقاً أخرى عن الوليد ولا سوى الوليد من أصحاب الأوزاعي.

وهذه القرائن شاهدة عدل على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد الحديث بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية.

(١) انظر «الضعفاء والمتروكين» (١/٢٧٠/١١٨١).

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ أَحَادِيْثَ فَتَأذَنَ لِي أَنْ أَكْتُبَها قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَوّلُ كِتَابٍ كَتَبَهُ كُتّابُ النّبِي ﷺ إِلى أَهْلِ مَكَةَ» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «الأوائل» ص(٩٨/ح١٤٠) قال حدثنا عمرو بن عثمان ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن عبد الله بن عمرو -به.

هكذا رواه عمرو بن عثمان عن الوليد بن مسلم به في هذه الرواية.

ورواه في أخرى عن الوليد بن مسلم أيضاً عن ابن جريج عن عطاء -به-

وذلك فيما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/١٩٧/٥٠٢٧) وابن حبان في «صحيحه» (١٠/١٦١/٤٣٢١) كلاهما من طريق عمرو بن عثمان بن سعيد قال ثنا الوليد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عبد الله بن عمرو -به-

وتابع عمرو بن عثمان عليه محمد بن الصباح.

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «تقييد العلم» (١/٨١) من طريقه عن الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص -به-

وتابع الوليد على هذا عبد الرزاق بن همام.

وذلك فيما أخرجه في «مصنفه» (١٤٢٢٢/٤١/٨) قال أخبرنا ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عبد الله بن عمرو بن العاص -به-.

وبهذا الذي رواه عبد الرزاق عن ابن جريج يتبين أن الوليد لم يُدلِّس أحداً في إسناد هذا الحديث بين ابن جريج وعطاء.

وتبقى الشبهة قائمة على الوليد بتدليس أحد في إسناد الحديث بين الأوزاعي وعطاء.

ولكنها تندفع بإذن الله لعدم وجود من يروي الحديث عن الأوزاعي عن ضعيف عن عطاء.

نعم تندفع الشبهة إذا لم نجد من يرويه كذلك أو لم نجد من يشير إلى ذلك ممن عُني بتخريج الحديث والكلام على طرقه كالحافظ ابن حجر وغيره.

وكل ذلك قد تحقق فهو بريء من التدليس والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الثامن عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ» .

أخرج الحديث ابن أبي العقب في «فوائده» حديث (٧)، وابن دحيم في «فوائده» حديث (١١٩) والواحدي في «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» حديث (٦٦١) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ -به-.

وقال أبو زرعة - عقب الحديث - هذا حديث منكر.

قال أبو داود في «مسائله للإمام أحمد» ص(٤١٣/ح١٩٣٦) «سمعت أحمد سئل عن حديث الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «**عليكم بالباءة**»قال هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأزاعي لأنه حدث به الوليد بحمص ليس هو عند أهل دمشق».

قلت: الحديث ليس فيه تدليس لأحد من الوليد إذ لو كان فيه ذلك لنبَّهَ عليه الإمامُ أحمدُ لاسيما وقد سئل عنه.

وقوله: هذا من الوليد يخاف أن يكون ليس بمحفوظ عن الأوزاعي، يدل دلالة واضحة على أن الوليد ربما أخطأ فيه ورواه عن الأوزاعي عن عطاء به وهو ليس من حديث الأوزاعي عن عطاء ولا من حديث عطاء عن أبي هريرة.

ومن هذا التوقع والاحتمال كان متخوفاً الإمام أحمد رحمه الله ولذا قال

في آخر كلامه: ليس هو عند أهل دمشق، يشير بذلك إلى تفرد الوليد به من بد أهل دمشق عن الأوزاعي.

وهذا الفهم سبقني إليه الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (٢/٧٦٧-٧٧٢) فقد أورد هذا الحديث فيه ضمن النوع الثاني من أنواع العلل فقال: من ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض فهو على ثلاثة أضرب.

ثم جعل الوليد بن مسلم منهم ضمن الضرب الأول من تلك الثلاثة أضرب وعبر عنهم قائلاً: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه في موضع آخر فضبط إلى أن قال[1]: ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء.

ثم أورد كلام أبي داود السابق عن الحديث وتعليق أحمد عليه ثم قال: ابن رجب رحمه الله وتكلم أحمد أيضاً فيما حدَّث به الوليد من حفظه بمكة.

قلت وأنت ترى من سياق كلام ابن رجب عن هذا الحديث أن مدار تهمتهم للوليد فيه متعلقة بحفظه وتطرق الوهم على الوليد فيه من أجل ذلك.

و لم يذكروا الوليد بالتدليس فيه و لم يشيروا له بذلك وهذا يدل على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد الحديث البتة.

(١) (٢/٧٧٢).

[الحديث التاسع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلاً: «أَنّ رَجُلاً رَهَنَ فَرَساً فَنَفَقَ الْفَرَسُ فَقَالَ النّبِيُّ ﷺ: الرَّهْنُ بِمَا فِيْهِ» .

أخرجه أبو داود في «المراسيل» ص(١٧٣/ح١٩٠) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/٤٣/١١٠٠٨) قال أبو داود حدثنا علي بن سهل الرملي حدثنا الوليد حدثنا أبو عمرو عن عطاء -به- مرسلاً.

وتابعه مصعب بن ثابت فرواه عن عطاء مرسلاً أيضاً.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/٥٢٤/٢٢٧٨٥) وأبو داود في «المراسيل» ص(١٧٢/ح١٨٨) والبيهقي من طريقه في «الكبرى» (٦/٤١/١١٠٠٧) من طرق عن عبد الله بن المبارك عن مصعب بن ثابت قال سمعت عطاءً يحدث أن رجلاً رهن فرساً فنفق في يده فقال رسول الله ﷺ للمرتهن: «**ذهب حقك**».

كذا رواه عبدُ اللهِ بن المبارك عن مصعب عن عطاء مرسلاً.

ولكن الإمام الشافعي لم يرض عن هذا الذي رواه ابن المبارك وعرَّض به وأشار إلى أنَّه دلَّس الحسن البصري في إسناد الحديث بين عطاء والنبي ﷺ.

قال الشافعي: «وأخبرني بعض من أثق به أن رجلاً من أهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبي ﷺ وسكت عن الحسن !! فقيل له أصحاب مصعب يروونه

عن عطاء عن الحسن فقال نعم وكذلك حدثنا ولكن عطاء مرسل أنفق من الحسن مرسل ..» [١]

فإن صدق ظني أن المقصود بهذا الكلام هو ابن المبارك وثبت عنه هذا؟! فإن المُدَلَّسَ في إسناد الحديث هو الحسن البصري والمُدَلِّسُ هو عبد الله بن المبارك!

ورواية ابن المبارك هذه تشهد لها رواية الأوزاعي عن عطاء.

وعلى كل حال فليس حديثنا هذا من تلك الأحاديث التي نوَّه إليها الإمام أبو داود، فالمتهم في هذا الحديث بالتدليس هو ابن المبارك على ما أظن وأعتقد، لأنه هو الذي رواه عن مصعب.

بل صرح البيهقي في معرفة السنن والآثار بأنه ابن المبارك وقال صرح به الشافعي في «القديم» (١١٧٦٠) .

ورواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء سلمت من الانتقاد .

بل حكم عليها ابن القطان الفاسي بالصحة في «بيان الوهم والإيهام» (١٣٠٣/٥٢٨/٣) قال: «والمرسل الثاني يرويه أبو داود عن علي بن سهل الرملي قال: حدثنا الوليد قال: حدثنا أبو عمرو، وهو الأوزاعي عن عطاء.

وهذا صحيح إلى مرسله عطاء».

وقال الحافظ ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/ ٢٥٨)

(١) انظر الأم للربيع (١٨٨/٣).

«وروى أبو داود في المراسيل عن عطاء عن النبي ﷺ مثله ورجاله ثقات».

والوليد بن مسلم على هذا الذي تقدم براء من تدليس أحد فيما أسنده عن الإمام الأوزاعي عن عطاء يشهد بذلك إطباق مَنْ خَرَّج الحديث بالسكوت عن ذلك.

[الحديث العشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «حَقُّ كَبِيْرِ الإِخوَةِ على صَغَيْرِهِمْ كَحَقّ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِه» .

أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/١٥٨) قال ثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم ثنا محمد بن مشكان ثنا عبد الرحمن بن أيوب ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة -به-.

كذا الحديث في الظاهر من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء من تلك الأحاديث التي أشار إليها الإمام أبو داود والدارقطني كما سيأتي إلى أن الوليد يُدلِّس فيها الضعفاء فيما بين الأوزاعي وعطاء.

ولكن الوليد لم يثبت إليه إسناد الحديث، فالراوي عنه عبد الرحمن بن أيوب بن سعيد الحمصي ترجم له العقيلي في «الضعفاء» (٢/٣٢٣/٩١٢) وقال «عن عطاف ولا يتابع عليه»، وقال عن حديث رواه «ليس بمحفوظ من حديث عطاف ولا من حديث نافع».

والراوي عن عبد الرحمن بن أيوب: محمد بن مشكان لعلَّه هو الأنطاكي ترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/١٩٧) وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبة» (٨/١٧٨) و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعلى هذا الذي تقدم الوليد لم يرو الحديث أصلاً عن الأوزاعي عن عطاء.

ولكن قد ثبت عن الوليد بن مسلم أنه روى الحديث من وجه آخر.

وذلك بما أخرجه أبو داود في «المراسيل» ص(٣٣٦/ح٤٨٧) والمروزي في «البر والصلة» ص(٤٠/ح٧٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢١٠/٧٩٢٩) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/١١٨) من طرق عن الوليد بن مسلم عن محمد بن السائب النكري عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن جده -به-.

والوليد كما ترى قد ذكر بملء فيه محمد بن السائب النكري وهو لين الحديث، ولو كان مُخْفِياً أحداً في حديثه هذا لَمَا رأيته في الإسناد يظهره ويبديه.

[الحديث الحادي والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ﷺ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّه أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ الْكُفَّارِ يُقَاتِلُ فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّه، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّه بَعْدَ أَنْ قَالَهَا، فَقَالَ: رَسُوْلُ الله ﷺ لَا تَقْتُلْهُ».

هذا الحديث قد تقدَّم الكلام عليه[1] لأنه من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

وقد ذكرتُ ثمةَ أن لا تدليس من الوليد في هذا الحديث فيما يقارب عشر صفحات من أربعة أوجه.

فراجع الحديث هناك، وستجد فيه بإذن الله مبتغاك.

(١) (١/٣٣٦/٥٨) من هذا الكتاب.

[الحديث الثاني والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عُثمَانَ بْنِ عَفّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: « إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَومِ آلَى فَتَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ».

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٤٢٨/٢) قال حدثنا علي بن سهل قال ثنا الوليد عن الأوزاعي عن عطاء الخراساني قال ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عثمان بن عفان قال -به-.

كذا رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء.

وفي الحين نفسه لم أجد من رواه عن الأوزاعي عن ضعيف عن عطاء.

وكذلك لم أجد من يروي هذا الأثر عن ضعيف عن عطاء.

وهذه القرائن تدلُّ على براءة الوليد من تدليس أحد في إسناد الحديث وأنَّ الحديثَ ليسَ بمحفوظٍ عن ضعيفٍ عن عطاءٍ أصلاً.

[الحديث الثالث والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مُرْسَلاً قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ» .

أخرج الحديث بهذا النسائي في «السنن الكبرى» (٢/٣٠٠/٣٢٠٠) قال أخبرني سليمان بن أيوب بن سليمان دمشقي قال حدثنا يزيد وهو الدمشقي قال حدثنا الوليد: قال أبو عمرو الأوزاعي: حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني عطاء —به—.

هكذا أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن عطاء به مرسلاً.

وخالفه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج حيث رواه عن الأوزاعي عن عطاء مباشرة عن ابن عباس —به—.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/٦٥٢/١٧٤٠) والنسائي في «السنن الكبرى» أيضاً (٢/٢٣٠/٣٢٠١) وفي الكبرى أيضاً (٢/٣٧٦/٣٨٢٤) وفي «المجتبى» (٥/١٩١/٢٨٤١) والإمام أحمد في «مسنده» (١/٣٣٠/ ٣٠٥٣) وخيثمة بن سليمان في كتاب «من حديث خيثمة» (١/١٩٦) وعنه تمام في «فوائده» (١/٣٩/ ٧٤) وابن عدي كما في« مختصر الكامل» (٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٢١٢/١٣٩٨٨) وفي «السنن الصغرى» (٦/١٩٩/٢٥٠٥) وفي «دلائل النبوة»

أيضاً (٣٣٢/٤) والحنائي في «فوائده» حديث (٩) وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ١٥٨) والبغوي في «شرح السنة» (١٩٨١/٢٥١/٧) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢٧/٣٦) و (١٢٣/٥٤) من طرق ثم كلهم عن أبي المغيرة عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس —به-

وكلا الطريقين كما تشاهد وأنت شاهد ليس فيهما ضعيف يذكر بين الأوزاعي وعطاء.

فأبو المغيرة لم يذكر أحداً والوليد بن مسلم ذكر بين الأوزاعي وعطاء يحيى بن أبي كثير اليمامي الثقة.

فلا تدليس من الوليد فيه لأحد، ولله في ذلك الفضل وهو الواحد الصمد.

[الحديث الرابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الْوَلِيْدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَأَسْبَغَهَا عَلَيهِ ثُمَّ جَعَلَ شَيْئاً مِنْ حَوَائِجِ النَّاسِ إِلَيْهِ فَتَبَرَّمَ فَقَدْ عَرَّضَ تِلْكَ النِّعْمَةَ لِلزَّوَالِ» .

أخرج الحديث أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (١/١١١/٢٨) والبيهقي في الشعب (٦/١١٧/٧٦٦٠) وكمال الدين في بغيه الطلب في تاريخ حلب (٣/١٢٤١) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن ابن جريج عن عطاء —به—.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الأوسط (٧/٢٩٢/٧٥٢٩) وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (١/٢١٦-٢١٧/٣١٨) من طرق ثم كلاهما عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما من غير طريق الوليد بن مسلم.

أخرجها العقيلي في الضعفاء (٢/٣٤٠/٩٣٧) ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٥١٨/٨٥٧) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عطية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بنحوه.

وهذه الطرق كما تشاهد وأنت شاهد ليس دون عطاء إلا ابن جريج وعليه لا تدليس من الوليد فيها لأن من رواه غيره لم يذكره عن عطاء إلا من طريق ابن جريج عنه والوليد قد ذكره، فلا تدليس منه له.

كلمة بين كلام أبي داود رحمه الله في اتهام الوليد بتدليس التسوية

لقد تطلَّب منَّا كلامُ أبي داود دراسة أمرين:

الأول: دراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء لأن أبا داود اتَّهَمَ الوليد بتدليس التسوية فيما يرويه الوليد عن الأوزاعي بذلك، لذا كان لزاماً دراسة أحاديث الوليد هذه لنتبين جميعاً بأن الوليد لم يدلس فيها أحداً كما لم يدلس في غيرها مما اتهموه به، كما بينت ذلك في دراسات خلت؟!

الثاني: تطلب منَّا أيضاً دراسة أحاديث الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء بواسطة وسطاء عنهم وذلك لأن أبا داود اتَّهَمَ الوليد بتدليس التسوية فيما يرويه عن الأوزاعي عن نافع والزهري بواسطة وسطاء فكان لزاماً معرفة هؤلاء الوسطاء، وهل كلهم ضعفاء فيحتاج المُدلِّس إلى تدليسهم من أجل هذا جمعت لك هذا الجمع وقمت بهذه الدراسة.

وكذلك أيضاً من أجل النظر في كلام العلماء على تلك الأحاديث التي يرويها الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء بواسطة وسطاء، وهي فيما وقفت عليه فيما بين أيدينا ليس من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن وسطاء عنهم حتى نرى جميعاً موقف العلماء منها، وكلامهم عليها، وهل اتَّهَموا الوليد فيها لكونهم وقفوا على طرق لم أقف عليها يروي فيها الوليد تلك الأحاديث بتدليس الوسطاء فيما بين الأوزاعي ونافع والزهري وعطاء.

من أجل هذا أيضاً جمعت أحاديث الأوزاعي عن هؤلاء بوسطاء وخرجتها من

طريق الوليد وغيره عن الأوزاعي عن رجال عنهم، وما وجدت فيه شبهة على الوليد من كلام العلماء ذكرته، وما ليس كذلك تركته، وكُلٌّ ذلك فعلته حتى لا أدعك على طرف من الشك، وهو كما قد قلت لك، أن تُلفينَّ متكئاً على أريكته يقول لك: قد روى الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء بواسطة وسطاء، فربما كان للوليد تدليس فيها وأنتم عنه غافلون !

فإن جاءك هذا الوسواس، فاستعذ منه برب الناس .

وقل: لو كان للوليد تدليس فيها لجيء به مع الأحاديث التي تقدمت بها إليك، أو ما ستراه في الصفحات الآتية بعينيك.

وقد جمعت ما ينيف على الثمانين حديثاً من حديث الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء بواسطة وسطاء وهي كل ما وقفت عليه فيما بين أيدينا من الكتب، ولا أظن شيئاً فاتني من تلك الأحاديث لأني بحثت عنها عبر أجهزة البحث الحديثة، ولأنَّ ما طبع أكثر مما غاب عنَّا من التراث.

فأين تدليس الوليد فيها لا يكاد يُبين؟! ولو بان لبان فيما ناف عن الثمانين!!

وبهذا كُلِّه ودراسته، يظهر ضعفُ متن أبي داود من صحته .

على أنَّ نصف دعواه لم يصحْ في تدليس الوليد في حديثه عن الأوزاعي عن عطاء، خلافاً لكلام أبي داود فيه.

وكذلك لم تصحْ دعواه في الشطر الأخير من كلامه، ودونك البيان وعلى الله المعتمد والتكلان.

مدخل إلى دراسة أحاديث الأوزاعي عن نافع

هذا المدخل قد تقدم الكلام عليه [١]

وهنا لإتمام أبي داود للوليد في هذه الأحاديث عدتُ إليه

لأذَكِّر بأنَّ السقط الذي يقع بين الأوزاعي ونافع إنما هو من الأوزاعي نفسه وتدليسه .

وليس للوليد فيه سبب، ولا بنفسه عن ذكر الضعفاء رغب

وقد ذكرت هناك نصوصاً، عن غير الأوزاعي وعنه خصوصاً

تفيد أن السقط الذي يقع، ليس من الوليد وما صنع

وإنَّما هو من الأوزاعي وما روى، لا ما ضلَّ به الوليد وغوى

وعلَّك إذا رجعت إليه ، عُدْتَ عَمَّا كُنتَ عليه

وهذا هو الواجب عليك، وأنْ تضع نصب عينك، أنَّ تضعيف الوليد تضعيف لحديثه، وما حجتك على تدليسه، إذا قيل لك هذا يوم الحشر فما الجواب؟!

أربأ بك أن تكون ممن يُحدِّثون بكلِّ ما سمعوا ،! أو ممن مطيتهم وبئس المطية قالوا وزعموا.

(١) انظر (١/٩٩) من هذا الكتاب.

بَابٌ فِيهِ
ذِكْرُ
أَحَادِيثَ
الْأَوْزَاعِيِّ
عَنْ رَجُلٍ
عَنْ نَافِعٍ

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رَكَعَ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهة لِلْعَدُوِّ ثُمَّ انْصَرَفَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْبَلَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ... » الحديث.

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٢/١٣٢/٦١٥٩) والطبري في «جامع البيان» (٥/٢٥٦) كلاهما من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر به، وبنحوه أحدهما.

هكذا رواه أبو المغيرة عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن نافع .

وتابعه عليه جماعةٌ من أصحاب الأوزاعي مِنْهُم:

١- محمد بن يوسف الفريابي .

وذلك فيما أخرجه السّراجُ في «مسنده» (١٥٦١) قال حدثنا الفضل بن يعقوب ثنا محمد بن يوسف عن الأوزاعي —به-.

٢- وتابع أبا المغيرة أيضاً محمد بن شعيب بن شابور.

وذلك فيما أخرجه السراج أيضاً في «مسنده» (١٥٦١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/٢٤٩-٢٥٠) من طرق ثم كلاهما من طريق محمد بن شعيب بن شابور عن الأوزاعي — به-

٣- وتابع أبا المغيرة أيضاً بشرُ بنُ بكر التنيسي.

وذلك فيما أخرجه السراج في «مسنده» (١٥٦٥) قال حدثنا الحسن بن عبد العزيز الجروي ثنا بشر بن بكر أنا الأوزاعي -به-.

٤- وتابع أبا المغيرة عليه أيضاً عبد الحميد ابن أبي العشرين .

وذلك فيما أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» ص (٤) قال حدثنا هشام بن عمَّار نا عبد الحميد بن حبيب ثنا الأوزاعي -به-.

٥- وتابع أبا المغيرة عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي .

وذلك فما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١٢/١) قال حدثنا فهد بن سليمان وأحمد بن مسعود الخياط قالا ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي -به-.

هكذا رواه أبو المغيرة ومحمد بن يوسف الفريابي ومحمد بن شعيب بن شابور وبشر بن بكر وابن أبي العشرين والمصيصي محمدٌ كُلُّهم عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن نافع مولى ابن عمر -به-.

وخالفهم عيسى بن يونس حيث رواه عن الأوزاعي عن باب بن عمير عن نافع عن ابن عمر.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٥٤٣/٢٩٦/٧) قال حدثنا محمد بن إبراهيم الشاذكوني نا عيسى بن يونس ثنا الأوزاعي عن باب بن عمير -به-.

قال الطبراني عقبه:«لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عيسى بن يونس تفرد به الشاذكوني».

وقد خالف من تقدم ذكرهم كلهم أيضاً بما فيهم عيسى بن يونس عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل.

وذلك فيما أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٥٨) قال حدثنا عبد الله بن أحمد ثنا الأوزاعي ثنا داود عن موسى بن عقبة قال أخبرني نافع عن ابن عمر - يبلغ به وينميه إلى رسول الله ﷺ -.

قلت: وأنت ترى في هذا الحديث وقد اجتمع عندنا أربعةُ أنفسٍ بين الأوزاعي ونافع:

أيوب بن موسى، وباب بن عمير، وداود بن عطاء، وموسى بن عقبة.

وكلهم كما رأيت لا ذكر للوليد بن مسلم بإثباتهم ولا بإسقاطهم بل الظاهر -والله أعلم- أنه لم يرو الحديث من هذه الأوجه كلها.

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: عنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ أَهدَى بَدَنَةً تَطَوعاً ثُمَّ ضَلّتْ فَإنْ شَاءَ أَبدَلَهَا ...» . الحديث

هذا الحديث رواه بشر بن بكر والوليد بن مزيد ومحمد بن مصعب وشعيب بن إسحاق وعمر بن عبد الواحد وموسى بن أعين كلهم عن الأوزاعي عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن نافع عن ابن عمر.

ورواه المعافى بن عمران عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر .

وقد ذكرت هذا الحديث في الأحاديث التي رواها عبد الله بن عامر الأسلمي وهو الحديث التاسع منها[1].

وبينت هناك أنْ لا تدليس للوليد في هذا الحديث البتة فراجعه إنْ شئت.

(١) انظر (١/٤٨٦/٩) من هذا الكتاب.

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللّه ﷺ يقولُ «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا يَشِفّ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» .

أخرج الحديث «الطبري» في (١٠٧٨/٧٤٢/٢) قال حدثني العباس بن الوليد البيروتي قال أخبرني أبي حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر قال حدثنا أبو سعيد - به -.

قلت وتابع الوليد بن مزيد عليه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١١٧١٨/٧٣/٣) قال ثنا أبو المغيرة ثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى يعني ابن أبي كثير عن نافع مولى بن عمر ثنا أبو سعيد — بنحوه - .

وفي الحديث كما ترى الواسطة بين الأوزاعي ونافع عن يحيى بن أبي كثير اليمامي وهو ثقة عندهم .

وهذا يعني أنْ لا تدليس يُخشى من الوليد في هذا الحديث حتى لو رواه عن الأوزاعي عن نافع .

كيف وهو لم يروه ؟!!

فهذا بلا شك يُقَوّي جانب براءة الوليد فيه من التدليس أبداً .

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ» .

هذا الحديث هو الحديث السابع مما رواه إبراهيم بن مرة من حديثه في هذا الكتاب(١) .

رواه عنه صدقه بن عبد الله السمين عن الزهري عن سالم عن أبيه —به—

ورواه الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر .

وتابعه البابلتي يحيى بن عبد الله على ذلك .

ورواه الوليد في أخرى عن ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر — بنحوه — .

ولا ذكر في طرق الحديث ولا لمن تعرض لتخريجه للوليد بن مسلم بإسقاط أحد مخالفاً لغيره من الرواة تدليساً ولا وهماً.

ومن هنا فالوليد براء البتة من تدليس أحد في أسانيد هذا الحديث .

(١) (١/٥٨١/٧) من هذا الكتاب.

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ ﷺ قالَ: « فِي الأَرْبَعِين مِنَ الْغَنَمِ سَائِمَة شَاة إِلَى مِائَةٍ وعِشْرِينَ، فَإِنْ زَادَتْ شَاةٌ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِنْ زَادَتْ شَاةٌ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثمائَة، فَإِنْ كَثُرَتْ الغَنَمُ ..» الحديث.

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤/٨-٦٨٠١/٩) قال عن الأوزاعي عن عبيد الله وموسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن عمر في الإبل مثله.

كذا رواه عبد الرزاق عن الأوزاعي و لم أجد من تابع عبد الرزاق عليه عن الأوزاعي.

بيدَ أني وجدتُ من تابعَ الأوزاعيّ عَلَيْهِ؛ فقد تابعه عليه سفيانُ الثوري.

وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٤/٨/٦٧٩٩) عن الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في الغنم مثله.

ورواه الثوري أيضاً عن موسى بن عقبة .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/٣٥٩/٩٨٩٣) قَالَ: حدثنا وكيع عن سفيان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال عمر — به-.

وتابع الأوزاعي عليه أيضاً أنسُ بنُ عياض.

وذلك فيما أخرجه الشافعي كما في «مسنده» (١/٨٩) وهو عند الربيع في الأم (٢/٥)، وَمن طريقه رَوَاهُ البيهقي فِي «السنن الكبرى» (٤/٨٧) قَالَ: أخبرنا

أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر.

وهذه الروايات تدلنا بعمومها على أن الحديث محفوظٌ برواية الثقة عن الثقة.

ومن ثَمَّ تَدُلّنا على أنَّ الوليدَ بنَ مسلمٍ لو كان مدلِّساً وأراد روايةَ الحديث لا يحتاجُ فيه إلى تدليس لأنَّهُ من رواية الثّقات بعضهم عن بعض.

وكذلك تدلُّنا هذه الروايات بمجموعها أنْ لا روايةَ للوليدِ في هذا الحديثِ والله أعلم.

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كانَ يقولُ: «مَنْ حَلَفَ على يَمِيْنٍ، فَقَالَ في أَثَرِ يَمِيْنِه: إِنْ شَاءَ اللهُ ثُمَّ حَنَثَ فِيْمَا حَلَفَ فِيْهِ فَإِنَّ كَفَارَةَ يَمِيْنِه إِنْ شَاءَ اللهُ» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦٦/٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٧١٠/٤٧) كلاهما من طريق عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني الهقل بن زياد عن الأوزاعي عن داود بن عطاء رجل من أهل المدينة قالَ: حدثني موسى بن عقبة حدثني نافع عن عبد الله مرفوعاً وموقوفاً.

كذا رُوِيَ عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي مرفوعاً وموقوفاً .

ورُوِيَ الحديث أيضاً عن عمرو بن هاشم عن الأوزاعي موقوفاً ومرفوعاً

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٧٥/٢٥٧/٣) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٧٩/٦) وتمام في «فوائده» (٤٤٧/١٩٢/١) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨٨/٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥٢/٤٦) و(١٠٢/٥١) من طرق عن عمرو بن هاشم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وموقوفاً.

قلتُ: و لم أجد الحديثَ يُرْوَى من غير هذين الوجهين عن الأوزاعي وقد سبقني إلى هذه النتيجة الإمام الدراقطني في «العلل» قال -رحمه الله- (١٣/ ١٠٣-

٢٩٨٦/١٠٤): «..يرويه أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وقد تابعه أيوب بن موسى المكي عن نافع فرفعه أيضاً.

قَالَ: ورواه الأوزاعي، واختلف عنه؛ فرواه عمرو بن هاشم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

ورواه هقل بن زياد عن الأوزاعي عن حسان بن عطية[1] عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً...».

كذا قال الدارقطني، ولم يزد على ما يخص الأوزاعي والوليد وحسبك به معرفة في طرق الحديث وعلله.

ومن هنا نعلم أن لا رواية للوليد بن مسلم في هذا الحديث والله أعلم.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، كيف وهو لم يروه أصلاً على ما قد رأيت؟!

والله هُوَ الموفق لهذا.

(١) هقل بن زياد يرويه عن الأوزاعي عن رجل من أهل المدينة يقال له: داود بن عطاء أو العطار أورد الحديث ابن عدي في كامله عن هقل عن الأوزاعي عنه، لا كما قال الدارقطني عن حسان بن عطية.

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» .

أخرجه الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٢/١٠٥/٥٨٢٨). وأبو عوانة في «مسنده» (٢/١٣٦/٢٥٨٠) والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٣/٢٦) و (١/٢٢/٥٦) كلاهما من طريق أبي المغيرة عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر به وبنحوه.

كذا رواه أبو المغيرة عن الأوزاعي عن يحيى عن نافع عن ابن عمر!.

وخالفه جُلُّ أصحاب الأوزاعي فرووه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب ﷺ .

وكان الوليدُ بن مسلم في هذهِ الكِفَّةِ الرَّاجحةِ.

أخرج حديثه الإمامُ مسلم في «صحيحه» (٢/٥٨٠/٨٤٥) وأبو نعيم في «المستخرج» عليه (٢/٤٣٥/١٩٠٢) وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/١٢٥/١٧٤٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١١٥) والخطيب في «الأسماء المبهمة والأنباء المحكمة» (٢٢٣) وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٦١) من طُرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بنحوه.

وتابع الوليد بن مسلم عليه محمد بن يوسف الفريابي.

وذلك فيما أخرجه الدارمي في «سننه» (١/٤٣٤/١٥٣٩) قَالَ: أخبرنا محمد بن يوسف ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن -به-

وتابع الوليد بن مسلم عليه بشر بن بكر.

وذلك فيما أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٧٧) وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٢٠/٢٥٨) وابن خزيمة في «صَحِيحِه» (٣/١٢٥/١٧٤٨) من طرق عن بشر عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة.

وتابع الوليد بن مسلم عليه الوليد بن مزيد البيروتي.

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/٢٩٤/١٣٠٧) وفي «السنن الصغرى» (١/٣٨٠/٦٤٥) من طريق محمد بن يعقوب عن العباس بن الوليد عن أبيه عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة -به-.

وتابع الوليد بن مسلم عليه عبد الحميد بن أبي العشرين.

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/٧٢) من طريق هشام بن عمّار عن عبد الحميد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة -به-.

وتابع الوليد بن مسلم عليه عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/٦١)

من طريق موسى بن علي قال ثنا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير -به-.

وللحديث طريق آخر عن الهقل بن زياد.

وذلك فيما أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٢٣٤) والطبراني في «الأوسط» (٣/٢٥٧-٢٥٨/٣٠٧٤) وكلاهما قال حدثنا بكر بن سهل قال نا عمرو بن هاشم قال نا هقل عن الأوزاعي قال نا عمر[1] بن قيس عن نافع عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ!

قال الطبراني: عَقِبَهُ «لم يروه عن الأوزاعي إلّا الهقلُ ولا عن الهقل إلا عمرو بن هاشمٍ تفرَّدَ به بكرُ بنُ سهل».

قلتُ: جميعُ طرقِ الحديث التي تقدّمَتْ ليس فيها ضعيفٌ يُذكَرُ بين الأوزاعي ونافع سوى طريق الهقل بن زياد، وهذه الطريق فيها بين الأوزاعي ونافع مولى ابن عمر قيس وهو المكي الملقب سندل قيل فِيهِ: متروكُ الحديثِ.

ولكنَّ هذه الروايةَ لا علاقة للوليد بها ولا غيره عدا الهقل بن زياد فإنه تفرد بها عن الأوزاعي عن عمر بن قيس هذا كما أعرب عن ذلك الإمام الطبراني عَقِبَ الحديث حيث قال: «لم يروه عن الأوزاعي إلاَّ الهقل...».

قلت: أي لم يروه عن الأوزاعي من هذا الوجه الذي فيه عمر بن قيس غير الهقل.

(١) وفي المُعْجَمِ الأوسط: عمرو بن قيس، وهو تصحيف.

وعليه لا تدليس يُخشى من الوليد في هذا الحديث لأنّ الطريق التي فيها ضعيفٌ يُذكَرُ بين الأوزاعي ونافع تفرّد بها الهِقل عن الأوزاعي كما قال الإمام الطبراني.

وباقي طرق الحديث كما قد رأيت خالية من الضعفاء ومنها طريق الوليد بن مسلم وهي في صحيح الإمام مسلم.

[الحديث الثامن]

[مما رواه الأوزاعي عن رجل عن نافع]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يُخرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ».

أخرجه مرفوعاً الطبراني في «الأوسط» (١/٩٢/٢٧٩) قَالَ: حدثنا أحمد بن رشدين قَالَ: حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال حدثني أبي قال حدثني الليث بن سعد قال حدثني الهقل بن زياد عن الأوزاعي عن رجل من أهل المدينة يقال له داود بن عطاء قال حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.

وأخرجه موقوفاً على ابن عمر ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٣/٨٦) من طريق عبد الملك بن شعيب به موقوفاً – كما ذكرت لك –.

قال الطبراني في «الأوسط» عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن الليث بن سعد إلا ابنه».

قلت: بل لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي سوى الهقل بن زياد والله أعلم.

وكذلك لم أجد الحديث عند غير ابن عدي والطبراني.

وفي الإسناد كما ترى داود بن عطاء ويقال: العطار ضعيف الحديث لم يكن من أهله عندهم.

وهو وإن كان قد توسط بين الأوزاعي ونافع إلا أن الوليد بن مسلم

لا علاقة له بذكره ولا بخلافه يظهر ذلك من تخريج المحدثين لهذا الحديث وسكوتهم عن اتهام الوليد فيه بشيء أو حتى الإشارة إلى ذلك.

ولو كان للوليد فيه رواية لوجدناها والله أعلم كما قد وجدنا رواية الهقل لهذا الحديث ولكن يظهر والله أعلم أن لا رواية للوليد في هذا الحديث البتة.

ثم لو وجدناها هل دلَّس فيه أم لا؟!

كُلُّ هذه الاحتمالات تبطل اتهام الوليد في هذا الحديث بالتدليس من حيث العموم الذي بلينا به لأنه من أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع ولكن على وجه الخصوص لا شيء يذكر عن الوليد فيه كما قد قلت لك وما ذكر عنه في الخصوص لم يثبت وهو يأخذ حكم المعدوم في العموم.

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ:«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا كيلاً» .

أخرج الحديث الطبراني في المعجم الأوسط (٧/١٢٠/٧٠٣٣) قال حدثنا محمد بن جمعة ثنا الحسين بن إدريس ثنا خالد بن هياج عن أبيه عن سفيان عن الأوزاعي عن باب بن عمير عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت —به-.

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري وهو الرابع منها.

وقد ذكرت هناك أن الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن زيد بن ثابت -به-

وتابعه عليه ستة أنفس من أصحاب الأوزاعي منهم محمد بن يوسف والوليد بن مزيد وبشر بن بكر وحسبك بهم!

وخالفهم سفيان الثوري فرواه عن الأوزاعي عن باب عن نافع عن ابن عمر عن زيد —به-.

وهذا لعمري لم يثبت عن سفيان كيف وقد رواه خالد بن هياج عن أبيه عنه.

(١) (١/١٦٧/٤) من هذا الكتاب.

وقد قال الحافظ في التقريب عن هياج «ضعيف روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة».

قلت: ولا أخال روايته عن أبيه عن سفيان في هذا الحديث إلاَّ من تلك المنكرات الشديدة.

كيف لا وفيه سفيان قد خالف كلَّ من رواه من أصحاب الأوزاعي.

ولعمري إنَّ سفيان أجلُّ حفظاً من مثل هذا التفرد الغريب.!!

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» .

أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الصغير (٥٤٦/٣٢٩/١) وفيه أيضاً (٩٢٢/١٣٩/٢) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧٢/٤٣) وفيه أيضاً (١٥٩/٥١) من طرق عن العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر -به- وبنحوه.

قال الطبراني عقبه: «لم يروه عن الأوزاعي إلا الوليد بن مزيد».

قلت: بل تابعه عقبة بن علقمة البيروتي.

وذلك فيما أخرجه أبو العباس الأصم في حديثه حديث (١٥) قال حدثنا عقبة أخبرني الأوزاعي حدثني عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر -به-.

وقد جمع حديث عقبة بن علقمة والوليد بن مزيد جميعاً خيثمة بن سليمان الأطرابلسي.

وذلك فيما أخرجه بن عساكر في تاريخ دمشق »(٣٢٣/١٧) من طرق عن خيثمة بن سليمان عن العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه وعقبة بن علقمة عن الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن نافع -به-.

وعبد الواحد بن قيس هذا هو الواسطة بين الأوزاعي ونافع وهو وإنْ كان ضعيفاً عندهم إلا أن الوليد بن مسلم لا يخشى من تدليسه لو روى الحديث عن

الأوزاعي لأنه قد صرح به غير مرة.

وانظر حديث كرز الخزاعي قال: «قال أعرابي: يا رسول الله هل لهذا الإسلام من منتهى» يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن عروة -به-.

وانظر حديث : «**كان إذا توضأ عرك عارضيه**»[1] .

وانظر حديث: «**من أخفا عن مؤمن سيئة كان خيراً ممن أحيا موؤودة**» يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس هذا عن أبي هريرة — به-.

وفي هذا القدر كفاية على أنه لم يكن يُدلِّسهُ في حديثه، ولا أنْ يُجلَّ الأوزاعي من الرواية عنه كما زعموا!!!

(١) (١/١٢٣/٤) من هذا الكتاب.

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِي ﷺ: «كَانَ إذا سَلَّمَ مِنَ المغرِبِ انْصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ» .

أخرجه ابن مخلد المروزي في كتاب ما رواه الأكابر ص(٤٩/ح٢٣) قال حدثنا أحمد بن محمد بن بكر بن خالد النيساوري ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم-دحيم- -قاضي الرملة – قَالَ: حدثني الوليد عن الأوزاعي عن يحيى ومالك عن نافع عن ابن عمر –به-.

والوليدُ بنُ مسلمٍ كما ترى في إسناده أثبتَ الواسطة يحي وأظنه يحيى ابن أبي كثير أو يحيى بن سعيد ومالك هو الإمام المشهور.

و لم أجد الحديث في غير هذا الكتاب والوليد في هذا الحديث أَمِنَّا جانب التدليس منه لأنَّه صرَّح بالواسطة، وإذا بهم ثقات فلو كان معهما ضعيفٌ لَمَّا ضرَّ الحديثَ إسقاطه لأنه محفوظ عن الثقات أيضاً.

وعليه لن يضطرَ الوليد لو كان مُدلِّساً لإخفاء أحدٍ في هذا الحديث لكونه عنده من حديث الثقات بل ولن يحتاج إلى روايته من طريقه البتة فضلاً عن تدليس أحد في إسناده .

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «خيار أمتي في كل قرن خمسمائة، والأبدال أربعون، فلا الخمسمائة ينقصون، ولا الأربعون، كلَّما مات رجل أبدل الله عز وجل من الخمسمائة مكانه وأدخل من الأربعين مكانه قالوا: يا رسول الله، دلنا على أعمالهم؟ قَالَ: يعفون عمن ظلمهم، ويحسنون إلى من أساء إليهم، ويتواسون فيما آتاهم الله عز وجل».

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٨) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٠٣) ومن غير طريقه (١/٣٠٢) و (١/٢٥) وابنُ الجوزي في الموضوعات (٣/ ١٥/١٥٦٠) من طرق عن عبد الله بن هارون الصوري عن الأوزاعي عن الزهري عن نافع عن ابن عمر —به—.

قال ابنُ الجوزي: لا يصحُّ وفيه من لا يُعْرَف.

قلتُ: على فرض صحته ليس في طُرقه ذِكرٌ للوليد بن مسلم والواسطة كما رأيتَ بين الأوزاعي ونافع في الإسناد هو ابنُ شهاب الزهريِّ الثقة العدلُ.

فلا تدليس بعد هذا يُخْشى من الوليد في إسناده لو رواهُ والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: «أَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَلْتَفِتُ في الصّلاةِ؟ قَالَ: لَا، وَلَا في غَيْرِ الصّلاةِ» .

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/١٠٣-١٠٤) قال وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال حدثنا عبد الله بن محمد بن علي قال حدثنا محمد بن قاسم بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمانَ مطينَ قال حدثنا موسى بن زياد قال حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع -به-.

هكذا أخرجه ابنُ عبدِ البر من طريق الوليد بن مسلم، وفيه تصريحه بالواسطة بين الأوزاعي ونافع وهو يحيى بن أبي كثير وهو ثقةٌ.

فلا نخشى من الوليد تدليسه في رواية أخرى لو ثبت هذا عنه.

على أنّي لم أجد الحديثَ عند غيرِ ابنِ عبد البر رحمه اللهُ.

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ: «نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ في المغازي» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨٦/٣) قال ثنا عبد الله ثنا عبد الملك حدثني أبي عن جدي الليث حدثني هقل عن الأوزاعي عن رجل من أهل المدينة حدثني موسى بن عقبة حدثني نافع مولى ابن عمر حدثني عبد الله بن عمر –به–

كذا أخرجه ابن عدي عن هقل بواسطة رجل من أهل المدينة وهو داود بن عطاء بين الأوزاعي ونافع.

وداودُ بنُ عطاء ضعيفُ الحديث عندهم.

قال ابن عدي عَقِبَ الحديث : «وهذا الحديثُ قد رواهُ أيضاً مالك عن نافع في الموطأ مرسل –وذكر الحديث– قَالَ: ووصل إسناده عن مالك الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ فقال عن نافع عن ابن عمر....».

وهنا يقع السؤال عن رواية الوليد هل فيها ذِكرُ داود بن عطاء أم غير ذلك؟!!

والجواب: لا ليس في روايته ذكر لداود بن عطاء، ولا للأوزاعي أيضاً فهو يرويه عن مالك مباشرة وهو من الرواة عنه.

أخرج حديثه أبو عوانة في «مسنده» (٦٥٨٦/٢٢١/٤) والطحاوي في

«شرح معاني الآثار» (٣/٢٢١) ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٦/ ١٣٧) وابن المظفر في «غرائب مالك بن أنس» حديث (١٦٤) والخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٤/٢٦٥) و(١/٤٤٢/١١٤) من طرق عن محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني عن الوليد بن مسلم عن مالك بن أنس وغيره عن نافع عن ابن عمر: «**أن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان**».

قال الخليلي في الإرشاد: «ولم يُسْنِدْهُ عن ابن عمر من حديث مالك إلّا الوليدُ بنُ مسلم وإسحاق بن سليمان الرازي.

والنّقالون رَوَوْهُ في الموطأ عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ مرسلا».

قلت: لقد كان الخلافُ عندهم كما رأيت من كلام ابن عدي وكلام الخليلي وكما سيأتي من كلام الإمام الدارقطني على الحديث في الوصل والإرسال ولا ذكر فيه لتدليس الوليد ولا غيره.

وكذلك لو لاحظت وتأمَّلتَ طريقَ الوليدِ بن مسلم ليس هو من طريق الأوزاعي حتى نخشى تدليس الوليد فيه لداود بن عطاء الذي ورد ذكره في رواية هقل بن زياد.

وقد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث كما في الرابع من العلل فقال (٢٠٥): « يرويه مالك بن أنس واختلف فيه فرواه ابن المبارك ومحمد بن الحسن والوليد بن مسلم وإسحاقُ بنُ سليمان الرازي وعبدُ الرحمن بنُ مهدي وإبراهيم

بن حماد وابن أبي حازم وعتيقُ بنُ يعقوب عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرسلاً وهو الصحيح...».

وعلى هذا الذي تقدَّم: الوليدُ براءٌ من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث والله أعلم وهو الموفق لهذا.

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلانِ يَتَحَدَّثَانِ فِي مَجْلِسٍ عَنِ الفِقهِ فَلَا يَجْلِس إِلَيْهِما الثَّالِثُ حَتَّى يَسْتَأذِنَهُمَا»

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣١٣/٦) أخبرنا محمد بن محمد بن النفاح قال ثنا أبو همام الوليد بن شجاع ثنا مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن يحيى عن نافع عن ابن عمر- به-.

كذا أخرجه ابن عدي من طريق مسلمة بن علي عن الأوزاعي بتوسيط يحيى مهملاً بين الأوزاعي ونافع وهو ابن أبي كثير.

ولا علاقة كما تشاهد وأنت شاهد للوليد بن مسلم برواية هذا الحديث بالكلية.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه بالمرة، لا. بل لا تدليس في الحديث من أحد لأمرين:

الأول: لأنّه لم يثبت عن الأوزاعي. ففي الإسناد إليه مسلمة بن علي وهو ضعيف الحديث عندهم .

والثاني: أن الواسطة يحيى بن أبي كثير ثقة لا يحتاج أحد إلى تدليسه.

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفرقَا» .

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في «معجمه» (٢/٦١٢-٦١٣/٢٤١) قال حدثنا الحسن بن أحمد الرازي إملاء بالكوفة حفظاً على باب أبي الحريش أبو محمد حدثنا محمد بن مسلم بن وارة حدثنا أبو حفص التنيسي عن الأوزاعي عن أبي سعيد حفص بن غيلان عن نافع عن ابن عمر وعن عطاء عن ابن عباس -به-

وفي الإسناد كما ترى حفص بن غيلان هو الواسطة بين الأوزاعي ونافع.

وحفص بن غيلان قال فيه الحافظ في التقريب صدوق فقيه.

قلت: وهذا يعني مبدئياً أنْ لا يُتَوَجَّس من الوليد خيفة من تدليسه لو كان للوليد فيه روايةٌ وكان مُدلِّساً.

على أنّي لم أجد من يرويه بهذا الإسناد وعن الأوزاعي غير أبي حفص التنيسي عمرو بن أبي سلمة. وقد قال فيه الحافظ صدوق له أوهام.

قلت: وفي الإسناد أيضاً الحسن بن أحمد الرازي ذكره الإسماعيلي في شيوخه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

فالتأني على هذا جيد في ثبوت الحديث عن الأوزاعي فضلاً عن غيره.

وعليه لا روايةَ للوليدِ في هذا الحديثِ عن الأوزاعي تُذكَرُ فضلاً من أنْ يُدَلِّس فيه أحداً.

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُكْرُوا الْأَرْضَ بِشَيْءٍ» .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/١٠٣/٤٦٤٤) وفي «المجتبى» (٧/ ٤٧/٣٩١٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٢٥٦/٤٣١٦) ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٧/٥٥) عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن حفص بن غياث عن نافع به.

كذا عند النسائي عن حفص بن غياث.

وفي تلخيص المتشابه والمعجم الكبير وتهذيب الكمال عن حفص بن عنان[1] عن نافع

وحفص بن عنان وحفص بن غياث ثقتان عند القوم.

وليس هما من الضعفاء الذين يحتاج المُدلس إلى تدليسهم.

على أن الحديث أشبه أن يكون من حديث حفص بن عنان لأنَّ الوليد بن مزيد رواه بذلك عن الأوزاعي

(١) قال أبو داود في السنن (٣/٢٥٩/٣٣٩٤) ورواه الأوزاعي عن حفص بن عنان عن نافع

وذلك فيما أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١١٦٥) من طريق العباس بن الوليد عن أبيه عن الأوزاعي عن حفص بن عنان — به — .

ولهذه الرواية رجح الخطيب أنه حفص بن عنان وأتى بالحديث في ترجمته في تلخيص المتشابه في الرسم تفريقاً بينه و بين حفص بن غياث فتنبه.

والحديث لم يروه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالكلية فضلاً من أنْ يُدلِّس فيه أحداً.

[الحديث الثامن عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «كَانَ يُعَرِّكُ عَارِضَيْهِ وَيُشبكُ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ أَحْيَاناً وَيَتْرُكُ هَكَذَا» .

هذا الحديث هو الحديث الرابع من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن نافع في هذا الكتاب[1].

وفي هذا الحديث لم يذكر الوليد بن مسلم عبد الله بن عامر الأسلمي أحد الضعفاء الذين اتهم بتدليسهم في رواية خلافاً للوليد بن مزيد الذي ذَكَرَهُ، بينما الوليد في رواية له أخرى ذكر عبد الواحد بن قيس ويزيد الرقاشي كما رواه إسماعيل بن سماعة وأبو المغيرة.

وهذه الروايات من الوليد تدل على أنه روى الحديث على ما سمعه في كُلِّ مرة وإلا أينه لم يدلس عبد الواحد بن قيس ويزيد الرقاشي في الرواية الثانية منه لهذا الحديث؟!

وقد ذكرت هناك وآنذاك من الأعذار ما ينجي الوليد من التدحرج إلى أيِّ حُفرةٍ من حُفَرِ التدليس، إن رمت الحقَّ والتَّمحيصَ!

(١) (١/١٢٣/٤) من هذا الكتاب.

[الحديث التاسع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ صَيِّبًا نَافِعًا».

هذا الحديث هو الحديث الثاني من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع في هذا الكتاب[1].

وذكرت هناك وآنذاك أنَّ عُمَرَ بنَ عبد الواحد والوليد بن مزيد يرويانه عن الأوزاعي عن رجل عن نافع.

والوليد بن مسلم وعبد الحميد بن أبي العشرين وشعيب بن إسحاق يروونه بدون ذكر هذا الرجل الواسطة بين الأوزاعي ونافع.

وقد ذكرت من الأعذار للوليد بن مسلم من أنْ يكونَ قد دلَّس في هذا الحديثِ ما لابدَّ أنْ يقتنع به الآخرون كما قد اقتنع به السابقون.

حتى قال الحافظ ابن حجر عنه في هذا الحديث: «وزال بهذا ما كان يُخشى من تدليس الوليد وتسويته»

(١) (١/١١٢/٢) من هذا الكتاب .

[الحديث العشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «سَيُهَاجِرُ أَهْلُ الأَرضِ هِجْرَةً بَعْدَ هِجْرَةٍ إِلَى مُهَاجَرِ إِبْرَاهِيمَ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا شِرَارُ أَهْلِهَا تَلْفِظُهُمْ الأَرضُونَ، وَتَقْذَرُهُمْ رُوحُ الرَّحْمَنِ، وَتَحْشُرُهُمْ النَّارُ مَعَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، تَبِيتُ حَيْثُ بَاتُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا، لَهَا مَا سَقَطَ مِنْهُمْ».

أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/١٧٥) ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٧١) وكذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ١٦٢) قال يعقوب: حدثنا أبو النضر إسحاق بن إبراهيم بن يزيد وهشام بن عمار الدمشقيان قالا حدثنا يحيى بن حمزة قال حدثنا الأوزاعي عن نافع قال: قال أبو النضر عمن حدثه عن نافع عن ابن عمر —به—.

قلت: قوله قال أبو النضر عمن حدثه عن نافع يدل على أنَّ ثمة واسطة بين الأوزاعي ونافع فيه.

وعلَّقَ الإمام البيهقي على هذا القول فقال غريب من حديث نافع والظاهر أنَّ الأوزاعي قد رواه عن شيخ له من الضعفاء والله أعلم.

قلت —والله أعلم—: إنه الزبيدي محمد بن الوليد، لا كما قال الإمام البيهقي.

وقد قال الذهبي في «الكاشف» (٢/٥٠٠/٥١٩٩) : «الأوزاعي عن رجل عن نافع هذا الزبيدي».

والشاهد من هذا كله أن لا ذكر للوليد بن مسلم في طرق الحديث ولا في علله.

والوليد على هذا براء من تدليس أحد فيه بل لم يرو الحديث بالكلية. والله هو الموفق لهذا.

[الحديث الحادي والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَدَّمْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ على غَيْرِ ذَلِكَ كَانَ شَرًّا تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» .

قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (١٠٧٢/٣٦٢/١): «وسألت أبي عن حديث رواه رواد بن الجراح عن الأوزاعي عن محمد بن محمد عن نافع عن أبي هريرة، وذكر نحو هذا اللفظ، ثم قَالَ: قلت لأبي من محمد بن محمد ؟! قال لا أعرفه ونافع هو مولى ابن عمر».

وقال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (١٦٨٣/١٤٦/٩): «وقال عقبة بن علقمة عن الأوزاعي عن الزهري عن نافع أن رجلاً أخبره عن أبي هريرة.

وقال البابلتي عن الأوزاعي عن الزبيدي حدثني نافع عن أبي هريرة نحو هذا القول.

وقال غيرهما عن الأوزاعي حدثني نافع عن أبي هريرة موقوفاً».

وقال الدارقطني أيضاً كما في «العلل» (٢١٨٩): «واختلف عن الأوزاعي فرواه البابلتي عن الأوزاعي عن الزبيدي وهو محمد بن الوليد عن نافع عن رجل عن أبي هريرة ووافقه ابن أبي العشرين ووقفه معاذ -إلى أن قال- واختُلِفَ عن مالك

فرواه الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ مرفوعاً وخالفه أصحاب الموطأ فوقفوه على أبي هريرة وهو المحفوظ عن مالك».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣١/١٦): «هكذا روى الحديث جمهور رواة الموطأ موقوفاً على أبي هريرة ورواه الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لم يتابع على ذلك عن مالك ولكنه مرفوع من غير رواية مالك من حديث نافع عن أبي هريرة من طرق ثابتة...».

قلت: ومن أقوال أهل العلم هذه عن هذا الحديث وطرقه تتبين أمور:

الأول: أن رواية الوليد بن مسلم لهذا الحديث إنما هي عن مالك لا عن الأوزاعي الذي يخشى من الوليد إنباله فيه من الرواية عن الضعفاء.

الأمر الثاني: أن الوليد لو رواه عن الأوزاعي عن نافع بدون واسطة أحد بينهما لما كان وجه لاتهامه فيه بالتدليس لقول الدارقطني: «وقال غيرهما عن الأوزاعي حدثني نافع عن أبي هريرة موقوفاً»، فيكون قد توبع على ما رواه بدون واسطة أحد بين الأوزاعي ونافع.

فإنْ قيل لعلَّ المقصودَ بقول الدارقطني: «وقال غيرهما» هو الوليد بن مسلم و لم يتابع عَلَيْهِ.

أجبناهم بأنه لو كان كذلك لم يكن مُدلِّساً أيضاً لأنه قد قال فيه عن الأوزاعي حدثني نافع فصرح بالتحديث فزال ما يخشى من تدليسه .

وعلى هذا الذي تقدم لا تدليس من الوليد في هذا الحديث البتة والله أعلم وهو الموفق لهذا.

[الحديث الثاني والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما مَوقُوفاً قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» .

أخرج الأثر أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» ص (١٤٢٣/٥٧٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٥/٢) من طرق ثم كلاهما عن محمد بن كثير عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى بن أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً.

هكذا أخرجه أبو عبيد والطحاوي عن محمد بن كثير بتوسيط أيوب بن موسى بين الأوزاعي ونافع.

-وكما تعلم- أيوب بن موسى ليس من الضعفاء الذين يحتاج المُدلس إلى تدليسهم.

وعليه لو كان الوليد قد رواه وصدقَ ظنُّهم فيه بأنه يُدلِّس من ذا يُدلِّس فيه والواسطة بين الأوزاعي ونافع ثقة.

إذن الوليد براء من تدليس أحد فِيهِ، بل لا رواية منه لهذا الحديث بالكلية والله أعلم وهو الموفق لهذا.

[الحديث الثالث والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهى أَنْ تُتَلَقَّى السِّلَعُ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إلى الْأَسْوَاقَ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٣٦١/٥٥٥٧) قال حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي قال حدثنا معاذ بن محمد حدثنا الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر –به–.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا معاذ بن محمد تفرد به المقدمي».

كذا قال في المعجم الأوسط، ثم عاد وأخرج الحديث في «مسند الشاميين» (٣/٦/١٦٩٠) وقال حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي ثنا الأوزاعي حدثنا محمد عن نافع عن ابن عمر–به–.

ومن هذا الوجه أخرجه أيضاً الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر ص (٣٩/٦٧) عن يحيى البابلتي به بإسناده ومتنه، وصرَّح فيه بأن محمد هو ابن الوليد وهو الزبيدي والشاهد من سياق هذه الطرق أن لا ذكر للوليد بن مسلم فيها.

وهذا يعني أن لا تدليس له فيها، كيف وهو لم يرو الحديث أصلاً؟!

ثم لعمري لو رواه من ذا يُدلِّسُ في إسناده والواسطة بين الأوزاعي ونافع فيه هو الزبيدي محمد بن الوليد، فالإسناد لا يحتمل تدليساً لو رواه الوليد!

[الحديث الرابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ : «كُنَّا نُفَضّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثمَانَ ثُمَّ لا نُفَضِّلُ أَحَداً عَلَى أَحَدٍ».

أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١/٩٢) وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/٥٧٨/١٣٦١) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٦٨/١١٩٤) وأبو بكر الخلال في «السنة» (٢/٢٤٨/٥٨٥) وأبو العباس جمح بن القاسم في «حديثه» (٨/ ح١١) وابن عدي في «الكامل» (٢/١٧٠) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن جسر بن الحسن عن نافع عن ابن عمر- به-.

وهذا الحديث من الأدلة والشواهد على براءة الوليد من التدليس.

إذ لو كان مُدلِّساً لدلَّس جسر بن الحسن بين الأوزاعي ونافع كما يحكون عنه أنه يُدلِّس الضُّعفاء فيما بينهما.

ولعمري زعموا فهذا هو يصرِّح بجسر بن الحسن في الوقت الذي نجد تضعيفه عند غير واحد من الأئمة.

[الحديث الخامس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ الْكَعْبَةَ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ شَيْبَةَ فَأَغْلَقُوهَا عَلَيْهِمْ مِنْ دَاخِلٍ فَلَمَّا خَرَجُوا سَأَلْتُ بِلَالًا أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ صَلَّى عَلَى وَجْهِهِ حِينَ دَخَلَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ لُمْتُ نَفْسِي أَنْ لَا أَكُونَ سَأَلْتُهُ كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه هو الحديث الثالث عشر مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع.

وقد بينت هناك أن عمر بن عبد الواحد قد تابع الوليد فيه على توسيط حسان بن عطية المحاربي الثقة بين الأوزاعي ونافع.

وقلت: بناءً على هذا أنَّ الوليد لم يُدلِّس فيه أحداً لأنه قد أثبت الواسطة بين الأوزاعي ونافع.

ولأنَّ الواسطة ثقة لا يُخشى من تدليسه، ولأنه قد توبع على ما رواه من عمر بن عبد الواحد .

هذا مُحَصَّلُ كلامي هناك ، فراجعه إنْ كان تفصيلاً مبتغاك.

(١) (١/١٤٥/١٣) من هذا الكتاب.

[الحديث السادس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالتْ: إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ» .

هذا الحديث هو الحديث الثالث من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن نافع.

وذكرت هناك أن عيسى بن يونس وعباد بن جويرية و محمد بن عقبة بن علقمة أيضاً رووه عن الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر هكذا لم يدخلوا بين الأوزاعي ونافع أحداً .

بينما رواه الهقل بن زياد وعلي بن ربيعة البيروتي عن الأوزاعي عن الزهري عن نافع عن عبد الله بن عمر.

هكذا روياه بتوسيط الزهري بين الأوزاعي ونافع.

وليس الزهري وأمثاله ممن يُدلِّسون في الأسانيد! حتى يحتاج الوليد إلى إخفائه وتدليسه لو كان مُدلِّساً.

على أنك كَمَا شاهدت طريق الوليد بن مسلم غير طريق الهقل ومن تابعه على ذكر الزهري بين الأوزاعي ونافع.

[الحديث السابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ ﷺ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِالنِّيَاحَةِ عَلَيْهِ» .

هَذَا الحديث قَدْ تقدم الكلام عَلَيْهِ، لأَنَّهُ هُوَ الحديث السابع مما رَوَاهُ الوليد عن الأوزاعي عن نافع هكذا رَوَاهُ الوليد بن مسلم .

وخالفه بشر بن بكر والوليد بن مزيد فروياه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن مولى لآل الزبير عن نافع —به—.

وقد ذكرت ثمة أموراً تنجي الوليد من التدليس في هذا الحديث..

منها: أنَّ الوليد على حدِّ قول المتقدمين فيه أنَّه يُدلِّس شيوخ الأوزاعي الضعفاء لا شيوخ شيوخ الأوزاعي.

ومولى آل الزبير في الإسناد على فرض كونه ضعيفاً فإنه ليس من شيوخ الأوزاعي في الإسناد حتى يحتاج الوليد إلى إسقاطه تدليساً منه له وإنبالاً للأوزاعي أن يروي عنه.

وإنما هو في الإسناد كما تراه شيخ ليحيى بن أبي كثير فمن ذا عسى الوليد ينبل فيه لو كان مولى آل الزبير ضعيفاً.

ثانيها: أن الوليد بعيد عن التدليس في هذا الحديث لمولى آل الزبير والأقرب منه

إلى التدليس فيه لمولى آل الزبير هو يحيى بن أبي كثير فهو قد اتهم بالتـــدليس وقد أهمله في رواية الوليد بن مزيد وبشر بن بكر

وهذا يشعر منه بعدم رغبته في ذكره وإلا فما المانع أن يُصرِّح باسمه.

ثالثها: توصلت بعد التعب، والسهر والنصب، أن مولى آل الزبير، هو عبد الله البهي لا غير، وهو ثقة عندهم فلا يشمله تدليس الوليد، ليت شعري لو كان مُدلِّساً.

رابعها: الإمام الدارقطني هو أحد المتهمين للوليد بتدليس التسوية وهو قد تعرض للكلام على هذا الحديث وبالأخص إسقاط الوليد بن مسلم لمولى آل الزبير ومع ذلك لم يجرؤ على اتهام الوليد بالتدليس فيه لمولى آل الزبير لأنه سقط في روايته.

خامسها: أن يحيى بن أبي كثير حدث به الأوزاعي مرتين مرة ذكر له فيها مولى آل الزبير لأن هذا سماعه القديم للحديث قبل أن يلقى نافعا ويسمعه منه فحدث به يحيى الأوزاعي كذلك فحدث به الأوزاعي الوليد بن مزيد وبشراً كذلك عن نافع بواسطة مولى آل الزبير ثم لقي بعد ذلك يحيى نافعاً وسمعه منه فحدث به يحيى الأوزاعي بلا واسطة مولى آل الزبير فحدث به الأوزاعي الوليد بن مسلم كذلك.

وبهذا لا الوليد ولا يحيى يكونان قد دلَّسا فيه أو أحدُهما.

[الحديث الثامن والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه هو الحديث الثالث والستون مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

وذكرت هناك أنَّ الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن الزهري عن نافع هكذا بتوسيط الزهري بين الأوزاعي ونافع.

وتابعه على هذا الوليد بن مزيد والفريابي وبشر بن بكر وعقبة بن علقمة كلهم يرويه كما رواه الوليد.

وبهذا نكون قد أَمِنَّا جانب التدليس بين الأوزاعي ونافع لأنَّ الواسطة بينهم هو ابن شهاب الزهري ومثله لا يحتاج الوليد إلى تدليسه لو كان مُدلِّساً.

وكذلك أَمِنَّا جانب التدليس من الوليد فيه بين الأوزاعي والزهري لمتابعة من تابعه أيضاً والله هو الموفق لهذا.

(١) (١/٣٦٥/٦٣) من هذا الكتاب.

[الحديث التاسع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «أَيَنَامُ أحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأُ» .

أخرج الحديث النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٣٤/٩٠٦٣) قال أخبرني عمران بن يزيد بن أبي حميد الدمشقي قال نا إسماعيل بن عبد الله قال أنا الأوزاعي قال حدثني أسامة بن زيد قال حدثني نافع قال حدثني عبد الله بن عمر- به-.

وأسامة بن زيد هو الليثي مولاهم قال فيه الحافظ: "صدوق يهم".

هكذا رواه ابن سماعة عن الأوزاعي عن أسامة بن زيد هذا.

وتابعه عليه مسكين بن بكير.

وذلك فيما أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/٨٦٠/١٥١٥) قال وأخبرني أحمد بن شعيب قال أنبأ أبو المغيرة بن عبد الرحمن قال حدثنا مسكين بن بكير الحذاء أبو عبد الرحمن قال حدثنا الأوزاعي قال حدثني أسامة بن زيد عن نافع -به-.

هكذا رواه إسماعيل بن عبد الله بن سماعة ومسكين بن بكير عن الأوزاعي بتوسيط أسامة بن زيد الليثي بين الأوزاعي ونافع.

وخالفهم جماعة من أصحاب الأوزاعي منهم شعيب بن إسحاق.

١- وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٣٤/٩٠٦٤) قال

أخبرني شعيب بن شعيب بن إسحاق الدمشقي قال نا عبد الوهاب بن سعيد قال نا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني عمرو بن سعد قال حدثني نافع بنحوه.

وعمرو بن سعد الواسطة بين الأوزاعي ونافع هو الفدكي وهو ثقة عندهم.

هكذا رواه شعيب بن إسحاق .

٢- وتابعه عليه بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٨/٤٦) قال أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر أنبأنا أبو حامد أحمد بن الحسن الأزهري أنا الحسن بن أحمد بن محمد أنا أبو العباس السراج نا الحسن بن عبد العزيز نا بشر بن بكر أخبرني الأوزاعي حدثني عمرو بن سعد حدثني نافع -بنحوه-.

هكذا رواه شعيب بن إسحاق وبشر بن بكر وخالفهما كلٌّ من تقدم ذكرهم كابن سماعة ومسكين بن بكير.

وخالف هؤلاء جميعاً بقيةُ بن الوليد الحمصي حيث رواه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع- بنحوه-.

وذلك فيما أخرجه النسائي في السنن الكبرى » (٩٠٦٥/٣٣٤/٥) وأبو عروبة في جزء له حديث (١٧) وابن فيل في جزء له حديث (٧١) كلهم من طريق محمد بن المصطفى بن بهلول عن بقية عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع -بنحوه-.

هذا ما وقفت عليه من مرويات هذا الحديث عن الأوزاعي وملخصها كما يلي:

١- رواه إسماعيل بن عبد الله بن سماعة عن الأوزاعي عن أسامة بن زيد عن نافع —به-.

٢- ورواه كذلك مسكين بن بكير عن الأوزاعي عن أسامة بن زيد عن نافع —به-.

٣- ورواه شعيب بن إسحاق وبشر بن بكر عن الأوزاعي عن عمرو بن سعد عن نافع- به-.

٤- ورواه بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع —به-.

وهذه الروايات كُلُّها كما تشاهد وأنت شاهد لا ذكر للوليد بن مسلم فيها وحتى لو رواه عن الأوزاعي من ذا عساهُ يُدلِّس في إسناده غير أسامة بن زيد وهو ليس بذاك الضعيف الذي يحتاج الوليد إلى تدليسه لو كان مُدلِّساً.

وأمَّا عمرو بن سعد الفدكي ويحيى بن أبي كثير فليس هما وأمثالهما ممن يُدلِّسون في الأسانيد لضعفهم.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا رواية له في هذه الأوجه بالكلية والله أعلم.

[الحديث الثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنها قالتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «تُرْخِي الْمَرْأَةُ مِنْ ذَيْلِهَا شِبْرًا، قُلْتُ: إِذًا تَنْكَشِفُ ؟ قَالَ: ذِرَاعاً لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه هو الحديث الثامن من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن نافع.

وقد ذكرت ثمة أن الوليد رواه بدون واسطة بين الأوزاعي ونافع.

وخالفه الوليد بن مزيد فرواه بتوسيط يحيى بن أبي كثير بينهما.

وقلت: إن عدم ذكر يحيى في رواية الوليد بن مسلم يحمل تبعته الإمام الأوزاعي فهو الذي يصنع هذا كثيراً في حديثه.

واعتذرت للوليد من التدليس في هذا الحديث ومن سقوط يحيى من روايته أيضاً بأن يحيى ليس من الضعفاء الذين يحتاج الوليد إلى تدليسهم إنبالاً للأوزاعي أو غير ذلك.

(١) (١/١٣٩/٨) من هذا الكتاب.

[الحديث الحادي والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ ﷺ قال: كُنّا مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ نُوازِي العَدُوّ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَشَغَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الظّهرِ وَالعَصْرِ وَالْمَغرِبِ وَالْعِشَاءِ حَتّى كَانَ نِصْفُ اللَّيْلِ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَدَأَ بالظُّهْرِ فَصَلَّاها ثُمَّ الْعَصْرَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ثُمَّ الْعِشَاءَ يُتَابِعُ بَعْضهَا بَعْضاً بِإِقَامَةٍ إِقَامَةٍ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه هو الحديث الخامس عشر مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع.

وذكرت هناك أن بشر بن بكر تابع الوليد بن مسلم عليه حيث كلاهما رواه عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن نافع عن جبير بن مطعم عن أبي عبيدة عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

وقلت حينها: هكذا رواه الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الأوزاعي عن أبي الزبير وهو مُدلِّس عندهم فلو شاء الوليد وكان مُدلِّساً لدلَّس أبا الزبير في إسناده إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه أو تمريراً لحديثه.

ولكنَّه صرَّح به كما صرَّح به بشر، ورواه كما رواه بشر إلى منتهى الإسناد فلا تدليس منه في هذا الحديث البتة.

(١) (١/١٤٩/١٥) من هذا الكتاب.

[الحديث الثاني والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ نَافِعٍ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ ابْنَ عُمَر خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا وَقَالَ: «إِنْ صُدِدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ فَخَرَجَ وَأَهَلَّ بِالعُمْرَةِ وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ الْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِه، فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا وطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزِئٌ عَنْهُ وَأَهْدَى».

أخرج هذا الأثر أبو عوانة في «مسنده» (٢/٣٥٠/٣٣٨٩) قال حدثنا الربيع نا بشر بن بكر نا الأوزاعي حدثني محمد بن عجلان حدثني نافع بنحوه.

هكذا رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي عن نافع بتوسيط محمد بن عجلان بينهما و لم أجد من وافقه عليه ولا من خالفه.

ومحمد بن عجلان هذا قال فيه الحافظ في التقريب صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

قلت إذن ليس هو من الضعفاء الذين يخشى من الوليد تدليسهم بين الأوزاعي ونافع إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه أو تمريراً لحديثه.

والأحاديث التي اختلطت عليه عندهم هي حديثه عن أبي هريرة وهذا الحديث أو الأثر ليس منها فهو عن ابن عمر كما قد رأيت.

وهذا كله لو كان الوليد رواه كَيف وهو لم يروه؟!

فالوليد على هذا الذي تقدم لم يرو الحديث بالكلية ولو رواه لا يُخْشَى منه تدليسٌ فيه.

[الحديث الثالث والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مَا بَدَا لَهُ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ صَلَّى في المسْجِدِ ثُمَّ يُهِلُّ حِيْنَ تَسْتَوِي بِهِ رَاحِلَتُهُ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/٢٩١/٦٤٤٥) قال حدثني محمد بن عبد الله بن عرس ثنا أحمد بن سعيد الهمداني نا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد حدثني نافع عن عبد الله بن عمر —به-.

قال الطبراني عقب الحديث : «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا بشر بن بكر تفرد به أحمد بن سعيد الهمداني».

قلت: حتى لو رواه الوليد فلا يخشى أحدٌ تدليساً فيه منه لأن الواسطة بين الأوزاعي ونافع هو الإمام الكبير يحيى بن سعيد وهو وأمثاله لا يُدلِّسون في الأسانيد لا من الوليد ولا من غير الوليد.

[الحديث الرابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِي نذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ» .

أخرج الحديث تمام في «فوائده» (١١٨٧/٧٧/٢) قَالَ: حدثنا أبي رحمه الله وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن سهل بن يحيى بن صالح بن حية البزاز قالا: ثنا أبو العلاء أحمد بن صالح الصوري ثنا أبو جعفر أحمد بن أبي سريج الرازي ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأوزاعي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر — به-.

هكذا رواه يحيى بن سعيد عن الأوزاعي عن نافع بتوسيط عبيد الله بن عمر وهو ثقة ثبت عندهم مقدم في نافع.

فالحديث إن رواه الوليد عن الأوزاعي من ذا يُجلُّ فيه الأوزاعي من الرواية عنه أو يخفيه في إسناده تمريراً لحديثه.

نعم لقد وجدت الوليد بن مسلم يروي الحديث ولكن من غير طريق الأوزاعي لا بل يرويه عن سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بنحوه.

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٣/٢٠١/٢) والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٨٠٨/٨٨/٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٣٦١/٣١٧/٤)

ومن طريق الدارقطني: ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/١١٠/١١٨٦) من طرق ثم كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر.

وبعضهم قَالَ: عنه عن سعيد بن بشير عن الزهري عن عبيد الله ولعمري لو كان الوليد مدلساً لدلَّس في إسناده سعيد بن بشير وهو الأزدي مولاهم؛ الجمهور على تضعيفه.

والوليد كما تراه يرويه من غير طريق الأوزاعي، وذكر من فيه ضعف في إسناده.

ولو رواه من طريق الأوزاعي فالتدليس ممتنع عنه إذا كُلُّ ما بعد الأوزاعي ثقات.

فأيُّ تدليس يخشى من الوليد بعد هذا في هذا الحديث فاللهم عذراً إليك لعلهم يرجعون.

[الحديث الخامس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَثِيَابِ الْمُعَصْفَرِ، وَثِيَابِ الْقَسِّيِّ المضلَّع، وَأَنْ أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ»

أخرج الحديث أبو العباس الأصم في «حديثه» حديث (٣٢) قال نا عقبة أخبرني الأوزاعي حدثني عمرو بن سعد حدثني نافع مولى عبيد الله بن عمر حدثني عبد الله بن حنين مولى ابن عباس حدثني علي بن أبي طالب —به—.

هكذا رواه عقبة وهو ابن علقمة البيروتي عن الأوزاعي عن نافع بتوسيط عمرو بن سعد بينهما و لم أجد من خالفه ولا من وافقه عليه.

والوليد حتى إن رواه عن الأوزاعي فلن تجده فيه مدلساً لأحد لو كان مدلساً لأن الواسطة بين الأوزاعي ونافع فيه هو عمرو بن سعد الفدكي وهو ثقة عندهم فعلى ماذا يدلسه الوليد؟!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث حتى ولو رواه عن الأوزاعي.

ولقد ظفرت مؤخراً بالوليد وهو يروي الحديث وكان عند حسن الظنِّ به لا كما يظنُّ به المقلدون.

فهاك هو قد روى الحديث عن الأوزاعي.

وذلك فيما أخرجه الإمام النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٤٤٦/٩٤٩٤) وفي

«المجتبى» (٨/١٦٩/٥١٨٢) قال أخبرنا محمود بن خالد قال حدثنا الوليد حدثنا أبو عمرو الأوزاعي عن يحيى عن علي —به—.

قال النسائي في الكبرى عن الحديث: «أرسله الأوزاعي» ثم ساقه من طريق الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن علي يريد أن الأوزاعي أرسله عن يحيى بن أبي كثير إلى علي بن أبي طالب ﷺ و لم يسنده عن يحيى بن أبي كثير وأن الإرسال وقع من الأوزاعي لا من يحيى.

قلت: وعلى كل الأحوال وفي جميع هذه الأقوال الوليد لم يُتَّهم بتدليس أحد لأن طريق عقبة عن الأوزاعي هي طريق يحيى عن عمرو بن سعد.

وقد أخرج طريق يحيى الإمام النسائي في «السنن الكبرى» (٦/٤٤٦/٩٤٨٨) وفي المجتبى (٨/١٦٩/٥١٨٠) قال أخبرني هارون بن عبد الله قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثنا حرب وهو ابن شداد عن يحيى قال حدثني عمرو بن سعد الفدكي أن نافعاً أخبره قال حدثني ابن حنين أن علياً حدثه —به—.

فتبين من هذه الرواية أن الأوزاعي رواه مرتين:

الأولى: رواه فيها عن يحيى بن أبي كثير عن عليّ مرسلاً .

الثانية: رواه فيها عن عمرو بن سعد مباشرة وهي طريق عقبة عنه مسنداً فيه حديثه عن علي.

ولهذا الاختلاف على الأوزاعي بين رواية عقبة والوليد بن مسلم عليه أظن —والله أعلم— حكم الإمام النسائي على حديث الأوزاعي بأنه مرسل ما كان من

طريق الوليد بن مسلم عنه، وَقَالَ: «أرسله الأوزاعي» وهذا يعني أن الوليد بن مسلم لا علاقة له بالسقط الواقع في روايته عن الأوزاعي لهذا الحديث ثم لو كان هو المتعمد له فلا أخال ذلك إلّا من الإكسال لا يذهب به إلى التدليس ولا ينحط عن الإرسال.

ولو كان يريد تدليساً من ذا يُدلِّس فيه وعمرو بن سعد وابن حنين ونافع الساقطون في رواية الوليد عن الأوزاعي كلهم ثقات.

إذن لا تدليس من الوليد في هذا الحديث والسقط الوارد في رواية الوليد عن الأوزاعي إنما هو إرسال كذا قال الإمام النسائي.

هذا هو الحقُّ، لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أب.

[الحديث السادس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: «إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كانَ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النِّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ» .

أخرج الحديث الإمام النسائي في «المجتبى» (٣/٢٥٤/١٧٦٦) وفيه أيضاً (١/٢٩٦/١٧٦٧) من طريق يحيى بن حمزة وشعيب بن إسحاق كلاهما عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر عن حفصة- به- شعيب وبنحوه يحيى بن حمزة.

هكذا رواه شعيب بن إسحاق ويحيى بن حمزة عن الأوزاعي وأنت ترى أنَّ ما بعد الأوزاعي كلهم ثقات وَعَلَيْهِ لا يُخشى من الوليد تدليسٌ، بعدُ في هذا الحديث.

على أنَّ الحديث والله أعلم لم يروه الوليد من هذا الوجه والله أعلم.

[الحديث السابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «إِنَّ للهِ أَقوامًا اختَصَّهُمْ بِالنِّعَمِ لِمَنافِعِ العِبَادِ وَيُقِرّهَا فِيهِمْ مَا بَذَلُوهَا فَإِذا مَنَعُوهَا نَزَعَهَا مِنْهُمْ وَحَوّلَهَا إِلى غَيْرِهِم» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] لأنه من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن نافع وهو الحديث السادس عشر منها.

وقد ذكرت ثمة أن الحديث روي عن الوليد بن مسلم من وجهين:

الأول منهما لم يذكر فيه نافعاً بين عبدة وعبد الله بن عمر.

والثاني منهما ذكر فيه نافعاً بين عبدة وابن عمر.

والأول قد توبع عليه بخلاف الرواية الثانية لم يتابع عليها والتي فيها ذكر نافع بين عبدة وابن عمر.

وبينت أنَّ سقوط نافع لا يضر الوليد فيما رواه بدون ذكره لما كان يتمتع به نافع من الثقة والذكر الحسن.

(١) (١/١٥١/١٦) من هذا الكتاب .

[الحديث الثامن والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: «أن عُمَرِ بْنِ الْخَطّابِ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فمَّر بِثوبٍ سِيَرَاءَ فَأَقبَلَ عُمَرُ يُسَاوِمُهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَاذَا تُرِيْدُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: اشتَرِيْه لَكَ يَا رَسُولَ اللهِ فَتَلبسهُ يَوْمَ عِيْدٍ، وَإِذَا قَدِمَ عَلَيْكَ الوَفدُ. قَالَ: لا يَلْبَسُ هَذَا فِي الدّنيَا إِلّا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».

أخرج الحديث ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/٤٦) قَالَ: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد وعلي بن المسلم –الفقيهان– قالا: أنا أبو العباس بن قبيس أنا أبو محمد بن أبي نصر أنا خيثمة بن سليمان أنا العباس أنا أبي قَالَ: وسمعت الأوزاعي حدثني عمرو بن سعد حدثني نافع مولى ابن عمر حدثني ابن عمر –به–

كذا رواه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي عن نافع بتوسيط عمرو بن سعد بينهما.

كذا رواه ابن مزيد، ولم أجد من تابعه ولا من خالفه ولا أظن ثمة من يخالف ابن مزيد عليه تدليساً لعمرو بن سعد من بين الأوزاعي ونافع.

وما ذاك إلاَّ لأن عمرو بن سعد ثقة عندهم.

فالوليد بن مسلم حتى وإن روى الحديث ، لا يخشى منه فيه تدليس، والله أعلم وهو الموفق لهذا.

[الحديث التاسع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ نَافِعٍ]

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَنْ تَهلكَ الرّعِيّةُ وَإِنْ كَانَتْ ظَالِمَةً مُسِيْئَةً إِذَا كَانَت الوُلّاةُ هَادِيَةً مَهْدِيّةً وَتَهلك الرّعِيْةُ وَإِنْ كَانَتْ هَادِيَةً مَهْدِيّةً إذا كَانَتْ الوُلَاْةُ ظَالِمَةً مُسِيْئَةً» .

أخرج الحديث ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٢٥٩/١٨) من طريق أبي العباس عمر بن عُصيم قَالَ: ثنا عثمان بن زيد أبو عثمان الحمصي عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن نافع عن ابن عمر —به-.

كذا رواه أبو العباس عمر بن عصيم عن عثمان بن زيد[1] كما رأيت وخالفه محمد بن عثمان السمتي فرواه عن عبد الله بن زيد عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن ابن عمر دون ذكر وتوسيط نافع بين حسان وابن عمر.

وذلك فيما أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» حديث (٥٤) وأبو نعيم في «فضيلة العادلين» ص (٣٨/١٥٢) والشهاب القضاعي في «مسنده» (٢/ ٩٥١/٩٣) وأبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» حديث (٢٢) من طرق ثم كلهم من طريق محمد بن حسان السمتي عن عبد الله بن زيد عن الأوزاعي عن حسان عن ابن عمر —به-.

كذا رواه محمد بن حسان عن عبد الله بن زيد عن الأوزاعي عن حسان

(١) الصواب عبد الله بن زيد وكنيته أبو عثمان

بن عطية عن ابن عمر دون ذكر نافع في إسناده.

والوليد بن مسلم في كل هذه الأحوال لم يروه لا بتوسيط نافع ولا بغيره.

وهو لو رواه رحمه الله بدون ذكره لما كان للتدليس عليه مدخل فيه لأنه يكون قد توبع على ذَلِكَ، ولأن نافعاً ليس ممن يُدلِّس كذلك.

وعليه الوليد لم يُدلِّس في هذا الحديث أحداً بل لم يروه البتة والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا.

كلمة بين ما رواه الأوزاعي عن رجل عن نافع أو عن رجل عن الزهري

فصل بين البابين جعلت هذه الكلمة وهي كما تراها عقب باب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن نافع.

وقبل باب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن الزهري.

والمقصد من إيراد هذه الكلمة بين هذين البابين هو تذكير القارئ بـــأنَّ باب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن الزهري إنما هو تبع لباب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن نافع إذ كلا البابين أحاديثها اتهم الوليد فيها بالتدليس عموماً.

لهذا عُنيتُ بالنظر فيها تخريجاً وبياناً لحال الوليد فيها وموقفه منها.

وقد خلصت بدراسة تسعة وثلاثين حديثاً في باب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن نافع، وكما رأيت لا تدليس فيها من الوليد بل بعضها لم يروه الوليد قط.

وكان من المفترض جداً أن أجد الوليد مُدلِّساً ولو في نصف التسع والثلاثين لأنهم يقولون يُدلِّس ويكثر من ذلك!!

بيد أنَّه لم يكن كذلك وإلا فأين ذلك؟!

نعم أين ذلك من قولهم بأنه يُدلِّس فيما رواه الأوزاعي عن نافع أو الزهري أو عطاء أو يحيى بن سعيد بواسطة!

وقد تقدمت لك بدارسة أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع ومن قبل إن كنت تذكر بدراسة أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع.

و لم أجد في ذلك كله شيئاً نافعاً لتثبيت تهمة التدليس على الوليد فيها لا فحسب بل وجدت الوليد يذكر الضعفاء فيما بين الأوزاعي ونافع، وما ليس كذلك، فله من الأعذار ما عنه يدافع.

هو كذلك في كُلِّ ما عنه قيل، والله حسبي وحسبه ونعم الوكيل.

ومن ذلك قولهم فِيه: بأنه يدلس فيما بين الأوزاعي والزهري، ولعمري ما هي إلَّا دعوى، ليس فيها إلَّا اللأوى، وإلا فالحجة في هَذَا الجزء من حديثه أقوى، على أنَّه لم يكن مُدلِّساً، ولا للضعفاء مُغلِّساً .

فانظر حديث الأوزاعي عن رجل عن الزهري، ومنه حديث الوليد عن الأوزاعي عنه تجد ما يزيل عنك الشك، وصحة ما قد قلت لك.

[الحديث الأول]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «قَامَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمسْجِدِ فَبَالَ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُوهُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ دَلْوًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (١/٧٥/٥٤) وفي «المجتبى» (١/٤٨/٥٦) و (١/١٧٥/٣٣٠) وابن حبان في «صحيحه» (٤/٢٤٤/١٣٩٩) والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/٣٤/١٧٥٥) كلهم من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب دحيم عن عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة — به وبنحوه — .

كذا رواه القوم كما ترى عن دحيم عن عمر عن الأوزاعي .

ولا ذكر للوليد بن مسلم في أسانيدهم لا بذكر محمد بن الوليد الزبيدي ولا بإسقاطه .

وعلى ماذا يسقطه لو كان مُدلِّساً وهو ثقة ؟!

وعليه فالوليد براء البتة من تدليس أحد في إسناد هذا الحديث البتة .

[الحديث الثاني]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ ».

أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢/١٣١٥/٣٩٧٦) وابن حبان في «صحيحه» (١/٤٦٦/٢٢٩) وابن عدي في «الكامل» (٦/٥٤) والرافعي في «التدوين» (٣/ ١٥٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٤٢٦) من طرق عن محمد بن شعيب بن شابور عن الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة – به وبنحوه – مرفوعاً.

١- وتابع محمد بن شعيب عليه جماعة منهم الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «الأربعون الصغرى» ص(٥٣) وفي «المدخل إلى السنن» ص(٢٢٤/ح٢٩١) والشهاب القضاعي في «مسنده» (١/١٤٤/ ١٩٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٥٦/٣٠٦) من طرق عن الوليد بن مزيد بالإسناد السابق .

٢- وتابع محمد بن شعيب عليه أيضاً إسماعيل بن سماعة .

وذلك فيما أخرجه الترمذي في «الجامع» (٤/٥٥٨/٢٣١٧) وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/١٩٨) كلاهما من طريق أبي مسهر عن الأوزاعي بالإسناد السابق.

٣- وتابع محمد بن شعيب عليه علي بن محمد بن لؤلؤ البغدادي .

وذلك فيما أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩٨/٩) من طريقه عن الأوزاعي بإسناد محمد بن شعيب .

وعلى هؤلاء زاد الدارقطني كما في «العلل» (١٣٨٩/٢٥/٨) عمارة بن بشير وبشر بن بكر روياه كما رواه هؤلاء الذين تقدّم ذكرهم .

وخالفهم على ما حكاه الإمام الدارقطني في «العلل» أيضاً قال: «وخالفهم عمر بن عبد الواحد وبقية بن الوليد وأبو المغيرة فرووه عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة لم يذكروا فيه قرة ...».

قلت ومن هذا التخريج، وما جاء عن الدارقطني من تعليق، يظهر جلياً أنّه لا ذكر للوليد بن مسلم في أسانيد الحديث لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

ومن هنا فالوليد براء البتة من تدليس قرة فيه حتى ولو سقط في حديثه كيف وهو لم يروه.؟!

[الحديث الثالث]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعاً: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ».

هذا الحديث هو الحديث السابع والعشرون من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وكان من المفترض جداً أن نجد الوليد يُدلِّس فيه قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بين الأوزاعي والزهري.

كما قد اتهمه بذلك الهيثم بن خارجة بتدليس قرة وأمثاله بين الأوزاعي والزهري وغيره.

بيد أنَّ الوليد بعدم تدليسه لقرة في هذا الحديث وغيره أوهن متن الهيثم بن خارجة، والمتون التي ماثلته، كما قد كانت الأسانيد إلى تلك المتون ضعيفة مثلها.

نعم لقد كان الوليد بريئاً من التدليس الذي رموه به، ولهذا تجده وقد صرَّح بذكر قرَّة في إسناد هذا الحديث وغيره.

على أن الحديث قد رواه بعض أصحاب الأوزاعي بدون ذكر قرة، ولهذا

(١) انظر (١/٢٤٥/٢٧) من هذا الكتاب .

لو رواه الوليد بدون ذكر قرة لما كان لاتهامه بالتدليس فيه مدخلٌ.

وهو أبعد من التدليس فيه إذا صرَّح به، وقد صرَّح، والله لا يضيع أجر المحسنين الذين يسمعون الأحاديث فيؤدونها كما سمعوها.

وأرى من حفظ الله لأحاديث الوليد انشراح صدري لهذا البحث على ثقله وطوله وذبي عن الوليد وتبرئته من التدليس. والحمد لله على توفيقه.

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» .

قال أبو داود رحمه الله في كتابه «السنن» (١/٥٧/٢٢٣): «حدثنا محمد بن الصباح البزاز ثنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري -إلى أن قَالَ:- ورواه الأوزاعي عن يونس عن الزهري عن النبي ﷺ كما قال ابن المبارك» اهـ.

قلت: ورواية الأوزاعي عن يونس عن الزهري لم أقف عليها من طريق الأوزاعي رحمه الله.

بيد أني وقفت عليها من طريق ابن وهب.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٣٠/٩٠٤٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٢٦) كلاهما من طريقه أي ابن وهب عن الليث ويونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة .

وأخرجه النسائي أيضاً مفرداً من طريق عبد الله بن وهب عن يونس عن الزهري.

وذلك أخرجه في «السنن الكبرى» (٥/٣٣١/٩٠٤٥) قال: أخبرنا سويد بن نصر قَالَ: أنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة بإسناده.

هكذا وجدت عبد الله بن وهب يتابع أبا عمرو الأوزاعي عليه على ما حكاه أبو داود عنه.

وخالفهما سفيان بن عيينة فرواه عن الزهري عن أبي سلمة مباشرة، ولم يذكر في إسناده يونس ولا الليث بن سعد.

وذلك فيما أخرجه أبو داود وفي «السنن» (١/٥٧/٢٢٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/٣٣٠/٩٠٤٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة بنحوه.

قلت: وهذا الذِّكْرُ والإسقاط ليونس والليث بن سعد لا يضر الوليد شيئاً لو كان رواه على أحد الوجهين لأنهما ثقتان.

على أني لم أجد رواية للوليد بذلك.

ولكني ظفرت برواية له عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة -به- ولم يذكر في إسناده الزهري.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٢٦) قَالَ: حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بنحو حديث الزهري عن أبي سلمة[1].

وهذه الروايات تدلنا بمجموعها على براءة الوليد بن مسلم من تدليس

(١) وانظره أيضاً في «تاريخ دمشق» (٥١/٢٢١) من طريق دحيم عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة بنحوه.

أحد في إسناد هذا الحديث.

لأن الحديث أصلاً ليس بمحفوظٍ عن ضعيف بين الأوزاعي والزهري.

وعليه لا شبهة ترد على الوليد في هذا الحديث باحتمال إسقاط ضعيف بين الأوزاعي والزهري على ما حكوه عنه جزافاً وتقليداً.

[الحديث الخامس]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «سَيَكُونُ بَعْدِي خُلَفَاءُ، يَعْمَلُونَ بِمَا يَعْلَمُونَ، وَيَفعَلُونَ بِمَا يُؤمَرُونَ، ثُمّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلَفاءُ يَعْمَلُونَ بِمَا لا يَعْلَمُونَ، وَيَفعَلُونَ مَا لا يُؤمَرُونَ ...» الحديث.

هذا الحديث هو الحديث الرابع عشر من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري مباشرة[1].

وخالفه غيره فرواه عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري.

وبينت هناك وآنذاك أنَّ الوليد لم ينفرد به، بل توبع على روايته عن الأوزاعي عن الزهري مباشرة دون توسيط إبراهيم بن مرة بينهما.

وذكرت أيضاً أن الوليد صرَّح في إحدى رواياته للحديث بالتحديث فيما بينه وبين الأوزاعي وفيما بين الأوزاعي والزهري.

وهذا ينفي شبهة التدليس عنه في هذا الحديث ولْيُراجَع الحديث في موضعه ليجد الباحث مزيداً من اليقين ببراءة الوليد فيه من التدليس.

(١) انظر (١/٢٠١/١٤) من هذا الكتاب.

[الحديث السادس]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا مُسْتَتِرَةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةٌ، فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

هذا الحديث هو الحديث الثامن من أحاديث قرة بن عبدالرحمن بن حيويل في هذا الكتاب(١).

وذكرت هناك في موضعه أن لا تدليس للوليد بن مسلم فيه لأن الوليد توبع دون ذكر قرة في إسناده

ولأنه لم يثبت عن قرة من الوجه الذي ذكرته فراجع الحديث، هنا جعل الله الجنة مثواي ومثواك.

(١) انظر (٢/١٨/٨) من هذا الكتاب .

[الحديث السابع]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ قَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِيَ الْعَنَتَ وَلَا أَجِدُ طَوْلًا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، أَفَأَخْتَصِي، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى قَالَ ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ دَعْ» .

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/٢٦٤/٥٣٢٣) وفي «المجتبى» (٦/٥٩/ ٣٢١٥) قَالَ: أخبرنا يحيى بن موسى قَالَ: حدثنا أنس بن عياض قال: حدثنا الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة -به-.

١- وتابع أنس بن عياض عليه الوليد بن مسلم.

وذلك فيما أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١/٣٥٣/٦٠٣) من طريق سليمان بن أحمد الواسطي قال ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن الزهري أنه أخبرهم قال أخبرني أبو سلمة عن أبي هريرة-به-مختصراً-.

٢- وتابع أنس بن عياض عليه أيضاً المراجم بن عوام متابعة قاصرة.

وذلك فيما أخرجه تمام في «فوائده» (٢/١٨٢/١٤٧٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٥/٧) كلاهما من طريق المراجم بن العوام القيسي عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به مطولاً عند ابن عساكر .

وخالف هؤلاء أنس بن عياض، والوليد بن مسلم، والمراجم بن العوام، خالفهم عبد الله بن كثير الطويل.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٨١٤/٤٩/٧) قال حدثنا محمد بن هارون نا العباس بن الوليد الخلال نا عبدالله بن كثير الطويل نا الأوزاعي عن يونس بن يزيد حدثني الزهري عن أبي سلمة -به-.

قلت: وأنت كما ترى أن ابن كثير هذا أدخل يونس بن يزيد الأيلي فيما بين الأوزاعي والزهري.

فعلى فرض ثبوت ما روي عن الوليد بن مسلم فإن المسقط هو يونس بن يزيد وهو ثقة لا يحتاج الوليد إلى تدليسه .

ثم إن الوليد لم ينفرد به كما بينت لك فقد تابعه أنس بن عياض والمراجم بن العوام.

ولو لاحظتَ أيضاً أن رواية الوليد مصرَّح فيها بالتحديث فيما بين الوليد والأوزاعي وفيما بين الأوزاعي والزهري وفيما بين الزهري وأبي سلمة وعليه لو صحت رواية الوليد إليه فهو بريء من التدليس فيها لأنه صرَّح فيها بالتحديث إلى المنتهى الذي يُسْكِتُ القائلين بتدليسه.

[الحديث الثامن]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتّى تُسْتَأذَن، وَللثّيب نَصِيْبٌ مِنْ أَمْرِهَا مَا لم تَدْعُ إِلى سُخْطَة، فَإِنْ دَعَتْ إِلى سُخْطَةٍ وَكَانَ أَوْلِيَاؤهَا يَدْعُونَ إِلى الرّضَا رُفِعَ ذَلِكَ إِلى السّلْطَانِ».

هذا الحديث هو الحديث السادس مما رواه إبراهيم بن مرة في هذا الكتاب(١).

وقد ذكرت هناك أنَّ الوليد بن مسلم لم يذكر إبراهيم بن مرة في إسناده كما لم يذكره جُلُّ أو كُلُّ من روى الحديث عن الأوزاعي من أصحابه.

وأوردت تسعة متابعين للوليد بن مسلم ، على إسقاط إبراهيم بن مرة هناك.

وبينت أن طريق عيسى بن يونس التي ورد فيها ذكر إبراهيم بن مرة غير طريق الوليد ومن تابعه.

وقلت في آخر تخريجي للحديث هناك : «والشاهد من هذا كُلِّه أن لا وهم ولا تدليس ولا خطأ من الوليد بن مسلم في هذا الحديث».

(١) انظر (١/٥٧٥/٦) من هذا الكتاب.

[الحديث التاسع]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: «أَنّ رَجُلاً كَانَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ النّبِيُّ ﷺ: دَعْهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنْ الْإِيمَانِ».

هذا الحديث هو الحديث السابع والعشرون من أحاديث قرة بن عبد الرحمن بن حيويل في هذا الكتاب[1].

وذكرت هناك كلاماً للدارقطني والطبراني يفيد بمجموعه وملخصه أن لا رواية للوليد في هذا الحديث لا بذكر قرة ولا بإسقاطه.

وأن الوليد لو كان له رواية فيه لن يُسْقِطَ قرة تدليساً لأنه صرَّح بذكر قرة في غير ما حديث.

وعليه فالوليد براء ألبتة من تدليس قرة في هذا الحديث وفي غير هذا الحديث.

على أن المتهمين للوليد ينصون على تدليسه لقرة، ولعمري إنَّ أحاديث الوليد طليقة حرَّة، في ذكر قرة ،وأمثال قرة.

(١) انظر (٢/٤٦/٢٧) من هذا الكتاب.

[الحديث العاشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَلَا يُؤْذِ بِهِمَا أَحَدًا لِيَخْلَعْهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/٦١/٧٨٣) قال حدثنا محمد بن أحمد بن راشد الصوري بمدينة صور حدثنا يحيى بن عبد الله البابلتي حدثنا الأوزاعي عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

قال الطبراني عقبه: «لم يروه عن الأوزاعي عن الزبيدي عن الزهري إلا البابلتي...».

قلت: وهو كما قال، فإني لم أجد من ذكر الزهري فيما بين الزبيدي وسعيد غيره.

ولا أحدٌ سمى سعيد بن المسيب كلهم يقولون سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة -به-.

وعلى كل هذه الأحوال فإن الأوزاعي يرويه عن الزبيدي والزبيدي هو محمد بن الوليد وهو ثقة.

فلا مجال لاتهام الوليد بن مسلم بتدليسه في هذا الحديث أو غيره .

على أني لم أجد للوليد بن مسلم رواية للحديث لا بذكره ولا بإسقاطه.

فالوليد لم يرو الحديث بالكلية فضلاً عن تدليس أحد فيه ومن ذا يُدلِّس فيه والواسطة بين الأوزاعي والزهري ثقة وهو الزبيدي؟!

[الحديث الحادي عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عن كعب بن مالك ﷺ قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله، إني نزلت في محلة بني فلان وإن أشدهم لي أذىً أقربهم لي جواراً. فبعث رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر وعلياً يأتون المسجد فيقولون على بابه فيصيحون ألا إنَّ أربعين داراً جاراً ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٧٣/١٤٣) من طريق محمد بن المصفى عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه - به-.

والإسناد كما ترى فيه توسيط يونس بن يزيد الأيلي بين الأوزاعي والزهري.

وهذا لا يضر الوليد شيئاً لأن يونس ثقة، فلو كان الوليد مدلساً لما دلسه.

ثم هم قالوا عن الوليد: بأنه يُدلِّس الضعفاء لا الثقات، ولعمري كلها ظنون وتوهمات؛ وإلا فأين الوليد عن تدليس يوسف بن السفر في أحاديثه وهم قد نصوا على ذلك؟!

وهذا الحديث هو الحديث الرابع من أحاديث يوسف بن السفر عن الأوزاعي في هذا الكتاب.

وقد خرجته هناك وبينت أن الوليد لم يرو الحديث البتة.

لأَنَّ كلَّ من ذكر الحديث من العلماء يحيل تخريجه إلى الطبراني ومن أعله منهم يعله بيوسف بن السفر وهذا يعني أن يوسف بن السفر مذكور في الإسناد و لم يُخفَ و لم يُدلَّس.

[الحديث الثاني عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «حَذفُ السَّلامِ سُنَّةٌ» .

هذا الحديث هو الحديث التاسع والستون من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وقد رواه أصحاب الأوزاعي بإدخال قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بين الأوزاعي والزهري.

وكان الوليد بن مسلم من أولئك الذين رووه بإدخال قرة كما رواه الآخرون.

وذكرت هناك أن هذه الرواية وأمثالها يُبْطِلُ ما جاء في دعوى الهيثم بن خارجة من أنَّ الوليدَ كان يُدلِّس قرة وإبراهيم بن مرة بين الأوزاعي والزهري.

وهنا أضيف أيضاً أن مثل هذه الرواية من الوليد تُبْطِلُ أيضاً ما جاء في دعوى الإمام أبي داود رحمه الله، وإلاَّ فأين الوليد لم يسقط قرة ويجعله عن الأوزاعي عن الزهري على زعم ما جاء في دعوى الإمام أبي داود أيضاً ليت شعري لو ثبت ذلك عنه.

(١) انظر (١/٣٨٤/٦٩) من هذا الكتاب.

[الحديث الثالث عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ الْكُفَّارِ يُقَاتِلُ فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْتُلْهُ ... » الحديث.

هذا الحديث هو الحديث الثامن والخمسون من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري[1].

ورواه غيره عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن الزهري وإبراهيم بن مرة ممن نصَّ على أن الوليد كان يدلسهم وعليه فقد كانت شبهة التدليس عليه واردة في هذا الحديث.

لولا أن الوليد قد توبع على إسقاطه.

وثمة شيء آخر أن رواية الوليد أخرجها مسلم في صحيحه بالإسقاط لإبراهيم بن مرة في الإسناد.

فلو كانت مُدلَّسة لما أخرجها مسلم في صحيحه.

(١) انظر (١/٣٣٦/٥٨) من هذا الكتاب.

[الحديث الرابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَالَ: «لا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ».

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٨/١٠١) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق الغامدي عن أبيه عن عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن أنس -به-.

وفي الإسناد كما ترى توسيط الزبيدي بين الأوزاعي والزهري.

والزبيدي ثقة والوليد بن مسلم لم يرو الحديث ولو رواه لما احتاج إلى تدليسه لو كان مُدلِّساً -رحمه الله-.

[الحديث الخامس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَنْصَدِعَ الْفَجْرُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُسَلِّمُ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ ..» الحديث.

هذا الحديث هو الحديث السادس من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري في هذا الكتاب(١).

ورواه محمد بن شعيب عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري -به-.

وقرة كما قد ذكرت لك غير مرة بأن الوليد قد اتهم بتدليسه.

وكونه هنا لم يذكر في إسناده قرة فالتهمة عليه واردة، لولا أمران ذكرتهما هناك وأعيدهما هنا باختصار:

الأول: تصريح الوليد بالتحديث فيما بين الأوزاعي والزهري.

الثاني: متابعة أبي المغيرة وبشر بن بكر له دون ذكر قرة في إسنادهم.

(١) انظر (١/١٧٨/٦) من هذا الكتاب.

[الحديث السادس عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ...» . الحديث.

هذا الحديث هو الحديث الستون من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري في هذا الكتاب[1].

كذا رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري و لم يدخل بينهما أحداً.

وجاء في رواية عند تمام في فوائده تروى عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري.

بيد أن هذه الرواية لا تصح وإنما صحت عنه رواية بمثل ما رواه الوليد بن مسلم وغيره دون إقحام قرة بين الأوزاعي والزهري.

ورواية الوليد بن مسلم أخرجها مسلم في الصحيح فالوليد براء ألبتة من تدليس قرة في هذا الحديث وغيره وراجع الحديث هناك إن شئت.

(١) انظر (١/٣٤٩/٦٠) من هذا الكتاب.

[الحديث السابع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَن تَزَالَ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا صَلَاةَ الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ».

هذا الحديث هو الحديث الثامن والعشرون من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وذكرت هناك تفرد الوليد بالحديث وقلت: يرويه الوليد عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري فلا شبهة تدليس ترد على الوليد في هذا الحديث وهو قد صرَّح بقرة فيه.

على أني أشرت إلى ضعف في الإسناد إلى الوليد، ومن ثم ذكرت أنّ الإسناد ثبت عن الوليد أو لم يثبت، لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، وهذا هو الشاهد والله هو الموفق لهذا.

(١) انظر (١/٢٥٠/٢٨) من هذا الكتاب.

[الحديث الثامن عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَأنَفْ مِنْ ثَلاثٍ فَهُوَ مُؤْمِنٌ حَقاً: خِدْمَةِ الْعِيَالِ، والجُلُوسِ مَعَ الْفُقَرَاءِ، وَالْأَكْلِ مَعَ خَادِمه، هَذِهِ الْأَفعَالُ مِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤمِنِيْنَ الّذِيْنَ وَصَفَهُمُ اللهُ -عَزّ وَجَلّ- في كِتَابِهِ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤمِنُوْنَ حَقًّا﴾[1]».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه [2] إذ هو الحديث الثالث عشر من أحاديث قرة بن عبدالرحمن بن حيويل

وقد بينت هناك أنَّ الحديث لم يصح عن الأوزاعي

وأنَّ الوليد لم يروه أصلاً عن الأوزاعي

وعليه لا يخشى من الوليد تدليسٌ فيه لقرة وهو لم يثبت عنـــه ولا رواه الوليد عن الأوزاعي؟!

(١) سورة الأنفال آية (٤).

(٢) انظر (٢/٢٥/١٣) من هذا الكتاب.

[الحديث التاسع عشر]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أنَّ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا"» .

هذا الحديث هو الحديث الأول من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وذكرت هناك أن هذا الحديث اختلف أصحاب الأوزاعي عليه فيه.

فمنهم من يرويه عن الأوزاعي عن الزهري بدون ذكر قرة في إسناده.

ومنهم من يرويه بتوسط قرة بين الأوزاعي والزهري،

وكان الوليد بن مسلم من هؤلاء الذين ذكروا قرة في إسنادهم على أنه كان من المفترض أن لا يذكر قرة في إسناده تدليساً منه له، على ما حكاه الهيثم بن خارجة عنه، وعلى المعنى الذي ذكره أبو داود أيضاً عن الوليد بن مسلم.

(١) انظر (١/١٥٥/١) من هذا الكتاب .

[الحديث العشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه [1] إذ هو الحديث السادس من أحاديث قرة بن عبدالرحمن بن حيويل

وقد بينت هناك أنَّ الوليد بن مسلم لم يروه عن الأوزاعي

ومن ثم إنَّ أصحاب الأوزاعي اختلفوا عليه فيه

فمنهم من رواه عنه عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة —به—

ومنهم من رواه عنه بإسقاط قرة من إسناده

وعلى هذا قلت هناك والشاهد أن لا تدليس من الوليد في هذا الحديث حتى ولو رواه عن الأوزاعي بدون ذكر قرة لأنَّه يكون قد توبع على ذلك.

(١) انظر (٢/١٤/٦) من هذا الكتاب.

[الحديث الحادي والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُولُوا الْكَرْمُ، فَإِنّ الكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ».

هذا الحديث هو الحديث الثاني عشر مما رواه قرة في هذا الكتاب[1].

وقد ذكرت هناك أن إدخال قرة بين الأوزاعي والزهري لم يثبت.

وعليه قلت: لا تدليس من الوليد لِـ«قُرَّةَ» في هذا الحديث، وراجع الحديث هناك لترى تبيان القول فيه بالتفصيل.

(١) انظر (٢/٢٤/٥٢).

[الحديث الثاني والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قالَ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمِّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

هذا الحديث هو الحديث الثالث والثلاثون من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وقد ذكرت في موضعه آنذاك وهناك أن الوليد رواه مرة عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري.

ومرة رواه بإسقاطه، وتوبع على ذلك، على أن الآخرين من أصحاب الأوزاعي يروونه بذكر قرة على ما حكاه الدارقطني رحمه الله عن الوليد وعنهم.

والوليد لو ثبت ما حكاه عنه الدارقطني فيما لم يذكر فيه قرة فلا يعني ذلك منه له تدليساً.

لأنه قد صرَّح بذكره في غير ما حديث فلماذا لم يُدلِّسه إلاَّ في هذه الرواية التي لم يذكره فيها؟!!

(١) انظر(١/٢٦٥/٣٣) من هذا الكتاب.

[الحديث الثالث والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: «إِنّ النّبِيّ ﷺ شَرِبَ فِي بَيْتِهِمْ مِنْ بِئْرٍ لَهُمْ ماءً بِعَسَلٍ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه [1] إذ هو الحديث الرابع عشر من أحاديث قرة بن عبدالرحمن بن حيويل

وقلت هناك أنّ الحديث لم يُحدِّث به الأوزاعي غير عيسى بن يونس

ثم إنّ الأوزاعي لم يروه عن قرة حتى يتسنى للوليد لو رواه تدليس قرة فيه إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه

لا بل الأوزاعي رواه عن عيسى بن يونس عن قرة عن الزهري —به—.

وذكرت أيضاً أنّ الحديث لم يثبت عن الأوزاعي فأنى للوليد لو كان مُدلِّساً إجلال الأوزاعي من الرواية عن قرة فيه أو غيره.

(١) انظر (٢/٢٧/١٤) من هذا الكتاب.

[الحديث الرابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنهما قالت: «قَامَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَخَطَبَنَا فَذَكَرَ الْفِتْنَةَ الَّتِي يُفْتَنُ فِيْهَا الْمَرْءُ فِي قَبْرِه، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ النّاسُ ضَجَّةً حَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ أَنْ أَفْهَمَ آخر كَلَامِ رَسُولِ اللَّه ﷺ، فَلَمَّا سَكَنَتْ ضَجَّتُهُمْ قُلْتُ لِرَجُلٍ قَرِيبٍ مِنِّي: أَيْ بَارَكَ اللَّهُ فيكَ مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فِي آخِرِ قَوْلِه ؟ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُوْرِكُمْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ» .

أخرج الحديث الطبري في «تهذيب الآثار» حديث (٢/٥٩٣/٨٨٦) وأبو عوانة في «مسنده» (١/١٣٢-١٣٣/٣٩٧) وابن أبي داود في كتاب «البعث» (١١) ثلاثتهم عن العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن عروة —به-.

هكذا أخرجه الطبري وابن أبي داود وأبو عوانة عن العباس عن أبيه الوليد بن مزيد وكأنه تفرد به عن الأوزاعي! إن لم يكن كذلك فما على الوليد بن مسلم لو رواه شيئاً من التدليس.

ومن ذا عساهُ يُدلِّس فيه والواسطة بين الأوزاعي والزهري إمام ثقة؟!.

[الحديث الخامس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ مَيْمُونَةَ بنتِ الحارِثِ رَضِيَ اللهُ عَنها أمّ المؤمنين قَالَتْ: «إنَّ رَسُولَ اللّه ﷺ أَصْبَحَ يَوْمًا وَاجِمًا وقَالَ: إنَّ جِبْرِيلَ وَعَدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَنِي فَإِذَا بِجِرْوِ كَلْبٍ تَحْتَ بِسَاطٍ، وقَالَ جِبْرِيلُ: إنّهُ لَيْسَ لنا أَنْ نَدْخُلَ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ» .

قال الإمام الدارقطني كما في الخامس من «العلل» (٨٣١): «يرويه الزهري واختلف عنه فرواه يونس وابن أخي الزهري وسليمان بن كثير والزبيدي عن الزهري عن عبيد بن السائب[1] عن ابن عباس عن ميمونة، وأرسله الأوزاعي عن يونس عن الزهري ورواه عمارة بن أبي حفصة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة والصحيح عن عبيد بن السائب[1]». اهـ.

قلت: لم أجد طريق الأوزاعي عن يونس عن الزهري في هذا الحديث، ولا أدري هل هي من طريق الوليد أو من غير طريق الوليد وفي كُلٍّ هذه الأحوال الوليد لا يخاف منه تدليس في هذا الحديث إذ الواسطة فيه بين الأوزاعي والزهري يونس بن يزيد الإمام الثقة!.

(١) كذا في المنسوخ عند شركة أفق وفي المطبوع بتحقيق الدباسي (٤٠١٢/٢٦٢/١٥) عن عبيد بن السباق

[الحديث السادس والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: «لتتبعن أثر من كان قبلكم حذو النعل بالنعل لا تخطئون طريقهم ولا تخطئنكم، ولتنقض عرى الإسلام عروة فعروة، ويكون أول نقضها الخشوع حتى لا ترى خاشعاً، وحتى يقول أقوام: ذهب النفاق من أمة محمد، فما بال الصلوات الخمس لقد ضلّ من كان قبلنا حتى ما يصلون بصلاة بينهم أولئك المكذبون بالقدر، وهم أسباب الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال».

أخرجه بتمامه الآجري في «الشريعة» (١/٣٢٢-٣٢٣/٣٥) ومختصراً أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/٥٣٤/٢٢٥) كلاهما من طريق إسحاق بن أبي حسان الأنماطي عن هشام بن عمار عن عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن الصنابحي عن حذيفة به.

هكذا أخرجاه وهو كما ترى من غير طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي.

وليت شعري لو كان من طريقه روي أيضاً لما خشينا منه تدليساً فيه لأن الواسطة بين الأوزاعي والزهري فيه يونس بن يزيد وهو الأيلي الإمام الثقة.

[الحديث السابع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِباً إِلّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ رِباً إِلّا هَاءَ وَهَاءَ، وَمَنْ زَادَ أَو ازدَادَ فَقَدْ أَرْبَى».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث العشرون مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

وقد ذكرت هناك أن الوليد مبرؤ فيه من التدليس وذلك لأمور:

الأول: أن الواسطة بين الأوزاعي والزهري في رواية من رواه عن الأوزاعي عن الزهري بواسطة هو الإمام مالك بن أنس وهو ثقة ولا يختص بمثله تدليس الوليد ليت شعري لو كان مدلساً!

الثاني: أن الوليد توبع على روايته وهي المحفوظة في هذا الحديث من الوجه الذي رواه.

الثالث: أن الوليد صرَّح فيه بالتحديث فَقُطِعَ دابرُ الشَّكِ عن الوليد في هذا الحديث.

(١) انظر (١/٢٢٢/٢٠) من هذا الكتاب.

[الحديث الثامن والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: عَنِ النّبي ﷺ قَالَ: «مَا مُسِخَتْ أمّةٌ قُطّ فَيَكُونَ لَهَا نَاسِلَةٌ» .

أخرج الحديث أبو نعيم الأصبهاني في «أخبار أصبهان» (٢/٢١٧) قال حدثنا الحسن بن إسحاق بن إبراهيم بن زيد ثنا محمد بن هارون بن كوفي ثنا علي بن المغيرة المصري ثنا ابن أبي مريم ثنا مسلمة بن علي ثنا الأوزاعي عن محمد بن الوليد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر.

هكذا أخرج الحديث أبو نعيم الأصبهاني من طريق على بن المغيرة المصري بتوسيط محمد بن الوليد بين الأوزاعي وابن شهاب.

وأخرج الحديث أيضاً ابن حبان في «المجروحين» (٣/٣٣/١٠٧٨)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢/٧٢١/٣٥١) من طرق ثم كلاهما من طريق سعيد بن أبي مريم عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي ومحمد بن الوليد عن الزهري.

هكذا اختلف فيه على مسلمة بن علي؛ فمنهم من رواه عنه عن الأوزاعي عن الزبيدي محمد بن الوليد عن الزهري، ومنهم من رواه عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي والزبيدي.

والراجح أنّه عن مسلمة بن علي عن الأوزاعي والزبيدي فكان ماذا؟!

لو لم يكن كذلك فلا تدليس يخشى من الوليد حتى ولو كان الزبيدي هو

الواسطة بين الأوزاعي والزهري؟!

لا شيء يتخوف منه والحال كذلك، لأن الزبيدي محمد بن الوليد ثقة عندهم فلا يخاف من الوليد تدليساً منه له.

وعليه لا تدليس في هذا الحديث من الوليد، بل لا رواية له من هذا الوجه بالكلية أبداً والله أعلم.

[الحديث التاسع والعشرون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «المؤمِنُ غُرٌّ كَرِيْمٌ وَالفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيْمٌ» .

أخرج الحديث الإمام الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٨٢/١٦٦) وابن عدي في «الكامل» (٧/١٦٣) كلاهما من طريق هشام بن خالد الأزرق عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه- به-.

هكذا أخرجه ابن عدي والطبراني و لم أجده عند غيرهما من هذا الوجه.

والوليد بن مسلم كان قد اتهم بتدليس يوسف بن السفر تدليس إسناد في حديثه عن الأوزاعي تدليس إسناد كما سيأتي في دراسة قول أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر.

والوليد لم يرو هذا الحديث فيما وقفت عَلَيْهِ، ولو رواه لما دلَّس فيه ابن السفر لأسباب ذكرتها في الجواب على تهمة أبي مسهر،

وكذلك لن تجده يدلس الواسطة فيه بين الأوزاعي والزهري لأنه لا يحتاج إلى ذلك فهو يونس بن يزيد من ذا يُدلِّس مثله؟! تدليس التسوية.

[الحديث الثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عن كعب بن مالك ﷺ قال: جاء بلال إلى رسول الله ﷺ وهو يتغدى فقال: «ادن من هذا الغداء»، قَالَ: إني صائم فقال: «نأكل رزقنا ورزق بلال في الجنة، يا بلال أعلمت أن طعام الصائم يسبح ما دام يؤكل عنده؟! يا بلال أعلمت أن الصائم في سبيل الله يدني المصير ويباعد من عذاب السعير؟ يا بلال أعلمت أنَّ الله أعدَّ للصائمين في سبيله في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر؟».

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (١٦٣/٧) قَالَ: ثنا الفضل ثنا سليمان بن سلمة ثنا يوسف ثنا الأوزاعي عن يونس عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه -به-.

وقال ابن عدي عقب هذا الحديث: «وهذان الحديثان عن الأوزاعي عن يونس عن الزهري يرويهما يوسف السفر».

قلت: يريد بالحديثين هذا الحديث والذي قبله «المؤمن غر كريم» وقال فيهما كما رأيت يرويهما يوسف بن السفر.

وقول ابن عدي هذا يدل على أن يوسف بن السفر لم يُدلِّس فيهما، وأنه انفرد بروايتهما وابن عدي على سعة اطلاعه وحفظه لم يقل بأن الوليد بن مسلم رواه أيضاً عن الأوزاعي.

لو قال ذلك لقلنا بأن الوليد ربما دلَّس فيه يوسف بن السفر كما قيل عنه وأخفاه، ومن ثم عن الأوزاعي مباشرة رواه.

بل وأقول لو كان ذلك كذلك لسبقنا إلى هذا ابن عدي ولكن والحالة هذه لم يُدلِّس الوليدُ فيه لا يوسف بن السفر، ولا غيره في هذا الخبر.

لأن الواسطة فيه بين الأوزاعي والزهري أيضاً هو يونس بن يزيد وهو ثقة لا يحتاج الوليد إلى تدليسه ليت شعري لو كان مُدلِّساً.

[الحديث الحادي والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ يُجَامِعُ فَاسْتَيْقَظَ عَلَى جَفَافٍ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ أَنَّهُ يُجَامِعُ فَاسْتَيْقَظَ عَلَى بَلَلٍ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ».

أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٢٤١) وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/٢٣٤) كلاهما من طريق أبي طاهر سهل بن الفرحان عن أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن عن أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يونس عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب —به—.

هكذا أخرجاه ، و لم أجده عند غيرهما رحمهما الله.

والوليد لم يرو الحديث فيما وقفت عليه من المصادر وهي كثيرة!

ولو رواه لن تجده يدلس فيه يوسف بن السفر كما قد قالوا عنه لأسباب ذكرتها في الجواب على تهمة أبي مسهر وستأتي بإذن الله.

وكذلك لن تجده يدلس فيه يونس تدليس تسوية بين الأوزاعي والزهري لأن يونس ومن كان مثله في الإمامة والثقة لا يشتغل بتدليسه ولماذا؟!

[الحديث الثاني والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَلِيْلِي يَقُولُ: «أَوْحَى اللهُ إِلَيَّ أَنْ أُزَوّجَ كَرِيْمَتِي عُثْمَانَ بْنَ عَفّانَ» .

أخرج الحديث ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٣٩) قال أخبرنا أبو محمد بن طاوس وأبو يعلى بن الحبوبي قالا: أنا أبو القاسم بن أبي العلاء أنا أبو محمد بن أبي نصر أنا خيثمة بن سليمان نا أبو سليمان داود بن أحمد البوقي نا سليمان بن سلمة الخبائري نا يوسف بن السفر عن الأوزاعي نا يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة –به–.

هكذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»وكذا رواه يوسف بن السفر عن الأوزاعي بتوسيط يونس بين الأوزاعي والزهري وخالفه إسماعيل بن عياش حيث رواه عن الأوزاعي عن الزهري مباشرة.

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٣٩٣) قال حدثنا محمد بن المظفر قال ثنا أحمد بن محمد بن حفص الأوصابي ثنا أبي ثنا يحيى بن سعيد العطار ثنا إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بنحوه.

وإسماعيل بن عياش أدخله الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين» ص(٣٧/ت٦٨) وأشار ابن معين ثم ابن حبان إلى أنّه كان يُدلِّس.

قلت: هو في هذا الحديث لم يذكر يوسف بن السفر فالشبهة واردة عليه بإسقاط

يوسف بن السفر تدليساً.

وفهم بعضنا من صنيعهم بمعنى أنَّه كان يرسل الموصول المسند من تخليطه في غير أهل الشام[١] .

وفي هذا الحديث لا ينطبق عليه لأنه من حديثه عن أهل الشام.

وهذا كله في حال ثبوت الحديث عن يوسف وإسماعيل بن عياش!

والوليد في كل هذه الأحوال وفي جميع هذه الأقوال بعيد عن تهمة التدليس في هذا الحديث بل هو لم يرو الحديث بالكلية.

ولو رواه لن تجده يدلس ابن السفر، ولا غيره في هذا الخبر، لأسباب ذكرتها عن الوليد في يوسف، ولِثِقَةِ وثبت يونس[٢].

(١) انظر «التدليس في الحديث» ص (٢٨٨-٢٨٩/١٠٩/٣).

(٢) الواسطة بين الأوزاعي والزهري في هذا الحديث.

[الحديث الثالث والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «يَا رَسُولَ اللهِ، مَاذَا تَرَى فِي الشِّعْرِ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ ﷺ: المؤمِنُ يُجَاهِدُ بِسَيْفِهِ وَلِسَانِهِ» .

أخرج الحديث ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٣٢٥/٣) قَالَ: أخبرنا أحمد بن محمد قَالَ: حدثنا أحمد بن الفضل حدثنا محمد بن جرير حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد قال حدثني أبي حدثني الأوزاعي قال حدثني يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن كعب بن مالك قال —به—.

هكذا أخرج الحديث ابن عبد البر في «الاسيتعاب» و لم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي فيه الأوزاعي عن يونس.

ولا علاقة للوليد بن مسلم برواية الحديث من هذا الوجه ولو رواه ليت شعري من ذا يُدلِّس فيه لو كان مُدلِّساً والواسطة هو يونس بن يزيد الأيلي الإمام الثقة؟!

[الحديث الرابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتُنْتَقُنَّ كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ، ولَيَذْهَبَنَّ خِيَارُكُمْ وَلَيَبْقَنَّ شِرَارُكُمْ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه [1] حيث هو الحديث الثمانون من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

وذكرت هناك أن عبد الحميد بن أبي العشرين تابع الوليد فيه على عدم ذكر أحد بين الأوزاعي والزهري.

وأن عمر بن عبد الواحد وإسماعيل بن سماعة خالفاهما بتوسيط يونس بن يزيد الأيلي بين الأوزاعي والزهري.

والمغمز عند المتقدمين في هذا الحديث وكلامهم عليه هو في الوقف، والإرسال، والرفع.

ولا تدليس عندهم فيه من الوليد ولا من غيره.

وهو كذلك فيه وفي غيره.

(١) انظر (١/٤١٣/٨٠) من هذا الكتاب.

[الحديث الخامس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذا دُعِيَ إِلى رَجُلٍ مِنَ المسْلِمِيْنَ لِيُصَلّيَ عَلَيْهِ أَقبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: هَلْ تَرَكَ مِنْ دَيْنٍ ؟ فإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ تَرَكَ مِنْ وَفَاءٍ؟ فإِنْ قَالُوا: لا، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الثالث عشر مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

وقد بينت هناك أن الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وأنَّ عمر بن عبد الواحد رواه عن الأوزاعي عن يونس عن الزهري مرسلاً.

وأنَّ الصحيح هو ما رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي -به-.

وهو اختيار الإمام الدارقطني كما في «العلل»، وعليه لا تدليس فيه من الوليد ولو أراد تدليساً من ذا عساه يُدلِّس فِيهِ؟!

(١) انظر (١/١٩٨/١٣) من هذا الكتاب.

[الحديث السادس والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: عَنْ رَسُولَ اللَّه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَسْرَفَ عَبْدٌ عَلَى نَفْسه حَتَّى إِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ لأَهْله: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ اذْرُونِي فِي الرِّيحِ وفِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّه لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقه بَعدُ، فَفَعَلَ أَهْلُهُ ذَلكَ، فقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِكُلِّ شَيْءٍ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا: رُدَّ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فقَالَ اللَّهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: خَشْيَتُكَ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ» .

أخرج الحديث ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/١١٠/ت٢٧٤٦) قال قرأت على أبي الفتح نصر الله بن إبراهيم المقدسي أنبأ أبو الفتح عاصم بن أبي مسلم المورشي المعروف بالدينوري أنبأ القاضي أبو مسعود صالح بن أحمد بن القاسم بن يوسف الميانجي بصيدا أنبأ أبو حازم عبد المؤمن عن صدقة عن عبد الرحمن يعني أبا عمرو الأوزاعي عن محمد بن الوليد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة —به—.

هكذا أخرج الحديث ابن عساكر من طريق صدقة بن عبد الله السمين عن الأوزاعي عن الزبيدي عن الزهري.

و لم أجد الحديث عند غير ابن عساكر وهو من طريق صدقة عن الأوزاعي كما رأيت.

والحديث ليس من تلك الأحاديث التي يخشى من الوليد تدليس فيها عندهم.

لأن الواسطة بين الأوزاعي والزهري فيه هو محمد بن الوليد الزبيدي وهو ثقة.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، ولا من غيره، بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية والله أعلم.

[الحديث السابع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنِ الزّهرِيِّ مُرْسَلاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ بِنْتَانِ فَصَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهِمَا وَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمَا كَانَتْ بِنَفَقَتِهِ عَلَيْهِمَا الْجَنَّةُ» .

أخرج الحديث المروزي في «البر والصلة» (ص١٤٧/٧٦) قَالَ: أخبرنا ابن المبارك قال أخبرنا الأوزاعي قال أخبرني يزيد بن فلان سماه عبد الله عن الزهري — به — .

هكذا أخرجه المروزي من طريق ابن المبارك بتوسيط يزيد بن فلان بين الأوزاعي والزهري ويزيد بن فلان لم أستطع تمييزه!

وعلى كلٍّ حال -كان ثقة أو ضعيفاً- الحديث لم يروه الوليد بن مسلم من هذا الوجه.

وعليه لا تدليس منه فيه كيف وهو لم يروه أصلاً؟!

[الحديث الثامن والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ عَائشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «القَطْعُ في رُبْعِ دِيْنَارٍ فَصَاعِداً».

هذا الحديث يرويه أبو إسماعيل القناد عن ابن أبي كثير عن الأوزاعي واختلف عليه فيه وعلى الأوزاعي.

فمنهم من يرويه عنه عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة[١].

ومنهم من يرويه عنه عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة[٢].

ومنهم من يرويه عنه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة[٣].

أما الاختلاف على الأوزاعي فيه فقد حكاه لنا الإمام الدارقطني كما في

(١) وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٣٠٤/١٠٢٣) من طريق وهب بن محمد البناني البصري -به-.

(٢) وذلك فيما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٠٠) وأبو موسى المديني في كتاب «اللطائف» (١١٠) و (٣٦٨) و (٤٣٢) وذكرها الدارقطني كما في الخامس من «العلل» (٤٥٦).

(٣) قاله الدارقطني كما في الخامس من «العلل» (٤٥٦).

الخامس من «العلل» (٤٥٦) حيث قال: «وقال أبو إسماعيل القناد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن عمرة، وكذلك قال يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وكذلك قال معقل عن الأوزاعي إلا أنه أسقط عمرة».

قلت: هكذا وجدتُ الحديث عن الأوزاعي مذكوراً من هذه الطرق وحسبك أن الإمام الدارقطني لم يعرف عنها غير ذلك.

وهي كما ترى لا ذكر فيها للوليد بن مسلم، والأهم أنَّه لا ذكر لضعيف فيها بين الأوزاعي والزهري ولا غير ذَلِكَ، وهذا كلُّه يدلك على براءة الوليد بن مسلم البتة من التدليس في هذا الحديث.

بل ويدفعك ذلك إلى القول بأن الوليد لم يروه من تلك الطرق كُلِّها.

[الحديث التاسع والثلاثون]

[مِمَّا رَوَاهُ الأَوزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزّهرِي]

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيّ ﷺ دَخَلَ مَكّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرِ»

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث السابع والستون من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري.

ولكنه بتوسيط مالك بن أنس بين الأوزاعي والزهري، كذا في رواية مؤمل بن الفضل عن الوليد وهي المحفوظة عنه.

ورواه هشام بن خالد عن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري مباشرة دون ذكر الإمام مالك في إسناده.

وعلى كلتا الروايتين الوليد قد توبع .

فالأولى تابعه عليها محمد بن كثير.

والثانية تابعه عليها محمد بن مصعب القرقساني

والمسقط في تلك الروايات هو الإمام مالك بن أنس فمن ذا يُدلِّسه وعلى ماذا يُدلِّسه؟!

(١) (١/٣٧٧/٦٧) من هذا الكتاب.

كلمة بين ما رواه الأوزاعي عن رجل عن الزهري أو عن رجل عن عطاء

فصل بين البابين جعلت هذه الكلمة وهي كما تراها عقب باب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن الزهري.

وقبل باب ما رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء.

والمقصد من إيراد هذه الكلمة بين هذين البابين هو تذكير القارئ بأن أحاديث هذا الباب والذي قبله أيضاً[1] كلها مما اتهم الوليد فيها بالتدليس عموماً.

لهذا عنيت بالنظر فيها تخريجاً وبياناً لحال الوليد فيها وموقفه منها.

وشاء الله وقدر أن أخلص بدراسة تسعة وثلاثين حديثاً من أحاديث الأوزاعي عن رجل عن الزهري نفس العدد الذي خلصت به من أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع.

ومع ذلك لم أجد فيهما عيباً على الوليد إلَّا كما قال الشاعر:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

نعم لا عيب على الوليد فيما تقدم وسيأتي إلَّا أنَّه كان يذكر الضعفاء فيما بينه وبين الأوزاعي وفيما بين الأوزاعي وشيوخه بل إلى منتهى الأسانيد التي رواها.

(١) فيه أحاديث الأوزاعي عن رجل عن نافع.

وما لم يذكر الضعيف فيه فهو إما قد توبع على ذلك أو صرح فيه بالتحديث أو غير هذا مما لا مجال بأنْ يقال فيه جزماً بأنه دلّس فيه أحداً .

ولمزيد من التأكد انظر حديث الباب الآتي وفيه أحاديث الأوزاعي عن رجل عن عطاء والتي قالوا فيها أيضاً بأن الوليد يسقط الوسطاء بين الأوزاعي وعطاء .

بَابٌ فِيْهِ

ذِكْرُ أَحَادِيْثَ

الْأَوْزَاعِيِّ

عَنْ رَجُلٍ

عَنْ عَطَاءٍ

[الحديث الأول]

[مِمَّا رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا أَصَابَتهُ جَرَاحَةٌ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَصَابَتهُ جَنَابَةٌ، فَاسْتَفتَى، فَأُفتِيَ بَالْغُسْلِ فَاغتَسَلَ، فَمَاتَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النبيَّ ﷺ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمْ اللَّهُ، أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالَ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الأول مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء وكان ذلك بدون ذكر واسطة من الوليد بن مسلم بين الأوزاعي وعطاء.

وتابعه على ذلك الهقل بن زياد وبشر بن بكر وغيرهما وحسبك بهما.

وخالفهم جماعة فرووه عن الأوزاعي قال بلغني عن عطاء أي عن رجل عن عطاء.

وخالف الفريقين عبد الحميد بن أبي العشرين في رواية! على فرض صحتها عنه! ونسبتها إليه!! فقال فيه: عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء .

وذكرت هناك حيال هذه الطرق: أن الوليد بن مسلم براء في هذا الحديث من التدليس لأنه قد توبع على عدم ذكر واسطة بين الأوزاعي وعطاء.

(١) انظر (٢/١١٨/١) من هذا الكتاب.

[الحديث الثاني]

[مما رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: «أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا نَخْلِطُهُ بِعُمْرَةٍ ... » . الحديث

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الثاني مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء، وكان ذلك بدون ذكر واسطة من الوليد بن مسلم بين الأوزاعي وعطاء وتوبع على ذلك .

وخالفهم الوليد بن مزيد فرواه عن الأوزاعي عن رجل عن عطاء.

وذكرت ثمة أن لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لأنه توبع على ما رواه.

ولأنه صرَّح فيه بالتحديث بين الأوزاعي وعطاء .

ولأن البخاري أخرج هذه الطريق في صحيحه.

ولأن الاختلاف فيه على الأوزاعي من الأوزاعي نفسه.

(١) انظر (٢/١٢٤/٢) من هذا الكتاب.

[الحديث الثالث]

[مما رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنّ اللهَ تجَاوَزَ عَنْ أُمّتي الخَطَأَ وَالنّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الخامس مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء.

بيد أنَّ أبا حاتم رحمه الله لم يقنع بهذا الاتصال، وقال: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، وإنما من رجل عن عطاء، وظنه أحد رجلين إما عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم .

واتَّهَمَ البوصيري في مصباح الزجاجة الوليد بن مسلم أيضاً بتدليس عبيد بن عمير في إسناده.

وقد ذكرت عند الحديث هناك أموراً تذهب بعيداً بتهمة التدليس عن الوليد في هذا الحديث.

(١) انظر (٢/١٣٢/٥) من هذا الكتاب.

[الحديث الرابع]

[مِمَّا رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ مُرْسَلاً قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الثالث والعشرون مما رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء.

وكان ذلك من الوليد بتوسيط يحيى بن أبي كثير بين الأوزاعي وعطاء.

وخالفه أبو المغيرة حيث رواه عن الأوزاعي عن عطاء مباشرة دون ذكر يحيى فيه.

فالوليد على هذا برئ من التدليس في هذا الحديث لأنه قد ذكر في إسناده يحيى بن أبي كثير والذي سقط في رواية أبي المغيرة.

(١) انظر (٢/١٧٦/٢٣) من هذا الكتاب .

[الحديث الخامس]

[مما رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَأَسْبَغَهَا عَلَيهِ ثُمَّ جَعَلَ شَيْئاً مِنْ حَوَائِجِ النّاسِ إِلَيْهِ فَتَبَرّمَ فَقَدْ عَرَّضَ تِلْكَ النّعْمَةَ لِلزَّوَالِ» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الرابع والعشرون مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء .

وكان ذلك من الوليد بتوسيط عبد الملك بن جريج بين الأوزاعي وعطاء.

وعبد الملك بن جريج قد ذكره الوليد على ما فيه من كلام، والحديث محفوظ عنه عن عطاء .

وعليه لا تدليس من الوليد البتة في هذا الحديث .

(١) انظر(٢/١٧٨/٢٤) من هذا الكتاب.

[الحديث السادس]

[مما رواه الأزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قالَ: «إنّ رَجُلاً زَوّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ بِكْرٌ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهَا، فَأَتَتْ النَبِيَّ ﷺ فَفَرّقَ بَيْنَهُما» .

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الخامس مما رواه إبراهيم بن مرة.

وممن رواه عنه الأوزاعي واختلف عليه فيه:

فقد رواه جماعة عنه عن إبراهيم بن مرة عن عطاء.

ورواه بعضهم عنه عن عطاء مباشرة.

والوليد لا مع هؤلاء، ولا مع هؤلاء، ولو كان مع إحدى الطائفتين لما كان ثمة وجه لاتهامه بالتدليس في هذا الحديث وأمثاله .

على أنه قد رواه، ولكن من غير طريق الأوزاعي ولا عطاء.

بل رواه عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر.

وتوبع، وخولف على روايته، ولكن الخلاصة أنه كان بريئاً رحمه الله من التدليس في هذا الحديث .

(١) انظر (١/٥٦٩/٥) من هذا الكتاب.

[الحديث السابع]

[مما رواه الأوزاعي عن رجل عن عطاء]

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: «أَعْتَقَ رَجُلٌ غُلَامًا لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنَهُ، وَقَالَ: أَنْتَ أَحْوَجُ إِلى ثَمَنِهِ، وَاللهُ عَنْهُ غَنِيٌّ».

سُئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث كما في الرابع من «العلل» (٢٩٩) فأجاب قائلاً رحمه الله: «... يرويه الأوزاعي واختلف عنه، فرواه الوليد بن مزيد عن الأوزاعي عن أبي عمَّار عن عطاء عن جابر، و لم يتابع عليه.

وخالفه عقبة بن علقمة؛ رواه عن الأوزاعي عن عطاء وعمرو بن دينار عن جابر» أهـ

قلت: هكذا صوَّر الإمام الدارقطني الخلاف في هذا الحديث عن الأوزاعي، وأن الوليد بن مزيد رواه عن الأوزاعي عن أبي عمَّار عن عطاء -به-.

والصحيح أنَّ ابن مزيد رواه بهذا كما ذكر الإمام الدارقطني، ورواه أيضاً عن الأوزاعي عن عطاء مباشرة دون ذكر أبي عمار بينهما!!

أخرجه بالطريق الأول عنه: المظفر أبو سعد في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ الثقات»حديث (١٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٣٣٨/٣١١/١٠)، وأبو طاهر في «صفوة التصوف» حديث (٣٨٢) من طرق ثم كلهم من طريق العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي عن أبي عمَّار عن عطاء -به- .

وأخرجه أيضاً بالطريق الثاني عنه: أبو عوانة في «مسنده» (٣/٤٩١/١٥٨٠٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٣١١/٢١٣٣٨) من طرق ثم كلاهما عن العباس بن الوليد عن أبيه عن الأوزاعي عن عطاء -به-.

وتابعه عليه بهذا: بشر بن بكر .

١- وذلك فيما أخرجه أبو داود في «السنن» (٤/٢٧/٣٩٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٣٠٥/٤٩٣٣)، وفيه أيضاً (١٠/٤٧/٤٢٣٤) من طرق ثم كلاهما عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء -به -.

٢- وتابعه أيضاً عمر بن عبد الواحد.

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/١٩١/٥٠٠١) قال: أخبرني محمود بن خالد الدمشقي قال ثنا عمر عن الأوزاعي قال ثنا عطاء أن جابراً بنحوه.

٣- وتابعه عليه أيضاً شعيب بن إسحاق.

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢/٤٤٤/٤٩٢٢) قال: كما حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا عبد الوهاب بن نجده الحوطي قال: حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح -به-

٤- وتابعه عليه أيضاً عبد الرحمن بن نمر.

وذلك فيما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/٦٨) من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن ابن نمر قال نا الأوزاعي حدثني عطاء بن أبي رباح -به-.

كذا رواه الوليد بن مزيد، وتوبع كما رأيت عليه دون ذكر أبي عمَّار في إسناده.

وقد اعتذر الإمام البيهقي لما رواه الأوزاعي عن أبي عمار في إسناده، ومن طريق الوليد بن مزيد، بأن جزءاً من الحديث فات عليه، فاحتاج إلى روايته عن أبي عمار ليكمل الحديث فقال رحمه الله: «وكأن الأوزاعي سقط عليه قوله: «ليس له مال غيره» فرواه عن أبي عمَّار عن عطاء».

قلت: الذي يظهر أن ذكر أبي عمار من المزيد في متصل الأسانيد، واللفظة التي ظن الإمام البيهقي أنها فاتت على الأوزاعي هي في حديثه من غير طريق أبي عمَّار.

وعلى كل حال: الوليد بن مسلم لم يروه لا بذكر أبي عمَّار ولا بإسقاطه.

ولو رواه بإسقاطه لا تدليس منه بذلك لأمرين:

الأول: لأنه يكون قد توبع على إسقاطه من الوليد بن مزيد في روايةٍ، وبشر بن بكر، وعمر بن عبد الواحد وغيرهما .

والثاني: أنَّ أبا عمَّار هذا هو شداد بن عبد الله الدمشقي وهو ثقة لا يحتاج الوليد إلى تدليسه!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد والله أعلم لم يرو الحديث بالكلية.

دِرَاْسَةُ

قَوْلِ

الإِمَاْمِ الدَّارقُطْنِيِّ

فِيْ

اِتِّهَاْمِ

الْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ

بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ

دراسة قول الإمام الدارقطني في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية

لقد وعدتك بدراسة الأقوال التي اتهمت الوليد بن مسلم بالتدليس ومن ثم أضع لك ملحقاً بكل قسم وما قيل فيه عن الوليد .

مراعياً في ذلك تقديم الأول فالأول، والأمثل فالأمثل .

وإيفاءً بذلك الوعد وبعد النَّظر في تلك الأقوال التي اتهمت الوليد بن مسلم بتدليس التسوية رأيت من المناسب جداً دراسة قول الإمام الدارقطني في الإمام الوليد بن مسلم بعد دراسة قول أبي داود فيه وذلك أني لم أجد أَقْدَمَ منه قولاً بعد قول الهيثم وبعد قول أبي داود فيه.

لا و لم أجد بعد قوليهما في الوليد بن مسلم واتهامه بتدليس التسوية أمثل من قوليهما في اتهام الوليد وأفصح وأوضح .

وبهذا أكون قد ألحقتُ قولَ الإمامِ الدَّارقطني ودراستي عليه في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية إنطلاقاً ومراعاةً لتقديم الأول فالأول، والأمثل فالأمثل.

على أنّي أرى أنَّ قولَ الإمام الدارقطني في الوليد بن مسلم واتهامه فيه بتدليس التسوية أقرب إلى قول الهيثم بن خارجة من قول أبي داود في الوليد.

لأنَّ كلا الرجلين اتهم الوليد بن مسلم بإسقاطه للضعفاء فقط بين الأوزاعي وشيوخه .

واختلفا بعد ذلك في تحديد بعض الشيوخ الذين يُسقط الوليد بينهم وبين الأوزاعي الضعفاء .

وكذلك اختلفا في تحديد بعض الضعفاء الذين يُسْقِطُهُمُ الوليدُ بين الأوزاعي وشيوخه في نظرهم.

بخلاف قول أبي داود في الوليد والذي اتهم الوليد بإسقاط الضعفاء والثقات جميعاً بين الأوزاعي وشيوخه .

وهذه الأقوال وإنْ كانت في الظاهر يُشْبِهُ بعضُها بعضاً، وتحسبها جميعاً فمعانيها شتى، لا تجتمع لك البتة، هي وواقع الوليد .

وقول الإمام الدارقطني منها عندي هو أدقُّها عبارةً، وأحسنُها إشارةً، إلى تدليس الوليد .

فدونك قولَه، فهو يُدَنْدِنُ حولَه .

نصُّ قول الإمام الدارقطني في اتهام الوليد بتدليس التسوية

قال الإمام الدارقطني في كتابه «الضعفاء» ص(٤١٥/ ترجمة ٦١٣): «الوليد بن مسلم يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم».

وقال أيضاً في سؤالات السلمي له: (٣١٨-٣١٩/ت٤٠٠) « الوليد بن مسلم يُرسلُ في أحاديث الأوزاعي - عند الأوزاعي أحاديث عن شيوخٍ ضعفاء عن شيوخ أدركهم الأوزاعي مثل نافع والزهري وعطاء – فَيُسْقِطُ الضُّعفاءَ ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء » .

الدراسة النقدية لنصِّ قول الإمام الدارقطني في اتهام الوليد بتدليس التسوية

لقد رأيتَ كيف كان نصَّان من الدارقطني في الوليد بن مسلم .

وكلاهما متقاربان في اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية .

وفي القول الأول تحديد لبعض الضعفاء الذين يسقطهم الوليد من بين الأوزاعي وشيوخه وقال كعبد الله بن عامر وإسماعيل بن مسلم.

ومثَّل للشيوخ الذين يسقطهم الوليد فيما بين الأوزاعي وبينهم بنافع والزهري وعطاء .

وهؤلاء الشيوخ والضعفاء الذين ذُكروا في كلامه قد ذُكر جُلُّهم في كلام الهيثم بن خارجة وفي كلام أبي داود قبله.

وأنت إذا قارنتَ أيُّها القارئ اللبيب بين كلام الهيثم وأبي داود والدارقطني وجدت تردداً في الألفاظ بين متونهم ، وتشابهاً بين أقوالهم وظنونهم.

وهذا كُلُّه يدلُّ على أنَّ الإمام الدارقطني تبنى تهمة الوليد بالتدليس اعتماداً على ما رُوي عنهم

وهذا يؤكِّد لك كلامي، في مقدمة كتابي، من أنَّ الإمام الدارقطني تبنى تهمة الوليد بالتدليس لا عن دراسة قام بها وإنما هو شيء تلقاه، عمَّا شاع في وقته ومن ثم تبناه .

ولولا ذلك لعيب على الإمام الدارقطني مخالفة الأولين وانفراده عنهم باتهام

الوليد بتدليس التسوية وتجاوز. أقوالهم وتخطي رقابهم، لا ليس الإمام كذلك ولا الوليد كان كذلك .

نعم لم يكن الوليد مدلساً عند المتقدمين من أفذاذ بلده وزمانه ولا عند من أتى بعدهم، واحترم رأيهم، وعرف قدرهم، ولا قرناً بعد ذلك، حتى جاء الدارقطني ورماه بما رماه، معتمداً على ما شاع في زمنه وبحسن الظنّ تبناه، على أنّه قول ثلةٍ من الأولين وهو لم يثبت عنهم .

وهذا الذي وقع فيه الإمام الدارقطني من تبني هذه التهمة ونسبتها إلى نفسه وإنْ كان هو خطأ، إلّا أنّ مثل هذا التقليد بلية لم تترك أحداً من الخلق، فمن ذا الذي يقف على كُلِّ مسألة بنفسه؟! فهذا الذي لن يجد من العلم إلاّ ما ندر، ولا يكادُ يعملُ بخبر!! .

هذا أمثلُ ما يُعتذرُ به للإمام الدارقطني عن التفرد باتهام الوليد عن الأوائل، والتسرع في اتهامهم بالباطل.

ويدلُّ عليه أيضاً أنَّ الإمام الدارقطني لم يُدلِّل على كلامه عند اتهام الوليد بالتدليس ولو بحديث واحد .

وكذلك لم يُعثر على تدليس الوليد في كتابه السنن، ولا فيما نقل من كلامه على كثير من الأحاديث بالعلل، لا ولا في غير ذلك من كتبه وهي مليئة بأحاديث الوليد .

لو اطلعت عليها لرأيت الإمام الدارقطني وهو يمرُّ عليها مرَّ السحاب، دون

التعرض لها أو انتقادها بتدليس الوليد في تلك الأحاديث، وهو كما تعلم عنه نقَّادٌ وجرَّاحٌ .

ولعمري إذا لم تجد له كلاماً على تدليس الوليد في العلل، فلن تجد والله أعلم ذلك في غيره من كتبه، لأنه مَظِنَّةُ تلك الأحاديث، التي زعموا أنَّ الوليد يتصرف فيها بتدليس .

وهذا كُلُّه يدلُّ على أنَّ الإمام الدارقطني تبنى تلك المقولة على ما شاع في زمنه، لا عن دراسة قام بها أو أحاديث وقف عليها ولكنه لم يفصح عنها وإنما أشار إليها، لا بل الظاهر من سكوته وعدم وجوده لتدليس الوليد في العلل والسنن وغير ذلك من كتبه المطبوعة، أنَّ تلك الدعوى تبناها حكاية لا أحاديث وقف عليها .

وليت شعري لو أنَّ الإمام الدارقطني لما اعتقدها ومن ثم تبناها، أنّه عزاها ولأصحابها دعاها، لكان أقرب له وأزكى عند الله، بدلاً من أنْ تُنسبَ إليه، فيقف المقلِّدون عندها كالواقفين في الملتزم، وهي لا تكلمهم، ولا ترجعُ إليهم حديثاً.

وهكذا الواقفون بعد شرحي هذا عند تلك المقولة والملتزمون بابها، أو لا يرون أنها لا ترجع إليهم بحديث في الواقع يشهد لها؟!! بل أقول أَوَ لم يعلموا بأنَّ الواقعَ يشهدُ على خلافها ؟ .

ولهذا استنكر الحافظ ابن حجر مقولة الإمام الدارقطني هذه، واعترض عليها وتعقبها في «هدي الساري مقدمة فتح الباري» (١/٤٥٠) عندما ترجم للوليد

بن مسلم فقال رداً على دعوى الإمام الدارقطني على الوليد بالتدليس: «الوليد بن مسلم الدمشقي مشهور متفق على توثيقه في نفسه وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية قال الدارقطني: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعي فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن الثقات، وقد قال أبو داود في صَدَقة بن خالد هو أثبت من الوليد وأنَّ الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل قلت ماله عن مالك في الكتب الستة شيء وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي بل لم يرو له البخاري إلاَّ من روايته عن الأوزاعي وعبد الرحمن بن نمر وثور بن يزيد وعبد الله بن العلاء بن زبر وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ويزيد بن أبي مريم أحاديث يسيرة واحتج به الباقون».

هكذا اعترض الحافظُ ابنُ حجر على الدارقطني بأنَّ صاحب الصحيح لم يرو له إلاَّ من حديثه عن الأوزاعي وغيره .

وهذا يعني به الحافظ ابن حجر أنّ كلام الإمام الدارقطني عن الوليد فيما يرويه عن الأوزاعي غيرُ صحيح، وإلاَّ لما أخرج له البخاري في كتابه الصحيح عن الأوزاعي وغيره معنعناً لو كان الوليد حقاً كثير التدليس والتسوية ليت شعري لو كان كذلك .

وكذلك أشار الحافظ ابن حجر إلى أنَّ أصحاب الكتب الخمسة كُلهم لم يكونوا يرون الوليد مدلساً بما فيهم مسلم صاحبُ الصَّحيحِ أيضاً لاحتجاجهم به في كتبهم .

ولهذا قال الحافظ عنهم فيه «واحتجَّ به الباقون» ـــ وقال قبله أيضاً ـــ

«وقد احتجوا به في حديثه عن الأوزاعي».

فعضَّ على قول الحافظ هذا بالنواجذ، واحذر أنْ يحيل بينك وبينه حاجزٌ، من أقواله في كتبه الأخرى.

لأنّه والله أعلم ثم فيما أعلم هو قولُ الحافظ الأخير في الوليد، وهو الذي عليه «التحقيق» والتدقيق ، لاحتجاج أصحاب الكتب الستة بحديثه في كتبهم، لكونهم لم يجدوا هذا الذي حكاه الدارقطني عن حديثه وإلّا لسبقوه إلينا به.

فذرني وأصحابَ الكُتبِ أكونُ معهم ، وكن أنت مع من بدأ بهذا القول وحيداً، حتى ولو جعل الله له بعد ذلك قولاً ممدوداً، فإنَّ العبرة بالحق، لا بكثرة من قال بغيره من الخلق .

فإن قيل لك إنَّ بعض أصحاب الكتب الستة أشار إلى تدليس الوليد فقل لهم :

أولاً : ذاك في تدليس الإسناد .

وثانياً: أنَّ تلك الإشارات خالفوها بأعمالهم وذلك باحتجاجهم بالوليد في كتبهم، كما قال الحافظ ابن حجر، ولو شئت لرأيته ظاهراً في كتبهم ولو كان بك عمشٌ بالنظر!

إذنْ الدارقطني هو أوَّلُ من قال باتهام الوليد بتدليس التسوية اعتماداً على ما رُوي عن الهيثم وأبي داود لا أنّه وقف على أحاديث للوليد بذلك الذي حكاه عنه .

ولم يتجاوز الحافظُ ابنُ حجر قولي الهيثم وأبي داود في الوليد واتهامه بتدليس التسوية على أنّه وقف عليهما، إلّا لأنّه لم يثبت عنده ما نُسبَ إليهما، في الوليد والله أعلم .

ثم إنَّك إنْ تعجب فاعجب لهم، ومن اختلاف أقوالهم، في خبر الواحد، وأنّه يفيد الظن اليقيني ، أم غير ذلك

وهذا في خبر المصطفى ﷺ، ولو كان رواته ثقات، لاعتقادهم بأنّه ربما يخطئ الثقة في خبره لذلك لا يصلُ إلى الله عندهم!!

وما كان من أقوال الرجال، في نقلة الحديث والآثار، ولو كان الخبر خبر آحاد، وهو خاضع للاجتهاد، تلقّوه بالقبول على أنّه يفيد الظنّ اليقيني، ولو كان في بعض رجال إسناده مقال فهو يصل إلى علمائهم!!

وآهاً ثم وآهاً من هذه المواجع ، ومن سُمٍّ هذه المراضع،!! وصبراً يا أهل الحديث على هذه الفواجع !

قفوا في وجهها، وصدوها عن بغيها، حتى لا تغرق السفينة!

واعلموا أنكم في ردِّ هذه الأقوال على مذهب السلف، ومن سواكم فهو على مذهب الخلف، حتى وإنْ ثبتت تلك الأقوال عن قائليها ردُّوها عليهم، وقولوا لهم تالله لن نؤثركم على ما جاءنا من الحق، لو لا تأتون على مقالتكم بسلطان بين.

ولن يأتوك به والله أعلم ، ولا بعد عشرات السنين ، ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيراً .

وأمّا أنا وأنت فيكفينا ما حكاه ابنُ عبد البر ، عند اختلاف أقوالِ أهل العلم في الجرح والتعديل .

قال رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٩٣- ١٠٩٤): «الصحيح في هذا الباب أنَّ من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلَّا أنْ كان يُأتى في جرحه ببينة عادلة تصحُّ بها جرحته، على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة».

كذا قال ابن عبد البر، حاكياً مذهب أهل الأثر، في نقلة الحديث والخبر.

فإنْ كنت على مذهبهم، وإحكام طريقتهم، ومعين مشربهم، فاحذر من قول أحد في الوليد بن مسلم حتى يأتي في جرحه ببينة عادلة تصحُّ بها جرحته، على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة.

وعلى هذا المبدأ تمسك بأقوال من وثّق الوليدَ، وعُضَّ عليها بالنواجذ، حتى يأتوك ببينة عادلة تصحُّ بها جرحته، وأنى لهم ذلك؟!

نعم أنى لهم ذلك، وكيف يكون ذلك؟! والوليد في واقع حديثه قطع عليهم الطريق بذكره لقرة وغيره من الضعفاء، بين الأوزاعي وشيوخه نافع والزهري وعطاء، على أنهم يقولون أنه كان يدلسهم، إنبالاً للأوزاعي وأنْ يروي عنهم.

فالواجب والمفترض أنْ لا نجد الوليد يذكر قرة ولا مرة على قولهم!!

ووجودنا لذكره في حديثه يدلُّ على ضعف دعواهم، وهو حُجَّةٌ على مقلديهم، لا يستطيعون ردّها، ولا هم منها يخرجون!

كيف لا؟؟ وذِكْرُهُ لقرة في حديثه ، يدلُّ على أنَّهُ لم يُجلَّ الأوزاعي في هذه الأحاديث التي ذكر الوليد فيها قرة بين الأوزاعي والزهري.

وكذلك يدلُّ على خلاف قولهم، من أنَّ الوليد يُسقط الضُّعفاءَ ، من بين الأوزاعي والزهري ونافع ويحيى وعطاء.

وهذه الدعوى طمَّت بها أقوال الأئمة الثلاثة، الهيثم وأبي داود والدارقطني، من إسقاط الضعفاء جميعهم، في كُلِّ حديث يرويه الأوزاعي عن ضعيف عن ثقة أدركه الأوزاعي من شيوخه مطلقاً على وجه العموم من الوليد بن مسلم إذا كان قد رواه عن الاوزاعي .

وإثبات الوليد للضعفاء في حديثه، بين الأوزاعي وشيوخه، يدلُّ على أمرين: أحلاهما مرٌّ .

الأول: أنَّ الهيثم، وأبا داود، وأبا الحسن الدارقطني، لم يُحيطوا علماً بأحاديث الوليد، ولم يكن عندهم كبيرُ علمٍ بها، وإلَّا فأينهم عن هذه الأحاديث التي ذكر الإمام الوليد بن مسلم قرة وغيره من الضعفاء بين الأوزاعي وشيوخه؟!!

وهذا القول يُفحمُ به المُقلِّدون، ويظلّون به مُلْزَمَون، ولتمنَّوا أنَّهم بادون في الأعراب، ولم يسمعوه ويحرجوا به!

إلَّا أنْ يقولوا بأنَّ هذه الأقوال، لم تصحْ عنهم إسناداً ولا متناً، وما صحَّ منها إسناداً، لا يصحُّ متناً قطعاً، وصحةُ المتنِ لا تتكوَّنُ من صحة الإِسنادِ في كُلِّ الأحوال.

وهذا القولُ هو الأمر الثاني الذي أشرتُ إليه في بادئ كلامي

ولعمري لهذا القول إلى الحقِّ أقرب ، ومن قال بالأول فقد أغرب .

ونصيحتي أنْ تأخذ بعرض هذا الأدنى .

وأمَّا ذاك الأول فاعدو عنه، واعتذر منه، وأبقِ لنا الوليد على ثقته!!

وليطمئن قلبُك بسلامة الوليد من التدليس خلافاً لمن بذلك رماه .

انظر دراستي الحديثية لنصِّ كلام الإمام الدارقطني في الوليد بن مسلم، بل الإمام والذي هو أورع وأعلم من كُلِّ من اتهموه!

الدراسة الحديثية لنصِّ كلام الإمام الدارقطني في الإمام الوليد بن مسلم

الهيثم بن خارجة وأبو داود والدارقطني ، لقد علمت ما كان يُنسب إلى هؤلاء الأئمة ، من اتهام الوليد بن مسلم بتدليس التسوية .

ولو تأمَّلت أقوالهم ، وجدت ترددًا في الألفاظ بينها ، كما ذكرت لك من قبل عنها!!

بيد أنَّ كُلَّ قولٍ من تلك الأقوال نأى بجانبه عن صاحبه، وربَّما اختلف معه في تحديد الشيوخ أو التلاميذ .

ومن ذلكم قول الإمام الدارقطني في الوليد بن مسلم واتهامه بتدليس إسماعيل بن مسلم المكي، بين الأوزاعي وبين نافع والزهري وعطاء.

وهذا التَّنصيص لم أجد من سبق الإمام الدارقطني إليه، وربما الذي دفعه عليه، هو ما قاله الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة على حديث «قتلوه قتلهم الله»[1] من أنَّ هذا الحديث قد رواه عبد الحميد بن أبي العشرين عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء، خلافاً للوليد بن مسلم وغيره، الذين رووه دون ذكر إسماعيل بن مسلم المكي الضعيف .

وهذا القولُ نقله الإمام الدارقطني في «السنن» (١/١٨٩) وربَّما تأثر به

(١) هذا الحديث هو الحديث الأول من أحاديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء وقد تقدم الكلام عليه (٢/١١٨/١) في كتابي هذا وأعيد هنا طرفاً من الكلام عليه للمناسبة والشيء بالشيء يذكر .

وكان حافزاً له على القول بتدليس الوليد لإسماعيل بن مسلم فيما بين الأوزاعي وعطاء.

لأنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُذكر في روايته!!

وكذلك أرى والله أعلم أنَّ الذي دفع بالإمام الدارقطني للقول بتدليس الوليد لإسماعيل بن مسلم، ما قاله الإمام أبو حاتم على حديث «إنَّ الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان» حيثُ قال أبو حاتم -رحمه الله-: «لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء وإنما سمعه من رجل لم يُسمِّه أتوهم أنه عبد الله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم ...» أهـ

وكان الوليد قد رواه عن الأوزاعي عن عطاء مباشرة دون ذكر إسماعيل بن مسلم

ومن هذا الحديث والذي تقدم قبله طرأت شبهةُ تدليس الوليد لإسماعيلِ بنِ مُسلمٍ عند الإمام الدارقطني والله أعلم لأنَّه -رحمه الله- قد اَطَّلع على كلام أبي حاتم وأبي زرعة عليهما في «العلل» لابن أبي حاتم ونقل منه كما تقدم.

و لم أجد غير هذين الحديثين أعتذر به للإمام الدارقطني، بالتفرد عمَّن سبقه باتهام الوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم!!

بيد أني وبعد البحث في طرق هذين الحديثين بل وفي كُلِّ أو جلِّ أحاديث إسماعيل بن مسلم وهي تنيف على ثلاثمائة حديث ، لم أجد ما يؤكِّد تدليس الوليد له في هذين الحديثين فضلاً عن غيرهما مما لا شبهة فيه على الوليد .

وأظنُّك تعي، وتدرك معي، أنَّ عدداً كهذا من الأحاديث ليس بالقليل، وكفيلاً بإذن الله أنْ لا نجد بعده دليلاً على تدليس الوليد ،نأوي به إلى ركن شديد، لا سيما وأنَّ هذه الأحاديث هي غاية ما وجدته من أحاديث إسماعيل بن مسلم من بين مئات الآلاف من الأسانيد!

وقد جمعت هذا الجمع من الأحاديث وقمت بدراسة عنها لأرى موقف الوليد منها، حتى لا تُلقي بالاً، ولا تُرعي سماعاً، بعدُ لأحد يدَّعي تدليس الوليد فيها ، لإسماعيل بن مسلم أو غيره .

ولكثرة هذه الأحاديث، عمدت في تخريجي لها، بالاقتصار على ذكر المتن والإسناد والمصدر[1]، إذ هذا الاقتصار بهذا العدد من الأحاديث أجدر.

لولا ذلك لذهب البحث يطول، وبالاقتصار يتحقق المأمول، ومنه اللبيب يفهم، والعالم يعلم، أنْ لا تدليس في هذه الأحاديث من الوليد، لمجرد النظر في الأسانيد .

وأستثني من ذلك ما كان يُحتاجُ فيها إلى دفع شبهة عن الوليد، فإني سأدرء عنه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، قياماً بحقِّ هذا الإمام الذي ظُلِم دهراً، ومن قبل على حديثه المعنعن، الذي تُلَّ من الجبين، لا على رؤيا حق ويقين، ذبحوه عليها تقليداً، وقالوا لمن قلَّدهم عليها، قد صدَّقت الرؤيا إنَّا نراك من أهل العلم المتقنين.

(١) وذكر شئ من براءة الوليد فيها .

ولعمري ما دلَّس الوليد فيها، ولا غلَّس، ولكن شُبِّه لهم!

أعود فأقول لولا أنَّ كثيراً من الناس حديثوا عهد بتعظيم أقوال السلف، على وجه من السرف، لما ذهبت أبحث في أحاديث إسماعيل بن مسلم كُلِّها، ولكتفيتُ بالبحث فيما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء، مُوضِحاً أنْ لا تدليس فيها منه ولكني عمدتُ لتخريج أحاديث إسماعيل بن مسلم كُلِّها أيضاً، علَّ وعسى أنْ يقنع أقوام بهدم كعبة التقليد، وبنائها على قواعد التسليم للحقائق العلمية، ليقولوا معنا لو كان ثمة تدليس من الوليد لإسماعيل بن مسلم لظهر فيما رواه عن الأوزاعي مقارنة مع من رواه غيره من أصحاب الأوزاعي .

أو تراءى للناس في أحاديث إسماعيل بن مسلم ، ومن كلام العلماء عليها، وتخريجهم لها .

ولما افتقدتُ ذلك كُلَّه في حديث الوليد، وفي حديث إسماعيل بن مسلم، علمت أنْ لا تدليس فيها من الوليد ولكني أسوقها إليك لتدرك ذلك عنه وتعي، وتكون معي .

على أنَّك لو كنت معي، كُنت مع الدارقطني في موقفه العملي، لا النظري، من عدم اتهام الوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم أو غيره .

وعلَّك تذكر حديثين في بادئ كلامي في هذا الباب، قلت عنهما هما أقرب حديثين لاتهام الوليد فيهما بتدليس الوليد بن مسلم لإسماعيل بن مسلم، ومع ذلك

لم يجرؤ أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، على اتهام الوليد فيهما بالتدليس، وأنت تعلم من أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، في الحديث؟!

إلَّا أنَّ هذا الأخير منهم، فهم عنهم، ما لا يريدوه، ولهذا لم يستطع أنْ يُدلِّل على كلامه النظري، في التطبيق العملي؛ حيث وقف عاجزاً عن إثبات ذلك عن الوليد لا سيما في كتابيه «العلل» «والسنن» على أنَّ حديث الوليد فيهما كثير.

بيد أني لم أكتف بالبحث فيهما عن تدليس الوليد، وذهبت وعدت بعد البحث في آلاف الأسانيد، صفر اليدين، كمن هو باسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه، وعلمت خطأ ذاك القول ووهم قائله .

نعم لعمري هو خطأ، انطلق به الدارقطني من بين الملأ، الذين هم شيوخ الحديث، وخاصة الوليد، لا سيما أهلُ الشام منهم، الذين كانوا يتواصون بحديثه عن الأوزاعي، حتى قال الإمام مروان بن محمد الطاطري لتلميذه أحمد بن أبي الحواري «إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد فما تبالي من فاتك[1]».

ولو كان عندهم يُدلِّس كما يقولون، لما تناصحوا وتواصوا به في حديث الأوزاعي فضلاً عن غيره .

إذاً هو ثقة عندهم، والواجب على من خالف قولهم، أنْ يُدلِّل على مقالته أياً كان الدارقطني أو غيره، على قاعدة المطالبة بتفسير الجرح إذا تعارض مع التعديل.

ولا يكفي هنا أنْ يقال كان يُدلِّس بين فلان وفلان فلاناً كما هو الشأن

(١) الجرح والتعديل (٩/١٦) بتصرف .

والحال في كلام الدارقطني، لا بل لابد من إظهار الحجة على ذلك بضرب مثال، أو يكون ذلك من ضرب الخيال، لأننا لم نستفد من تفسير جرحه شيئاً، إذ المطلوب أنْ يكون الجرح جارحاً حقاً بعدما يُفَسّر .

بيد أنّا افتقدنا ذلك في كلام الإمام الدارقطني وفي غيره ، وجاءت دراستي لأحاديث إسماعيل بن مسلم لتحلّ ذاك اللغز، وتتم ذاك الجزء، الذي أهمله ذاك الإمام ، لتبين تدليسه فيها أو أنَّ ذلك من الأوهام .

فدونك هي الحل ، ومن أُحيل على مليء فليحتل .

دِرَاْسَةُ

أَحَاْدِيْثِ

إِسْمَاْعِيْلِ

بْـــنِ

مُسْلِمٍ

الحديث الأول مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: « أَنَّ رَجُلاً أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَاسْتَفْتَى فَأُفْتِيَ بِالْغُسْلِ فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالَ».

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه حيث هو الحديث الأول من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء[1] وقد تابع الوليد عليه ستةٌ من أصحاب الأوزاعي عنه عن عطاء مباشرة .

وحكى أبو حاتم، وأبو زرعة؛ فيه أنَّ ابن أبي العشرين خالفهم ورواه عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء وأسند الحديث .

وذكرت ثمة أنَّ الإمام الدارقطني نقل قولهم على هذا الحديث والذي ليس فيه اتهام الوليد من قريب ولا من بعيد بالتدليس و لم يتعقبه بشيء .

وأكَّدتُ هناك أنْ لا مجال لاتهام الوليد في هذا الحديث البتة كيف وقد تُوبِع من ستة وأنّ ذكر إسماعيل فيه من المزيد في متصل الأسانيد

هذا لو ثبت ذكره في الإسناد

لأنَّ ابن أبي العشرين ثبت عنه أنَّه رواه دون ذكره عن الأوزاعي .

وبينتُ هناك وَهْمَ أبي حاتم وأبي رزعة من أنَّ ابن أبي العشرين لم يروه

(١) انظر (٢/١١٨/١) من هذا الكتاب.

على ما قالاه، بل رواه على غير ما حكياه!!

وعلى فرض ذلك لا تدليس من الوليد فيه، ولن تجد أحداً في هذا الحديث يحكيه، لا أبو حاتم ولا أبو زرعة ولا الدارقطني ولا غيرهم .

على أنَّ هذا الحديث هو أقوى ما يمكن أنْ يحتجَّ به المقلدون لهم، وإنْ كان ليس هو قولهم .

الحديث الثاني مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

هذا الحديث هو الحديث الخامس من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن عطاء وقد تقدم الكلام عليه[1] وباختصار هو أنَّ أبا حاتم نفى سماع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء مباشرة .

وقال: «إنما سمعه الأوزاعي عن عطاء بواسطة رجل لم يُسمِّه وقال أتوهَّمُ أنَّه عبدُ اللهِ بنُ عامرٍ أو إسماعيل بن مسلم...»

وقد بينت هناك أنَّ بشر بن بكر وأيوب بن سويد تابعا الوليد عليه ، ولم أجد من خالفهم بذكر واسطة أحد بين الأوزاعي وعطاء ، لا عبد الله بن عامر ولا إسماعيل بن مسلم ولا غيرهما .

(١) (٢/١٣٢/٥) من كتابي هذا .

ولو وُجِد من يرويه بذلك فإنّ العهدة تكون فيه على الأوزاعي نفسه.

وأثبت أنَّ التهمة في هذا الحديث عند الأوائل والأواخر ، على الأوزاعي لم ينازع في ذلك أحد .

الحديث الثالث مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: «أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا نَخْلِطُهُ بِعُمْرَةٍ » . الحديث

هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه[1] حيث هو الحديث الثاني مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن عطاء.

هكذا رواه الوليد وتوبع .

وخالفهم الوليد بن مزيد ، حيث رواه عن الأوزاعي قال حدثني من سمع عطاءً .

وقلت: هناك أنّه يمكن أنْ ترد شبهة التدليس على الوليد بن مسلم ، لرواية الوليد بن مزيد لا سيما وأنّ إسماعيل بن مسلم قد رواه عن عطاء عن جابر، ولكن الشبهة تندفع بأمور منها أنَّ الوليد قد توبع، وأنّه صرَّح بالتحديث، وروايته بهذا رواها البخاري في صحيحه، وغير ذلك مما لا يدع ذرة شك في رواية الوليد بن مسلم وأنَّه دلَّس في هذا الحديث .

(١) (٢/١٢٤/٢) من كتابي هذا .

الحديث الرابع مما رواه إسماعيل بن مسلم

عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «بعثت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ، وقد اشترت حائطا ليدعو فيه بالبركة، فقام وقمنا معه يطوف في حائطها، ودعا فيه بالبركة، ثم أتينا بطعام مما غيرت النار، فأكل وأكلنا معه، ثم حضرت صلاة الظهر، فقام فتوضأ وتوضأنا معه، وصلينا، ثم أتينا بفضل ذلك الطعام، فأكل وأكلنا، ثم قام فصلى بنا العصر ولم يمس ماء ولم يتوضأ»

أخرج الحديث ابن دحيم في فوائده حديث (١٤٢) وقال ثنا هشام نا عبد الحميد نا الأوزاعي حدثني إسماعيل بن مسلم حدثني محمد بن المنكدر أنا جابر عبد الله الأنصاري —به—.

وقال ابن دحيم عقب هذا الإسناد نا أبي وهشام ومحمود قالوا نا الوليد نا الأوزاعي قال: محمود عن أبي عمرو عن محمد بن المنكدر قال قال جابر بن عبد الله —به—.

أقول وهذان الإسنادان ربما كانا هما بداية شعلة فتيل تهمة الوليد بن مسلم بتدليس إسماعيل بن مسلم من الإمام الدارقطني .

لأنَّه رحمه الله كان قد اطلع على فوائد ابن دحيم ونقل منه!!

لذا لعلَّه لما رأى عبد الحميد بن أبي العشرين يذكر إسماعيل بن مسلم بين الأوزاعي ومحمد بن المنكدر والوليد يُسقطه حكم عندها على الوليد بتدليس

إسماعيل بن مسلم بين الأوزاعي وشيوخه .

وفاته –رحمه الله– الإسناد الذي يليها وفيه متابعة إسماعيل بن عبد الله بن سماعة للوليد بن مسلم على ما روى.

قال ابن دحيم في «فوائده» عقب هذين الإسنادين برقم (١٤٣) نا عمران بن يزيد نا إسماعيل قال نا الأوزاعي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ﷺ بمعناه.

هكذا رواه الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم مرة بذكره ومرتين بإسقاطه!!

ولهذا تعجب ابن دحيم من صنيعه هذا وبوَّب لهذا الحديث بقوله «الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم المكي» ثم أتى بعده بحاله –رحمه الله– وتعامله مع إسماعيل هذا بالإسقاط والإثبات !

وكأنَّ ابن دحيم فعل هذا ليفيدنا في فوائده! بتدليس الأوزاعي لإسماعيل بن مسلم.

والوليد في كُلِّ هذه الأحوال، وفي جميع هذه الاحتمالات والأقوال، بريء من تدليس إسماعيل بن مسلم فضلاً عن غيره في هذا الحديث .

وذلك لمتابعة إسماعيل بن سماعة له، وعليه لم يُسقط إسماعيل بن مسلم لا تدليساً ولا بالسهو.

الحديث الخامس مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَنَّ رَجُلاً ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِه فَرَأَى خَلْخَالَهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ فَأَعْجَبَهُ فَوَقَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ فَأَتَى النَّبِيَّ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾[1] فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْسِكْ حَتَّى تُكَفِّرَ» .

أخرج الحديث إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٧٥٠/٥٢١/٨) والبزار في «مسنده» (٤٨٣٣) والدارقطني في «السنن» (٣/ ٢٦١/١٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٨٨٧/١٥/١١) والحاكم في «المستدرك» (٢٨١٧/٢٢٢/٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥٠٤١/٣٨٦/٧) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس - به -.

لم أجد الحديث من هذا الوجه بإسقاط إسماعيل بن مسلم منه .

ولم أجد أحداً من العلماء يتهم الوليد فيه بالتدليس وإنْ كان قد رواه رحمه الله من وجه آخر .

الحديث السادس مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا» .

أخرج الحديث الترمذي في «الجامع» (٢٣٣/٤٥٢/١) والطوسي في

(١) سورة المجادلة آية (٥).

«المستخرج عليه» (مختصر الأحكام) (٢/٦٦- ٢١٦٨٤/٦٧) والروياني في «مسنده» (٢/٤٣/ ٧٨٨) و(٢/٤٤/٧٩٤) والدارقطني في «السنن» (١/٧٨/١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٢٨/٦٩٥١) وفي «المعجم الأوسط» (٨/٢٠٧/٨٤١٥) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة به وبنحوه بعضهم .

هكذا أخرج الحديث هؤلاء و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه بإسقاط إسماعيل بن مسلم من إسناده ولا تدليسه.

والعلماء على أنَّهم قد تكلموا على علله لم يذكروا شيئاً فيه من التدليس، عن الوليد في هذا الحديث .

الحديث السابع مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ ﷺ قَالَ: « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ، فَقَالَ: أَوَ يَأْكُلُ الضَّبَّ أَحَدٌ وَسَأَلْتُهُ عَنْ الذِّئْبِ فَقَالَ: أَوَ يَأْكُلُ الذِّئْبَ أَحَدٌ فِيهِ خَيْرٌ؟...» الحديث.

أخرجه الإمام الترمذي في «الجامع» (٤/٢٥٣/١٧٩٢) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/٩٤/١٤١٢) وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١٠٢٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/١٠١/٣٧٩٥) والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/٤٥٥) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٣٩٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/٤٥٦) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/١) والمزي في «تهذيب

الكمال» (٣/٥) من طرق ثم جميعهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن حبان بن جزء عن خزيمة بن جزء .

هكذا أخرجه هؤلاء وليس الحديث من حديث الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم حتى تخشى من الوليد تدليساً منه فيه لإسماعيل إنبالاً للأوزاعي كما قيل عنه.

وكذلك قد تكلم العلماء على علل هذا الحديث و لم يذكروا فيه شيئاً عن الوليد.

الحديث الثامن مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فَجَعَلَ يَتَخَطَّى النَّاسَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ وَآنَيْتَ» .

أخرج الحديث ابن ماجه في «السنن» (١/٣٥٤/١١١٥) قال حدثنا أبو كريب حدثنا المحاربي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر بن عبد الله —به—.

والحديث كما ترى ليس من حديث الوليد ولا الأوزاعي حتى نخشى أن لو رواه عن الأوزاعي دلس فيه إسماعيل بن مسلم إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه.

الحديث التاسع مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قال أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ

يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَقُمْ مِنْ مَقْعَدِهِ، وَلْيُجْلِسْ أَخَاهُ فِي مَكَانِهِ ».

الحديث أخرجه البزار في «مسنده» (٤٦٠١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٥٦/٢٢٩/٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٧٢١/٢٣٧/٣) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة — به — مرفوعاً .

هكذا أخرجه البزار، والطبراني، والبيهقي وعلَّق عليه قائلاً: «... إسماعيل بن مسلم هذا غير قوي » .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٨٠/٢): «... رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف » .

وقال الشوكاني في «النيل» (٣٠٧/٣): «... وهو من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة قال البزار: إسماعيل لا يتابع على حديثه انتهى » .

قلت الحديث كما ترى في جميع الأقوال عليه لم يُذكر للوليد تدليس فيه لإسماعيل بن مسلم ولا غيره ، وكذلك لم يُذْكَر عن أحد دلَّس في إسناده إسماعيل بن مسلم أو غيره.

وعليه لا تدليس فيه من الوليد ولا من غيره لإسماعيل ولا لغيره.

الحديث العاشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِ قُرَيْشاً فَإِنَّ عِلْمَ العَالِمِ مِنْهُمْ يَسَعُ طِباقَ الأَرْضِ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَذَقْتَ أَوَّلَهَا نَكَالاً فَأَذِقْ آخِرَهَا نَوَالاً».

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٢٨٤/١) وأبو نعيم في «الحلية» (٦٥/٩) من طرق ثم كلاهما من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء -به-.

قال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٦٦٢/٤٦٢/١): «... رواه إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن ابن عباس وإسماعيل متروك الحديث».

هكذا قال ابن طاهر عن الحديث و لم أجد لغيره كلاماً فيه عن الوليد ولا غير الوليد، على أنَّ المخرجين للحديث كثير، ولكن لا كلام لهم فيه ولا إعلال منهم للحديث بإسماعيل ولا غير إسماعيل سوى ما قال ابنُ طاهر منهم كما ذكرتُ لك .

وهذا يدلُّ على براءة الوليد من التدليس فيه بل لا رواية للوليد تذكر في هذا الحديث فضلاً عن التدليس فيه .

الحديث الحادي عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وفِي يَدِهِ قِطْعَةٌ مِنْ ذَهَبٍ، وَقِطْعَةٌ مِنْ حَرِيرٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ حُرِّمَا عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأُحِلَّا لإِنَاثِهِمْ » .

أخرجه بهذا اللفظ البزار في «مسنده» (٤٨٣٦) وابن الأعرابي في «معجمه» (٦٦٥) وبلفظ «**إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مصمت الحرير وأما ما كان سداة قطن أو كتان فلا بأس به**» كُلٌّ من الطبراني في «المعجم

الكبير» (١٠٨٨٧/١٥/١١) وبنحوه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٠٢/١٣٣/٥) ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار[1] عن طاووس –به–.

قال البيهقي عقب الحديث: «... غير أنَّ إسماعيل بن مسلم هذا ضعيف والرواية الأولى عن إبراهيم التي توافق رواية زهير عن خصيف أولى أنْ تكون محفوظة».

هكذا قال البيهقي و لم أجد كلاماً لغيره على رواية إسماعيل لا بتدليسه ولا غير ذلك، سوى ما أشار إليه البزار قبله، من أنَّ علَّة الحديث إسماعيل بن مسلم فقط من هذا الوجه!

وعليه فإنّ الوليد لم يرو الحديث أصلاً ، فضلاً عن تدليس أحد فيه والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثاني عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَضْمَضَةُ وَالاِسْتِنْشَاقُ سُنَّةٌ – وَزَادَ بَعضُهُمْ – وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

أخرج الحديث الدارقطني في «السنن» (٨/٨٥/١) و (٢٦/١٠١/١) ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (١٢٩/١٤٦/١) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣٠٨/٢٣٤/٣)ثلاثتهم من طريق سويد بن سعيد عن القاسم بن غصن عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء –به–.

(١) سقط عند البيهقي عمرو بن دينار ولعله من الناسخ .

قال الدارقطني عقب الحديث: «إسماعيل بن مسلم ضعيف » .

قلت: قد تكلم على هذا الحديث، كثير من أهل الحديث، وكلامهم فيه له قسمان:

الأول: من ضعَّف الحديث منهم ، وبين علَّته .

والثاني: من ضعَّفه و لم يبين علَّته .

وكلا القسمين لم يذكر فيه تدليساً عن أحد، ولا تدليساً لأحد، كإسماعيل بن مسلم مثلاً ، والذي اتهموا الوليد بن مسلم بتدليسه ، وكان الإمام الدارقطني رحمه الله هو أسُّ تلك المقالة ، وهو قد أخرج الحديث كما رأيت فلو كان يعلم أَنَّ للوليد طريقاً فيه ودلَّس فيها إسماعيل لذكرها أو أشار إليها ، ولكن لم يعلم لأنه والله أعلم لم يجد للحديث علَّةً غير إسماعيل بن مسلم، ولهذا أعلَّ الحديث به.

وهكذا كُلُّ من بين علَّة الحديثِ لم يذكر له علَّةً سوى إسماعيل بن مسلم.

الحديث الثالث عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَضْمَضْ وَلْيَسْتَنْثِرْ وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/٢٥٣/٦٣٧٠) والطبري في «جامع البيان» (٦/١١٩) وابن حبان في «المجروحين» (٢/١١٠) والطبراني في «المعجم الأوسط»

(٥٣٨/١٧٢/١) والدارقطني في «السنن» (٢٧/١٠١/١) من طرق ثم كلهم من طريق علي بن هاشم عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن أبي هريرة.

قال الدارقطني عقب الحديث تعليقاً على الحديث السابق لهذا الحديث: «...إسماعيل بن مسلم ضعيف والقاسم بن غصن مثله خالفه علي بن هاشم فرواه عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عطاء عن أبي هريرة ولا يصح أيضاً» أهـ .

قلت: لا يصح أيضاً لأنه من طريق إسماعيل بن مسلم إحدى علتي الحديث السابق، وهو نفس هذا الحديث اللاحق، على اختلاف يسير في المتن واختلاف في الراوي له.

وقال الطبراني عن الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلاَّ إسماعيل تفرَّد به علي بن هاشم» .

قلت: وهذا يعني أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، ولا غيره، لأنَّه لم يروه عن عطاء إلاَّ إسماعيل، و لم يروه عن إسماعيل إلا علي بن هاشم، في رأي الإمام الطبراني، ولعمري ليس ما حكوه إلا أمامي، و لم أجد غيره!!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية!

الحديث الرابع عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ لَفِي أَوَّلِ مَا نَهَانِي عَنْهُ رَبِّي وَعَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ بَعْدَ عِبَادَةِ الأَوْثَانِ

وَشُرْبِ الْخَمْرِ مُلاحَاةَ الرِّجَالِ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٦٣/٥٥٢) قال حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا عبد الله بن محمد العبَّادي ثنا عبد الله بن داود الواسطي ثنا يحيى بن المتوكل عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن أبي سلمة عن أم سلمة — به — .

قلت: هذا الحديث غَلِطَ فيه والله أعلم الراوي عن يحيى بن المتوكل أو من دونه في الإسناد ، وذلك أنَّ يحيى بن المتوكل قد رواه عنه الثقات ، عن إسماعيل بن رافع عن ابن لأمِّ سلمة عن أمِّ سلمة .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/٢٦٧/٣٥٩٦١) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/١١٦/١٨٨٣) وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (ص١٠٣/ ح١٣٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٥٠/٥٠٥) والبيهقي في «الكبرى» (١٠/١٩٤/٢٠٥٩٦) وفي «الشعب» (٦/٣٤٢/٨٤٤٠) كلهم من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل —به— كما ذكرت لك .

وتابع أبا عقيل عليه سفيان الثوري.

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «جزء له» حديث (١٢٨) وابن مردويه «فيما انتقاه من حديث أبي القاسم الطبراني» حديث (١٣١) قال حدثنا محمد بن عبدة حدثنا أبو توبة حدثنا مصعب بن ماهان عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن رافع —به—.

قلت وهذه المتابعة من سفيان مع رواية الثقات عن يحيى بن المتوكل، تدلُّ على أنَّ هذا هو المحفوظ عنه، لا ما رواه عنه عبد الله بن داود الواسطي وأخرجه الطبراني كما تقدم عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن أبي سلمة فهذا منكر أو شاذ.

وعلى هذا الذي تَقَدَّمَ لا وجود لإسماعيل بن مسلم في إسناد هذا الحديث أصلاً وإذا كان كذلك فلا تدليس يخشى من الوليد له فيه لو كان الوليد رواه ليت شعري!!

الحديث الخامس عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عَوْف ﷺ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ الله يَقُولُ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى شَكٍّ مِنَ الصَّلاَةِ فِي النُّقْصَانُ فَلْيُصَلِّ حَتَّى يَكُونَ عَلَى شَكٍّ مِنَ الزِّيَادَةِ».

أخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمن بن عوف» ص(٣٢/ح٤) وعبد الرزاق في «مصنفه» (٢/٣٠٧/٣٤٧٦) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٤٦/٣٦٧٤) والبزار في «مسنده» (٣/٢١١/٩٩٧) والدارقطني في «السنن» (١/٣٦٩/١٢) والشاشي في «مسنده» أيضاً (٢٣٣) ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٨٣٧) وأبو بكر الإسماعيلي في «معجمه» (٢/٦٩٦/٣٢١) وابن المقري في «معجمه» أيضاً حديث (١١٣٠) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ابن عوف بهذا الحديث.

قال البزار عقب الحديث: «... وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف إلَّا إسماعيل بن مسلم وإسماعيل بن مسلم هذا ليس بالقوي في الحديث وقد روى عنه الأعمش وغيره»

وقال الدارقطني كما في «العلل» (٥٤٧) «... وروى هذا الحديث الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عباس حدَّث به عن إسماعيل بن مسلم المكي وبحر السقا -إلى أن قال- و رواه أحمد بن حنبل عن محمد بن يزيد على الصواب عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري فرجع الحديث إلى إسماعيل بن مسلم وإسماعيل ضعيف...».

هكذا أخرجه هؤلاء كما رأيت ، وأخرجتُ لك كلام بعضهم ، على الحديث، بعد أنْ عانيت، ولكن ذهبت جهودي سدىً، و لم أجد على النار هدىً، كأنْ أجد الوليد يرويه، ويدلس إسماعيل بن مسلم فيه!! أو أحداً من أهل العلم يحكيه.

الحديث السادس عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ وَرِثَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ» .

أخرج الحديث الترمذي في «الجامع» (٣/٣٥٠/١٠٣٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٨/٨٦٦) والحاكم في «المستدرك» (١/٥١٧/١٣٤٥) وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٨/٦٥٧٤) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عن جابر — به— وبنحوه بعضهم-.

وهذا الحديث قد تكلَّم على علله الإمام الترمذي وكذلك الدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حزم وغيرهم كثير .

بيد أنهم لم يذكروا فيه شيئاً عن الوليد بن مسلم لا رواية لهذا الحديث ولا تدليساً له فيه .

وأعلَّه ابن حزم بتدليس ابن الزبير فقط .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية والله أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث السابع عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ منْكَ الشّيءَ فَأَكْتُبُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: إِنّكَ تَغضَبُ وَتَرْضَى؟ قَالَ: إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا فِيْ الْغَضَبِ وَالرِّضا».

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (١/١٧٥) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» حديث (٢٦١) والبيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» (١/٤١٤) والخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (١/٨٧) من طرق ثم كلهم من طريق عبد الرحيم بن هارون عن إسماعيل بن مسلم عن داود بن شابور عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

هكذا أخرجه هؤلاء و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه لا بذكر إسماعيل بن مسلم ولا بتدليسه لا من الوليد ولا من غير الوليد .

وعليه الوليد براء من تدليس أحد في هذا الحديث بل لم يروه -رحمه الله- من هذا الوجه بالكلية والله أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث الثامن عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : «أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَفٍّ مِنَ النِّسَاءِ فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ حَتَّى إِذَا بَلَغَ: ﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾[1] قَالَ: آمِينَ حَتَّى سَمِعْتُهُ وَأَنَا فِي صَفِّ النِّسَاءِ، وَكَانَ يُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ، وَإِذَا رَفَعَ».

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٣٩٧/٢٤٥/٥) ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٧٩٥٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٨٣/١٥٨/٢٥) كلهم من طريق هارون بن موسى عن إسماعيل بن مسلم عن أبي إسحاق عن ابن أمِّ الحصين عن جدته أمّ الحصين -به-وبعضهم بنحوه-.

قال الإمام الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥٨٢٩/٣٩٠/٥): «غريب من حديث يحيى بن إسحاق بن الحصين عن خالته تفرَّد به إسماعيل بن مسلم المكي و لم يروه عنه غير هارون بن موسى النحوي».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١١٣/٢): «رواه الطبراني في الكبير وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف» .

قلت: لا الإمام الدارقطني ، ولا الهيثمي ، ولا غيرهما ممن خرَّج الحديث،

(١) سورة الفاتحة آية (١-٧).

لم يذكروا شيئاً عن الوليد بن مسلم في هذا الحديث ولا من باب الإشارة إلى تدليسه ليت شعري لو كان مُدلِّساً .

وعليه الوليد لم يرو الحديث فضلاً عن تدليس أحد فيه والله هو الموفق لهذا.

الحديث التاسع عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: « ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رُقْيَةٌ مِنَ الْحيةِ، فَقَالَ:اعْرِضُوهَا عَلَيَّ، فَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ، شَجَّةٌ قَرَنِيَّةٌ مِلْحَةٌ بَحْرٌ قَفَطا، فَقَالَ: هَذِهِ مَوَاثِيقُ أَخَذَهَا سُلَيْمَانُ بن دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلامُ عَلَى الْهَوَامِّ، وَلا أَرَى بِهَا بَأْساً. قَالَ فَلُدِغَ رَجُلٌ وَهُوَ مَعَ عَلْقَمَةُ فَرَقَاهُ بِهَا فَكَأَنَّمَا نَشَطَ مِنْ عِقَالٍ».

أخرج الحديث ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص(٥٢٣/ح٥٧٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٩٠/١٠٠٥٠) وفي «المعجم الأوسط» أيضاً (٥/٢٦٦/ ٥٢٧٦) كلاهما من طريق موسى بن أعين عن زيد بن بكر بن خنيس عن إسماعيل بن مسلم عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود بهذا الحديث.

قال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن أبي معشر إلَّا إسماعيل بن مسلم ولا عن إسماعيل بن مسلم إلَّا زيد بن بكر تفرَّد به موسى بن أعين».

قلت: كلام الطبراني هذا يدلُّ على أنْ ليس للحديث من هذا الوجه، إلَّا هذا الإسناد، والذي مذكورٌ فيه إسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناده أبداً لا من الوليد بن مسلم ولا من غير الوليد وبالله التوفيق .

الحديث العشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: « أَنَّهُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٣٠٦/٥٣٨٩) قال حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة قال حدثنا سعيد بن محمد بن ثواب الحصري قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري عن إسماعيل بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر –به–.

قال الطبراني عقب الحديث: « لا يروى عن جابر إلَّا بهذا الإسناد تفرد به الأنصاري والمشهور من حديث سمرة بن جندب».

قلت: كلام الإمام الطبراني يدلُّ على أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناد الحديث وأنَّ الوليد بن مسلم لم يروه.

وليت شعري لو رواه من ذا يجلُّ من الرواية عن إسماعيل بن مسلم

وأنت ترى أنَّ الحديث ليس من رواية الأوزاعي عن إسماعيل هذا حتى يجلّ الوليدُ بنُ مسلم الأوزاعيَّ من الرواية عنه .

الحديث الحادي والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِنَّ سُلَيْكاً الْغَطَفَانِيّ جَاءَ

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَومَ الجُمُعَةِ فَقَالَ لَهُ: أَصَلَّيْتَ شَيْئاً قَالَ: لَا، قَالَ: فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ تَجَوَّزْ فِيهِمَا».

أخرج الحديث أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/٣٣/٢٦٢٢) قال: قرئ على بشر أخبركم أبو يوسف حدثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن وأبي الزبير عن جابر —به—.

قلت: لم أجده بهذا الإسناد عند غير أبي يعلى في «**مسنده**»

وإسماعيل بن مسلم ظاهر في إسناده كما ترى .

وكذلك الحديث ليس هو من طريق الأوزاعي عنه، أي عن إسماعيل بن مسلم ، حتى نخشى من الوليد لو رواه عنه يُجلّه من الرواية عن إسماعيل هذا .

لا الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه ولا الأوزاعي والله تعالى أعلم .

الحديث الثاني والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدبٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « الِاثْنَان فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ».

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (٢/٥٩/٨٣٥) قال نا ابن إسحاق نا موسى بن محمد أنا حسن بن حبيب عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة —به—.

هكذا أخرج الحديث الروياني رحمه الله في «مسنده» و لم أجده عند غيره

من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم .

وظاهر الحديث أنه لا رواية للأوزاعي فيه ولا للوليد بن مسلم حتى نخشى منه لو رواه الأوزاعي ورواه عنه الوليد بن مسلم دلس في إسناده إسماعيل بن مسلم إنبالاً وإجلالاً للأوزاعي من الرواية عنه .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية والله هو الموفق لهذا.

الحديث الثالث والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ مُرْسَلاً قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «إِنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلاَثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ » .

أخرج الحديث هناد بن السري في «الزهد» (٢/٥٥٨/١١٦٠) من طريق أبي معاوية، والروياني في «مسنده» (٨٩٤) من طريق عبد الرحمن بن عثمان البكراوي ثم كلاهما عن إسماعيل بن مسلم ثم افترقا، فقال أبو معاوية، عن إسماعيل عن الحسن—به— مرسلاً .

وقال البكراوي ، عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة عن أبي عبد الله وهو الحسري عن عبد الله بن مغفل ﷺ — به — موصولاً .

قلت: وكلا الطريقين كما تشاهد وأنت شاهد لا ذكر للوليد بن مسلم ولا للأوزاعي فيهما .

وعليه لا رواية للوليد فيه فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس .

الحديث الرابع والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كانَ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ خَلَقْتَهَا، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ، وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا، تَعْلَمُ سِرَّهَا، وَعَلَانِيَتَهَا، جِئْنَا شُفَعَاءَ فَاغْفِرْ لَهَا».

أخرج الحديث الطبري في «تهذيب الآثار» (١/١٧٣/٢٤٢) من طريق ابن فضل والطبراني في «كتاب الدعاء» (١/٣٥٧/١١٨١) وفي «مسند الشاميين» (٣/٢١٩/٢١٢٣) من طريق عبدالرحمن المحاربي ثم كلاهما عن إسماعيل بن مسلم عن أبي هاشم الرماني عن رجاء بن حيوة عن عبد الملك بن مروان عن أبي هريرة بهذا الحديث .

هكذا أخرج الحديث هاذان الطبري ، والطبراني ، و لم أجده عند غيرهما بهذا الإسناد .

وهو كما ترى ليس من أحاديث الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم ولا من حديث الوليد عن الأوزاعي حتى نخشى تدليساً منه لو رواه عنه .

وعليه لا رواية للوليد تذكر في الحديث فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس!!

الحديث الخامس والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالحَارِثُ».

أخرج الحديث أبو يعلى في «مسنده» (٥/١٦٣/٢٧٧٨) وعنه ابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) قال أخبرنا أبو يعلى الموصلي حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبو معاوية حدثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس بهذا الحديث.

قال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١/٢٣٨/١٠٧): « ...ورواه إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن أنس وإسماعيل متروك الحديث ...».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٤٩): « رواه أبو يعلى وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف » .

وقال ابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) بعد عدة أحاديث ساقها ورواها من طريقه: « ولإسماعيل بن مسلم غيرُ ما ذكرتُ من الأحاديث وأحاديث غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة إلَّا أنه ممن يُكْتَب حديثُهُ » .

قلت الحديث كما ترى من طريق أبي معاوية عنه عن الحسن —به—

وليس من طريق الأوزاعي ولا من طريق الوليد أوغيره عنه حتى نظن بالوليد سوءاً أنه رواه ودلَّس فيه إسماعيل و لم نقف على ذلك.

ولوكان شئ من ذلك لسبقنا إليه ابن عدي أو غيره ممن وقف على هذا الحديث والله أعلم وبالله التوفيق.

الحديث السادس والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: «لَمَّا نمْنَا عَنِ الصَّلاةِ فَاسْتَيْقَظْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلا نُصَلِّي كَذَا وَكَذَا صَلاةً؟ قَالَ: أَيْنَهَانَا رَبُّنَا عَنِ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنَّا؟ إِنَّمَا

التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ» .

أخرج الحديث عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٢٤١/٥٨٩/١) ومن طريقه الإمام الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٩/١٧٥/١٨) والدارقطني في «السنن» (٣٨٧/٣/ ١٥) من طريق الأعمش و ابن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمران بن حصين به .

قلت: وإسماعيل بن مسلم هنا لم أستطع تمييزه لولا ما أسعفني به الإمام الطبراني بقوله قبل الحديث: « إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن عمران».

والحديث من ظاهر إسناده أنْ لا تدليس فيه لإسماعيل و لم يروه الأوزاعي ولا الوليد من هذا الوجه فهو براء من التدليس في هذا الحديث ومن هذا الوجه خاصة.

الحديث السابع والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ مُرْسَلاً قالَ: قِيْلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَعِّرْ لَنَا فَقَالَ: « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْمُقَوِّمُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ».

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٨٩٨/٢٠٥/٨) قال عن الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

هكذا أخرجه عبد الرزاق في مصنفه و لم أجد الحديث عند غيره من هذا الوجه وسبقني إلى هذه النتيجة السيوطي كما في «كتر العمال» (١٠٠٧٨/٧٥/٤) حيث اقتصر بالعزو له إلى المصنف فقط .

وهذا يعني مبدئياً أنْ لا رواية للأوزاعي ولا الوليد عنه من هذا الوجه فضلاً من أنْ يكون قد دلّس في إسناده إسماعيل بن مسلم أو غيره وبالله التوفيق.

الحديث الثامن والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ كَعْبِ بن عُجْرَةَ ﷺ قَالَ: «كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ في سَفَرٍ فَمَرَّ بِهِمْ أَعْرابِيٌّ فَتَعجّبُوا مِنْ قُوّتِه وَنَشَاطِه فَقَالُوا: لَوْ كَانَ قُوّةُ هَذَا وَنَشَاطُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَبَلَغَ ذَلكَ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَقَالَ: إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّه تعَالى وإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدٍ صِغَارٍ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّه تعَالى، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِه يُعِفُّهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّه تعَالى، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ مُكَاثِراً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ» .

أخرج الحديث بحشل في «تاريخ واسط» (١/١٦٢-١٦٣) والطبراني في «معاجمه الثلاثة الكبير» (١٩/١٢٩/٢٨٢) «والأوسط» (٧/ ٥٦/٦٨٣٥) «والصغير» (٢/١٤٨/٩٤٠) من طرق ثم كلاهما من طريق محمد بن كثير عن همام عن إسماعيل بن مسلم عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بهذا الحديث .

هكذا وجدت الحديث عند هذين العلمين ابن بحشل والطبراني و لم أجده عند غيرهما من هذا الوجه وسبقني إلى هذه النتيجة المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/٣٣٥/٢٦١٠) و (٣/٤٢) والهيثمي في «المجمع» (٤/٣٢٥) والسيوطي في «الدر المنثور» (٢/٤٠) والمناوي في «التيسير في شرح الجامع الصغير» (١/٣٧٢) وابن حجر الهيتمي في «الزواجر» (٢/٦٤٧) وصديق حسن خان في «حسن الأسوة بما ثبت من

الله ورسوله في النسوة» (٥٦٤/١) كلهم عزوه إلى الطبراني فقط .

وكما رأيت بفضل الله قد زدت عليهم مصدراً وهو «تاريخ واسط» لبحشل وهو بنفس الإسناد مما طمأن القلب بأنّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناد هذا الحديث لا من الوليد ولا من غير الوليد .

وقد زادنا الإمام الطبراني يقيناً بذلك عندما قال عقب الحديث في «المعجم الصغير»: «... لم يروه عن الحكم إلَّا إسماعيل ولا عنه إلَّا همام تفرَّد به محمد بن كثير ولا يروى عن كعب بن عجرة إلَّا بهذا الإسناد » .

قلت: وهو كما قال -رحمه الله- وظاهر الإسنادِ يدلُّ على أنَّ الوليد لم يرو الحديث ، فضلاً من أنْ يكون قد تصرف فيه بتدليس .

الحديث التاسع والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ على امْرَأَةٍ فِي هَوْدَجٍ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ صَبِيّاً فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ».

أخرج الحديث ابن أبي الدنيا في كتاب «العيال» (٦٤٤/٨٤٨/٢) من طريق حبان بن موسى والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٦٣/ ١٢٥٧) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٥/٨) من طريق أسد بن عبدالله ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر بهذا الحديث

هكذا وجدت الحديث عند هؤلاء و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه.

وهذا يعني أنَّ الوليد لم يروه عن الأوزاعي لا بذكر إسماعيل بن مسلم ولا بإسقاطه أو إسقاط غيره .

وكذلك الحديث ليس هو من أحاديث الأوزاعي عن إسماعيل أو غيره من الضعفاء حتى يُجلَّ الوليدُ الأوزاعيَّ من الرواية عنهم لو رواه عن الأوزاعي.

الحديث الثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « اسْتَكْثِرُوا منَ الحذي مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّ الرَّجُلَ مَا يَزَالُ رَاكِباً مَا كَانَ لَهُ حِذاءٌ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ العِيَاءَ فَقَالَ: اشتَدُّوا » . اللفظ عند ابن عدي

أخرج الحديث الإمام الطبراني بنحو هذا اللفظ[1] في «المعجم الأوسط» (٤٧٥٠/٨٧/٥) قال حدثنا عبد الرحمن بن سلم قال سهل بن عثمان قال نا علي بن هاشم عن إسماعيل بن مسلم عن داود بن شابور عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه كما ذكرت لك .

وقال عَقِبَه: « لم يرو هذا الحديث عن داود بن شابور إلَّا إسماعيل بن مسلم ولا عن إسماعيل إلَّا عليّ بن هاشم تفرَّد به سهل بن عثمان» .

قلت: بل رواه غير علي بن هاشم، عن إسماعيل بن مسلم، ألا وهو محمد بن كثير الكوفي .

(١) ودون قوله فشكونا الخ الحديث .

وذلك فيما أخرجه ابن مخلد الدوري في «المنتقى من حديثه» حديث (١٦٣) وابن عدي في «الكامل» (٢٨٤/١) وابن الصّلاح في «جزء من حديث أبي بكر يحيى السلماسي» حديث (١) وفي «جزء فيه من حديث أبي بكر النهرواني» حديث (١) من طرق ثم كلهم من طريق محمد بن كثير عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو[١] بن شعيب عن أبيه عن جده .

وللحديث شاهد من حديث أنس وهو من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – أيضاً.

أخرجه خيثمة بن سليمان في «حديثه» حديث (١٧٠) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٦٢٢/٣-٥٢٢/٦٢٣) وفي «أمثال الحديث» حديث (٤٥) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٩٦/١٤٤/١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٤٤) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس بلفظ «المتعل راكب» وفي رواية « المتعل بمنزلة الراكب».

هكذا أخرجوه.

والحديث كما ترى مدارُ إسنادهِ على إسماعيل بن مسلم وهو مذكور في كُلِّ هذه المراجع .

وهذا يعني أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناد هذا الحديث .

(١) هكذا بدون توسيط داود بن شابور بين إسماعيل وعمرو كما جاء في حديث علي بن هاشم عند الطبري .

ناهيك عن كون الحديث ليس من حديث الوليد عن الأوزاعي حتى نخشى حينها من كون الوليد دلَّس فيه إسماعيل هذا إجلالاً للأوزاعي من الرواية عنه.

وهذا كُلُّه في حال افتقادنا للإسناد وعدم وقوفنا عليه، وأشار بعض أهل العلم إليه .

أمَّا إذا وجدنا الإسناد فيغني النظر فيه عن كُلِّ هذه التخرصات والتوقعات التي أحاجنا إليها المقلِّدون ، لا بل المفعمون به .

الحديث الحادي والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّ أَطْهَرَ ثِيَابِكُمُ الْبِيْض، فَأَلْبِسُوهَا، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١٨١/٦٧٦٠) قال حدثنا محمد بن يزداد التوزي ثنا الحسن بن حماد بن سجادة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شعيب عن سمرة بن جندب — به — .

هكذا أخرجه الطبراني كما ترى وهو ليس من حديث الأوزاعي عن إسماعيل ولا من حديث الوليد عن الأوزاعي .

وعليه لا تدليس يخشى من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية .

الحديث الثاني والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: « سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّلَوَاتُ لِوَقْتِهِنَّ، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٨١٦/٢٢/١٠) قال وحدثنا أبو سيار أحمد بن حموية التستري ثنا يحيى بن يزيد الأهوازي ثنا أبو همام محمد بن الزبرقان ثنا إسماعيل بن مسلم —ح— إلى أن قال: كلهم عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله —به—.

هكذا أخرجه الإمام الطبراني من حديث محمد بن الزبرقان عن إسماعيل بن مسلم و لم أجده عند غيره من هذا الوجه لا من حديث الوليد ولا الأوزاعي.

وعليه الوليد لم يروه وكذلك الأوزاعي من هذا الوجه فضلاً من أنْ يكون أحدهما دلَّس في إسناده إسماعيل بن مسلم أو غيره .

الحديث الثالث والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْنِي مِنْ ذُنُوبِي كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَنَقِّنِي مِنْ خَطِيئَتِي كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٤٩/٢٢٨/٧) وفي «كتاب الدعاء» (١٤٣٥/٤٢٤/١) قال حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا محمد بن أبي نعيم الواسطي ثنا محمد بن يزيد ثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سَمُرَة بن جندب —به—.

هكذا أخرجه الطبراني من حديث محمد بن يزيد عن إسماعيل بن مسلم وعليه لا علاقة للوليد بن مسلم برواية الحديث من هذا الوجه فضلاً من أنْ يكون دلّس فيه .

ولعمري لو رغب فيه تدليس تسوية من ذا يُجلّه من الرواية عن إسماعيل بن مسلم وأنت ترى أنَّ الحديث ليس هو من حديث الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم هذا .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية من هذا الوجه والله أعلم وبالله التوفيق .

الحديث الرابع والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ رضِيَ اللَّهُ عَنْها قَالَتْ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَفْضَلَ مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْخُلُقُ الْحَسَنُ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٥٥/٦٥٣) قال حدثنا أحمد بن عمرو الخلال المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء الكيخاراني عن عبد الله بن باباه عن أمِّ الدرداء –به–.

هكذا أخرجه الإمام الطبراني من طريق يعقوب بن حميد عن مروان بن معاوية عن إسماعيل بن مسلم .

وخالف يعقوب بن حميد أبو موسى الهروي حيث رواه عن مروان بن معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد – به – .

وذلك فيما أخرجه أبو بكر النَّصيبي في «فوائده» حديث (٥٧) وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٧٩٦٩) كلاهما من طريق محمد بن غالب بن حرب عن أبي موسى الهروي عن مروان بن معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن عطاء الكيخاراني –به–.

قلت: وعلى وجود هذا الاختلاف فإنه ولو كان الراجح فيه أنَّ الراوي لهذا الحديث إسماعيل بن مسلم لا إسماعيل بن أبي خالد الثقة فإنه لا تدليس في هذا الحديث من هذا الوجه لأحد لا إسماعيل بن مسلم ولا غيره .

وقد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث كما في «العلل» (٦/٢٢١-٢٢٢/ ١٠٨٧) ولم يذكر فيه شيئاً عن الوليد ولا الأوزاعي فضلاً عن تدليس الوليد فيه أحداً .

وعليه الوليد براء من تدليس أحد فيه بل الوليد لم يرو الحديث بالكلية من هذا الوجه والله أعلم وبالله التوفيق .

الحديث الخامس والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِأَصْحَابِه فَقَالَ: أَيُّكُمْ قَرَأَ «سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى»[1]؟ قَالَ رَجُلٌ: أَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَجُلاً خَالَجَنِيهَا » .

(١) سورة الأعلى آية (١).

أخرج الحديث الحميدي في «مسنده» (٢/٣٦٩/٨٣٥) ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» ومن غير طريقه (١٨/٢١١/٥٢١) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن عمران بن حصين —به—.

هكذا أخرجاه و لم أجد الحديث عند غيرهما من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم لا بذكره ولا بإسقاطه .

وكذلك الحديث ليس هو من حديث الأوزاعي ولا الوليد بن مسلم حتى نخشى أنْ يرويه عن الأوزاعي ومن ثم يجل الأوزاعي فيه من الرواية عن إسماعيل بن مسلم هذا لا .

الوليد لم يروه من هذا الوجه فضلاً عن تدليس أحد فيه والله أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث السادس والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ صَعْصَعَةَ بنِ مُعاوِيَةَ قَالَ: « لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فقَالَ: مِمّنْ أَنْتَ؟ فَقُلتُ: مِنْ أَهلِ العِرَاقِ فَقَالَ: أَلَا أُحَدّثُكَ حَدِيثاً يَنفَعُ مَنْ بَعدَكَ؟ قُلْتُ: بَلَى قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ يَقُولُ اللهُ لِمَلَائِكَتِه: انْظُرُوا إلى صَلَاةِ عَبْدِي فَإنْ كَانَتْ تَامَّةً كُتِبَتْ تَامَّةً وَإنْ كَانَتْ نَاقِصَةً قَالَ اللهُ: عَزّ وَجَلّ بِحِلمِهِ وَفَضلِ وِدّهِ على عَبْدِه:

انْظُرُوا هَلْ لَهُ تَطَوُّعٌ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أُكْمِلَتْ بِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثُمَّ تُؤْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَالِكُمْ » .

أخرجه ابن المبارك في «مسنده» (ص٢٢-٢٣/ح٤٠) وفي «الزهد» له (١/ ٩١٥/٣٢٠) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٨٣) وابن شاذان في «أجزائه» حديث (١١١) وفي «حديثه» حديث (٢٦) والدارقطني كما في «العلل» (٨/ ١٥٥١/٢٤٧) وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» حديث (٥٤) والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٣٨٦/٤) كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري عن صعصعة بن معاوية عن أبي هريرة بهذا الحديث.

هكذا أخرجه هؤلاء وللحديث طرق أخرى عن الحسن عن أبي هريرة.

وغير ذلك وكُلُّها لا ذكر للوليد بن مسلم فيها ولا للأوزاعي فضلاً عن تدليس الوليد فيها .

وقد رواه بعضهم بإسقاط إسماعيل بن مسلم ولكن لم يذكر أحداً من أهل العلم أنَّ ذلك تدليساً من الذين أسقطوه!

وعليه لا تدليس من أحد من هذا الوجه في هذا الحديث .

الحديث السابع والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: « احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ».

أخرج الحديث أبو بكر النصيبي في «فوائده» حديث (١٩٩) قال حدثنا

أبو محمد عبد الله بن موسى بن أبي عثمان الدهقان ثنا الربيع بن ثعلب ثنا جارية بن هرم عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس -به-.

هكذا أخرج الحديث أبو بكر النصيبي كما ذكرت لك .

و لم أجده عند غيره من هذا الوجه أي الذي فيه إسماعيل بن مسلم إذ هو الشاهد من هذا التخريج .

وعليه لا تدليس في هذا الحديث بل و لم يشر إليه أحد ممن خرج الحديث وتكلم عليه وهم جماعة كثر .

وكذلك الحديث ليس هو من حديث الأوزاعي أو الوليد بن مسلم عنه حتى نخشى تدليسا منه لإسماعيل لو رواه الوليد عن الأوزاعي ومن لي بذلك عنه؟!

الحديث الثامن والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ رَجُلاً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ يا رَبِّ: لَوْ كَانَ لَكَ حِمَارٌ عَلَفتُهُ مَعَ حِمَارِيْ فَهَمَّ بِهِ نَبِيٌّ كَانَ فِيهِمْ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيهِ أَنْ دَعْهُ فَإِنَّمَا آتَيْتُهُ عَلَى قَدرِ عَقلِه».

أخرج الحديث جماعةٌ من طريق أحمد بن بشير عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر بنحوه .

قال ابن أبي حاتم عن هذه الطريق في «العلل» (٢/٢٣٧/٢٢٠١): «وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن الصلت عن أحمد بن بشير عن الأعمش عن سلمة بن

كهيل عن عطاء عن جابر – وذكر الحديث – ثم قال: قال أبي رواه إسماعيل بن مسلم عن عطاء.

قلت: لم أجده من طريق إسماعيل بن مسلم ولو وجدته لما ضرَّ الوليد شيئا لأنَّ إسماعيل بن مسلم مذكور في إسناده على ما حكاه أبو حاتم رحمه الله.

ثم إنّ أبا حاتم لم يذكر فيه شيئاً عن الوليد لا تدليساً ولا وهماً ولو كان يعلم من ذلك شيئاً لما تردد في ذكره رحمه الله لا سيما وأنّ كلامه عليه مذكور في العلل والله هو الموفق لهذا .

الحديث التاسع والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: « دَخَلتُ المَسْجِدَ الحَرَامَ فَرَأَيتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ وَحدَهُ فَجَلَسْتُ إِلَيْه فَقُلتُ: يَا رَسُولَ الله أَيّمَا آيَة أُنزِلَتْ عَلَيْكَ أَفضَلُ؟ قالَ: آيَةُ الكُرْسِيِّ [1] ما السّمَاوَاتُ السّبعُ في الكُرْسِيّ إِلّا كَحَلَقَة مُلْقَاة بِأَرضٍ فَلَاة، وَفَضلُ العَرشِ على الكُرْسِيّ كَفَضلِ تِلكَ الفَلَاةِ على تِلْكَ الحَلَقَة». الحديث مطولاً

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «كتاب العرش» (ص٧٧/ح٥٨) ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٢٣٩) عن الحسن بن عبد الرحمن قال ثنا أحمد بن علي الأسدي عن المختار بن غسان العبدي عن إسماعيل بن مسلم عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر – به – .

(١) سورة البقرة آية (٢٥٥).

هكذا أخرجه هؤلاء وهو كما رأيت لا ذكر في إسناده للأوزاعي ولا للوليد بن مسلم .

وكذلك لا ذكر لهما في طرق الحديث الأخرى عن أبي ذر ﷺ .

وكل ذلك يدل على عدم رواية الوليد للحديث من هذا الوجه بالكلية فضلاً عن التدليس فيه والله هو الموفق لهذا .

الحديث الأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لعَمّارٍ انطَلِقْ فَاسْتَقِ لَنَا مِنَ المَاءِ فَانطَلَقَ فَعَرَضَ لهُ شَيْطانٌ في صُورَةِ عَبْدٍ أَسْودٍ فَحَالَ بَيْنهُ وَبَيْنَ الماءِ فَصَرَعَهُ عَمّارٌ فَقَالَ لَهُ: دَعْنِي وَأُخَلِّي بَيْنَكَ وَبَيْنَ المَاءِ فَفَعَلَ ثُمَّ أَتَى فَأَخَذَهُ عَمّارٌ الثّانِيَةَ فَصَرَعَهُ فَقَالَ: دَعْنِي وَأُخَلِّي بَيْنَكَ وَبَيْنَ المَاءِ فَفَعَلَ ثُمَّ أَتَى فَأَخَذَهُ عَمّارٌ الثّالِثَةَ فَصَرَعَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إنّ الشّيْطانَ قَدْ حَالَ بَيْنَ عَمّارٍ وَبَيْنَ الماءِ في صُورَةِ عَبْدٍ أَسْودٍ وَأَنَّ اللهَ أَظفَرَ عَمّاراً بِهِ قَالَ عَلِيٌّ: فَتَلَقَّيْنَا عَمَاراً فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ لَو شَعَرتُ أَنَّهُ شَيْطَانٌ لَقَتَلْتُهُ».

أخرج الحديث أبو الشيخ في «العظمة» (١٦٤٨/٥) قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الكريم حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الحنين حدثنا مخول بن إبراهيم قال حدثني منصور بن أبي الأسود عن إسماعيل بن مسلم عن حميد بن هلال عن الأحنف بن قيس عن علي رضي الله عنه —به—.

هكذا أخرج الحديث أبو الشيخ من طريق إسماعيل بن مسلم .

وللحديث طرق أخرى عند ابن أبي الدنيا[1] وإسحاق بن راهويه في «مسنده» وابن سعد في «الطبقات» والبيهقي في «دلائل النبوة» وابن عساكر في «تاريخ دمشق» وكُلُّها لا ذكر لإسماعيل بن مسلم فيها أصالة ولا للأوزاعي ولا للوليد بن مسلم مما يدل على أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يدلس في أسانيد هذا الحديث لا من الوليد ولا من غير الوليد وبالله تعالى التوفيق .

الحديث الحادي والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَاعْفُوا اللِّحَى– وفي رواية – وَانْتِفُوا الشَّعَرَ الذِيْ في الأُنُوفِ».

أخرج الحديث أبو بكر البهلول في «أماليه» حديث (٧٥) وابن عدي في «الكامل» (٣٩٢/٢) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٦٤/٢٤/٣) من طرق عن حفصة بن واقد اليربوعي عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده –به–.

هكذا أخرجه هؤلاء و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه .

وأشار ابن عدي إلى أنَّ المنفرد به وعلته على الحقيقة هي إسماعيل بن مسلم لا حفص بن واقد الراوي عنه هذا الحديث .

(١) وانظر آكام المرجان لبدر الدين الشبلي ص(١٧٧) والخصائص الكبرى للسيوطي (١٦٠٦/٢).

إذن الحديث في كُلِّ طرقه مذكور فيها إسماعيل بن مسلم أي لم يُدلِّس لا من غير الوليد ولا من الوليد وأنَّى وكيف يدلسه؟! وهو لم يروه أصلاً من هذا الوجه ولا من غيره فيما أعلم والله أعلم وبالله التوفيق .

الحديث الثاني الأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ كَانَتِ الآخِرَةُ هَمَّهُ كَفَّ اللَّهُ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ وَنِيَّتَهُ وَطَلَبَتُهُ أَفْشَى اللَّهُ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ وَجَعَلَ الفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ فَلاَ يُصْبِحُ إِلاَّ فَقِيراً وَلاَ يُمْسِي إِلاَّ فَقِيراً » .

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٧٩٦/١٣٢٩) وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٢٦٠) وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد في «الزهد وصفة الزاهدين» (ص٤٧/ح٧٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٢٨٨/١٠٣٤١) من طريق المحاربي ويزيد بن هارون ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن[1] وقتادة عن أنس — به-

قال ابن الجوزي عقب الحديث: «هذا حديث لا يصح، قال ابن المديني لا يكتب حديث إسماعيل بن مسلم وقال النسائي متروك وقد روى نحوى هذا داؤد عن همام عن قتادة قال ابن حبان وداود كان يضع الحديث على الثقات».

(١) سقط الحسن من إسناد أبي سعيد في الزهد وصفة الزاهدين .

قلت: لو كان للحديث علة غير إسماعيل بن مسلم كتدليس الوليد بن مسلم لأعله بها أو أشار إليها ولكن الوليد لم يذكر في إسناد الحديث أصلاً من هذا الوجه وعليه لا تدليس منه فيه ولهذا لم يشر إليه ابن الجوزي فضلاً من أنْ يصرّح بها.

وهكذا الهيثمي لم يجد للحديث علة من هذا الوجه غير إسماعيل بن مسلم فقال في «المجمع» (٢٣٧/١٠): « رواه البزار وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف».

إذن لا ذكر للوليد بن مسلم في إسناد هذا الحديث من هذا الوجه فضلاً عن تدليسه وبالله التوفيق .

الحديث الثالث والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ مَكْحُولٍ -رَحِمَهُ اللهُ- قَالَ: « أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَغزُوَ مَعَهُ بِرَجُلٍ، فَأَبَى حَتّى يَجْعَلَ لهُ عَلَى ذَلِكَ أَجْراً فَفَعَلَ ثُمّ ذكرَ ذَلِكَ للنّبِيِّ فقَالَ: أَجْرُهُ مِنْ غُزَاتِهِ تِلكَ مَا أَخَذَ».

أخرج الحديث أبو إسحاق الفزاري في «السير» (٢٧٠) قال عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه نحو ذلك.

هكذا أخرجه أبو إسحاق الفزاري و لم أجده عند غيره ولكن لا يخشى من الوليد تدليساً فيه لإسماعيل بن مسلم إذ ليس هو من حديثه عن الأوزاعي حتى يخشى من الوليد تدليساً فيه إجلالاً للأوزاعي وأنْ يروي عن إسماعيل بن مسلم هذا الحديث .

وعليه الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه فضلاً من أنْ يدلس فيه والله أعلم والله ولي التوفيق .

الحديث الرابع والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِي وَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْقُرْآنَ » .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/٣٦٥) والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٤/٤٢/١١٧٦) والطبري في «تهذيب الآثار» (١/١٧٠/٢٦٦) ثلاثتهم من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس —به—.

هكذا أخرجه هؤلاء، و لم أجده عند غيرهم، من هذا الوجه، والمأمون فيه من تدليس الوليد التسوية

لأنَّه ليس من حديث الأوزاعي كما ترى عن إسماعيل بن مسلم، فيخشى من الوليد إجلال الأوزاعي من الرواية عنه فيسقطه تدليساً .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يروه من هذا الوجه بالكلية.

والحديث أورده الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/١٤٣) و لم يذكر فيه شيئاً عن الوليد و لم يُعلّه بغيره أيضاً!

الحديث الخامس والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « جَاءَت الرِّعاءُ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلاً فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّا شَغَلَنَا أَنْ نَرْمِي الجِمَارَ نَهَاراً؟ قَالَ: الآنَ ارْمُوا وَلَا حَرَجَ قَالَ: ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي الجَمْرَةَ؟ قَالَ: لَا حَرَجَ ثُمَّ أَتَاهُ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ قَالَ: لَاحَرَجَ».

أخرج الحديث الطبري في «تهذيب الآثار» (٣٦١/٢٢٢/١) قال حدثنا أبو كريب قال حدثنا عبد الرحيم عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس — به -.

هكذا أخرجه وقال عَقِبَه: « وقد وافق ابن عباس في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة نذكر ما صحَّ عندنا من ذلك سنده».

قلت: ساق بعد هذا الخبر عدَّة طرقٍ وشواهدَ له ، ولم يذكر عندها شيئاً عن الوليد بن مسلم ولا عن الأوزاعي واكتفى بالإشارة إلى ضعف حديث ابن عباس أظن والله أعلم لأنَّ إسماعيل بن مسلم في إسناده .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا رواية له من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم والله هو الموفق لهذا .

الحديث السادس والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: « أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِ مَجْزُومٍ فَوَضَعَهَا فِي القَصْعَةِ وَقَالَ: بِسْمِ اللهِ ثِقَةً بِاللهِ وَتَوَكّلاً على اللهِ ».

أخرج الحديث الطحاوي في شرح «معاني الآثار» (٣٠٩/٤) قال حدثنا

ابن مرزوق قال ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال ثنا إسماعيل بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر — به — .

وأخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٢٨٤/١) وفيه «أيضاً» (٣٣١/٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٤٥٧/٨٧٠/٢) قال حدثنا أحمد بن يحيى بن زهير حدثنا معمر بن سهل حدثنا عبيد الله بن تمام عن إسماعيل المكي عن محمد بن المنكدر عن جابر بنحوه .

قال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (١٢٠٤/٦٧٤/٢): « رواهُ إسماعيل بن مسلم المكي عن محمد بن المنكدر عن جابر ، وإسماعيل متروك الحديث، ورواه عبيد الله بن تمام عن إسماعيل المكي عن محمد بن المنكدر عن جابر أيضاً أورده في ترجمة عبيد الله وقال يروي عن غير عبد الله » .

قلت: ولكنه من طريق إسماعيل!

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» عقب الحديث: «... قال أحمد: إسماعيل المكي منكر الحديث، قال يحيى: لم يزل مخلطاً وليس بشيء، وقال علي: لا يُكتبْ حديثه، وقال: النسائي متروك الحديث » أهـ .

قلت: لو كان للحديث من هذا الوجه علّةٌ غير إسماعيل بن مسلم لذكرها أحدُ هؤلاء الثلاثة الذين تكلّموا على الحديث أعني ابن عدي وابن طاهر وابن الجوزي وحسبك بهم معرفة واطلاعاً على العلل .

ولما لم يُعلُّوا الحديثَ بغيرِ إسماعيل بن مسلم عُلمَ أنْ لا تدليس من الوليد

في هذا الحديث لإسماعيل ولا غير إسماعيل بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية والله أعلم وبالله التوفيق .

الحديث السابع والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: « مَرِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَمَرَ أَبَابَكر بالصلاة وَهُوَ يرى مَكَانِي فَلَمَّا قُبِضَ اخْتَارَ الْمُسْلِمُونَ لِدُنْيَاهُمْ من رَضِيَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِدِينِهِمْ فَوَلَّوْا أَبَا بَكْرٍ وَكَانَ وَاللهِ لَهَا أَهْلاً وَمَاذَا كَانَ يُؤَخِّرُهُ عَنْ مَقَامٍ أَقَامَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِ؟».

أخرج الحديث البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢/٢٣/٦٢٢) قال المدائني: عن ابن أبي سلمة عن إسماعيل بن مسلم عن أنس قال قال علي —به—.

هكذا أخرجه البلاذري و لم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل ثم هو ليس من حديث الأوزاعي ، ولا الوليد بن مسلم حتى نخشى منه تدليساً لإسماعيل في إسناده إجلالاً للأوزاعي من الرواية عنه ولو كان الأوزاعي رواه عن إسماعيل .

الحديث الثامن والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: أَخبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَنَّ الْفِرْدَوْسَ هِيَ أعلى الْجَنَّةِ وَأَحْسَنهَا وأَرْفَعهَا».

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (٢/٤٣/٧٨٩) والطبري في «جامع البيان» (١٦/٣٨) والسهمي في «تأريخ جرجان» ص (٤٢٥/ ٦٠٣) وابن أبي الدنيا

في «صفة الجنة» حديث (٨٦) كلهم من طريق محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن سمرة –به–.

هكذا أخرجوه و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه بتمامه أي بمتابعة تامة لا ولكن وجدت الوليد بن مسلم يرويه بمتابعة قاصرة منه لمحمد بن بشار.

وذلك فيما أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣٨/١٦) وأبو نعيم في «صفة الجنة» حديث (١١) من طرق ثم كلاهما من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة بنحوه .

هكذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه أبو الجماهر .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٨٦/٢١٣/٧) وفي «مسند الشاميين» (٢٦٥٠/٣١/٤) قال حدثنا الحسن بن جرير الصوري ثنا أبو الجماهر ثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة بنحوه .

هكذا رواه أبو الجماهر تابع فيه الوليد بن مسلم كما رواه بدون زيادة ولا نقصان .

وكان من المفترض أنْ نجد الوليد مدلساً في هذا الحديث على ظنِّهم وقولهم عنه كان يدلس ويسوي .

ولعمري لو كان كما قالوا لوجدته مدلساً في هذا الإسناد لسعيد بن بشير وهو ضعيف الحديث .

لا الوليد لم يُدلِّس فيه بفضل الله لا تدليس تسوية ولا إسناد، فأين ما زعموه يا

معشر العباد!!!

الحديث التاسع والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: « قَدِمَ الْجَارُودُ بْنُ المعلّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُرْتَدًّا فَقَالَ: أَسْلِمْ يَا جَارُودُ فَقَالَ: إِنّ لِي دِيْناً قَالَ لَهُ النّبِيُّ ﷺ: إِنّ دِيْنَكَ يَا جَارُودُ لَيْسَ بِشَيءٍ وَلَيْسَ بِدِيْنٍ فَقَالَ لَهُ الجَارُودُ: فَإِنْ أَنَا أَسْلَمْتُ فَمَا كَانَ مِنْ تَبِعَةٍ فِي الإِسْلامِ فَعَلَيكَ قَالَ: نَعَمْ فَأَسْلَمَ وَمَكَثَ بِالْمَدِيْنَةِ حَتّى فَقِهَ فَلَمّا أَرَادَ الْخُرُوجَ قَالَ يَا رَسُولَ اللهِ: هَلْ نَجِدُ». الحديث بطوله

أخرجه ابن جرير الطبري في «تأريخه» (٢/٢٨٥) قال حدثنا عبيد الله قال أخبرنا عمِّي قال أخبرنا سيف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن أبي الحسن —به—.

هكذا أخرجه ابن جرير من طريق إسماعيل بن مسلم و لم أجده عند غيره من طريق إسماعيل .

وقد ذكر الحديث من هذا الوجه أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» (١٥/ ٢٤٧) وقال فذكر سيف عن إسماعيل بن مسلم – به – .

وسيفٌ هذا هو صاحب كتاب الفتوح فلعل الحديث فيه !

ثم لو كان فيه فإنّ ذلك لا يضرُّ الوليد شيئاً لأنّه لا ذكر له في إسناده، ولا للأوزاعي الذي يُخشى من الوليد تدليس إسماعيل بن مسلم لو كان الأوزاعي رواه عنه على حدِّ قول الإمام الدارقطني .

إذن كُلُّ هذه الظنون في الوليد بن مسلم مستبعدة في هذا الحديث، فليس له ثمة تدليس .

الحديث الخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: « لَمّا بَنَى رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَسْجِدَ أَعَانَهُ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ وَهُوَ مَعَهُمْ يَتَنَاوَلُ اللّبِنَ حَتّى اغْبَرَّ صَدْرُهُ فَقَالَ: ابْنُوهُ عَرِيْشاً كَعَرِيْشِ مُوسَى قَالَ: فَقُلْنَا لِلْحَسَنِ: ومَا عَرِيْشُ مُوْسَى؟ قَالَ: إِذَا رَفَعَ يَدَهُ بَلَغَ العَرِيْشَ يَعْنِي السَّقْفَ » .

أخرج الحديث ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» ص (١٨٤/ح٢٨٦) ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٤٢/٢) قال أي ابن أبي الدنيا حدثنا الحسن بن حماد قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به—.

هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا ومن طريقه البيهقي في الدلائل من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني أنَّ الأوزاعي ليس هو الراوي لهذا الحديث عن إسماعيل بن مسلم حتى يُخشى من الوليدِ تدليساً لإسماعيل في هذا الحديث إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه .

ولعمري كلُّ هذه تخرصات وظنون ، مبناها على التقليد والتقليد فنون!! والوليد براء منها .

الحديث الحادي والخمسون مما رواهُ إسماعيلُ بنُ مُسْلِمٍ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: « خَرَجَ عَلَيْنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِيْنَ أَصْبَحَ فقالَ: إِنَّهُ وُلِدَ لِي اللَّيْلَةَ غُلَامٌ وَإِنِّي سَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ » .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/١٣٥) قال وأخبرنا محمد بن خازم أبو معاوية الضرير عن إسماعيل بن مسلم عن يونس بن عبيد عن أنس بن مالك —به—.

هكذا أخرجه ابن سعد و لم أجده عند غيره من هذا الوجه ، على أنَّ المخرجين لهذا الحديث كثير ، والمتكلمين على طرقه كذلك .

بيد أنِّي لم أر أحداً منهم اتهم الوليد في هذا الحديث بتدليس ، و لم أر من ذكره في طرقه لا هو ولا الأوزاعي .

وعليه لا تدليس منه، ولا يخشى في هذا الحديث وبالله التوفيق .

الحديث الثاني والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: « قالَ أَبُو بَكرٍ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنِّي رَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنَّ عَلَيَّ ثَوبَيْ حَبرَةٍ وَأَنَا أَطَأُ فِي عَذَرَاتِ النّاسِ وَفِي صَدْرِيْ رَقَمَتَيْنِ فَقَالَ: أَمّا الرّقَمَتَانِ فَتَلِي سَنَتَيْنِ وَأَمّا الثّوبُ الحَبِرَةُ فَمَا تَحبِرُ بِهِ مِنْ وَلَدِكَ وَأَمّا العَذَرَةُ فَمَا يَنَالُكَ مِنْ أَذَاهُمْ » .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/٢٢٦) قال أخبرنا محمد بن عمر عن الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

هكذا وجدت الحديث عند ابن سعد من طريق إسماعيل بن مسلم .

وكذلك وجدته عند ابن سعد وغيره من طريق أخرى لا ذكر فيها لإسماعيل بن مسلم ولا للأوزاعي ولا للوليد بن مسلم .

وعليه لا يخشى من الوليد تدليس في هذا الحديث، على أقل الأحوال، وفي جميع الأقوال .

الحديث الثالث والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ لا يَقْبَلُ صَلاةً إِلَّا بِطَهُورٍ، وَلا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ » .

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٢٨٤/١) قال حدثنا عبدان حدثنا زيد بن الحريش حدثنا أبو همّام عن إسماعيل بن مسلم عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله —به—.

هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» ، و لم أجده عند غيره بذكر إسماعيل بن مسلم .

وكذلك الإمام الدارقطني كما في «العلل» (٨٨٨) قد ذكر رحمه الله هذا الحديث و لم يذكر فيه شيئاً لا عن إسماعيل بن مسلم ولا عن الوليد ولا عن الأوزاعي وحسبك به اطلاعاً ومعرفة .

ولو كان للوليد تدليس في هذا الحديث لنبه عليه ، أو ليس هو المُتَّهَم للوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم ؟!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يروه من هذا الوجه ولا من غيره فيما أعلم والله أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث الرابع والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسٍ ﷺ قالَ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الخَلاءَ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .

أخرج الحديث البزار في «مسنده» (٦٧٠٢) والطبري في «جامع البيان» (٣٢/٨) والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨/٣٤٥/٨) وفي «الدعاء» أيضاً (١/ ٣٦٥/١٣٤) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص(١٦٥-١٦٦/ح٢٨٠) بعضهم من طريق المحاربي وبعضهم من طريق عبدالرحيم بن سليمان ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة عن أنس بن مالك بهذا الحديث.

قال البزار عقب الحديث: «... لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلَّا إسماعيل بن مسلم ».

وقال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن الحسن وقتادة إلَّا إسماعيل بن مسلم تفرّد به عبد الرحمن بن سليمان » .

وعزى الحديث السيوطي في «الشمائل الشريفة» ص(١٣٥) لابن السني في عمل اليوم والليلة وقال عقبه: «وإسماعيل بن مسلم ضعَّفه أبو زرعة وغيره».

قلت: وهذه التعليقات من هؤلاء الأعلام على هذا الحديث تدلُّ على أنَّ إسماعيل بن مسلم محفوظ في طرق الحديث كُلِّها و لم يدلِّس ولهذا لم يغب عنهم

إسماعيل بن مسلم في إسناده ولا عن الذين أخرجوا الحديث.

إذن إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس من الوليد، ولا من غير الوليد بن مسلم بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه.

الحديث الخامس والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهلِ الشّامِ منْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصَابَهُ وَجَعٌ في رِجلِه فَمَرَّ بِبَقلَةِ الحَمْقَاءِ فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَدَمَهُ عَلَيْهَا فَلَمْ يَرْفَعْ حَتّى عَافَاهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ الوَجَعِ فَدَعَا النَبِيُّ ﷺ لَهَا بِالبَرَكَةِ وَقَالَ: انبِتِيْ حَيْثُ شِئتِ وَقَالَ: إِنَّ فِيْهَا لَشِفَاءً مِنْ سَبْعِيْنَ دَاءً أَدْنَاهَا الصُّدَاعُ».

أخرج الحديث السهمي في «تاريخ جرجان» ص(٢٤٢/ت٣٩٣) قال حدثنا أبو الحسن أحمد بن موسى بن عيسى الوكيل الجرجاني حدثنا أبي حدثنا محمد بن عبد المؤمن بن عبد العزيز أخبرنا إسماعيل بن مسلم عن أبي المهاجرين عن رجل من أهل الشام —به—.

هكذا أخرجه السهمي و لم أجده عند غيره مسنداً من هذا الوجه ولا من طريق الوليد بن مسلم أيضاً ولا من حديث الأوزاعي .

وعليه لا علاقة للوليد بالحديث فضلاً عن أنْ يكون تعاطى فيه التدليس.

الحديث السادس والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَمْرِو بن خَارِجَةَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ

إِلَّا أَنْ يُجِيْزَ الْوَرَثَةُ » .

أخرج الحديث الدارقطني في «السنن» (١٠/١٥٢/٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٠/٣٥/١٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٣٢٠/١٦٤/٦) بعضهم من طريق زياد بن عبدالله، وبعضهم من طريق حفص بن غياث ثم ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري عن عمرو بن خارجة بهذا الحديث.

هكذا أخرجه هؤلاء بإهمال نسب إسماعيل بن مسلم وقد ادَّعى ابن الملقن في «البدر المنير» (٢٧١/٧) أنَّ إسماعيل بن مسلم هو الثقة أي العبدي وليس المكي الضعيف.

ويبدو لي أنَّه المكي الضعيف لا العبدي الثقة لأنَّ حفص بن غياث يروي إسماعيل بن مسلم المكي لا العبدي .

وقد روى الحديث حفص بن غياث عن إسماعيل بن مسلم كما هو عند الإمام الطبراني في المعجم الكبير .

إذن إسماعيل بن مسلم هو المكي والله أعلم ولو كان هو لا علاقة للوليد بن مسلم برواية هذا الحديث من هذا الوجه ولا الأوزاعي .

وإذا كان كذلك فمن باب أولى أنْ لا يكون للوليد علاقة بتدليس إسماعيل بن مسلم ولا غيره كيف وهو لم يروه من هذا الوجه فيما أعلم والله أعلم.

الحديث السابع والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَة » .

أخرج الحديث أبو عوانة في «المستخرج» (١/٣٧٤/١٣٥٦) والخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد» (٥/١٩٧) وأبو نعيم الأصبهاني في «أخبار أصبهان» (١/٣٥٧) من طرق لا ذكر فيها للوليد ولا للأوزاعي ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة — به-.

هكذا وجدت الحديث عند أبي عوانة والخطيب وأبي نعيم الأصبهاني فقط من هذا الوجه و لم أجد لهم كلاماً ولا لغيرهم عن الوليد بن مسلم ولا غيره في إعلال هذا الحديث من هذا الوجه ولا حتى للإمام الدارقطني وقد تكلم عليه كما في «العلل» (٢١٣٩) وعليه لا علاقة للوليد بن مسلم برواية الحديث فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس .

الحديث الثامن والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مُرْسَلاً قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَرْكَبُ الحِمَارَ، وَيَلْبسُ الصُّوفَ، وَيَلْعَقُ أُصْبعَهُ، وَيَأْكُلُ عَلَى الأَرْضِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ».

أخرج الحديث المروزي في «زوائده على كتاب الزهد لابن المبارك» ص (٣٥٣/ح٩٩٥) وهنَّادُ بن السري في «الزهد» أيضاً (٢/٤١١/٧٩٩) كلاهما من

طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري —به—.

هكذا أخرجه ابن السري والمروزي و لم أجد الحديث عند غيرهما من هذا الوجه ولا من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أو غيره .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لم أجد له رواية فيه فيما أعلم والله أعلم .

الحديث التاسع والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِكرِمَةَ رَحِمَهُ اللهُ – يَرفَعُ الحَدِيْثَ – قَالَ: « الابْتِهَالُ هَكَذَا: وَقَلَبَ كَفَّيْهِ إِلى الأَرْضِ، وَالْمَسْأَلَةُ هَكَذَا: وَبَسَطَ كَفَّيْهِ، وَالْإِخْلَاصُ أَنْ تُشِيْرَ بِأُصْبعٍ وَاحِدَةٍ تَدْعُو بِهَا».

أخرج الحديث ابن فضيل الضبي في «كتاب الدعاء» ص(١٧٨/ ح١٦) قال حدثنا إسماعيل بن مسلم عن عكرمة يرفع الحديث — به – .

هكذا وجدت الحديث من هذا الوجه عند ابن فضيل الضبي فقط و لم أجده عند غيره إلَّا من وجه آخر عن ابن عباس[1] ولا ذكر في إسناده للوليد بن مسلم ولا للأوزاعي ولا لإسماعيل بن مسلم أيضاً .

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/٢٥٠/٣٢٤٧) وعزاه إليه السيوطي كما في كتر العمال (٢/٢٦٣/٤٩٠٨) وكذلك في فض الوعاء في أحاديث الدعاء ص(١٠٠/ح٥٨).

والله هو الموفق لهذا .

الحديث الستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ القَاسِمِ بْنِ أَبِي بزَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- قالَ: «أَنّ رَجُلاً من بني قُشَيْرٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنّمَا كُنّا نَعْبُدُ في الجَاهلِيَّةِ أَوْثَاناً وَكُنّا نَرَى أَنّهَا تَضُرُّ وَتَنْفَعُ فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَفْلَحَ مَنْ جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلّ لَهُ عَقلاً » .

أخرج الحديث ابن أبي الدنيا في «كتاب العقل وفضله» حديث (١٢) قال حدثنا صفوان بن عيسى عن إسماعيل المكي عن القاسم بن أبي بزَّة — به-.

هكذا أخرجه ابن أبي الدنيا و لم أجده عند غيره من هذا الوجه وهذا يعني أنْ لا تدليس في إسناده لإسماعيل بن مسلم ولا لغيره .

وكذلك لا رواية للوليد ولا للأوزاعي في هذا الحديث من هذا الوجه وبالله التوفيق .

الحديث الحادي والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « إِنّ مَثَلَ أَصْحَابِي في أَمّتِي كَالْمِلْحِ في الطّعَامِ، لَا يَصْلحُ الطّعَامُ إِلّا بِالمِلْحِ » – قَالَ الحَسَنُ – فَقَدَ ذَهَبَ مِلْحُنَا فَكَيْفَ نصلحُ ؟

أخرج الحديث ابن المبارك في «الزهد» ص(٢٠٠-٢٠١/ح٥٧٢) والآجري في «الشريعة» (١١٥٧/١٦٨٣/٤) من طريق ابن المبارك وكذلك أبو القاسم الحلبي

في «حديثه» حديث (١٣) وكذلك الشهاب القضاعي في «مسنده» (٢/٢٧٥/ ١٣٤٧) وكذلك ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/١٥-١٦) وكذلك البغوي في «شرح السنة» (١٤/٧٢-٧٣/٣٨٦٣) وفي «معالم التنزيل» (١/٤٤٥-٤٤٦) وفي «الأنوار في شمائل النبي المختار» (١٢٣٠) وكذلك أبو زرعة طاهر بن محمد في «صفوة التصوف» حديث (٢٠٢) وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» حديث (١٩-٢٠) والبزار في «مسنده» (٦٦٩٨) وأبو يعلى في «مسنده» (٥/١٥١/٢٧٦٢) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس بهذا الحديث.

قال البزار عقب الحديث: « لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلَّا إسماعيل بن مسلم ولا رواه عنه إلَّا أبو معاوية » .

وسأل ابن أبي حاتم أباه كما في «العلل» (٢٥٨٢) عن رواية أبي طاهر بحر بن شعيب النسوي لهذا الحديث حيث قال في إسناده عن سالم المكي فقال قال أبي: «هذا خطأ إنما هو إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخطأ فيه أبو طاهر » .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٨): « وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف».

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/٥٩١/٩٩٦): « وإسماعيل بن مسلم ضعيف وقد تفرد به الحسن ».

وقال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٢٥٧/٢٢٦٤): «...فيه كسابقه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف انفرد به عن الحسن البصري ».

قلت: هكذا اتفقت كلمة المخرجين لهذا الحديث من هذا الوجه أنْ لا علة له غير إسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني أنْ لا علاقة للوليد بن مسلم برواية هذا الحديث عن الأوزاعي أصلاً وفضلاً عن أنْ يكون قد دلس فيه !!

الحديث الثاني والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قالَ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ أَنْزِلْ فِي أَرْضِنَا زِينَتَهَا، وَأَنْزِلْ فِي أَرْضِنَا سَكَنَهَا، وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٥٢/٢٢٨/٧) قال حدثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا معتمر بن سليمان قال سمعت إسماعيل المكي يحدِّث عن الحسن عن سمرة –به–.

هكذا وجدت الحديث عند الإمام الطبراني و لم أر أحداً من أهل العلم أعله لا بإسماعيل بن مسلم ولا غيره .

والحديث كما ترى ليس هو من حديث الوليد عن الأوزاعي حتى نخشى من الوليد أنْ لو رواهُ يدلِّس فيه إسماعيل بن مسلم المكي إجلالاً للأوزاعي من الرواية عنه.

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه.

الحديث الثالث والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ –رَحِمَهُ اللهُ– بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

« قالَ رَبُّكُمْ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا دَعَانِي».

أخرج الحديث محمد بن فضيل الضبي في «الدعاء» حديث (٢٦) قال عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن أنه بلغه —به-.

هكذا أخرجه الضبي وهو كما ترى ليس من حديث الوليد عن الأوزاعي حتى نخشى من الوليد تدليس إسماعيل فيه لو رواه عن الأوزاعي إجلالاً له من الرواية عنه.

وكذلك لم أجد الحديث عند غير الضبي من هذا الوجه لا بإسقاط إسماعيل بن مسلم من إسناده ولا بإثباته .

الحديث الرابع والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمّدِ بنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «كَانَ النّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الْهِلالَ قَالَ: اللهُ أَكْبَرُ رَبِي وَرَبُّك اللهُ هِلَالُ رُشْدٍ وَبَرَكَةٍ».

أخرج الحديث الضبي في «الدعاء» حديث (٣٦) قال حدثنا إسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن صبيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم — به -.

هكذا رواه الضبي و لم أجده عند غيره من هذا الوجه لا بإسقاط إسماعيل بن مسلم من إسناده ولا بإثباته .

ثم إنَّ الحديث ليس هو من حديث الوليد عن الأوزاعي تلك الأحاديث. التي زعموا أنَّ الوليد كان يدلس فيها إسماعيل بن مسلم وأمثاله إجلالاً للأوزاعي من الرواية عنهم .

وعليه لا علاقة للوليد برواية الحديث فضلاً عن التدليس فيه .

الحديث الخامس والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مُرْسَلاً قَالَ: « كَانَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَمْشِي فِي طَرِيْقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِيْنَةِ فَعَرَضَتِ امْرَأَةٌ، فَأَتْبَعَهَا بَصَرَهُ وَهُوَ يَمْشِي، فَشُغِلَ بِالنّظرِ إِلَيْهَا، فَعَرَضَ لَهُ حَائِطٌ، فَأَصَابَ وَجهَهُ فَشَجّهُ، فَأَتَى النّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ اللهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً عَجَّلَ لَهُ عُقُوبَتَهُ فِي الدّنيَا، وَإِذَا أَرَادَ بِهِ شَراً أَخّرَ عُقُوبَتَهُ إِلى يَومِ القِيَامَةِ حَتى يَأْتِيهُ كَأَنَّهُ عِيْرٌ فَيَطرَحهُ فِي النّارِ».

أخرج الحديث هناد بن السري في «الزهد» حديث (٤٣٣/٢٥٠/١) حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – .

هكذا أخرجه هناد ، و لم أجده عند غيره بهذا الإسناد !

وهو أيضاً كما ترى ليس من حديث الوليد عن الأوزاعي عن الحسن حتى نخشى من الوليد إسقاط إسماعيل بن مسلم من بينهما .

وعليه لا علاقة للوليد برواية الحديث فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس

الحديث السادس والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قُلتُ: « يَا رَسُولَ اللّهِ أوصني. قَالَ: اعْبُدِ اللهَ وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئاً وَاذْكُرِ اللهَ عِنْدَ كُلّ شَجَرٍ وَمَدَرٍ، وَخَالِقِ النّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ ،

وَإِذَا عَمِلْتَ سَيِّئَةً فَأَتْبِعْهَا حَسَنَةً إِنْ سِراً فَسِرٌّ، وَإِنْ عَلَانِيَةً فَعَلَانِيَةٌ».

هذا الحديث الكلام فيه كسابقه وقد أخرجه هناد بن السري في «الزهد» حديث (١٠٧٥) قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن معاذ —به—.

وهو كما ترى لا علاقة للوليد بروايته فضلاً عن أنْ يكون دلس فيه.

الحديث السابع والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مُرْسَلاً قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِيَّاكُمْ وَمَجَالِسَ الطُّرُقِ فَإِنْ كُنْتُمْ جَالِسِيْنَ لَا مَحَالَةَ فَإِنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَغُضُّوا الْبَصَرَ وَتَهْدُوا السَّبِيْلَ وَتُعِيْنُوا الضَّعِيْفَ وَتَرُدُّوا السَّلَامِ » .

أخرج الحديث هنَّاد، بن السري أيضاً في «كتاب الزهد» حديث (١٢٣٠) يقال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به—.

هكذا أخرجه هنَّاد و لم أجده عند أحد غيره بهذا الإسناد .

وكذلك لم أجد الوليد بن مسلم يرويه فضلاً عن أنْ يكون دلس فيه!

الحديث الثامن والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مُرْسَلاً قَالَ: « مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِبَعِيْرٍ مَعْقُولٍ فِي صَدْرِ النَّهَارِ فَمَضَى فِي حَاجَتِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ وَالبَعِيْرُ عَلَى حَالَتِهِ

فَقَالَ لِصَاحِبِهِ: أَمَا عَلِمْتَ هَذَا شَيْئاً اليَوْمَ؟ قَالَ:لَا قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَيُحَاجُّكَ يَومَ القِيَامَةِ».

أخرج الحديث هنَّاد بن السري في «الزهد» حديث (١٣٤٤/٦٢٣/٢) حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به - .

هذا الحديث كغيره من الأحاديث التي تقدمت وهي كثيرة جداً وهي لا علاقة للوليد بن مسلم بروايتها فضلاً عن التدليس فيها

فأين ما زعموه عن الوليد بأنه يُدلِّس ويكثر من التدليس والتسوية في مثل هذه الأحاديث والتي هي مظنة تدليس الوليد لأنها من أحاديث الضعفاء الذين اتهم الوليد بتدليسهم .

الحديث التاسع والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: « بِئْسَ الطَّعَامُ يُدْعَى إِلَيْهِ الأَغْنِيَاءُ وَيُمْنَعُهُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ دُعِيَ إِلَيْهِ فَلَمْ يُجِبْهُ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ مَا أَنَا أَقُوْلُهُ » .

أخرج الحديث الإمام الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/١٣١/ ٧٠٧٦) قال حدثنا محمد بن حفص نا زُنيج نا هارون بن المغيرة عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

هكذا أخرجه الطبراني وقال عَقِبَه: «...ورواه الناس عن الزهري عن الأعرج ...».

قلت: رووه بذلك عنه وبغيره وقد بينت ذلك في الكلام على هذا الحديث إذ هو الحديث الخامس والثلاثون من أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن الزهري[1].

وذكرت هناك أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث كيف وطريق إسماعيل غير طريق الوليد فمن أين يتأتى التدليس وبالله التوفيق .

الحديث السبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطّاب ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: « تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ الْمُتَابَعَةَ بَيْنَهُمَا تَنْفِي الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ » .

هذا الحديث سئل عنه الإمام الدارقطني كما في «العلل» (٢/١٧/ ٩٠) فأجاب رحمه الله قائلاً: «يرويه إسماعيل بن مسلم المكي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنَّه خطبهم فقال: «**فرقوا بين الحج والعمرة فإنه أتمّ لحجكم وتابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب**» فأمَّا قولُه الأول فصحيح عن نافع عن ابن عمر وأمَّا قوله تابعوا فهو وهم من حديث نافع وإنَّما رواهُ عبيد الله عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب».

هكذا قال الإمام الدارقطني و لم أجد ما يخالف ما قال ، وقوله على أيّ حال ، لا علاقة للوليد فيه البتة برواية الحديث ، فضلاً عن التدليس فيه.

الحديث الحادي والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

(١)انظر (١/٢٧١/٣٥) من هذا الكتاب.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: « تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي».

أخرج الحديث ابن أبي خيثمة في «تأريخه» حديث (١٨٩١) والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٤٠٢/٧٣٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٦٣/ ١٢٧٧٠) وابن عدي في «الكامل» (١/٤) وابن منده في «فتح الباب في الكنى والألقاب» ص(٢٠) من طرق لا ذكر فيها للوليد ولا للأوزاعي ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي رجاء عن ابن عباس — به –

هكذا أخرج الحديث هؤلاء و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه لا بذكر إسماعيل بن مسلم ولا بإسقاطه .

ولعلَّ هذه الطريق هي الوحيدة لهذا الوجه ولذا لم يُعلّها ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٢/١١٥١/٢٤٤١) بغير إسماعيل بن مسلم

إذن إسماعيل مذكور في إسناده على كل الأحوال .

وعليه لا تدليس من الوليد في إسناده بل الوليد لم يروه من هذا الوجه بالكلية فيما أعلم والله تعالى أعلم .

الحديث الثاني والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصّامتِ ﷺ قَالَ: « كَانَ الرّجُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُطَلّقُ امرَأَتَهُ وَيَقُولُ: كُنتُ لَاعِباً، وَيُعْتِقُ مَمْلُوكَهُ وَيَقُولُ: كُنتُ لَاعِباً، وَيُزَوّجُ ابْنَتَهُ وَيَقُولُ: كُنتُ لَاعِباً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ثَلاثٌ مَنْ قَالَهُنَّ لَاعِباً فَهِيَ

جَائِزَاتٌ عَلَيْهِ: الطَّلاقُ، وَالْعِتاقُ، وَالنِّكَاحُ، فَأَنزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللهِ هُزُواً﴾ [1]».

أخرج الحديث أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٨/ ١٧٠٦/٤٣١) وفي «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٢٢٧) وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (٢٨٢/١) كلاهما من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبادة بن الصَّامِت —به—.

هكذا أخرجه أحمد بن منيع وابن مردوية وهو كما ترى إسماعيل بن مسلم مذكور في إسنادهم لا مُدلِّس ولا مُغلِّس .

ناهيك عن كون الحديث ليس من حديث الوليد عن الأوزاعي تلك الأحاديث التي اتهم الوليد فيها بالتدليس .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث.

الحديث الثالث والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْمُهَاجِرِ بن قُنْفُذٍ ﷺ قَالَ: « رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلاثَةً عَلَى دَابَّةٍ فَقَالَ: الثَّالِثُ مَلْعُونٌ » .

أخرج الحديث ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/٦٠/ت١٠٠٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٣٠/٧٨٢) والطبري كما في «اللآلئ المصنوعة» (٢/١١٢-

(١) سورة البقرة آية (٢٣١).

١١٣) من طرق لا ذكر فيها للوليد ولا للأوزعي ثم ثلاثتهم من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن المهاجر بهذا الحديث .

قال الهيثمي في «المجمع» (١/١١٣): «... رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات ».

وقد ذكر هذا الحديث والكلام عليه الحسيني أيضاً في «البيان والتعريف» (٢/١٧/٩٢٩) والسيوطي في «اللآلئ» (٢/١١٣) وفي غيره ولم يذكر واحد منهم عن الوليد بن مسلم في هذا الحديث شيئاً عن التدليس بل ولا عن رواية الحديث فضلاً عن غيرها .

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث فضلاً ، أنْ يكون دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم أو غيره .

الحديث الرابع والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « ثَلاثَةٌ تَشْتَاقُ إِلَيْهِمْ الْجَنَّةُ عَمَّارٌ وَسَلْمَانُ وَبِلالٌ » .

أخرج الحديث من طريق إسماعيل بن مسلم ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٢١) قال: «... وأنبأناه الحسن بن سفيان ثنا نصر بن علي الجهضمي عن أبي أحمد الزبيري عن الحسن بن صالح عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن مثله إلَّا أنَّه قال عمَّار وسلمان وبلال فسماه الزبيري وكناه هؤلاء » .

هكذا أخرجه وهكذا علق عليه ابن حبان ولم يزد على ما نقلت لك

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا رواية للوليد في هذا الحديث والله أعلم .

الحديث الخامس والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ».

أخرج الحديث الدارقطني في «السنن» (٢/٢٨٤/٢١٦) وابن الغطريف في «جزئه» ص(٦٩/ح٢٠) والحاكم في «المستدرك» (١/٦٤٣/١٧٣٠) وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/١٣٢/١٢٢٦) وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٦/ ١٤٦) والواحدي في الوسيط في «تفسير القرآن المجيد» (٩٣) من طرق لا ذكر فيها للوليد ولا للأوزاعي ثم كلهم من طريق محمد بن كثير الكوفي عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن سيرين عن زيد بن ثابت —به—.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس من طريق إسماعيل بن مسلم أيضاً.

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/٢٨٤/٢١٦) والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٤٣/١٧٢٩) من طرق لا ذكر فيها للوليد ولا للأوزاعي ثم كلاهما من طريق محمد بن كثير الكوفي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس — به— .

هكذا أخرج أصحاب الكتب حديث إسماعيل بن مسلم هذا فيما وقفت عليه من مصادر وهي لعمري كثيرة جداً.

بيد أني لم أجد من اتهم الوليد فيه بشيء بل و لم يذكروا له رواية في هذا الحديث من هذه الأوجه .

على أنَّ المتكلمين على تخريج الحديث كثير ناهيك عن كونهم أرباب هذا الفنِّ من المتأخرين كابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٤٦٦/١٢٩٩) وابن عبد الهادي في «تنقيح تحقيق أحاديث التحقيق» (٢/٤٠٥/ ١٢٨٨) وابن حجر في «الدراية» (٢/١٢٣/١٢٢٦) وفي «تلخيص الحبير» (٢/٢٢٥/٥١٤) والزيلعي في «نصب الراية» (٣/١٤٧) وابن الملقن في «البدر المنير» (٦/٦٠- ٦١) والشوكاني في «نيل الأوطار» (٥/٤) كل هؤلاء تكلموا على تخريج الحديث وأعلّوه بإسماعيل بن مسلم إلَّا أنهم لم يذكروا عن الوليد شيئاً في هذا الحديث ولا بالرواية فضلاً عن التدليس .

وهذا يعني أنْ لا رواية للوليد في هذا الحديث والله أعلم وهو الموفق لهذا.

الحديث السادس والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جُنْدُبِ بنِ زُهَيْرٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ».

أخرج الحديث عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/١٨٤/١٨٧٥٢) والإمام أبو عسيى الترمذي في «الجامع» (٤/٦٠٠/١٤٦٠) وفي «العلل الكبير» (١/٢٣٧/ ٤٣٠) وابن أبي عاصم في «الديات» حديث (٢٦١) والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١/٤٨٥) وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٤٤/١٥٠) والطبراني

في «المعجم الكبير» (٢/١٦١/١٦٦٥) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) والجصاص في «أحكام القرآن» (١/٦٦) والدارقطني في «السنن» (٣/١١٤/١١٢) والحاكم في «المستدرك» (٤/٤٠١/٨٠٧٣) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٩٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/١٣٦/ ١٦٢٧٧) وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/٤٤٦/ت٨٠٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/٣٠٩-٣١٠) والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/١٤٨) بعضهم قال عن ابن عيينة وبعضهم قال عن أبي معاوية مروان بن معاوية ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب[1] -به-.

هكذا أخرج الحديث هؤلاء ومن أعلَّه منهم إنما أعلَّه بإسماعيل بن مسلم و لم يذكروا فيه شيئاً عن الوليد بن مسلم البتة .

ناهيك عمَّا صرَّح به بعضهم من أنَّ الحديث لا يُعرف له غير هذا الوجه الذي مذكور فيه إسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناد هذا الحديث لا من الوليد ولا من غيره .

الحديث السابع والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « الْحُمَّى قِطْعَةٌ

(١) عدا عبد الرزاق فقد رواه عن ابن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — مرسلاً و لم يذكر فيه جندباً .

مِنَ النَّارِ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُمْ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ » .وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حُمَّ دَعَا بِقِرْبَةٍ فَأَفْرَغَهَا عَلَى بَدَنِه فَاغْتَسَلَ » .

أخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في «جزء» له حديث (٧٤) ومن طريقه البزار في «مسنده» (٤٥٩٩) وكذلك الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥/ ١٨٥٧/١٠٨) وكذلك العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٩٢/١) وكذلك الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٤٧/٢٢٧/٧) وكذلك الحاكم في «المستدرك» (٤/٤٤٧/ ٨٢٢٩) وكذلك أبو سعيد النقاش في «ثلاثة مجالس من أماليه» حديث (٤٣) وكذلك أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٥٩٦) وكذلك ابن الجوزي في «كشف المشكل» (١٨٦/٢) جميعهم من طريق الأنصاري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة بن جندب —به-.

هكذا أخرجه هؤلاء وأعاهم عليه قوم آخرون بالكلام على علته وأنّ في إسناده راو ضعيف ومنهم من صرَّح باسمه وأنَّه إسماعيل بن مسلم المكي

وهؤلاء المتكلمون على علة الحديث هم أرباب هذا الفنِّ كالحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٧٧/١٠) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٤/٥) والمناوي في «فيض القدير» (١٨٠/٨) والسيوطي في «الشمائل الشريفة» (ص١٢٢/ح١٧٦) وكلهم لم يذكروا عن الوليد شيئاً من التدليس في هذا الحديث .

على أنَّ هذا الحديث قد رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن نافع عن القاسم عن عائشة من غير طريق إسماعيل بن مسلم وقد تقدم معنا حيث هو الحديث

الثالث مما رواه الوليد عن الأوزاعي عن نافع[1] ولكن لا تدليس له فيه كما بينت هناك وهنا والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثامن والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي».

أخرج الحديث ابن ماجه في «السنن» (١/١١٠/٣٠١) قال حدثنا هارون بن إسحاق حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة عن أنس بن مالك — به — .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/٤٤/١٢٠): « هذا حديث ضعيف ولا يصحُّ فيه بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وإسماعيل متفق على تضعيفه ... » .

هكذا أعلَّ الحديث البوصيري بإسماعيل بن مسلم وكذلك كُلٌّ من تكلَّم على هذه الطريق كالبهوتي في «كشاف القناع» (١/٦٧) وابن مفلح في «المبدع» (١/٨٢) والمناوي في «فيض القدير» (٥/١٢٢) وابن الملقن في «تحفة المحتاج» (١/١٦٨/٥٠) والشيخ محمد بن عبد الوهاب كما في «مجموعة الحديث» (١/٣٤) كلهم أعله بإسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني أنَّ إسماعيل مذكور في كُلِّ طرق الحديث أي لم يُدلِّس لا

(١) انظر (١/١١٩/٣) من هذا الكتاب.

من الوليد ولا من غير الوليد .

ناهيك وأنّ مجموعهم لم يذكر للوليد رواية في الحديث فضلاً عن التدليس والله هو الموفق لهذا .

الحديث التاسع والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ نُفَيْعِ بْنِ مَسْرُوحٍ الثَّقَفِيِّ ﷺ قَالَ: « رَأَيْتُ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَثِبَانِ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَيُمْسِكُهُمَا بِيَدِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَقَرَّ عَلَى الأَرْضِ تَرَكَهُمَا فَلَمَّا صَلَّى أَجْلَسَهُمَا فِي حِجْرِهِ ثُمَّ مَسَحَ رُؤُوسَهُمَا ثُمَّ قَالَ: إِنَّ ابْنَيَّ هَذَيْنِ رَيْحَانَتِي مِنْ الدُّنْيَا ثُمّ أَقبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَأَرجُو أَنْ يُصْلِحَ اللهُ عَزَّ وَجَلّ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ فِي آخِرِ الزّمَانِ -قَالَ مُحَمدُ بنُ الحُسَيْن- يَعنِي بِهِ الحَسَن-».

أخرج الحديث الآجري في «الشريعة» (٥/١٦٥-١٦٦/١٦٤٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٣٤/٢٥٩٤) وابن عدي في «الكامل» (٥/١١٠) كُلُّهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري عن أبي بكرة — به- .

هكذا أخرج أصحابُ الكتب حديثَ إسماعيل بن مسلم ومن غير طريق الوليد عن الأوزاعي ولا بتدليس إسماعيل من أيِّ مُدلِّس .

وعليه لا رواية للوليد بن مسلم للحديث من هذا الوجه فضلاً عن تدليس إسماعيل بن مسلم .

الحديث الثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصّامت ﷺ قَالَ: « كُنّا جُلُوساً عِنْدَ النّبِيِّ ﷺ إِذ احْمَرَّ وَجْهُهُ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَأَخَذَهُ كَهَيْئَةِ الغَشْيِ لِمَا يَجِدُ مِنْ ثِقَلِ ذَلِكَ فَلَمّا أَفَاقَ قَالَ:خُذُوا عَنّي قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنّ سَبِيْلاً البِكْرَانُ يُجْلَدَانِ وَيُنْفَيَانِ سَنَةً وَالثّيّبَانِ يُجْلَدَانِ وَيُرْجَمَانِ » .

أخرج الحديث الطبري في «جامع البيان» (٢٤٩/٤) قال حدثني يحيى بن إبراهيم المسعودي قال ثنا أبي عن أبيه عن جده عن الأعمش عن إسماعيل بن مسلم البصري عن الحسن عن عبادة بن الصامت — به — .

هكذا أخرجه الطبري في جامع البيان و لم أجده عند غيره من طريق الأعمش عن إسماعيل أو غيره .

ولا من غير طريق الأعمش عن إسماعيل هذا .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية وكذلك الأوزاعي والله تعالى أعلم .

الحديث الحادي والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلٍ ﷺ قَالَ: « قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي، قَالَ: خَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ » .

أخرج الحديث هناد بن السري حديث (١٢٧٤) قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن معاذ — به — .

هكذا أخرجه هناد بن السري من هذا الوجه و لم أجده عند غيره من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني أنَّ أبا معاوية تفرَّد به عن إسماعيل .

وهذا يعني أيضاً أنَّ الوليد لم يروه و لم يُدلِّس فيه إسماعيل بن مسلم .

على أني بحثت عن رواية للوليد والأوزاعي من هذا الوجه و لم آلو غير أني لم أجد بُداً من تبرئة الوليد في هذا الحديث من التدليس لأنه لم يرو الحديث بالكلية والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث الثاني والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ ﷺ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ».

أخرج الحديث أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٠/ ٢٣١١/٥١٢) والبوصيري كما في «إتحاف الخيرة» (٦٤٠٣) والبحيري في «فوائده» حديث (٢٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٧٨/١٥٧) من طرق لا ذكر فيها للوليد ولا للأوزاعي ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن عبد الرحمن[1] بن كعب عن أبيه —به—.

قال ابن حبان في المجروحين (١/١٢١) عن إسماعيل هذا : «... وقد

(١) وبعضهم قال عن عبد الله بن كعب عن أبيه كعب — به — .

روى عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنَّ النبي ﷺ قال في الجنين: «**ذكاته ذكاة أمه**» روى عنه روح بن عبادة وإنما هو عن الزهري قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون «**إذا أشعر الجنين فذكاته ذكـــاة أمه** ».

وقال البرذعي في سؤالاته (٧٤٨): « سألت محمد بن يحيى عن حديث كان في كتابي عن روح بن عبادة عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه – وذكر الحديث ثم قال – فلم يقرأه عليَّ وقال هذا عندنا غير محفوظ ».

هكذا قال البرذعي ومن قبله ابن حبان وتبعهم على تعليل الحديث بإسماعيل هذا ابن حزم في «المحلى» (٤١٩/٧) والزيلعي في «نصب الراية» (١٩١/٤) وابن حجر في «تلخيص الحبير» (١٥٨/٤) .

قلت: وهذا التعليل منهم بإسماعيل بن مسلم يدلُّ على وجوده في كُلِّ الأسانيد التي رويت عنه وأنَّه لم يُدلِّس لا من الوليد ولا من غير الوليد في كُلِّ ما جاء عن هذا الحديث من أسانيد، والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثالث والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « الذُّبَابُ كُلُّهُ فِي النَّارِ إِلَّا النَّحْلَ » .

أخرج الحديث أبو يعلى في «معجمه» (ص١٢٧/ح ١٣٣) وابن عدي في «الكامل»

(٢٨٤/١) و (٤٤/٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٨/١٢/ ١٣٤٦٨) وابن الجوزي في الموضوعات (٤٣٥/٢-٤٣٦) أربعتهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث.

هكذا أخرجه هؤلاء وأعلهم عليه قوم آخرون في الكلام عليه وأعلوه أيضاً بإسماعيل بن مسلم كالحافظ أبي طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (١٣٥٤/٣/ ٢٩٢٩) وابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٣٠/٣٨٦/٢) والذهبي في «الميزان» (٤١٠/١) والمناوي في «فيض القدير» (٥٦٩/٣) كُلُّهم أعلَّه به.

وهذا يعني أن إسماعيل بن مسلم مذكور في جميع أسانيده لم يُسقط ولم يُدلِّس من الوليد ولا من غير الوليد فيما جاء عن الحديث من أسانيد .

الحديث الرابع والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ» .

أخرجه ابن البختري في «جزء فيه ستة مجالس من أماليه» حديث (٩٩) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٩٦٠/٢٢٨/١٢) كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم عن مطر بن طهمان عن أبي جمرة عن ابن عباس — به .

هكذا أخرجاه ولم أجده عند غيرهما إلَّا أنَّ إسماعيل بن مسلم مذكور في إسناده كما ترى .

وكذلك الحديث ليس من حديث الوليد والأوزاعي حتى نخشى من الوليد

تدليس إسماعيل فيه لو رواه عن الأوزاعي كلا بل هو من طريق يزيد بن هارون عن إسماعيل عند البختري ومن طريق عبد الرحيم بن سليمان عن الطبراني عنه إسماعيل بن مسلم هذا .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية والله تعالى أعلم .

الحديث الخامس والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ ﷺ قَالَ: « أَقْعَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ عَلَى طَعَامٍ، فَقَالَ لِي: سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٠٦/٢٨/٩) وفي «كتاب الدعاء» أيضاً (٨٨٧/٢٧٧/١) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٩١٢) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٦٣/١٣) كلهم من طريق عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه عن النضر بن إسماعيل عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمرو بن أبي سلمة بهذا الحديث .

هكذا أخرجه هؤلاء و لم أجد الحديث عند غيرهم .

وهذا يعني أن النضر بن إسماعيل تفرَّد به عن إسماعيل بن مسلم وأنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس لا من الوليد ولا من غيره في إسناد هذا الحديث .

وعليه لا رواية للوليد لهذا الحديث من هذا الوجه فضلاً عن التدليس فيه والحمد لله على توفيقه .

الحديث السادس والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّلاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ».

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (٢/٤٣/٧٩٠) والطبري في «جامع البيان» (٢/٥٥٧) كلاهما عن محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة بن جندب بهذا الحديث .

هكذا أخرجاه و لم أجده عند غيرهما .

وهذا يعني أنَّ ابن أبي عدي تفرد به عن إسماعيل بن مسلم وأَنَّ إسماعيل تفرد به عن الحسن وهكذا .

وعليه لا رواية للوليد من هذا الوجه فضلاً عن تدليس إسماعيل بن مسلم من إسناده .

الحديث السابع والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: « أَنَّهُ صَلّى خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَرَاءهُ امْرَأَةٌ، حَتّى جَاءَ النّاسُ بَعْد » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/١٣٤/٢٧١١) والدارقطني في «الفوائد المنتخبة» حديث (٦١) كلاهما من طريق عبد الله بن نمير عن إسماعيل بن مسلم عن يونس بن عبيد عن ثابت البناني عن أنس بهذا الحديث .

قال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن يونس إلَّا إسماعيل».

وقال الدارقطني عقب الحديث أيضاً: « خالفه غيره فقال وثابت » .

أي خالف إسماعيل غيره فقال عن يونس بن عبيد وثابت لا عن ثابت كما قال إسماعيل بن مسلم .

هكذا علَّق الإمامان الطبراني والدارقطني على الحديث بما لا يفيد ولا يشير عن الوليد أو غيره فيه بتدليس .

ولو كان ثمة شيء من ذلك لسارع إليه الإمامان وتقدمونا بالفضل بالتنبيه عليه.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا رواية للوليد فيه من هذا الوجه والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث الثامن والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا بُورِكَ لَهُ فِيهَا، وَمَنْ أَخَذَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا فَمَثَلُهُ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ وَيْلٌ لِلْمُتَخَوِّضِ فِي مَالِ اللَّهِ وَمَالِ رَسُولِهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/١٨٨-١٨٩/٨٣٥٩) قال حدثنا موسى بن زكريا ثنا أبو عمرو بن يزيد الجرمي ثنا أبو بحر البكراوي ثنا إسماعيل

بن مسلم نا حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن أمِّ سلمة – به–.

قال الطبراني عقبه: « لم يرو هذا الحديث عن حبيب بن أبي ثابت إلَّا إسماعيل بن مسلم ولا عن إسماعيل بن مسلم إلَّا أبو بحر تفرَّد به أبو بريد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٤٦/١٠): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف » .

قلت: ومن هذين التعليقين السابقين على الحديث يتبين أنْ لا علة لهذا الحديث من هذا الوجه غير إسماعيل بن مسلم وكذلك أنَّه تفرد به عنه حبيب بن أبي ثابت.

وهذا يعني أنَّ الأوزاعي لم يروه عن إسماعيل ولا الوليد رواه عن الأوزاعي ودلَّس فيه إسماعيل هذا .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث البتة إنْ لم تكن له رواية للحديث أصلاً وهو كذلك .

الحديث التاسع والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ حَكِيمِ بن حِزَامٍ قَالَ: « جَاءَ مَالٌ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْعَبَّاسَ فَحَفَنَ لَهُ فَقَالَ: أَزِيدُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَحَفَنَ لَهُ ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحَفَنَ لَهُ ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحَفَنَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَبْقِ لِمَنْ بَعْدَكَ، ثُمَّ دَعَانِي فَحَفَنَ لِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَيْرٌ لِي أَوْ شَرٌّ لِي؟ قَالَ: لا بَلْ شَرٌّ لَكَ، فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ مَا أَعْطَانِي، ثُمَّ قُلْتُ: لا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا أَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ عَطِيَّةً بَعْدَكَ،

قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُبَارِكَ لِي، قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي صَفْقَةِ يَدِهِ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٥/٣١٣٦) قال حدثنا الحسين بن إسحاق التستري والعباس بن حمدان الحنفي الأصبهاني قالا ثنا علي بن المنذر ثنا محمد بن فضيل عن إسماعيل بن مسلم عن ابن سيرين عن حكيم بن حزام – به – .

قال الهيثمي في «المجمع» (٣/٩٧): «...وفي الأول إسماعيل بن مسلم وفيه كلام كثير وقد قيل إنه صدوق يهم » .

هكذا قال الهيثمي في المجمع بينما اكتفى المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/٣٢٧/١٢٠١) بإحالته على الطبراني في الكبير وفي ظني لو أراد أنْ يتكلم عليه لن يعلّه بتدليس الوليد لأنّه ليس له رواية للحديث فضلاً عن التدليس فيه والله هو الموفق لهذا .

الحديث التسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِذَا مَطَرَتِ السَّمَاءُ سَمِعْنَا مُنَادِيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ».

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (٢/٥٥/٨٢٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٢٩/٦٩٥٤) من طرق ثم كلاهما عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة – به – .

هكذا أخرجاه و لم أجد الحديث عند غيرهما ولا من تكلم على الوليد بن مسلم بشأنه .

إذن الوليد أصلاً لم يروه من هذا الوجه فضلاً عن التدليس فيه .

ناهيك وأنَّ الحديث ليس من حديث الأوزاعي عن إسماعيل هذا حتى نخشى من الوليد أنْ لو رواه عن الأوزاعي دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم على ما حكاه عنه الدارقطني رحمه الله لا .

الحديث كما ترى لم يروه الأوزاعي فضلاً عن الوليد والله ولي التوفيق.

الحديث الحادي والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ بُرَيْدَةَ الأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « الشُّونِيزُ فيه دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَمَا السَّامُ قَالَ: الْمَوْتُ».

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٣٣/٢٣٤٤٠) قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة ومطر بن عبد الرحمن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه — به — .

هكذا أخرجه ابن أبي شيبة و لم أجده عند غيره وسبقني إلى هذه النتيجة البوصيري في «إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» (٥٢٨٥) .

إذنْ يصحُّ أو يجوز أنْ يقال تفرّد به عن إسماعيل عبد الرحيم بن سليمان.

ولئن جاز لنا ذلك جاز لنا أيضاً نفي رواية للوليد في هذا الحديث من

هذا الوجه بالكلية فضلاً عن التدليس فيه والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثاني والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِنى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ غَدَا إِلَى عَرَفَاتٍ».

أخرج الحديث الترمذي في «الجامع» (٢/٢٢٧/٨٧٩) والطوسي في «المستخرج» عليه (مختصر الأحكام) (٤/١١٤/٨٤٦٢) وابن ماجه في «السنن» (٢/٩٩٩/٣٠٠٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٧٦/ ٦٩٩) من طرق ثم ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس بهذا الحديث.

هكذا أخرجه هؤلاء وتقدمهم الترمذي رحمه الله بالكلام عليه فقال عقب الحديث: «... وإسماعيل بن مسلم قد تكلموا فيه من قبل حفظه» وتبعه الطوسي في مختصر الأحكام وقال نحو قوله .

ونقل قول الترمذي عن هذا الحديث الزيلعي في «نصب الراية» (٣/٥٨) وابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/١٧٠) واكتفيا بتعليل الحديث به.

وهذا يعني أنَّ إسماعيل لم يُدلِّس فيه لا من الوليد ولا من غير الوليد كيف ومن أعلّ الحديث منهم أعلّه به وهذا يعني أنَّه مذكور في أسانيده لم يُدلِّس و لم يُغلِّس لا من الوليد ولا من غير الوليد.

وعليه لا تدليس للوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يروه من هذا الوجه بالكلية والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثالث والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الاثْنَيْنِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ».

أخرج الحديث الروياني في «مسنده» (٨٦٤/٨٢/٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٥٧/٢٢٩/٧) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة – به – .

قلت: هو كما قلت لك من طرق عن إسماعيل بن مسلم ولكن ليس من طريق الوليد بن مسلم عنه ولا من طريق الأوزاعي .

وإذا ثبت لك هذا ثبتت عندك براءة الوليد من التدليس في هذا الحديث بل ثبت عندك عدم رواية الوليد للحديث البتة من هذا الوجه.

ولو كان ثمة شيء من ذلك لنبه عليه الإمام الطبراني والذي لم يكن يكاد يترك حديثاً بلا تعليق .

الحديث الرابع والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ عِنْدَ النَّوْمِ فَإِنَّهُ يَشُدُّ الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعَرَ » .

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٤٨٥/٣٧/٥) و (٢٣٨/٥/ ٣٥٦٣٢) وعنه ابن ماجه في «السنن» (٣٤٩٦/١١٥٦/٢) وعبد الله بن حميد في

«مسنده» (ص٣٢٨/ح١٠٨٥) والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/٩٢) وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٧٢٩) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/١٥١/ ٦٠٥٦) وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٦٣/٧٨٨) وابن اللمش في «تاريخ دنيسر» ص(٤) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر بهذا الحديث

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٦٠/٢٢٧٥): « وسألت أبي عن حديث رواه زياد بن الربيع[1] عن هشام بن حسان عن محمد بن المنكدر عن جابر -وذكر الحديث- ثم قال: قال: أبي هذا حديث منكر لم يروه عن محمد إلَّا الضعفاء إسماعيل بن مسلم ونحوه ولعلَّ هشام بن حسان أخذه من إسماعيل بن مسلم فإنه كان يُدلِّس ».

قلت لو كان يريد تدليساً له فلماذا ذكره في رواية محمد بن يونس العصفري.

وذلك فيما أخرجه الطبراني عنه في «المعجم الأوسط» (٦/١٥١/٦٠٥٦) قال حدثنا محمد بن يونس العصفري قال نا أبوحفص عمرو بن علي نا زياد بن الربيع اليحمدي قال ثنا هشام بن حسان عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر -به-.

قال الطبراني عقبه: « ... لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلَّا زياد بن الربيع » .

(١) أخرجه من هذا الوجه ابن عدي في «الكامل» (٣/١٩٥) من طريق ابن مكرم وأبو الفتح بن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (١٥٧) من طريق يحيى بن صاعد.

قلت: ولا عن زياد بن الربيع إلَّا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس وأراه هو المخطئ في ذكر إسماعيل بن مسلم وإسقاطه لاختلاف الرواة عليه ولا يحمل تبعته هشام بن حسان ولا غيره كزياد بن الربيع وإنْ كان هذا الذي قلته خلاف المصطلح وقواعده في الظاهر إذ المتبع فيه أنَّ الرواة إذا تساووا في الثقة واختلفوا على الثقة أيضاً عِيْد باللائمة على من اختلف عليه عندهم[1] وهنا يصحُّ لنا العود باللائمة على عمرو بن علي الفلاس لاختلاف ابن مكرم[2] وابن صاعد ومحمد بن يونس العصفوري عليه إلاَّ أنَّ هذا الأخير منهم لا ينهض أولاً لمخالفة ابن صاعد وابن مكرم فضلاً عن قبوله بأنْ يرقى إلى منصة الاختلاف على الثقات فهو على ما رأيت من حاله لا يتجاوز أن يكون في عداد المجهولين.

غير أنَّه وهو في هذه الحالة، من الجهالة، أرى إسناده في هذا الحديث قائماً.

وذلك أنَّ الحديث حديث إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر.

فإدخال العصفوري لإسماعيل بن مسلم بين هشام بن حسان ومحمد بن المنكدر رواية على الجادة وافق فيه الثقات الذين رووه عن إسماعيل بن مسلم وهذا هو المحفوظ عن محمد بن المنكدر .

وأرى أنَّ قول أبي حاتم يشهد لرواية العصفوري هذه على ما فيها لأنه أنكر أنْ يكون هشام حدَّث به عن محمد بن المنكدر وظنَّ أنَّه أخذه عن إسماعيل

(١) إذا كانوا على الأقل باجتماعهم أوثق من المختلف عليه .

(٢) هو محمد بن الحسن أو الحسين بن مكرم البغدادي وثقه الدارقطني .

بن مسلم ولكنه دلَّسه! والحق أنه لم يُدلِّسه وإنما أخطأ عليه عمرو بن علي الفلاس على ثقته فهو الذي حدَّث به ابن مكرم وابن صاعد على حرف والعصفوري على حرف آخر .

والشاهد أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناد هذا الحديث لا من الوليد ولا من هشام بن حسان .

وأنّ هشام بن حسان هو المتهم في هذا الحديث بتدليس إسماعيل بن مسلم ولو ثبت عنه لما ضرَّ ذلك الوليد شيئاً .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليدُ لم يرو الحديث من هذا الوجه بالكلية والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث الخامس والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَمْدُ قَوَدٌ إِلَّا أَنْ يَعْفُو وَلِيُّ الْمَقْتُولِ » .

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٤٣٦/٢٧٧٦٦) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «نصب الراية» (٤/٣٢٧) والدرقطني في «السنن» (٣/٩٤/٤٥-٤٧) والجصاص في «أحكام القرآن» (١/١٦٨) من طرق ثم كُلُّهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس بهذا الحديث.

هكذا أخرجه هؤلاء وأعانهم قوم آخرون بالكلام عليه وأعلُّوه بإسماعيل بن مسلم فقط من هذا الوجه .

قال البيهقي في الخلافيات كما في «مختصره» (٣٤٧/٤): «وروى إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس وذكر الحديث ثم قال والله أعلم ».

وقال ابن حزم في «مُحلَّاه» (٣٨٠/١٠): «...كُلُّ هذا لا حجة لهم فيه أمَّا الخبر الذي صدَّرنا به من طريق ابن أبي شيبة ففيه إسماعيل بن مسلم وهو مخزومي مكي ضعيف».

وَحَكَمَ الجصاصُ على حديثِ ابنِ عبّاسٍ في «أحكام القرآن» (٢٠١/٣) بالاضطراب .

وهؤلاء كلهم لم يتعرضوا لجناب الوليد بشيء في هذا الحديث من هذا الوجه لأنّه لم يروه رحمه الله من جهته .

نعم هو رواه عن الأوزاعي من طرق أخرى لا علاقة لها بهذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم وكان يخاف من الوليد تدليسه إنبالاً للأوزاعي.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث والله هو الموفق لهذا .

الحديث السادس والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قالَ رَسُول الله ﷺ: «عَسَى أنْ يُكَذِّبَنِي رَجُلٌ وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِه يَبْلغُهُ الحَدِيْثُ عَنِّي فَيَقُولُ: مَا قَالَ ذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ دَعْ هَذَا وَهَاتِ مَا فِي الْقُرْآنِ ...» . الحديث

أخرج الحديث أبو يعلى في «مسنده» (١٨١٣/٣٤٦/٣) وابن عدي في

«الكامل» (١٠٣/٥) والخطيب البغدادي في «الكفاية» ص(١٠) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢١٠/١٢٩/٢) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن يزيد الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر .

قال إسماعيل فحدَّثت به عمرو بن عبيد فقال لا حدثنا الحسن عن جابر بن عبد الله قال[1] قلت فانطلق بنا إلى الحسن فأتينا الحسن فسألناه عن الحديث فقال حدثني يزيد الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٥٥/١): «...رواه أبو يعلى وفيه يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف ».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٤٩٥): «...قلت يزيد بن أبان الرقاشي ضعيف ».

هكذا كان كلامُهم على الحديث في الوقف، والرفع، وإعلال الحديث أيضاً بيزيد الرقاشي ، وهذا يدلُّ أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث .

ولو كان ثمة شيء من ذلك لنبهوا عليه أو أشاروا إليه.

وعليه لا تدليس منه في هذا الحديث بل لم يروه من هذا الوجه بالكلية والله أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث السابع والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

(١) أي من قول جابر و لم يتجاوز به جابراً .

عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلاً قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ أَنْ يَبِيْتَ فِصَالُهُ رِوَاءَ، وَابْنُ عَمِّهِ طَاوٍ إِلى جَنْبِهِ » .

أخرج الحديث هناد بن السري في «الزهد» (٢/٥٠٦/١٠٤٢) قال حدثنا المحاربي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به - .

هكذا أخرجه هناد ، و لم أجد الحديث عند غيره بمثل هذا الإسناد .

وهذا يعني أنَّ عبد الرحمن المحاربي تفرَّد به عن إسماعيل بن مسلم .

وإذا كان كذلك فإسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس لا من الوليد ولا غيره في هذا الحديث .

الحديث الثامن والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّفِّ الأَوَّلِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمَيْمَنَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالصَّفَّ بَيْنَ السَّوَارِي» .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٣٥٧/١٢٠٠٤) وفي «المعجم الأوسط» (٣/٣٤٠/٣٣٣٨) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٦٢/ت١٣٥٦) من طرق ثم كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي يزيد المدني عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الحديث .

هكذا أخرجاه وقال الطبراني عقبه في «الأوسط»: «... لم يرو هذا الحديث عن أبي يزيد إلَّا إسماعيل تفرَّد به ابن المبارك ».

قلت: بل تابعه يحيى بن راشد عليه كما هو ظاهرُ إسناد أبي نعيم في تاريخ أصبهان إلَّا أنَّ إسماعيل لم يتزعزع من إسناد هذا الحديث لا بإسقاط ولا بتدليس.

وأيضاً لا من الوليد ولا من غير الوليد .

الحديث التاسع والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ » .

أخرج الحديث الترمذي في «الجامع» (١٥٢٢/١٠١/٤) والروياني في «مسنده» (٨٢٤/٥٥/٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٥٥/٢٢٩/٧) وابن الجوزي في «التحقيق في مسائل الخلاف» (١٣٨١/١٦٤/٢) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة بهذا الحديث.

وللحديث شاهد من طريق إسماعيل بن مسلم أيضاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٨٢/١٣٦/٥) وفي «الصغير» (٧٢٣/٢٩/٢) والحسين بن يحيى القطان في «جزء من حديثه» حديث (١٢٩) وعنه البيقهي في «السنن الكبرى» (١٩٠٧٦/٣٠٣/٩) ثم جميعهم من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «...العقيقة تذبح لسبع أو أربع عشرة أو إحدى وعشرين».

وقال الطبراني في الصغير عقب الحديث: «...لم يروه عن قتادة إلَّا إسماعيل تفرد به الخفاف ».

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/٥٩٤): «...أخرجه الطبراني من رواية إسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وإسماعيل ضعيف ».

هكذا وجدت الحديث والكلام عليه ومنه كما رأيت كلام الطبراني عن حديث بريدة وفحواه أنَّ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف تفرد به عن إسماعيل بن مسلم.

وهذا يعني أنَّ الأوزاعي لم يروه عن إسماعيل بن مسلم حتى نخشى حينها من تدليس الوليد لو رواه عن الأوزاعي !

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث من هذه الأوجه والله أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فُرِشَ فِي قَبْرِهِ جُرْدُ قَطِيفَةٍ كَانَ يَرْكَبُ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِهِ، قُلْنَا لِأَبِي بَكْرٍ: فَلَوْ فَعَلَ النَّاسُ ذَلِكَ ؟ قَالَ: كَلَّا، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ كَغَيْرِهِ » .

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/٤٧٨/٦٣٨٨) قال عن ابن جريج قال أخبرني إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به - .

هكذا وجدت الحديث عند عبد الرزاق من هذا الوجه .

ورواه الوليد من وجه آخر ليس فيه إسماعيل بن مسلم .

وذلك فيما أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢/٢٥٤/٦٦٨) قال حدثنا

هشام بن عمَّار ثنا الوليد عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى بنحوه.

وعلى هذا الذي تقدم ومن ظاهره لا تدليس من الوليد في هذا الحـــديث كيف وقد تباينت الطريقان وبَعُدَ كُلٌّ منهما عن صاحبه .

الحديث الواحد بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ﷺ قالَ: « كُنتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَفِي الْقَوْمِ جُنُبٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَيَمَّمَ وَصَلّى، ثم وَجَدنَا الماءَ بَعْد فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ وَلَا يُعِيدُ الصّلَاةَ ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٣٥/٢٨٢) وابن حزم في «محلاه» (٢/١٢٣) وعبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (١/٥٤٣) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن أبي رجاء عن عمران بن الحصين بهذا الحديث.

هكذا أخرجوه و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم .

نعم وجدت من تابع إسماعيل بن مسلم عليه ولكن لم أجد من دلَّسه فيه غير الوليد بن مسلم ، فضلاً عن الوليد.

وقد ضعَّف عبد الحق الإشبيلي هذا الوجه بإسماعيل بن مسلم فقط!

الحديث الثاني بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَارِثِ بنِ قَيْسٍ ﷺ قَالَ: « أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانِي نِسْوَةٌ فَأَمَرَنِي

رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَخْتَارَ مِنْهُنّ أَرْبَعًا ».

قال إبراهيم بن يزيد النخعي:«يختار الأربعة الأول ويفارق الأواخر».

أخرج كلام إبراهيم هذا سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٤٦/١٨٦٧) والخلال في «الجامع» كما في «أهل الملل والردة» ص(٢٠٨)من طرق ثم كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحارث الكعكي عن إبراهيم.

واختلفوا في متنه واتفقوا على إسناده وهو الشاهد عندنا هنا.

وهو كما تراه عن إسماعيل بن مسلم رواه عنه بهذا الإسناد سهلٌ عند الخلال، وسعيد بن منصور، عنه مباشرة في سننه.

إذن الحديث ليس من حديث الوليد و لا الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم حتى نخشى من الوليد أنْ لو رواه عن الأوزاعي دلّس فيه إسماعيل لا بل هو من حديث سهل وسعيد بن منصور عن إسماعيل بن مسلم كما قد رأيت.

ولا علاقة للأوزاعي برواية الحديث فضلاً عن تدليس الوليد فيه لإسماعيل بن مسلم إنبالاً للأوزاعي أو غير ذلك .

الحديث الثالث بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ﷺ أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ ﴿فَمَنْ تَبِعَ هَدِيَّ [1]﴾ . مقصورة مثقلة .

(١) سورة البقرة آية (٣٨).

أخرج الحديث حفص الدوري في «قراءة النبي ﷺ» حديث (١٣) وابن الأعرابي في «معجمه» حديث (٧٥٤) وأبو بكر بن خلاد النصيبي في «حديثه» حديث (٥٦) والخطيب في «المتفق والمفترق» (٥٦١/١) من طرق ثم كلهم من طريق هارون بن موسى النحوي عن إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الطفيل بهذا الحديث .

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٨٢٣/٤٣٩/٢): « وسُئِل أبو زرعة عن حديث رواه هارون النحوي عن إسماعيل عن أبي الطفيل – وذكر الحديث– ثم قال: فقال: هو إسماعيل بن مسلم المكي وهو عن أبي الطفيل مرسل».

قلت: عن أبي الطفيل مرسل لأنّه قيل فيه «له إدراك للنبي صلى الله عليه وسلم و لم يكن له سماع منه» .

والوليد بن مسلم كما ترى لا ذكر له في كُلِّ هذه الطرق ولا الأوزاعي حتى نخشى من الوليد تدليس إسماعيل فيه لو رواه عنه .

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث فضلاً عن التدليس فيه.

الحديث الرابع بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « قَتْلُ الرَّجُلِ دُونَ مَالِهِ شَهِيدٌ » .

أخرج الحديث أبو الحسين بن المظفر في «فوائده» حديث (٦٤) قال حدثنا بدر قال نا علي قال حدثنا ابن فضيل قال حدثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الله بن عمرو – به – .

هكذا أخرجه محمد بن المظفر في فوائده و لم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم .

وهذا يعني والله أعلم بأنَّ ابن فضيل تفرّد به عن إسماعيل .

وإذا كان كذلك فلا الأوزاعي رواه عنه الوليد، ومن ثم دلَّس فيه إسماعيل.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا رواية للوليد فيه تذكر من هذا الوجه الذي يرويه إسماعيل .

الحديث الخامس بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُود ﷺ قالَ: « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ، فَقَالَ: قِيلَ لِي فَقُلْتُ: فَقُولُوا كَمَا قُلْتُ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/١٣٢/١٠٢١١) وفي «الأوسط» (٤/١٣/٣٤٨٨) قال حدثنا الحسين بن عبد الله الخرقي ثنا محمد بن مرداس الأنصاري ثنا محبوب بن الحسن عن إسماعيل بن مسلم عن سيّار أبي الحكم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود —به—.

هكذا أخرجه الطبراني وقال عقبه في «الاوسط»: «لا يروى عن ابن مسعود إلَّا من هذا الوجه وإنَّما روى الناس عن زر بن حبيش عن أبيّ بن كعب».

قلت: وهذا الكلام كُلُّه لا يعنينا في الوليد شيئاً سوى أنَّه لم يروه لا عن الأوزاعي ولا غيره لأنّه يفيد تفرد محبوب بن الحسن عن إسماعيل بن مسلم.

ولئن ثبت كلام الطبراني لهو دليل على أنَّ الوليد لم يرو هذا الحديث من هذا الوجه بالكلية فضلاً عن التدليس فيه.

ولعمري يكفي دليلاً على صحته أنّا لم نجد خلاف ما قال .

الحديث السادس بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « كَانَ لَا يَفِرّ عِندَ اللّقَاءِ - يَعْنِي داود - » .

أخرج الحديث البزار في «مسنده» (٦/٣٨٠/٢٣٩٨) قال وأخبرناه يوسف بن موسى قال أخبرنا سلمة بن الفضل قال أخبرنا إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن عبد الله بن عمرو —به—.

هكذا أخرجه البزار و لم أجده عند غيره من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم .

نعم لم أجده وهذا يعني أنَّ سلمة بن الفضل تفرد به عن إسماعيل بن مسلم.

ولعمري لو ثبت هذا لكان الوليدُ بريئاً كُلَّ البراءة من تدليس إسماعيل بن مسلم فيه وهو كذلك إنْ شاء الله بهذا وبدونه إذ الوليد لم يُدلِّس من هو أشدُّ ضعفاً منه فكيف به ؟!!

الحديث السابع بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأمُرُنَا أَنْ نَقُومَ

مِنَ اللَّيْلِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَأَنْ نَجْعَلَ آخرَ ذَلِكَ وِتْراً».

أخرجه ابن نصر المروزي في «مختصر قيام الليل» حديث (٢٩) قال حدثنا محمد بن يحيى ثنا صفوان بن عيسى عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة -به-.

هكذا أخرج الحديث ابن نصر و لم أجده عند غيره .

وهذا يعني أنَّ صفوان بن عيسى انفرد به عن إسماعيل بن مسلم لو لم يكن كذلك فالوليد أيضاً براء من تدليس إسماعيل بن مسلم فيه حتى يثبت أنَّه رواه أولاً ومن ثم عن الأوزاعي وثالثاً دلَّس فيه هكذا العلمُ لا بالتَّخرصِ والظنون.

وقاتل الله التقليد للرجال، فما أسوأه من حال.

الحديث الثامن بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ».

أخرج الحديث أبو يعلى في «مسنده» (٥/١٦٦/٢٧٨١) قال حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق الجرمي حدثنا أبي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس-به-.

هكذا أخرجه أبو يعلى، و لم أجده عند غيره ولا من تكلم عليه حتى.

وهذا يدلُّ أولاً على أنَّ عمر بن شقيق تفرد به عن إسماعيل بن مسلم.

ويدلُّ أيضاً على أنَّ الوليد لم يروه من هذا الوجه لا عن الأوزاعي ولا غيره.

إذن الوليد لم يروه أصلاً فضلاً عن التدليس فيه .

الحديث التاسع بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لا شَرِيكَ لَكَ».

أخرج الحديث البزار في «مسنده» (٦٧٠٥) وأبو يعلى في «مسنده» (٥/١٥٥/ ٢٧٦٨) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٥٠٣٩/١٩٠) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة وبعضهم قال: عن الحسن عن أنس بن مالك بهذا الحديث .

قال البزار عَقِبَه: «...وهذا الحديث لا نعلم يُروى عن أنس إلَّا بهذا الإسناد»

وللحديث طريق آخر عن إسماعيل بن مسلم .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦/٢٦١/٣٥٦٣) والخطيب في «الموضح» (٢/٤٢٠) من طرق ثم كلاهما من طريق أبي معاوية محمد بن خازم عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن أنس – بنحوه – .

وللحديث طريق آخر .

أخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في «فوائده» حديث (٣٧٣) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٣٤٧) كلاهما من طريق أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة عن أبيه عن جده عن الأوزاعي عن الزهري عن أنس بنحوه .

وللحديث طريق آخر .

أخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في «فوائده» حديث (٣٧٠) قال حدثنا محمد بن علي قال حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال حدثنا أبي عن أبيه قال أخبرنا الزبيدي عن الزهري عن أنس بنحوه .

هكذا وجدت الحديث من هذه الطرق والتي ليس فيها ما يمسُّ جنـــاب الوليد بالرواية فضلاً عن التدليس بل إنّ ما رواه ابن أخي ميمي منها في فوائده من طريق الأوزاعي عن الزهري دون ذكر إسماعيل بن مسلم ليدل على براءة الوليد في حالة أنا وجدناه يرويه عن الأوزاعي عن الزهري مباشرة لأنّه يكون، قد توبع على هذا التخيل المظنون ، من يحيى بن حمزة.

وكُلُّ هذا من أجل إقناع المُقلِّدين فإنْ رضوا وإلّا فالله يهديهم إلى ما يُرضيه .

الحديث العاشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْفَضْلِ بن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: « أَنَّهُ كَانَ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٩/٢٧٦/١٨) قال حدثنا أبو مسلم الكشي ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا إسماعيل بن مسلم ثنا عطاء عن ابن عباس عن الفضل — به — .

هكذا أخرجه الطبراني و لم أجده عند غيره وهذا يَدُلُّ على أنَّ الأنصاري قد تفرَّد به عن إسماعيل بن مسلم .

وإنْ كان كذلك فليس للوليد فيه تدليس إنْ شاء الله .

وإنْ لم يكن كذلك فمن لي بالوليد يرويه عن الأوزاعي مسقطاً إسماعيل بن مسلم ومخالفاً لغيره من أصحاب الأوزاعي وظني في الوليد أنْ لا يُتوصَّل إلى ذلك في حديثه ولا بِشِقِّ الأنفس .

الحديث الحادي عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ» .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٦٢/٥٥١) وفي «المعجم الأوسط» (٥/٨١/٤٧٣٠) قال حدثنا عبد الرحمن بن سلم الرازي قال حدثنا سهل بن عثمان قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن أبي سلمة عن أمِّ سلمة — به — .

وقال عقبه في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلَّا إسماعيل بن مسلم تفرّد به عبد الرحيم بن سليمان .

قلت: وهذا يعني أنَّ الأوزاعي لم يروه عن إسماعيل بن مسلم حتى يُخشى من الوليد تدليسه لو رواه عن الأوزاعي .

ولقد تأكَّد عندي قول الطبراني رحمه الله لَمَّا وجدت الأوزاعي يرويه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة وقيل عن أمِّ سلمة .

أمّا حديثه عن أمِّ سلمة .

فقد أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٧٤/٧) قال حدثنا سعيد بن يحيى الأموي قال ثني أبي قال ثنا يزيد بن سنان عن عبد الرحمن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أمِّ سلمة — به — .

هكذا رواه يزيد بن سنان عن الأوزاعي.

وهو على ضعفه خالف غيره من أصحاب الأوزاعي ومنهم الوليد بن مسلم.

رووه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عروة عن عائشة — به — .

أخرج حديث الوليد منهم الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩١/٢) وأبو عوانة في «مسنده» (٢٨٧٢/٢١٠/٢) والباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» حديث (٥٢) وتمام في «فوائده» (١٢١/٥٥/١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦١/٦٥) وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٢٧٨) من طرق ثم كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عروة عن عائشة —بنحوه-.

هكذا رواه الوليد وتابعه جماعة:

١- منهم بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩١/٢) قال: حدثنا يونس قال ثنا بشر هو ابن بكر قال ثنا الأوزاعي فذكره بإسناده مثله أهـ .

٢- وتابع الوليد عليه يحيى بن عبد الله البابلتي .

وذلك فيما أخرجه القطيعي في «جزء الألف دينار» حديث (١٩٣٨) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٤٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٦٤) والشجري في «الأمالي الخمسية» حديث (٩٩٧) وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١٣٩١/ ٨١٦) من طريق يحيى البابلتي عن الأوزاعي عن يحيى -بنحوه-.

هكذا رواه الوليد بن مسلم وبشر بن بكر ويحيى البابلتي .

وخالفهم يزيد بن سنان كما تقدم فجعله من حديث الأوزاعي عن أمّ سلمة.

والصحيح أنّه من حديث الأوزاعي بإسناده المتقدم عن عائشة رضي الله عنهم جميعاً .

وللحديث طريق آخر .

ذكره ابن عساكر في «الأربعين حديثاً من المساواة» حديث (٣٢) قال: «... ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي وإسحاق بن يوسف الأزرق عن هشام جميعاً عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها من غير ذكر عمر وعروة ...».

قلت: وعمر بن عبد العزيز وعروة ليسا من الضعفاء الذين يحتاج الوليد إلى تدليسهم لو كان مدلساً!

على أنك قد رأيت الوليد رواه على خلاف ما قال ابن عساكر عنه كيف وهو أحد المخرجين لحديثه في تاريخه كما تقدم .

وعليه لا تدليس من الوليد في كُلِّ هذه الطرق التي تقدمت لا و لم يُدانِ

الوليدُ التَّدليسَ فيها وهو كذلك رحمه الله في كُلِّ حديثه على ما رأيتُ وسبرتُ عنه في جلِّها.

الحديث الثاني عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بن عَمْرٍو إِذَا بَقِيت فِي حُثَالَة النَّاسِ؟ قَالَ: قلتُ يا رَسُولَ اللهِ: وَمَا حُثَالَة النَّاسِ؟ قَالَ: إِذَا مَرَجَتْ عُهُودُهُمْ وأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفَتْ أَعنَاقُهُمْ فكانوا هَكَذَا –وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابعه– فقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَمَا تَأْمُرُنِي عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: عَلَيْكَ مَا تَعْرِف وَتَدَعُ مَا تُنْكِر، وَعَلَيْكَ خَاصَّتَهُمْ وَدَعْ عَوَامَّهم».

أخرج الحديث هنَّادُ بنُ السَّري في «الزهد» (١٢٣٨/٥٨٣/٢) وتمام في «فوائده» (٥٧٥/٢٣٩/١) من طرق ثم كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص — به- .

هكذا أخرجاه و لم أجده عند غيرهما عن إسماعيل بن مسلم.

وهو عند هناد من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عنه .

وعند تمام : من طريق الأعمش عنه .

وعليه الحديث ليس من حديث الأوزاعي عن إسماعيل هذا حتى يخشى من الوليد أنْ لو رواه عن الأوزاعي دلَّس فيه إسماعيل إنبالاً للأوزاعي من الرواية عنه كما يقولون !

كلًّا بل الحديث من حديث الأعمش ومحمد بن خازم عنه عن الحسن البصري — به — .

وعليه يصحُّ أنْ يقال تفرَّد به الأعمش ومحمد بن خازم عن إسماعيل بن مسلم حتى يثبت خلاف ذلك .

ولئن ثبت من لي بعدها بالوليد عن الأوزاعي يرويه، وفي إسناده يُدلِّس إسماعيل فيه ؟!!

الحديث الثالث عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «لَقَدْ رُأيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ رَافِعاً يَدَيْهِ فَيُرَى مَا تَحْتَ إِبطَيْهِ» .

أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٢٤٢/٢٣/٧) وكما في «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» ص(٢٥٠) بنحوه قال حدثنا أبو يوسف ثنا إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس — به-.

هكذا أخرجه أحمد بن منيع و لم أجده عند غيره .

وهذا يعني أنّ أبا يوسف وهو يعقوب بن الوليد تفرَّد به عن إسماعيل بن مسلم .

ولئن ثبت هذا فهذا الحديث لم يثبت أصلاً عن إسماعيل بن مسلم فضلاً عن الوليد أو الأوزاعي.

لأنَّ الراوي عنه أبا يوسف قيل فيه كذاب خبيث، فكيف يثبت بعد هذا عن إسماعيل بن مسلم هذا الحديث ؟!

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يروه ولا الأوزاعي من هذا الوجه والله هو الموفق لهذا .

الحديث الرابع عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ وَالْمُشْرِكُونَ [على جبل قيعقعان فبلغه أنَّهم يتحدثون أنَّ بهم هزلاً][1] أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَرمُلُوا لِيُرِيَهُم أَنَّ بِهِمْ قُوَّةً، فَإِذَا مَرُّوا بِالرُّكْنِ اليَمَانِيِّ قَالَ: أَسْرِعُوا، فَمَشَوا حَتّى بَلَغُوا الحَجَرَ الأَسْوَدَ » .

أخرج الحديث الطبراني في «معجمه الأوسط» (٦/١٩٢/٥٠٤٩) قال حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال نا معاوية بن عمرو قال نا المفضل بن صدقة عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس — به — .

هكذا أخرجه الطبراني و لم أجده عند غيره .

وهذا يعني أنَّ المفضل بن صدقة تفرد به عن إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف .

وهذا يعني أيضاً أنَّ الحديث لم يثبت أصلاً عن إسماعيل بن مسلم حتى

(١) ما بين المعقوفتين من مسند أحمد (٢٠٣٠).

يخشى أنْ يُدلِّس في هذا الحديث من أيِّ أحدٍ فضلاً عن الوليد .

الحديث الخامس عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « لَمْ يُرَخِّصِ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدٍ أَنْ يَبِيتَ بِمِنَى إِلَّا لِلْعَبَّاسِ مِنْ أَجْلِ السِّقَايَةِ ».

أخرج الحديث ابن ماجه في «السنن» (٢/١٠١٩/٣٠٦٦) وابن الجوزي في «مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن» (١/٣٢/١٩٩) من طرق ثم كلاهما من طريق أبي معاوية محمد بن خازم عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس بهذا الحديث .

هكذا أخرجاه و لم أجده عند غيرهما من هذا الوجه.

وقد أعلَّه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/٢١٠/١٠٧٠) بإسماعيل بن مسلم فقط فقال: «...هذا إسناد ضعيف إسماعيل بن مسلم البصري ضعفه ابن المبارك وأحمد وابن معين وقال ابن المديني أجمع أصحابُنا على ترك أحاديثه...».

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث كيف يكون ذلك؟! وهو لم يروه لا عن الأوزاعي ولا غيره رحمه الله .

الحديث السادس عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَطَاءٍ رَحِمَهُ اللهُ « سُئِلَ ابْنُ عَبَاسٍ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَتَصَدَّقُ بِشَيءٍ فَقَالَ:

﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً عَبْداً مَمْلُوكاً لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيءٍ﴾[1] لا يَتَصَدّقُ بِشَيءٍ إلَّا أنْ يَكُونَ في إبِلٍ رَاعِيَةٍ فَيَأتِيهُ رَجُلٌ قَد انْقَطَعَ حَلْقُهُ مِنَ العَطَشِ يَخشَى إنْ لم يَسْقِهِ أنْ يَمُوتَ فَإنَّهُ يَسْقِيهُ » .

أخرج الأثر محمد بن عبد الله الأنصاري في «جزئه» حديث (٧٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٩٤/٧٦٥١) من طريقه قال ثنا عطاء عن ابن عباس — به — .

هكذا أخرجاه و لم أجده عند غيرهما.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥/١٥١) إلى البيهقي في سننه .

وبفضل الله قد وجدت الأثر في المصدر الذي ساق الأثر من طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» ألَا وهو جزء محمد بن عبد الله الأنصاري .

وعليه لا أظنّ للأثر طريقاً أخرى من هذا الوجه .

نعم وجدت نحوه عن ابن عباس ومن طريق الوليد بن مسلم أيضاً ولكن من غير الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/١٩٤/٧٦٥٠) قال: وقد أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنبا أبو محمد بن حيان ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا أبو عامر ثنا الوليد بن مسلم حدثني عبد الملك بن أبي غنية عن

(١) سورة النحل آية (٧٥).

الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن أبي الهذيل قال «كتب معي أهل الكوفة بمسائل أسأل عنها ابن عباس فجلست إليه فأتاه عبدٌ فقال: يا ابن عباس إني أرعى غنماً لأهلي فيمر بي الظمآن أسقيه؟ قال: لا، ثم لا، إلَّا بأمرِ أهلك. قال: فإني أتخوف عليه الموت، قال: فاسقه ثم أخبر أهلك بذلك».

هكذا أخرجه البيهقي بهذا الإسناد والمتن وهما كما ترى يختلفان عما رواه الأنصاري عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث ولا ما يقارب ذلك والله هو الموفق لهذا .

الحديث السابع عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ حَفْصَةَ بِنْت عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُول «لَا صِيَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يُوجِبْهُ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ».

أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/٣٧٧/٦٧٧٥٤) قال نا محمد بن مخلد نا ابن أبي عدي عن إسماعيل المكي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن الزبير عن حفصة — به — .

وأخرجه الشجري في «الأمالي الخمسية» حديث (١٠٥٩) وأبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» حديث (٥٧) كلاهما من طريق أبي العباس عبد الله بن موسى عن حامد بن محمد بن شعيب عن شجاع بن مخلد عن مروان بن

معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن عمته حفصة رضي الله عنها – به – .

هكذا أخرجوه و لم أجده عند غيرهم من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل بن مسلم .

ولكن حسبي أنّي وجدت ابن أبي حاتم وقف عليها كما في «العلل» لابنه (٦٥٤) وكذلك الإمام الدارقطني كما في « العلل» (١٥/١٩٣/٣٩٣٩) و لم يذكرا عن الوليد بن مسلم عندها شيئاً لا تدليساً ولا وهماً ولا غير ذلك.

وهكذا وجدت من تبعهم ينقل كلامهم دون اتهام للوليد فيه بشيء.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لم أر الوليد يرويه لا عن الأوزاعي ولا غيره .

الحديث الثامن عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/١٧٤/٣٩٦) قال حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا مسروق بن المرزبان ثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن أمّ الدرداء عن كعب بن عاصم – به –.

هكذا أخرجه الطبراني في المعجم الكبير و لم أجده عند غيره بإسقاط إسماعيل بن

مسلم لا تدليساً ولا وهماً لا من الوليد ولا من غيره .

نعم رواه الوليد وعن الأوزاعي ولم يذكر فيه إسماعيل لأنّه من غير طريقه البتة وتوبع على ما رواه .

وقد بينت كُلُّ ذلك عند الكلام على الحديث الثالث والعشرين مما رواه عبد الله بن عامر الأسلمي[1].

وقلت هناك: وعليه لا تدليس من الوليد بن مسلم في هذا الحديث لعبد الله بن عامر أو غيره والحمد لله على توفيقه .

الحديث التاسع عشر بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ قالَ: قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللّهُمّ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعاً».

أخرج الحديث ابن الأعرابي في «معجمه» (١١٤٦) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٣٢٠/٣٢٨٢) من طرق ثم كلاهما من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن أنس — به — .

قال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلّا إسماعيل» أهـ .

قلت: بل رواه عن الزهري سميُّه إسماعيل بن أمية أيضاً[2] .

(١) انظر(١/٤٩٢/٢٣) من هذا الكتاب.

(٢) انظر معجم ابن المقرئ حديث (١١١٣) وسير أعلام النبلاء (٢١/٤٨٣).

وقد تابع الزهري على هذا الحديث ثابت البناني ورواه عن ثابت عبد الله بن عبيد بن عمير ورواه عن عبد الله هذا أيوب بن موسى ورواه عن أيوب أبو عمرو الأوزاعي ورواه عن الأوزاعي كثير منهم الوليد بن مسلم[١] وعمر بن عبد الواحد[٢] وبشر بن بكر[٣] ويحيى بن حمزة[٤] وغيرهم ولكن حسبك بهم.

هكذا رواه الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن عبد الله بن عبيد عن ثابت بنحوه .

وأنت كما ترى لا مجال لتدليس إسماعيل بن مسلم في إسناده فذاك طريق وهذا طريق .

وقد تقدم معنا هذا الحديث حيث هو الحديث الثامن والخمسون[٥] مما رواه عبد الله بن عامر الأسلمي أحدُ أولئك الضعفاء الذين اتهم الوليد بتدليسهم في حديثه عن الأوزاعي أيضاً.

ولما كان الوليد رواه عن الأوزاعي مبايناً لطريق عبد الله بن عامر الأسلمي قلت هناك وآنذاك وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لا ابن عامر أو غيره .

وهنا يتسنى لي المقام بتبرئة الوليد أيضاً من تدليس إسماعيل بن مسلم

(١) انظر سنن ابن ماجه (٢/٩٧٣/٢٩١٧) وصحيح ابن حبان (٩/٢٤١/٣٩٣٢)

(٢) المصدر السابق .

(٣)« العلل» للدارقطني (١٢/٣٥/٢٣٧٩)

(٤) أمالي أبي الحسن القزويني حديث (١) .

(٥) انظر (١/٥٤١/٥٨) من هذا الكتاب .

والذي قد اندرج من السابق ضمن قولي لا ابن عامر ولا غيره .

نعم لا ابن عامر ولا إسماعيل بن مسلم إذن من دلّس؟!

حدثونا أيُّها المقلدون للأئمة، عن تدليسات الوليد المدلهمة ؟!!

الحديث العشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: « لاَ تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلاَ يُقَادُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ ».

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/٥٢٧/٢٨٦٥١) والدارمي في «سننه» (٢/٢٥٠/٢٣٥٧) والترمذي في «الجامع» (٤/١٩/١٤٠١) وابن ماجه في «السنن» (٢/٨٦٧/٢٥٩٩) والبزار في «مسنده» (٤٨٣٤) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٣) والطبراني في «المعجم» (١١/٥/ ١٠٨٤٦) والسهمي في «تاريخ جرجان» ص(٤٢٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١٨) والدارقطني في «السنن» (٣/١٤١/ ١٨٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/٣٩/١٥٧٤٤) وابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٢٣) وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٤٤٢) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس به وبنحوه .

هكذا أخرجه هؤلاء .

وتكلم على إسناده بعضهم من أجل إسماعيل بن مسلم هذا.

وأعلّهم عليه قوم آخرون بتعليلهم للحديث بإسماعيل بن مسلم أيضاً[1]

(١) كالدار قطني في «العلل» (١١/٩٦/٢١٤٣) والزيلعي في «نصب الراية» (٤/٣٤٠) =

بيد أنهم اتفقوا على عدم ذكر الوليد بن مسلم في أسانيد هذا الحديث أو الأوزاعي.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه بل الوليد لم يروه من هذا الوجه ولا غيره فيما أعلم والله هو الموفق لهذا .

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَمْرِو بنِ خَارِجَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيْزَ الوَرَثَةُ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٠/٣٥/١٧) والدارقطني في «السنن» (١٠/١٥٢/٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٣٢٠/٢١٢/١) من طرق ثم كلاهما من طريق زياد بن عبد الله عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمرو بن خارجة —به—.

هكذا هؤلاء أخرجوه، ولا بالوليد بن مسلم ولا الأوزاعي لم يُعِلُّوه، ولا من طريقهما ولا غيرهم أسندوه، وعليه لا تبال بمن بعد ذلك ضعفوه.

إذ تدليس الوليد هو شاهدنا من تخريج هذه الأحاديث وبيان هل رواها الوليد وهل تعاطى فيها التدليس؟!

وقد افتقدت هذا في كل هذه الأحاديث وعليه لا تدليس أيضاً من الوليد في هذا الحديث .

= وابن الملقّن في «البدر المنير» (٣٧٤/٨) والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٧/٤/ ١٨٠٠) والصنعاني في «سبل السلام» (٣٢/٤) .

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطّابِ ﷺ وَأَرضَاهُ عَنِ النّبيِّ ﷺ قالَ: «لا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ الْمَسَاجِدَ».

أخرج الحديث الإمام البزار في «مسنده» (١/٢٥٦/١٥١) وأبو بكر النجاد في «مسند عمر» حديث (٢٦) من طرق ثم كلاهما من طريق يزيد بن هارون عن إسماعيل بن مسلم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بهذا الحديث .

قال البزار عَقِبَه: «هكذا رواه إسماعيل بن مسلم وبشر بن منصور عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ - ورواه يحيى القطان وغيره من الحفاظ عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ».

قلتُ: هذا غايةُ ما وجدتُ من الكلام على رواية إسماعيل هذه وهو كما ترى لا علاقة للوليد بن مسلم فيها البتة ولا الأوزاعي .

وعليه لا تدليس من الوليد فيه بل الوليد لم يروه من هذا الوجه ولا من غيره والله أعلم.

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلَامَسُوا وَلا تَنَاجَشُوا وَلَا تَبَايَعُوا الغَرَرَ وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَمَنِ اشتَرَى مَحْفَلَةً فَلْيَحْلِبْهَا ثَلَاثَةَ أَيّامٍ فَإِنْ رَدّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ».

أخرج الحديث البزار في «مسنده» (٦٧٠٠) وابن نصر المروزي في «السنة» حديث (٢٤) والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في بغية الباحث (١/٤٩٤/ ٤٢٩) وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/١٥٤/٢٧٦٦) و (٥/١٥٤/٢٧٦٧) وأبو الحسن السكري في «حديثه» حديث (٣١) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٨٢) و البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣١٩ /١٠٥٠٦) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس بهذا الحديث.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣٧٣١): «...هذا حديث مدار طرقه على إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ...» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٨١): «...رواه أبو يعلى وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف» أهـ .

قلتُ: لا علَّة له عندهم من هذا الوجه غير إسماعيل بن مسلم كما ترى.

وكذلك لا ذكر عندهم في طرقه للوليد بن مسلم ولا الأوزاعي فضلاً عن تدليس إسماعيل بن مسلم في إسناده .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليدُ لم يروه من هذا الوجه بالكلية والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جُنْدُبِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحُولَنّ

أَحَدَكُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ الجَنَّةِ مِلْءُ كَفٍ مِنْ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَصَابَهُ بِغَيْرِ حَقٍ مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ فَلا يُطَالِبَنَّكَ اللَّهُ يَا ابْنَ آدَمَ بِذِمَّتِهِ ».

أخرج الحديث عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/٢٦/١٨٢٢٥٠) ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٥٩/١٦٦٠) ومن غير طريقه أيضاً (٢/٦٠/٦٦١) والروياني في «مسنده» (٢/١٤٣/٦٦٢) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب بن عبد الله ﷺ بهذا الحديث .

وهذه الطريق أشار إليها الحافظ في «الفتح» (١٣/١٣٠) ولم يطعن فيها على أحد بشيء!

والحديث أيضاً ليس من حديث الوليد ولا الأوزاعي من طريق جندب بن عبد الله ﷺ فلا أدري أين دلّس الوليد إسماعيل بن مسلم على زعمهم؟!!

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ فِي قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَتَغْرُبُ فِي قَرْنَيْ شَيْطَانٍ».

أخرجه الأنصاري في «جزئه» حديث (٧٢) والبزار في «مسنده» (٤٦٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٢٧/٦٩٤٦) وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٥٩٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٨٦) كلهم[1] من طريق الأنصاري

(١) عدا الأنصاري .!

عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عَنْ سمرة — به-.

والإسناد كما ترى لا ذكر للوليد بن مسلم فيه ولا الأوزاعي حتى يخشى من الوليد أنْ لو رواه عنه يُدلِّس فيه إسماعيل بن مسلم .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يرو الحديث فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم أو غيره والله تعالى أعلم وهو الموفق لهذا .

الحديث السادس والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ إلا الْوَالِدَ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٨٩٢/١٠٦/١١) من طريق مروان بن معاوية وابن الجوزي في «البر والصلة» حديث (١٧٠) من طريق أسباط كلاهما عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس بهذا الحديث.

هكذا رواه مروان بن معاوية وأسباط عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار — به - .

وهذا يعني أنَّ الوليد لم يروه من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل.

وكذلك يعني أنَّ الوليد لم يُدلِّس فيه إسماعيل لأنّه لم يروه أصلا من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل .

ولكن قد رواه الوليد بن مسلم وعن الأوزاعي عن محمد بن علي عن سعيد بن

المسيب عن ابن عباس –به–.

وذلك فيما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١/٣٤٩/٣٢٦٩) والبزار أيضاً في «مسنده» (٤٦٩٢) وابن خزيمة في صحيحه مقروناً بغيره (٤/١١٢/ ٤٧٤) وابن حبان في «صحيحه» أيضاً (١١/٥٢٣/٥١٢٢) وابن أخي ميمي في «فوائده» حديث (٧٠) وابن الآبار في «معجم أصحاب القاضي» حديث (٦) وابن النجار في ذيل «تأريخ بغداد» (٦/٣٨٤) من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن محمد بن علي عن ابن المسيب عن ابن عباس بهذا الحديث .

هكذا رواه الوليد بن مسلم وتابعه عليه جماعة من كبار أصحابه و جلتهم وغيرهم .

١- تابعه كما قلت لك ابن المبارك .

وذلك فيما أخرجه ابن المبارك في «مسنده» حديث (٢١١) ومسلم في «صحيحه» (٣/١٢٤٠/١٦٢٢) وابن خزيمة في «صحيحه» أيضاً (٤/١١٢/ ٤٧٥) وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» حديث (٣٣٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٤٥) من طرق عن ابن المبارك عن الأوزاعي بإسناد الوليد بن مسلم.

٢- وتابعه أيضاً عيسى بن يونس .

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٤٠/١٦٢٢) من طريق عيسى بن يونس عن الأوزاعي بإسناد الوليد بن مسلم .

٣- وتابع الوليد أيضاً يحيى بن أبي كثير .

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٤١/١٦٢٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/١٢٢/٣٦٩٤) وفي «المجتبى» (٦/٢٦٦/٣٦٩٤) وأبو عوانة في «مسنده» (٣/٤٥٠/٥٦٥٣) والخطيب في «تأريخ بغداد» (٧/٣٨٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٤٥) وذكر الضياء المقدسي هذه الطريق في «بُلْغة الطالب الحثيث في عوالي الحديث» حديث (٢٢) والأبرقوهي في «معجم شيوخه» حديث (١٢٤) من طرق ثم كلهم من طريق يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن محمد بن علي، بإسناد الوليد بن مسلم .

٤- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» على مسلم (٣/٤٥٠-٤٥١/٦٥٤) عن العباس بن الوليد عن أبيه عن الأوزاعي به بإسناد الوليد بن مسلم .

٥- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً محمد بن يوسف الفريابي .

وذلك فيما أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» حديث (١٥٨٦) وأبو عوانة في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/٤٥١/٥٦٥٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٩٠/١٠٦٩٤) من طرق ثم كلهم عن الفريابي عن الأوزاعي به بإسناد الوليد بن مسلم .

٦- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً عمر بن عبد الواحد .

وذلك فيما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/١٢٢/٦٥٢٣) وفي «المجتبى» (٦/٢٦٦/٣٦٩٣) من طريق محمود بن خالد عن عمر بن عبد الواحد

عن الأوزاعي — به- بإسناد الوليد.

٧- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً يحيى بن حمزة.

وذلك فيما أخرجه النسائي أيضاً في «السنن الكبرى» (٤/١٢٣/٦٥٢٥) وفي «المجتبى» (٦/٢٦١/٣٦٩٥) من طريق محمد بن بكار عن يحيى بن حمزة عن الأوزاعي — به- .

٨- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً إسماعيل بن سماعة .

وذلك فيما أخرجه ابن أبي العقب في «فوائده» حديث (٥) عن أبي زرعة عن أبي مُسهر عن إسماعيل بن سماعة عن الأوزاعي بإسناد الوليد بن مسلم

٩- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١١٢/٢٤٧٤) عن محمد بن مسكين عن بشر بن بكر عن الأوزاعي — به - .

١٠- وتابع الوليد عليه أيضاً يحيى البابلتي .

وذلك فيما أخرجه أبو شعيب الحراني في «الفوائد المنتقاة من حديثه» حديث (٤٤) وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٩٠/١٠٦٩٤) وكذلك أبو نعيم في «الحلية» (٦/١٤٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/١٤٩) وفي «الأربعين حديثاً من المساواة» حديث (٢١) عن أبي شعيب عن يحيى بن عبد الله عن الأوزاعي — به - .

١١- وتابع الوليد عليه أيضاً محمد بن كثير المصيصي .

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٤/٦) من طريق محمد بن يوسف الطباع عن محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي — به - .

١٢- وتابع الوليد عليه أيضاً عمرو بن أبي سلمة .

وذلك فيما أخرجه أبو طاهر في «المشيخة البغدادية» حديث (٩) من طريق عمران بن الخطاب عن عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي —به— بإسناد الوليد

هكذا رواه الوليد بن مسلم، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، ويحيى بن أبي كثير، والوليد بن مزيد، وعمر بن عبد الواحد، والفريابي، وبشر بن بكر، وغيرهم، ولكن حسبُك من القلادة ما أحاط بالعنق .

وخالفهم غيرهم ممن لا يرقى إلى مرتبة أحدهم فضلاً عن أنْ يكونوا مجتمعين ومع ذلك لم يُدخلوا في حديثهم أيضاً، بين الأوزاعي وشيخه أحداً من الضعفاء كإسماعيل بن مسلم أو غيرهم ولو أدخلوا لما ضرَّ الوليد ذلك لكونه توبع على ما رواه من الكبار الثقات الأثبات وخالفه جماعة .

١- منهم مسلمة بن علي .

وذلك فيما أخرجه ابن حذلم في «حديثه» حديث (١) ومن طريقه السخاوي في «البلدانيات» حديث (٥٤) عن أحمد بن المعلى قال ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا مسلمة بن علي عن الأوزاعي عن الزهري عن علي بن الحسين عن ابن عباس —به— دون ذكر سعيد بن المسيب في إسناده .

٢- ورواه أيضاً سويد بن عبد العزيز ولكن دون ذكر علي بن الحسين وإثبات سعيد بن المسيب في إسناده .

وذلك فيما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٩١/١٠/ ٠٦٩٥) من طريق ابن المصفى عن سويد عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب -به-.

كذا رواه سويد وتابعه عليه إسماعيل بن عياش .

وذلك فيما أخرجه ابن المقري في «معجمه» حديث (١٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦٩٦/٢٩١/١٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٤٥/٦) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب.

ورواه محمد بن عبد الرحمن القشيري عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس — به - .

وذلك فيما أخرجه تمام في «فوائده» (١٦٩٨/٢٦٥-٢٦٤/٢) من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الأوزاعي بما ذكرت لك آنفاً .

هذا ما وجدتُه من طُرق الحديثِ عن الأوزاعي وغايةُ ما فيها توسيط الزهري بينه وبين شيخ شيخ الأوزاعي في هذا الحديث بعيداً عن ذكر إسماعيل بن مسلم في حديثهم .

على أنَّ هذا الحديث قد تكلَّم عليه الكثيرُ، ما بين مُخرِّجٍ له، وشارحٍ، ومعلل لطرقه، ومع ذلك لم يذكر فيه أحد عن الوليد شيئاً فضلاً عن التدليس.

وعلى هذا الذي تقدم كله لا تدليس من الوليد ولا الأوزاعي في هذا الحديث لأحد،

إسماعيل بن مسلم كان أو غيره والله هو الموفق لهذا .

الحديث السابع والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٨٩١/١٦/١١) قال حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ثنا مروان بن معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس –به –.

هكذا رواه مروان بن معاوية عن إسماعيل بن مسلم و لم أجده عند غير الطبراني .

وهذا يدلُّ على أنَّ مروان بن معاوية تفرد به عن إسماعيل بن مسلم، ومن وجد غير ذلك فليتحفنا به !

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، كما كان كذلك في غيره من الأحاديث، وإنّما هي أقاويل وأهازيج .

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لا جَلَبَ وَلا جَنَبَ وَلا شِغَارَ فِي الإِسْلامِ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠١/١٧٥/١٨) قال حدثنا عبد الرحمن

بن سلم الرازي ثنا سهل بن عثمان ثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمران — به — .

هكذا رواه أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم .

وليس الحديث كما ترى من أحاديث الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم حتى نخشى من الوليد أنْ لو رواه عن الأوزاعي دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم كما يقولون، إنبالاً للأوزاعي .

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَمِمَّنْ يَرْفَعُ أَغْصَانَ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنْ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدِ بَهِيمٍ وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ».

أخرج الحديث الترمذي في «الجامع» (٤/٨٠/١٤٨٩) وابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١١١) وابن النجار في «ذيل تأريخ بغداد» (١٧/٨٨/ت٣٣٥) وابن البخاري في «مشيخته» (٢/١١٦٨/٦٦٥) والأبرقوهي في «معجم شيوخه» حديث (٦٩) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الله بن مغفل.

قال أبو عيسى عقب الحديث: «...هذا حديث حسن وقد رُوي من غير وجه عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ».

قلت: وقد وجدت للإمام أحمد كلاماً في العلل، وكلاماً لأبي نعيم عن هذا الحديث من هذا الوجه في الحلية .

بيد أنَّ كلاميهما لا يمسُّ جانبَ الوليد ولا الأوزاعي فيه بتدليس ولا غيرهما.

وقد روى نحو هذا الحديث الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة – بنحوه – بعيداً عن حديث إسماعيل بن مسلم وتوبع على ما رواه ودونك البيان:

١- رواه الوليد بن مسلم .

وذلك فيما أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢/١٠٦٩/٣٢٠٤) قال حدثنا هشام بن عمَّار حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة – بنحوه – دون الشطر الأول منه.

٢- وتابع الوليد بن مسلم عليه أيضاً كذلك شعيب بن إسحاق.

وذلك فيما أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/١٢٠٣/١٥٧٥) وابن حبان أيضاً في «صحيحه» (١٢/٤٦٩/٥٦٥٢) و (١٢/٤٧١/٥٦٥٤) كلاهما من طريق إسحاق بن إبراهيم عن شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي –به-.

٣- وتابع الوليد عليه أيضاً صنوه الوليد بن مزيد .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» على مسلم (٣/٣٦٦/٥٣٣٦) قال وأخبرني العباس بن الوليد بن مزيد قال أخبرني أبي قال سمعت الأوزاعي – به-.

٤- وتابع الوليد عليه أيضاً بشر بن بكر .

وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (٣/٣٦٦/٥٣٣٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٥٦) وفي «شرح مشكل الآثار» أيضاً (١٢/٩٥-٩٦/ ٤٦٨٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٠/١٠٨١٤) والخطيب في «الكفاية» (١/ ٢٨٤) من طرق عن بشر بن بكر عن الأوزاعي -به-.

٥- وتابع الوليد عليه أيضاً عقبة بن علقمة .

وذلك فيما أخرجه أبو العباس الأصمّ في «حديثه» حديث (٣٤) قال أنا عقبة أنا الأوزاعي - به - .

هكذا رواهُ الوليد بن مسلم، وابنُ مزيد، وشعيبُ بنُ إسحاق، وبشرُ بنُ بكرٍ، وعقبة بن علقمة و لم يخالفهم أحدٌ على الأوزاعي فيما أعلم.

والوليد بن مسلم -علّك تذكر- صرَّح أيضاً بالتَّصريح بالتَّحديث عن الأوزاعي ومن ثم عن يحيى بن أبي كثير .

وعليه فقد برئت عهدةُ الوليدِ، من أيِّ خاطر تدليس، لإسماعيل بن مسلم، أو غيره، في هذا الحديث، والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ: قَالَ قالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ

عَلَيْهَا وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ مَا هُو خَيْرٌ مِنْهَا فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَائْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

أخرج الحديث الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٣٠/٥) و (٤٧/٩) من طريق الأعمش عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة –به–.

هكذا أخرج الحديث الخطيب، من هذا الوجه، و لم أجده عند غيره، لا من هذا الوجه، ولا من وجه فيه الوليد بن مسلم، ولا الأوزاعي، فيما وقفت عليه.

ومن وقف وعثر على ذلك فلا أظن أنه سيجد ما يمسُّ جانب الوليد فيه بشيء من التدليس.

وعليه لا تدليس منه فيه، لا بل و لم أجد من عنه يحكيه، في هذا الحديث، ولا فيما تقدم من أحاديث ، والله أعلم .

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ » .

أخرج الحديث البدر بن الهيثم القاضي في «حديثه» (٢٢/٢٣٦/١) قال حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني ثنا ابن فضيل عن إسماعيل بن مسلم عن ابن المنكدر قال لا أعلمه إلَّا عن جابر – الشك من ابن فضيل – به–.

هكذا أخرج الحديث البدر بن الهيثم، و لم أجده عند غيره، لا بل و لم أجد كلاماً لأحد من العلماء على الحديث من هذا الوجه، لا باتهام الوليد فيه

بالتدليس، ولا غير ذلك .

وعليه يبقى الوليدُ عزيزاً في حديثه، صادقاً فيه، حتى يثبت عنه خلاف ذلك .

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَئِنْ عِشتُ فَلَأَنْهِيَنَّ أُمّتِي أَنْ تُسَمّي رَاشِداً أَو بَرَكَةً أَو يَساراً لأَنَّهُ يُقَالُ: أَثَمَّ رَاشِداً؟ فَيُقَالُ: لَا، أَثَمَّ بَرَكَةَ؟ فَيُقَالُ: لَا، أَثَمَّ يَساراً؟ فَيُقَالُ: لَا وَإِنَّ أَصْدَقَ الأَسَماءِ عَبْدُ اللهِ وَهَمّامٌ » .

أخرج الحديث أبو الحسين بن المظفر في «حديثه» حديث (٤٩) قال أخبرنا حاجب قثنا هارون بن إسحاق قثنا أبو غسان عن هريم بن سفيان البجلي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر بن عبد الله — به – .

هكذا أخرجه أبو الحسين بن المظفر، والحديث عند غيره به لم أظفر.

ولكن ليس من أيِّ وجه لا، وإنما من هذا الوجه الذي فيه إسماعيل لا بذكره ولا بإسقاطه .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، ولا من غيره، لإسماعيل بن مسلم أو غيره، والله تعالى أعلم .

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ مُشْرِكٌ بَعْدَ عَامِنَا هَذَا أَبَداً إِلَّا أَهْلَ العَهدِ وَخَدَمَكُمْ ».

أخرج الحديث الفاكهي في «أخبار مكة» (١٧٥٤/٤١/٣) قال حدثنا محمد بن علي المروزي قال حدثنا زكريا بن يحيى عن شريك عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر — به — .

هكذا أخرجه الفاكهي من طريق شريك عن إسماعيل بن مسلم، و لم أجده عند غيره، على كثرة ما رجعتُ إليه من مصادر .

وهذا يدلُّ على أنَّ شريكاً تفرَّد به عن إسماعيل .

وإنْ لم يكن كذلك فمن لي بالوليد يرويه، عن الأوزاعي وهو يُدلِّس إسماعيل فيه، أو أحدٌ من أهل العلم يحكيه؟!!

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: « لَا تُغَالُوا بِصِدَاقِ النِّسَاءِ فَلَوْ كَانَ مَكْرُمَةً أَوْ تَقْوىً كَانَ نَبِيُّكُمْ أَوْلَاكُمْ بِذَلِكَ، مَا أَصْدَقَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَلَا أَمْهَرَ بَنَاتَهُ إِلَّا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً، إِنَّ الرَّجُلَ لَيُغَالِي صَدَاقَ المَرْأَةِ حَتَّى يُورِثَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَدَاوَةً».

أخرج الأثر أبو محمد الجابري في «جزء له» حديث (١٨) ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٢٩٥/٤١٣/١) قال ثنا محمد بن أحمد بن أبي المشتل ثنا جعفر بن عون ثنا إسماعيل بن مسلم عن ابن سيرين عن أبي العجفاء السلمي

قال قال عمر — به —[1] .

هكذا أخرجه أبو محمد الجابري ومن طريقه الضياء كما رأيت.

وهو من طريق جعفر بن عون عن إسماعيل بن مسلم .

وعليه لا تدليس يُخشى من الوليد، لو رواه، إذْ ليس الأثرُ من حديث الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم، حتى يُقال ربما رواه الوليد عن الأوزاعي ودلَّس فيه إسماعيل.

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: « مَنْ شَاءَ فَلْيَرْمُلْ وَمَنْ شَاءَ فَلَا يَرْمُلُ إِنَّمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرَّمَلِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/١٩١-١٩٢/٥٠٤٨) قال حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال نا معاوية بن عمرو قال نا الفضل بن صدقة عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس — به — .

هكذا أخرجه الطبراني في الأوسط وهو من طريق الفضل بن صدقة عن إسماعيل بن مسلم كما ترى .

وعليه لا تدليس من الوليد فيه بل ولا رواية له من هذا الوجه.

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَقِيقَةِ قَالَ: « مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ

(١) وفي المتن زيادة عند الضياء في المختارة .

أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٦٢١/١٧٣/٢) قال حدثنا أحمد قال نا يحيى قال نا عيسى بن يونس عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أمِّ سلمة — به — .

قال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلَّا إسماعيل».

قلت: و لم يروه عن إسماعيل إلَّا عيسى بن يونس تفرد به وهذا بعد البحث والاستقراء، لا قبل ذلك، أَلَا فليعلم القراء .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لإسماعيل بن مسلم، بل ولا رواية له من هذا الوجه، والله تعالى أعلم، وهو الموفق لهذا .

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ يُجْزِئُ عَنْهُ الْفَرِيضَةُ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » .

أخرج الحديث ابن ماجه في «السنن» (١٠٩١/٣٤٧/١) من طريق إسماعيل عن يزيد الرقاشي عن أنس —به—.

وأخرجه الكديمي أيضاً في «جزء فيه من حديث أبي العباس البصري» حديث (٧٤) من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري عن أنس —به—.

قال الزيلعي في «نصب الراية» (٩١/١) «...وهذا سند ضعيف» .

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/١٣٠/٣٨٩): «...هذا إسناد ضعيف لضعف يزيد الرقاشي ...» .

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/٦٢٥): «...وإسماعيل ويزيد ضُعِّفا».

هكذا وجدتُ الحديثَ مُخرَّجاً ومتكلَّماً عليه من طريق إسماعيل بن مسلم[1] عن الحسن عن أنس – به – .

وكما ترى لا ذكر للوليد بن مسلم، ولا الأوزاعي، في تعليلهم للحديث وتخريجهم له من هذا الوجه .

وهذا يعني أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يروه من هذا الوجه بالكلية والله تعالى أعلم .

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :« مَنْ حَفَرَ بِئْراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَناً لِمَاشِيَتِهِ».

أخرج الحديث الدارمي في «السنن» (٢/٣٥٣/٢٦٢٦) وابن ماجه في «السنن» (٢/٨٣١/٢٤٨٦) ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/٢٢٥/١٦٠٤) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الله بن مغفل –به–.

(١) وله طريق عن الحسن عن السري عند أحمد بن منيع في مسنده وهو من طريق علي بن هاشم عن إسماعيل هذا ذكرها البوصيري في المصباح .

هكذا رواه إسماعيل عن الحسن عن عبد الله بن مغفل.

وصله هنا إسماعيلُ بن مسلم.

وفي رواية له عن الحسن أرسله .

وذلك فيما أخرجه يحيى بن آدم في «كتاب الخراج» له حديث (٣٢٣) قال حدثنا علي بن هاشم عن إسماعيل عن الحسن — به — مرسلاً -.

وكلُّ هذه الطرق هي من غير طريق الوليد، ولا الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، فانتفى بذلك وارتفع ما قد يخشى من الوليد تدليس إسماعيل بن مسلم، في هذا الحديث .

وعلَّةُ الحديثِ في الحقيقة عندهم هو إسماعيل بن مسلم يدلُّك على هذا أنَّ الذهبي في «تنقيح التحقيق» (٢/١٤٠/٥٥٠) والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/٨٥/١٨٧) والزيلعي في «نصب الراية» (٤/٢٩١) وغيرهم، إنما أعلّوه بإسماعيل بن مسلم فاقنع بهم .

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: «مَسْأَلَةُ الْغَنِيِّ شَيْنٌ فِي وَجْهِهِ وَمَسْأَلَةُ الْغَنِيِّ نَارٌ إِنْ أُعْطِيَ قَلِيلٌ فَقَلِيلٌ وَإِنْ أُعْطِيَ كَثِيرٌ فَكَثِيرٌ » .

أخرج الحديث ابن زنجويه في «الأموال» (٢٠٦٨) والبزار في «مسنده» (٩/٤٩/٣٥٧٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٧٥/٣٩٩-٤٠٠) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمران بن حصين —به-.

هكذا أخرجه هؤلاء وأعلَّه البزار بإسماعيل بن مسلم فقط .

قلت: وهو علته في الحقيقة عندهم ناهيك وأنّ لا الوليدُ ولا الأوزاعيُّ ممن رواه عن إسماعيل بن مسلم .

وعليه جدير بتلك الظنون في الوليد، أنْ تتلاشى أدراج الرياح، أمام هذا الحقائق العلمية، في عقول العقلاء فضلاً عن العلماء!

الحديث الأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ كَانَ لَهُ لِسَانَانِ فِي الدّنيَا جَعَلَ اللهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِسَانَيْنِ مِنْ نَارٍ » .

أخرج الحديث محمد بن عبد الله الأنصاري في «جزئه» حديث (٧١) وهناد بن السري في «الزهد» (٢/٥٤٩/١١٣٧) وابن أبي عاصم في «الزهد» أيضاً (١/١٠٩-١١٠/٢٦) و (١/١١٠/٢١٧) وابن أبي الدنيا في «ذمِّ الغيبة» حديث (١٤٣) وفي «الصمت وآداب اللسان» ص (١٦٦/ح٢٨٠) وأبو بكر بن خلاد في «حديثه» حديث (٤٩) وحديث (٥٠) والبزار في «مسنده» (٦٦٩٩) وأبو يعلى في «مسنده» (٥/١٥٩/٢٧٧١) و (٥/١٥٩/٢٧٧٢) والخرائطي في «مساوي الأخلاق» حديث (٢٩٧) وفي «اعتلال القلوب» (٣٧٦) وأبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٢/١٦٠) وابن بشران في «أماليه» حديث (٢٣) وابن أبي الفوارس في «الفوائد المنتقاة» حديث (٣٩) والشهاب القضاعي في «مسنده» (١/٢٨٤/٤٦٣) وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/٢٦٢) وابن عساكر في «ذمّ

ذي الوجهين» حديث (٧) و (٨) وأبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» حديث (٢٤) من طرق ثم كُلُّهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن – وبعضهم قال: عن الحسن وقتادة – عن أنس بن مالك – به – .

قلت: لقد رواهُ عن إسماعيل بن مسلم جماعةٌ، ولكن ليس منهم الوليدُ بنُ مسلم، ولا الأوزاعي.

وعليه لا تدليس من الوليد لإسماعيل بن مسلم ولا من أحد غيره له .

ويدلُّك على هذا أنَّ إسماعيل بن مسلم مذكورٌ في كُلِّ تلك المصادر، وكُلِّ تلك الطرق، ولهذا لم يجد البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١٠١٩٢) غير التصريح بهذا فقال: «... ومدارُ إسناديهما على إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف» .

قلت: بل مدار تلك الطرق كلها عليه، كما قد سبق مني التنبيه إليه.

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: « مَنْ نَصَرَ أَخَاهُ المسْلِمَ بِظَهْرِ الغَيْبِ نَصَرَهُ اللهُ في الدّنيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ سَتَرَهُ اللهُ في الدّنْيَا وَالآخِرَةِ»

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في المطالب العالية (١١/٣٠١/ ٢٥٢٦) وفي «إتحاف الخيرة» (٦٩٧٩) وابن المقري في جزء من «حديثه» حديث (٢٤٦) وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» ص (١٥٠/ح٢٤٤) والسِّلفي في

«معجم السفر»[١] حديث (١٥٠٣) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر – به – .

هكذا رواه عرعرة بن البريد[٢]، ومحمد بن الفضيل، وأبو معاوية[٣]، وحبان بن موسى[٤] .

وخالفهم عبد الرحمن بن محمد المحاربي حيث رواه عنه عن عطاء عن جابر.

وذلك فيما أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ حديث (٣٦٥) من طريق المحاربي عن إسماعيل بن مسلم –به–.

وبهذا يكون عندنا خمسة، رووه عن إسماعيل بن مسلم، عرعرة بن البريد، ومحمد بن فضيل، وأبو معاوية، وحبان بن موسى، والمحاربي .

وكما ترى لا ذكر للأوزاعي، ولا للوليد بن مسلم، في هذه الأسانيد فمن باب أولى أنْ لا تجد للوليد في هذا الحديث، أيَّ تدليس.

الحديث الثاني والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) من طريق محمد بن فضيل عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر وأبي الزبير عن جابر – زاد فيه أبا الزبير – .

(٢) كما عند إسحاق في مسنده .

(٣) كما عند ابن المقري .

(٤) كما عند ابن أبي الدنيا .

«مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ».

أخرج الحديث الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٤٤٦/٥٠٦/١) و«إتحاف الخيرة» للبوصيري (٣٩٥١) و«المطالب العالية» (١٤٦٥/٤٠٢/٧) والبزار في «مسنده» (٢٣٥٣) وأبو عثمان البحيري في «فوائده» حديث (٦٩) من طرق ثم ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر – به – .

قلت: رواه عن إسماعيل ثلاثة إسماعيل بن زكريا وعبدة بن سليمان وأبو بكر البكراوي عن إسماعيل – به – .

وليس للأوزاعي فيه رواية ، ولا للوليد فيه خبَّاية .

فإسماعيل كما ترى ظاهر في كل طرقه، والوليد لم يروه من هذا الوجه و لم يُخفه .

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ خَرَجَ يَوْماً عِنْدَ الظَّهِيرَةِ فَوَجَدَ أَبَا بَكْرٍ ﷺ في المَسْجِدِ جَالِساً فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: مَا أَخْرَجَكَ في هَذِهِ السَّاعَةَ؟ قالَ يا رَسُولَ الله ﷺ مَا أَخْرَجَكَ؟ قَالَ: أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكَ ...». الحديث

أخرج الحديث البزار في «مسنده» (٢٠٥/٣١٨/١) قال حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال نا أبو خلف عبد الله بن عيسى قال نا يونس بن عبيد عن عكرمة عن ابـــن

عباس —به—.

ثم قال عبد الله بن عيسى فحدَّثتُ به إسماعيل المكي فحدثني بنحوه وزاد فيه فقالت له أمُّ أبي الهيثم لو دعوت لنا فقال: «**أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلّت عليكم الملائكة**» .

قال البزار عقب الحديث: «...وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلَّا من هذا الوجه بهذا الإسناد ولا رواه عن يونس إلَّا عبد الله بن عيسى».

قلت: ولم يروه بهذه الزيادة عن عبد الله بن عيسى عن إسماعيل بن مسلم إلَّا محمد بن عبد الأعلى في رواية البزار هذه، وإلاَّ فقد رواهُ جماعةٌ عن عبد الله بن عيسى، دون ذكر إسماعيل بن مسلم المكي في إسناده، ولا قوله، «**أفطر عندكم الصائمون**» في متنه .

الحديث الرابع والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الأَسْوَدِ بن سَرِيعٍ ﷺ قَالَ: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ بَلَغُوا فِي القَتلِ حَتّى قَتَلُوا الوِلْدان قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: إِنَّمَا هُمْ أَوْلادُ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَوَلَيْسَ خِيَارُكُمْ إنما هُمْ أَوْلادُ الْمُشْرِكِينَ إِنَّهُ لَيْسَ مَوْلُودٌ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَبْلُغَ فَيُعَبِّرُ عَنْ نَفسِهِ أَو يُهَوِّدُهُ أَبَوَاهُ أَو يُنَصِّرَانِه».

أخرج الحديث ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/٤٨٤/٣٣١٣١) ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/٦٧-٦٨) قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن الأسود بن سريع — به — .

قال ابن عبد البر عقب الحديث: «...وقد روى هذا الحديث عن الحسن جماعةٌ منهم بكر المزني والعلاء بن زياد والسري بن يحيى وقد روي عن الأحنف عن الأسود بن سريع وهو حديث بصري صحيح» .

قلت: هكذا قال، وكما ترى لم يتعرض رواية إسماعيل هذه بمقال، لا بأنَّه دُلِّس ولا غير ذلك، لا من الوليد ولا من غيره وهو كذلك، فقد تتبعتُ من رواهُ عن الحسن، و لم أجد فيهم الأوزاعي ولا الوليد .

ورواية إسماعيل هذه لم يعزها البوصيري في «إتحاف الخيرة» لغير ابن أبي شيبة (٦٠٩١) .

وعليه فالوليد لم يروه من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه.

وهذا يعني أنَّ عبد الرحيم بن سليمان، تفرد به عن إسماعيل بن مسلم.

الحديث الخامس والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بن جُنْدُب ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: « الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ فَإِنْ شَاءَ أَشَارَ وإنْ شَاءَ سَكَتَ فَإِنْ أَشَارَ فَلْيُشِرْ بِمَا لو نَزَلَ بِهِ فَعَلَهُ».

أخرج الحديث ابن الأعرابي في «معجمه» (١٠٣٣) وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» حديث (٣٢) والخطابي في «العزلة» حديث ص (٤٦) والشهاب القضاعي في «مسنده» (٤/٣٨/١) والخطيب في «الموضح» (٢٤٩/٢) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري عن سمرة –به–.

هكذا أخرجه هؤلاء ومن طُرقٍ كما ذكرت لك، ولكن ليس في تلك الطرق ذكر

للأوزاعي، ولا للوليد بن مسلم.

وعليه لا رواية للوليد بن مسلم فيه من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس إسماعيل بن مسلم أو غيره في هذا الحديث.

الحديث السادس والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِك ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُطَوَّقاً مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ فِي رَقَبَتِه».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٣٤٩/٥٥١٩) قال حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال ثنا يزيد بن مهران أبو خالد الخباز قال ثنا أبو معاوية قال ثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس .

قال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلَّا إسماعيل بن مسلم تفرد به أبو معاوية ولا يروي عن أنس إلَّا بهذا الإسناد».

قلت: وهو كما قال، فقد بحثت جاهداً لكي أعقب على الطبراني بيد أني لم أجد غير ما قال .

وعليه الحديث ليس من حديث الوليد، ولا الأوزاعي، ومن ثم لا تدليس للوليد فيه، كيف وهو لم يروه من هذا الوجه البته ؟!

الحديث السابع والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جُنْدُب بنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلا يَطْلُبَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ فِي ذِمَّتِهِ » .

أخرج الحديث عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/٢٦/١٨٢٥٠) ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٥٩/١٦٥٦) قال عن الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب بن عبد الله بهذا الحديث .

قال الدارقطني كما في «العلل» (٧/١٦٠/١٢٧٣): «...يرويه إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي بكرة والصواب عن الحسن عن جندب بن عبد الله كذلك رواه داود بن أبي هند وغيره عن الحسن» .

وقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٩١) : «...رواه إسماعيل بن مسلم وقتادة وعمرو بن عبيد في آخرين عن الحسن عن جندب ورواه خالد الحذاء عن أنس بن سيرين عن جندب...» .

هذا كُلُّ ما وقفتُ عليه من كلامٍ للعلماءِ على هذا الوجه، في هذا الحديث.

وهو كما ترى لا ذكر في طرقه، ولا في كلام العلماء عليه، للأوزاعي، ولا للوليد بن مسلم .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، لا لإسماعيل بن مسلم، ولا غيره، بل الوليد، لم يروه من هذا الوجه، ولو كان ثمة شيءٌ من ذلك لأشار إليه العلماءُ في كلامهم .

الحديث الثامن والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: «مَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَمَرَنَا

بِالصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ » .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/١٧٦/٤٠٢) والخطيب في «تأريخ بغداد» (٧/٣٠٧) وأبو موسى المديني في «نزهة الحفاظ» حديث (١٤) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمران بن حصين - به-.

رواه عند هؤلاء عن إسماعيل بن مسلم أربعة، عبد الرحيم بن سليمان، وأبو معاوية مروان بن معاوية، وإسماعيل بن زكريا، وابن المبارك عبد الله.

وكما ترى لا ذكر للوليد بن مسلم ولا الأوزاعي في طرق الحديث.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه لإسماعيل، ولا غيره، كيف وهو لم يروه من هذا الوجه البتة؟!

الحديث التاسع والأربعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بن عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ دَيْنٌ أو عِدةٌ فَلْيَقُمْ فَقُمْتُ فَقُلْتُ: أنا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ فقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي فإذا كَانَ عِنْدِي أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وهَكَذَا وهَكَذَا فَأَتَى أبا بَكْرٍ مَالٌ فَأَعْطَانِي فإذا هي أَلْفٌ وخَمْسمائَةٍ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا زَادَتْ دِرْهَماً وَلَا نَقَصْتَ » .

أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٢/٦٨٢/١٢٧٠) من طريق ابن المبارك عن إسماعيل بن مسلم عن أبي الزبير وعمرو بن دينار عن جابر -بنحوه-.

وأخرجه محمد بن مخلد أيضاً في «فوائده» حديث (١٩) ومن طريقه الخطيب

البغدادي في «تأريخ بغداد» (٤/٨) من طريق أبي بكر البكراوي عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر – به – .

والحديث كما ترى لا ذكر للأوزاعي، ولا الوليد بن مسلم، في إسناده فضلاً عن التدليس فيه.

الحديث الخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: « مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ » .

أخرجه أبو بكر النصيبي في «فوائده» حديث (٥٨) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٥٨٦/١٩٥/٣) وابن فاخر في «مجلسه» حديث (٥٩٩) والدبوسي في «معجم شيوخه» حديث (٥) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة – به – .

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٢٢٧/٢٤٦/٢) : «...وسألت أبي عن حديث رواه روح بن أسلم عن زائدة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة – وذكر الحديث – ثم قال قال أبي هذا خطأ إنما هو الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

وقال الدارقطني كما في «العلل» (٢٢١٧/١٩٥/١١) : «... ورواه زائدة بن قدامة من رواية روح بن أسلم عنه وإسماعيل بن مسلم وأبو خالد الأحمر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ...» .

هكذا اتفق أبو حاتم، وابنُه، والدَّارقطنيُّ، على عدم اتهام الوليد في هذا

الحديث بشيء فضلاً عن التدليس .

وهذا يعني أنْ لا ذكر للوليد، ولا الأوزاعي، في طرق هذا الحديث، من هذا الوجه، الذي فيه إسماعيل .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل الوليد لم يروه من هذا الوجه، والله هو الموفق لهذا .

الحديث الحادي والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «مَنْ دَخَلَ الرهجُ فِي جَوْفِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » .

قال الدارقطني كما في العلل» (١٤/١٨٩-١٩٠/٣٥٣٦) : «...يرويه هشام بن عروة حدَّث به إسماعيل بن مسلم واختلف عنه فرواه عبد الله بن إسحاق المدائني عن أبي همام عن أبيه عن أبي إسحاق الفزاري عن إسماعيل بن مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة وغيره يرويه عن أبي همام بهذا الإسناد عن هشام عن رجل و لم يسمه عن عائشة وكذلك رواه المسيب بن واضح ومعاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عن إسماعيل بن مسلم عن هشام عن رجل عن عائشة روى هذا الحديث سويد بن عبد العزيز عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة[1]

(١) عند ابن أبي عاصم في الجهاد (١/٣٤٨/١٢٢).

وتابعه عبد الوهاب عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي[١] وقول من قال عن هشام عن رجل عن عائشة

هو الصواب والحديث من الوجهين غير ثابت».

قلت: الحديث كما تشاهد، وأنت شاهد، لا ذكر للوليد بن مسلم، في طرقه عند الإمام الدارقطني !

وأقول لو كان للوليد ذكرٌ في طرقه، لما خشينا منه تدليس إسماعيل بن مسلم في إسناده، إنبالاً للأوزاعي كما يزعم بعضهم، لا، لن نخشى منه تدليساً له وحديث الأوزاعي كما تراه ليس من طريقه بل هو عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة.

ثم إنَّ الدارقطني هو المتهم الأول للوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم، فلو كان شمَّ منه رائحة التدليس، في هذا الحديث، لما تأخر عن الإفصاح بذلك[٢].

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل الوليد لم يروه من تلك الطرق كُلِّها التي ذكرها الإمام الدارقطني رحمه الله .

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » .

(١) عند الإمام أحمد في مسنده (٦/٨٥/٢٤٩٢).

(٢) وانظر «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢/٥٨٣/٩٥٨) لترى فيه أنْ لا مزيد على كلام الدارقطني .

أخرج الحديث أبو عثمان البحيري في «فوائده» حديث (٨٢) والمحاملي في «أماليه» حديث (٤٩) ومن طريقه الخطيب في «تأريخه» (٦/١٤٠/١٨٣) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن ابن عمر –به–.

هكذا أخرجه هؤلاء من طرق عن إسماعيل بن مسلم .

بيد أنَّ من رواه عن إسماعيل ليس فيهم الأوزاعي، ولا الوليد بن مسلم.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه، بل الوليد لم يروه من هذا الوجه، والله أعلم وهو الموفق لهذا.

الحديث الثالث والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « مَنِ اشْتَاقَ إِلَى الْجَنَّةِ سَارَعَ إِلَى الخَيْرَاتِ وَمَنْ خَافَ النَّارَ تَرَكَ الشَّهَوَاتِ وَمَنْ تَرَقَّبَ المَوْتَ انتَهَى عَنِ اللَّذَاتِ وَمَنْ زَهِدَ فِي الدُّنيَا هَانَتْ عَلَيْهِ المَصَائِبُ وَتَصدِيْقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾[1]».

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٣/٣٥٨) والسهمي في «تاريخ جرجان» (٢١٧) كلاهما من طريق أحمد بن حفص السعدي عن معروف بن الوليد السعدي الجرجاني عن سعد بن سعيد الجرجاني عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن علي بن أبي طالب – به – .

(١) سورة الأنبياء آية (٩٠).

هكذا أخرجاه، وهو كما رأيت من طريق الثوري عن إسماعيل بن مسلم، لا من طريق الأوزاعي، ولا الوليد عنه .

وعليه لا تدليس من الوليد فيه، كيف وهو لم يروه لا من هذا الوجه، ولا من غيره .

وقد أشار ابنُ عدي في «الكامل» (٣٥٨/٣) وابنُ طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢٢٠٥/٤) إلى ضعف الحديث بسعد بن سعيد الجرجاني، بعيداً عن تضعيفه بإسماعيل بن مسلم، فضلاً عن تدليس الوليد .

الحديث الرابع والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: « مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَلَمْ يُعِدْ تِلْكَ الصَّلاَةَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ».

أخرج الحديث الأنصاري محمد بن عبد الله في «جزئه» حديث (٧٥) ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٠٤٩/٦٢/١١) وفي «الأوسط» (٣/١١٠/ ٢٦٣٩) وكذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٢/٤٨) ومن طريق أبي معاوية البزار في «مسنده» (٤٨٩٦) ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما -به- .

هكذا رواه الأنصاري، وأبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحكم -به-.

وكما ترى لا ذكر للأوزاعي، في إسناده، ولا للوليد بن مسلم .

وأشار البزار، إلى ضعفه من هذا الوجه، بإسماعيل بن مسلم .

وعليه لا تدليس من الوليد، لا بل لم يروه الوليد أصلاً، من هذا الوجه، والله أعلم.

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ بنافِخٍ » .

أخرجه البزار في «مسنده» (٥٣١٦) قال وحدثناه أبو كريب قال نا أبو معاوية قال نا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أخيه سعيد عن ابن عباس — به – مرفوعاً.

ثم قال البزار في «تعليقه على أسانيد هذا الحديث»: «...وأما حديث الحسن عن أخيه فلا نعلم رواه إلَّا إسماعيل بن مسلم عن الحسن و لم يُسند الحسن عن أخيه إلَّا هذا الحديث ...».

قلت: وهو كما ترى من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن، لا الأوزاعي، أو الوليد.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه، لا بل الوليد من هذا الوجه لم يروه، والله أعلم.

الحديث السادس والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الإِدَامُ الْخَلُّ».

أخرج الحديث أبو عوانة في «المستخرج» على مسلم (٥/١٩٧/٨٣٨٠) وابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٨) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٨٤/١٧٤٩) من طرق ثم كلهم من طريق عبثر بن

القاسم عن مطرف عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن جابر .

هكذا رواه مطرف بن طريف، عن إسماعيل بن مسلم، متفرداً به عنه.

قال: الدارقطني كما في «أطراف الغرائب» (٢/٣٧١/١٦٤١): «... تفرد به عبثر بن القاسم، عن مطرف، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء».

قلت: وهذا يعني أنَّ الأوزاعي، لم يروه عن إسماعيل، ولا الوليد عنه.

وإذا كان كذلك، فالوليد لم يُدلِّس فيه إسماعيل، ولا غير إسماعيل، والله هو الموفق لهذا .

الحديث السابع والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: « نَزَلَ عَلَى عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ضَيْفٌ فَكَانَ عِندَهُ أَيَاماً ثُمَّ ذَكَرَ خُصُومَةً لَهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: تَحَوَّلْ عَنْ مَنْزِلِي فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْزِلَ الخَصْمُ إِلَّا وَخَصْمُهُ مَعَهُ».

أخرج الحديث عبد الرزاق في «مصنفه» (٨/٣٠٠/١٥٢٩١) وابن الجعد في «مسنده» ص (٣٠٧/ح٢٠٧٦) وإسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» (١٠/ ٢١٨١/١٧٧) و«إتحاف الخيرة» (٦٧٣٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٢٥٧/١٣٧) و(١٠/١٣٧/٢٠٢٥٨) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري — به — .

وقد تتبعتُ هذه الطرق كُلَّها، بيد أني لم أجد فيها، أنَّ الأوزاعي يرويه عن إسماعيل، أو الوليد عن الأوزاعي عنه .

ولما كان الأمر كذلك، قلت لا مجال لاتهام الوليد في هذا الحديث، بالتدليس، أو غيره، لا سيما وقد تكلم على هذا الحديث كثير، وحسبك المخرجين منهم له، لم يُعلُّوه من جانب الوليد بشيء، كالزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٧٣)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦٠٠)، وابن حجر في «الدراية» (٢/ ١٦٩)، وفي «التلخيص الحبير» (١٩٣/٤) .

الحديث الثامن والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قالَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ ومِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ » .

أخرج الحديث العدني كما في «المطالب العالية» (١٠/ ٦١٠/ ٢٣٥٤) وفي «إتحاف الخيرة» (٦٤٧٧) قال ثنا مروان بن معاوية أنبأ إسماعيل بن مسلم عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس .

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣/ ١٤٨٠): «...وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن كثير الكوفي عن الأجلح عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس – وذكرا الحديث – ثم قال هذا حديث خطأ إنما هو الحكم بن عتيبة عن ميمون بن مهران عن ابن عباس – وذكر الحديث–».

قلت: لقد رأيت أبا حاتم، وأبا زرعة، وابن أبي حاتم، كيف أنهم لا يعلمون شيئاً عن الأوزاعي، أو الوليد، في هذا الحديث من هذا الوجه، و لم يذكروا عنهما شيئاً من الرواية فيه ، فضلاً عن التدليس.

وعلى هذا، الوليد، لم يرو الحديث من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه .

الحديث التاسع والخمسون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: « أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ عَلَى خَالَتِهَا ونَهَى أَنْ تَتَزَوَّجَ عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا وَعَلَى ابْنَةِ أُخْتِهَا».

أخرج الحديث ابن عدي في «الكامل» (٢٨٣/١) قال حدثنا عبدان الأهوازي حدثنا داهر بن نوح حدثنا أبو همام عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة — به — .

قال ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (١٧٩٧/٨٨٨/٢): «... رواه إسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة وإسماعيل هذا متروك الحديث ».

قلت: وهذا يعني أنَّ علة الحديث عنده هي إسماعيل بن مسلم لا الوليد بن مسلم وما يُحكى عنه من تدليسه .

على أني على كلام الإمام الدار قطني لم أتكيء، وعلى اهامه لم أضجع، لا بل ذهبت أبحث، هل على الوليد في هذا الحديث مغمزاً، أو مهمساً، أو مهمزاً، فلم أجد ذلك كُلَّه .

فقلت بعد البحث الوليد لم يروه من هذا الوجه فضلاً أنْ يكون دلس فيه.

الحديث الستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا قُتِلَ أَبِي يَومَ أُحدٍ وَهُو مُسْجَىً فَجَعَلْتُ أَكْشِفُ عَنْ وَجْهِهِ وَأَقَبِّلُهُ والنّبِيُّ يَرَانِي فَلَمْ يَنْهَنِي».

أخرج الحديث ابن سعد في «الطبقات» (٢٨/٣) وابن الأعرابي في «القبل والمعانقة» حديث (٢٩) كلاهما من طريق عبد الوهاب بن عطاء العجلي عن إسماعيل بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر – به – .

هكذا أخرجاه من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم وفي ظنّي أنَّ عبد الوهاب انفرد به عن إسماعيل .

وإنْ لم يكن كذلك فمن لي بالوليد عن الأوزاعي يرويه و ثم يثبت أنه دلَّس إسماعيل بن مسلم فيه، فلعمري هذا لا اعتقد أحداً يصل إليه، ولا بشق الأنفس.

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث من هذا الوجه فضلاً من أنْ يكون دلس فيه .

الحديث الحادي والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ، وأَيَّامِ التَّشْرِيقِ».

أخرج الحديث الخطيب البغدادي في «أربع مجالس» حديث (٢) قال أخبرنا أبو علي الحسن بن أبي بكر بن شاذان نا عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق ثنا يحيى بن جعفر أنا عبد الوهاب هو ابن عطاء ثنا إسماعيل بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر – به – .

هكذا أخرجه الخطيب من طريق عبد الوهاب بن عطاء لا من طريق الوليد ولا الأوزاعي وعليه لا يخشى في الحديث من الوليد تدليس.

والحديث أصلاً ليس من حديث الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم هذا والله أعلم .

الحديث الثاني والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَلاعَنَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ أَوْ بِغَضَبِهِ أَوْ بِالنَّارِ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٤٨/٢٢٧/٧) وفي «كتاب الدعاء» له (٢٠٧٦/٥٧٤/١) قال حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عاصم بن علي ثنا قيس بن الربيع عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة —به—.

هكذا أخرجه الطبراني من طريق قيس بن الربيع عن إسماعيل بن مسلم كما ترى .

وهذا يعني أنَّ الحديث ليس من حديث الأوزاعي عنه، ولا من حديث الوليد عن الأوزاعي.

وعليه الوليد لم يروه، ولا الأوزاعي، من هذا الوجه، فضلاً من أنْ يكون الوليد دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم، إنبالاً للأوزاعي أو غير ذلك .

الحديث الثالث والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ أَحَدُنَا الشَّيْءَ أَو السَّيْرَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ عَتَبَيْنِ عَتَبَ الْقَطْعِ وَيغْرَزُ بِيَدِه».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٤٩/٢٢٨/٧) بإسناد الحديث السابق من طريق قيس بن الربيع عن إسماعيل بن مسلم .

والكلام عليه يكون كالكلام على الذي قبله .

ويعني ذلك أنَّ الوليد بريءٌ في كلا الحديثين من التدليس، لا بل الوليد لم يروه من هذا الوجه، والله تعالى أعلم .

الحديث الرابع والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصِلَ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ» .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٥٣/٢٢٨/٧) قال حدثنا الحسن بن علي الطوسي ثنا محمد بن مخلد البصري ثنا محمد بن أبي عدي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة — به — .

هكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أبي عدي عن إسماعيل بن مسلم كما ترى.

وهذا يبعد عندنا أولاً تدليس الوليد، لأنّه ليس من روايته، ولا من رواية الأوزاعي عن إسماعيل .

وثانياً يشهد للوليد بأنه لم يروه من هذا الوجه بعد أنْ يتيقن المتهوكون من نتائج بحثي في هذا الحديث وفي غيره.

الحديث الخامس والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الإِقْعَاءِ فِي الصَّلاةِ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٥٧/٢٢٩/٧) وابن عدي في «الكامل» (٧٦٧/٣٠٤/٣) كلاهما من طريق صالح بن حرب عن سلام بن أبي خبزة عن إسماعيل عن الحسن.

هكذا أخرجه الطبراني وابن عدي كلاهما من طريق صالح بن حرب عن سلام عن إسماعيل .

وهذا يدلُّ على أنَّ أصل الحديث متفق عليه عن صالح عن سلام عن إسماعيل، وكأنَّ الحديثَ لم يروه عن إسماعيل إلَّا سلاَّمٌ ولا عن سلام إلَّا صالح بن حرب تفرد به عنه.

الحديث السادس والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ عُمَرَ نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ ثَابِتُ بنُ قَيْسِ بن

شَمَّاسٍ – فَذَكَرَ سِتَّةً مِنَ الأَنْصَارِ وثَلاثَةً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَحَفِظْتُ الثَلاثَةَ مِنَ الأَنْصَارِ وذَهَبَ مِنِّي ثَلاثَةٌ».

أخرج الحديث الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١/٢٩٥/٣٨٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٥٨) و (٤/٢٥) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر – به – .

هكذا أخرجاه من طرق، ولكن ليس في تلك الطرق ذِكْرٌ للأوزاعي ولا للوليد بن مسلم.

وعليه لا يتخوف من تدليس إسماعيل بن مسلم فيها.

كيف وهو قد صُرِّح بإسماعيل بن مسلم فيها كُلُّها ؟!

الحديث السابع والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « النِّسَاءُ خُلِقْنَ مِنْ ضَعْفٍ وَعَوْرَةٍ فَاسْتُرُوا عَوْرَاتِهُنَ بِالْبُيُوتِ وَاغْلُبُوا ضَعْفَهُنَّ بِالسُّكُوتِ» .

قال ابن حبان في «المجروحين» (١/١٢/٩٤) : «...وروى إسماعيل بن مسلم عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وذكر الحديث ثم قال وروى عنه جعفر بن عون».

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٦٣٢/١٠٤٣): «...وهذا لا يصحُّ قال يحيى إسماعيل ليس بشيء وقال علي لا يثبت حديثه قد أجمع أصحابُنا على الترك».

قلت: علته عندهم، إسماعيل بن مسلم، لا تدليس الوليد، ولا كونه عن

الأوزاعي رواه، بل لا ذكر للوليد في طرقه ولا في علله.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه بل الوليد لم يروه من هذا الوجه لا ولا من غيره فيما رأيت ووقفت عليه من المصادر التي خرجت هذا الحديث من غير هذا الوجه.

الحديث الثامن والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَنِي عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَأَخَذَ بِيَدِيْ فَأَدْخَلَنِي الْمَسْجِدَ فَإِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ الأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ سَأَلَ رَبَّهُ بِاسْمِهِ الأَعْظَمِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

قال ابن منده في «التوحيد» (٣): «... ورواه إسماعيل بن مسلم البصري وعبد الوارث بن سعيد عن محمد بن جحادة عن ابن بريدة عن أبيه — وقال عبد الوارث عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن حنظلة بن علي بن محجن بن الأدرع» أهـ .

قلتُ يظهرُ من كلامه رحمه الله، أنَّ إسماعيل بن مسلم لم يُدلِّس في إسناده لا من الوليد، ولا من غيره، إذ لو كان كذلك لخفي عليه، أو تفطن لذلك وأشار إليه.

ولما لم يقع من ابن منده – رحمه الله – لا هذا ولا هذا، عُلِمَ أنَّ إسماعيل بن مسلم مذكورٌ في إسناده على كُلِّ حال، وأنه لم يُدلِّس في إسناده، وبالله التوفيق.

الحديث التاسع والستون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: «نَفَقَتْ دَاجِنَةٌ لِخَالَتِي مَيْمُوْنَةَ فَأَلْقُوْهَا فَأَتَى عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: فَهَلَّا انتَفَعُوا بِإِهَابِهَا؟».

أخرج الحديث الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/٨٠٦/١١٨٥) قال حدثنا أبو كريب قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم وعبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس — به - .

هكذا أخرجه الطبري، وهو من طريق عبد الرحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، لا من طريق الأوزاعي، ولا الوليد بن مسلم .

وقد تتبعتُ أيضاً طرقَ الحديثِ من هذا الوجه، لأعلم من رواه عن عطاء، فوجدتُ فيهم ابن جريج، وعمرو بن دينار، و لم أجد ذِكْراً للأوزاعي فيه، ولا للوليد بن مسلم.

فعلمتُ بعدها أنْ لا رواية للوليد في هذا الحديث، من هذا الوجه، ولا الأوزاعي، فضلاً عن تدليس أحد في إسناده.

الحديث السبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وُلِدَ مَخْتُوناً » .

أخرج الحديث أبو الحسن السكري في «حديثه» حديث (٣٠) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٤١) من طريق محمد بن كثير الكوفي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي هريرة — به - .

هكذا أخرجاه وهو كما ترى من طريق محمد بن كثير الكوفي، لا الوليد بن مسلم، ولا الأوزاعي .

غير أني ذهبتُ متتبعاً طرقَ الحديثِ عن الحسن، علِّيْ أجد الأوزاعي يرويه عن إسماعيل عن الحسن أو الوليد بن مسلم، فلم أجد شيئاً من ذلك.

ووجدتُ في المقابل من يرويه عن الحسن، عن أنس، لا عن أبي هريرة.

وذلك عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٣) من طريق سفيان بن محمد المصيصي قال أنبأنا هشام عن يونس عن الحسن عن أنس بن مالك —به—.

قلت: وهو أيضاً ليس من طريق الأوزاعي، ولا الوليد، فَتَأَكَّدَ عندي بعدها، أنَّ الوليد لم يروه من هذه الأوجه، ولا الأوزاعي، فضلاً عن أنْ يكون الوليد دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم أو غيره.

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « الْوِتْرُ ثَلاثٌ كَثَلاثِ الْمَغْرِبِ » .

أخرج الحديث ابن حبان في «المجروحين» (٣٦/١٢١/١) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧١٧٠/١٦٥/٧) وابن الجوزي في «التحقيق» (٤٥٧/١ /٧٦٨) وفي «العلل المتناهية» (٧٧٢/٤٥٠/١) كلهم من طريق عبد الله بن الصباح العطار عن أبي بكر البكراوي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة —به—.

قال ابن الجوزي: «...هذا حديث لا يصحُّ قال يحيى إسماعيل المكي ليس

حديثه بشيء ».

وقال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلَّا إسماعيل بن مسلم تفرَّد به أبو بحر».

قلت: وهذا يعني أنَّ الوليد لم يروه عن إسماعيل بن مسلم، ولا الأوزاعي، وإنما تفرّد به أبو بحر، عن إسماعيل بن مسلم، كما قال الإمام الطبراني - رحمه الله-

الحديث الثاني والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: « دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحاً بِهِ».

أخرج الحديث أبو يعلى في «مسنده» (٢/٣٤٣/١٠٩٠) ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٥/٤٤) قال حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق حدثنا أبي عن إسماعيل بن مسلم عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري -به-

قال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٣/١٣٣٧/٢٨٧١) : «...وهذا يرويه عمر عن إسماعيل عدَّه في أفراده».

قلت هو كذلك فيما بدا للأولين، إذ ليس فيما بين يدي من المصادر، ما يخالف ما أشاروا إليه، وصرحوا به.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث ولا ذِكْرٌ للأوزاعي أيضاً في إسناده من هذا الوجه .

وذلك يُبعدُ تهمةَ التدليسِ عن الوليد زيادة، والله هو الموفق لهذا .

الحديث الثالث والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ مُرسَلاً قَالَ فِي قَوْلِه: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾[1] قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ خَدْشِ عُودٍ ولَا اخْتِلَاجِ عِرْقٍ ولَا عَثْرَةِ قَدَمٍ إِلَّا بِذَنْبٍ وَمَا يَعْفُو اللهُ عَنْهُ أَكْثَرُ ».

أخرج الحديث الثوري في «تفسيره» ص(١٤٤/ح٦١٥) وعبد الرزاق في «التفسير» (١٩٢/٣) وهناد بن السري في «الزهد» (٤٣١/٢٤٩/١) وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٨٤٨١/٣٢٧٨/١٠) والثعلبي في «تفسيره» (٣١٩/٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/٥٤-٥٨/٦٥٩٠) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري — به -.

هكذا أخرجه هؤلاء بذكر إسماعيل في إسناده، من طريق أبي أسامة وسفيان الثوري وأبي معاوية عنه.

ورواه الثوري من بينهم في رواية بإبهام إسماعيل في إسناده.

وذلك فيما أخرجه وكيع في «الزهد» (٩٣) قال حدثنا سفيان عن رجل عن الحسن — به - .

(١) سورة الشورى آية (٣٠).

هكذا رواه سفيان عن وكيع فإنْ كان ثمة تدليس لإسماعيل بن مسلم في هذا الحديث فهو من سفيان الثوري.

والوليد بن مسلم والأوزاعي على كُلِّ حال، لا علاقة لهما برواية الحديث من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكونا أخطآ أو دلسا فيه.

الحديث الرابع والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «هَدَايَا الْعُمَّالِ سُحْتٌ ».

أخرج الحديث السهمي في «تاريخ جرجان» ص(٤٠٤) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤/١٢٠) والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٢/٢٣٢) ثلاثتهم من طريق عمرو بن قيس عن مطرف بن طريف عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن جابر —به—.

هكذا أخرجه هؤلاء وهو من طريق مطرف بن طريف عن إسماعيل بن مسلم، ولا علاقة للوليد، ولا الأوزاعي، برواية الحديث من هذا الوجه.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث لإسماعيل أو غيره، إنبالاً للأوزاعي أو غير ذلك من دواعي التدليس ، كيف وهو لم يروه من هذا الوجه كما رأيت؟!

الحديث الخامس والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُؤتى بِالعَبدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ بَذَجٌ

فَيُوقَفُ بَيْنَ يَدَيِّ اللَّهِ فَيَقُولُ اللَّهُ: أَعْطَيْتُكَ وَخَوَّلْتُكَ وَأَنْعَمْتُ عَلَيْكَ فَمَا صَنَعْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ جَمَعْتُهُ وَثَمَّرْتُهُ وَتَرَكْتُهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ فَارْجِعْنِي آتِكَ بِهِ كُلِّهِ فَيَقُولُ لَهُ: أَرِنِي مَا قَدَّمْتَ؟ فَيَقُولُ يَا رَبِّ جَمَعْتُهُ وَثَمَّرْتُهُ وَتَرَكْتُهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ فَارْجِعْنِي آتِكَ بِهِ كُلِّهِ فَإِذَا كَانَ عَبْدٌ لَمْ يُقَدِّمْ خَيْراً فَيَمْضِي بِهِ إِلَى النَّارِ».

أخرج الحديث نعيم بن حماد في «الزهد» (٣٩٤) وابن المبارك في «مسنده» ص (٥٩/ح٩٨) ومن طريقه الترمذي في «الجامع» (٢٤٢٧/٦١٨/٤) وكذلك البغوي في «شرح السنة» (٤٠٥٨/٢٥٩/١٤) ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة عن أنس –به–.

قال الترمذي عقب الحديث: «...وقد روى هذا الحديث غيرُ واحدٍ عن الحسن قوله، و لم يسندوه، وإسماعيل بن مسلم يُضعَّف في الحديث من قبل حفظه...».

قلت: وهو كما قال – رحمه الله – فقد رواهُ حزامُ بنُ مهران[1] والمباركُ بن فضالة[2] عن الحسن قوله، و لم يسندوه، والشاهد أنهم بغير هذا لم يُعلِّوه، لا بتدليس الوليد بل الوليدُ في حديثهم لم يذكروه.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث.

الحديث السادس والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ

(١) انظر الزهد لأسد بن موسى حديث (٩٤) .

(٢) انظر الزهد والرقائق لابن المبارك ص (٣٥٧/ح١٠٠٩) .

يَا بَنِي هَاشِمٍ إِنْ وُلِّيتُمْ هَذَا الأَمْرَ يَوماً فَلَا تَمْنَعنَّ طَائفاً بِهَذَا الْبَيْتِ أَوْ مُصَلِّياً أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ».

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٤/١٥٦٧) والدارقطني في «السنن» (١/٤٢٣/١٥٥٧) من طرق ثم كلاهما من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه —به—

هكذا أخرجاه، ومن طريق أبي معاوية أسنداه، والوليد في حديثهم هذا لم يذكراه، لا بتدليس ولا غيره لم ينطق لهم فاه.

وعليه لا تدليس منه فيه، لا بل الوليد لم يروه من هذا الوجه بالكلية، والله أعلم.

الحديث السابع والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « يُصَبُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلامِ الْمَاءُ وَيُغسَّلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ ».

أخرج الحديث أبو يعلى في «مسنده» (١٢/٣٥٢/٦٩٢١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٦٦/٨٦٦) وفي «المعجم الأوسط» (٣/١٤٣/٢٧٤٢) من طرق ثم كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أمه عن أمِّ سلمة —به—.

قال الطبراني عقب الحديث في الأوسط: «... لم يرو هذا الحديث عن الحسن عن أمه إلَّا إسماعيل تفرد به عبد الرحيم».

قلتُ: كلاَّ بل تابعه إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن مسلم، بإسناد عبد الرحيم .

وقال الإمام الدارقطني كما في «العلل» (٨١٦) وقد سُئل عن هذا الحديث فقال: «...يرويه الحسن واختلف عنه فرواه إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أمه عن أمِّ سلمة عن النبي ﷺ ووقفه يونس بن عبيد ومبارك بن فضالة والفضل بن دلهم عن الحسن عن أمه عن أمّ سلمة قولها وهو الصواب» .

قلتُ: علَّةُ الحديث عندهم تدور على الوقف، والإرسال، والتفرد.

ولا ذكر للأوزاعي ولا للوليد بن مسلم، على أنَّ المتكلم على هذا الحديث هو الإمام الدارقطني كما رأيت وهو رائد تهمةِ الوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم، فلو كان يعلم شيئاً من ذلك في هذا الحديث، أو الأحاديث التي قبله وبعده، لسارع إلى توكيد تهمته .

الحديث الثامن والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ خُزَيْمَةَ بن ثَابِتٍ ﷺ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى خُفَّيْهِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٩٩/٣٧٨٧) قال حدثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن العباس الملحمي ثنا عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن يزيد بن الوليد عن إبراهيم عن أبي عبد الله عن خزيمة — به-.

هكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن إسماعيل

بن مسلم، ولا ذكر للوليد بن مسلم، فيه ولا للأوزاعي.

وأظنَّ عبد الوهاب بن عطاء انفرد به عن إسماعيل بن مسلم.

وذلك أني حرصتُ جاهداً لأجده، من غير طريق عبد الوهاب عن إسماعيل بن مسلم فلم أجده.

وعليه يصحُّ أنْ يقال: لم يروه عن إسماعيل، إلَّا ابن عطاء، ولا عن يزيد بن الوليد، إلَّا إسماعيل بن مسلم، تفرد به عبد الوهاب بن عطاء عنه.

وقد ذكر الإمام الدارقطني هذا الحديث في «العلل» (٥/١٢٩-١٣٠/ ٧٦٨) ولم يذكر فيه شيئاً عن إسماعيل بن مسلم، ولا الوليد بن مسلم، أيضاً ولا ما يشير إلى تدليسه .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، لا بل الوليد لم يروه من هذا الوجه، والله أعلم .

الحديث التاسع والسبعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مُرسَلاً قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ النَّاسَ لَمْ يُعْطُوْا شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا خَيْراً مِنَ اليَقِينِ وَالعَافِيةِ ألا فَسَلُوهُما اللهَ».

أخرج الحديث محمد بن فضيل الضبي في «كتاب الدعاء» له، حديث (٣٠) قال حدثنا إسماعيل بن مسلم حدثنا الحسن — به — مرسلاً.

هكذا أخرج الحديث الضبي، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، لا من طريق الأوزاعي، ولا الوليد بن مسلم .

وقد رواهُ عن الحسن أيضاً جريرُ بنُ حازمٍ .

وذلك فيما أخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» حديث (٥٥٨) وابن أبي الدنيا في «كتاب اليقين» حديث (١٣) ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (١٥) من طرق ثم كلهم من طريق جرير بن حازم عن الحسن مرسلاً —به-.

وبهذا يتبين أنَّ الأوزاعي لم يروه عن الحسن، أو عن إسماعيل بن مسلم، ومنه تعلم براءة الوليد من التدليس فيه.

أولاً : لأنّه ليس له في إسناد الحديث ذِكْرٌ .

وثانياً: أنَّ الأوزاعي لم يروه لا بذكر إسماعيل بن مسلم ولا بإسقاطه بل الذي رواه عن الحسن هو جريرُ بنُ حازمٍ متابعاً لإسماعيل بن مسلم .

وعليه لا تدليسَ من الوليدِ فيه بل الوليدُ لم يروه مِن هذا الوجه، والله أعلم، وبالله التوفيق .

الحديث الثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ بَلَاغاً: أَنّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا يَزَالُ الْعَبْدُ بِخَيْرٍ مَا لم يَسْتَعجِلْ؟ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَكَيفَ يَسْتَعجِلْ؟ قَالَ يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ اللَّهَ فمَا أَرَى اللهَ يَسْتَجِيبُ لي» .

أخرج الحديث محمد بن فضيل الضبي في «الدعاء» حديث (٢٥) قال حدثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن أنَّه بلغه – به – .

هكذا أخرجه ابن فضيل، عن إسماعيل بن مسلم مباشرة .

وقد تابع إسماعيل بن مسلم عليه، الربيع بن صبيح، عن الحسن ووصله عن أنس مرفوعاً – به – .

وذلك فيما أخرجه البزار في «مسنده» (٦٦٦٦) قال حدثنا هارون بن سفيان وجعفر بن محمد بن فضيل قالا نا محمد بن القاسم الأسدي نا الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس قال قال رسول الله ﷺ – به – .

وقال البزار عقب الحديث: «...وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحسن إلَّا الربيع بن صبيح ولا رواه عن الربيع إلَّا محمد بن القاسم ومحمد بن القاسم كوفي كان صاحب سنة روى عنه ابن المبارك حديثاً وقد احتمل الناس حديثه وتفرد به عن أنس» .

قلتُ: إنْ كان الإمامُ البزار، قصد -رحمه الله- أنَّه تفرد به عن أنس أي وصله عن الحسن عن أنس فصحيح .

ويكون قوله لم يروه عن الحسن، إلَّا الربيع بن صبيح أي بوصله عن أنس فنعم.

وإلا فقد تابع الربيع عليه إسماعيل بن مسلم، عن الحسن أنَّه بلغه –به– ولم يسمِّ إسماعيل بن مسلم الواسطة .

وعلى كُلٍّ حال الوليد لم يُذكر في هذه المناقشة، ولم يكن أحد الطرفين في المناقشة، لأنّه لم يرو الحديث من هذا الوجه فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه.

الحديث الحادي والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ نُفَيْعِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ: « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟! فَقَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ ... ».الحديث

أخرج الحديث ابن أبي خيثمة في «تأريخه» حديث (١٥٧٤) قال: «... وراه إسماعيل بن مسلم عن الحسن فقال عن أبي بكرة وحدثنا ابن الأصبهاني قال نا شريك عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي بكرة —به-.

هكذا أخرج الحديث ابن أبي خيثمة من طريق شريك عن إسماعيل بن مسلم لا من طريق الوليد بن مسلم ولا الأوزاعي .

ثم تتبعتُ من رواه عن الحسن، وإذا بهم يونس بن عبيد[١]، ومبارك بن فضالة[٢] .

وعليه لا ذكرَ للوليد بن مسلم في هذا الحديث، من هذا الوجه، ولا للأوزاعي، ومن ثم لا تدليس للوليد فيه ولا ذكر له، كيف وهو لم يروه؟!

الحديث الثاني والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

(١) انظر روايته عند الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٤٤/٢٠٤٦٧) وابن أبي خيثمة أيضاً في «تاريخه» حديث (١٥٧٤) وابن بطة في «الإبانة» (٥٩١) .

(٢) انظر روايته عند ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١٥٧٤) .

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُب ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْبِقُوا الإِمَامَ بِالرُّكُوعِ فَإِنَّكُمْ تُدْرِكُونَ فِيمَا سَبَقَكُمْ وَلَا يُدْرِكُكُمْ فِيمَا تَسْبِقُونَ» .

أخرج الحديث الأنصاري محمد بن عبد الله في «جزء له» حديث (٧٣) ومن طريقه البزار في «مسنده» (٤٦٠٠) قال ثنا إسماعيل عن الحسن عن سمرة بن جندب — به — .

هكذا أخرجاه، والوليد بن مسلم في حديثهم لم يذكراه، كيف والطريق واحد؟!، فالأنصاري تفرد به عن إسماعيل، وهذا هو الشاهد، وأيّ شاهد، على أنَّ الوليد لم يروه من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه.

الحديث الثالث والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: « صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَنَتَ حَتَّى مَاتَ».

أخرجه البزار في «مسنده» (٦٧٠٣) والدارقطني في «السنن» (٢/٤٠/١٤) و(٢/٤٠/١٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٠٢/٢٩٢٨) كلهم من طريق قريش بن أنس عن إسماعيل المكي وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس — به وبنحوه — .

ثم قال البزار عقب الحديث: «...هكذا رواه إسماعيل بن مسلم وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس وروى هذا الحديث محمد بن سيرين وأبو محلز وقتادة عن أنس أنَّ النبيَّ ﷺ «**قنت شهراً**» وهؤلاء الذين رووه أنَّه قنت شهراً أثبات

وإسماعيل بن مسلم فقد بيَّنا لينه وعمرو بن عبيد فنستغني عن ذكره لشهرته لسوء رأيه».

وضعَّف ابن عدي في «الكامل» (١١٠/٥) هذا الحديث بعمرو بن عبيد لأنَّه أخرجه من طريقه وقال: «...لا أعلم روى هذا المتن غير عمرو بن عبيد».

قلت: ورواه أيضاً إسماعيل بن مسلم .

وقال البيهقي في معرفة «السنن» (٩٦٥/٧٩/٢): «...ورواه قريش بن أنس عن إسماعيل المكي وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس في قنوتهم...».

قلت: ومن كلام البزار، وابن عدي، والبيهقي، يتبين جداً أنْ لا ذكر للوليد بن مسلم، ولا الأوزاعي، في رواية هذا الحديث، من هذا الوجه .

وعليه يكون لا رواية للوليد فيه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه .

الحديث الرابع والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُبَيْدِ بن عَمرو أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: « كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾؟ فَقَالَتْ: أَيَّتُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ فَقَالَ وَاللهِ لَإِحْدَاهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وكَذَا قَالَتْ: أَيُّهُمَا قَالَ: ﴿الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا أَتَوْا﴾[1] فَقَالَتْ أَشْهَدُ لَكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَؤُهَا وَكَذَلِكَ

(١) سورة المؤمنون آية (٦٠).

أُنْزِلَتْ وَلَكِنَّ الْهِجَاءَ حُرِّفَ » .

أخرج الحديث الإمام أحمد في «مسنده» (٦/١٤٤/٢٥١٥٨) و (٦/١٤٤/٢٥١٥٩) والدوري في «قراءات النبي ﷺ» حديث (٨٥) كلاهما من طريق صخر بن جويرية عن إسماعيل بن مسلم عن أبي خلف مولى بني جمح أنَّه دخل مع عبيد بن عمرو — به — .

قال الدارقطني كما في الخامس من «العلل» (٤٢٩): «... وكذلك رواهُ عبد الوهاب بن عطاء عن صخر عن أبي خلف أنَّه دخل هو وعبيد بن عمير على عائشة وأسقط منه إسماعيل بن مسلم » .

قلتُ: تبين من كلامه -رحمه الله- أنَّ عبد الوهاب بن عطاء، هو الذي أسقط من حديثه إسماعيل بن مسلم، ليس إلَّا هو، ولا ذكر للأوزاعي، ولا للوليد بن مسلم، في طرق الحديث كُلِّها من هذا الوجه .

وعليه لا رواية للوليد تذكر، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه .

الحديث الخامس والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ مُرسَلاً قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ» .

أخرج الحديث ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» له حديث (٣٢٠) قال حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا أبو خالد والنضر بن إسماعيل عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

هكذا أخرجه، ومن طريق أبي خالد سليمان بن حيان، والنضر بن إسماعيل، كلاهما عن ابن مسلم المكي .

وخالف إسماعيل بن مسلم، عمرو بن عبيد، فراه عن الحسن عن عائشة —به— مرفوعاً .

وذلك فيما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٥٧/٨) و(٣١٦/١٠) وعنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠١/٣) من طريق عيسى بن يونس قال حدثنا عمرو بن عبيد المحدِّث المذموم عن الحسن عن عائشة — به — مرفوعاً .

قلتُ: هذا غايةُ ما وجدتُ عن الحسن فيه، وكُلُّه لا ذِكْرَ للأوزاعي، ولا للوليد فيه، فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس .

الحديث السادس والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: « لَقَدْ شَرِبَ رَجُلٌ مِنْ فَمِ سِقَاءٍ فَانْسَابَ فِي بَطْنِهِ جَانٌّ فَنَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ » .

هذا الحديث قد تقدَّم الكلامُ عليه ومن تبرئة الوليد بن مسلم من تـــدليس عبد الله بن عامر[1] فيه .

وكذلك تقدم الكلام على الحديث أيضاً[2] ومن تبرئة الوليد بن مسلم من تدليس قرة بن عبد الرحمن فيه .

(١) انظر (٥٧/٥٣٨/١) من هذا الكتاب .

(٢) انظر (١٨/٣٥/٢) من هذا الكتاب .

وهاك الحديث جاء أيضاً من حديث إسماعيل بن مسلم المكي .

وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٥٨٢/٢٨/٧) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو صادق بن أبي الفوارس قالا نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا الحسن بن مكرم نا يزيد بن هارون أنا إسماعيل المكي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري -به-.

هكذا أخرجه البيهقي في «السنن»، ومن طريقه يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الزهري .

إذنْ لا علاقة للوليد بن مسلم، برواية هذا الحديث، فضلاً عن التدليس فيه.

ولهذا أعلَّ البيهقي الحديث بإسماعيل بن مسلم فقط وذلك عقب الحديث.

وعليه لا تدليس من الوليد لإسماعيل بن مسلم، كما لم يكن دلَّس فيه عبد الله بن عامر، أو قرة بن عبد الرحمن، من قبل .

وكان من المفترض، أنْ نجد الوليد في صدر من رواه عن الأوزاعي، ومدلساً فيه أحدَ هؤلاء الثلاثة ، الذين نُصَّ على تدليس الوليد لهم .

بيد أنَّ الوليد لم يكن كذلك، ولهذا لم نجده منغمساً في تلك المهالك، التي وصفوه بها، فعذراً لك أيها الوليد .

الحديث السابع والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ طَاوُسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « لَا طَلَاقَ قَبْلَ مِلْكٍ وَلَا قِصَاصَ فِيْمَا دُونَ الْمُوضِّحَةِ مِنَ الْجِرَاحَاتِ » .

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٨٠٩/٦٥/٨) قال أخبرنا أبو عبد الله ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبأ عبد الوهاب بن عطاء ثنا إسماعيل المكي عن محمد بن المنكدر عن طاوس —به— مرسلاً .

هكذا رواه عبد الوهاب بن عطاء، عن إسماعيل المكي.

فالحديث على هذا ليس من حديث الأوزاعي، ولا الوليد بن مسلم، عن إسماعيل هذا، حتى نخشى من الوليد أنْ لو رواه عنه، دلَّس فيه إسماعيل.

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث تذكر، من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه إسماعيل، أو غيره .

الحديث الثامن والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي رَافِعٍ ﷺ قَالَ: « بَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَاعِياً عَلَى الصَّدَقَةِ فَأَتَى الْعَبَّاسَ بنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَغْلَظَ لَهُ الْعَبَّاسُ فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: يَا عُمَرُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيْهِ؟ إِنَّ الْعَبَاسَ كَانَ أَسْلَفَنَا صَدَقَتَهُ عَامَ أَوَّلٍ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٨٦٢/٢٨/٨) والدارقطني في «السنن» (٩/١٢٥/٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٧/٢٦) ثلاثتهم

من طريق شريك عن إسماعيل بن مسلم المكي عن سليمان الأحول عن أبي رافع بهذا الحديث .

قال الطبراني عقب الحديث: «... لم يرو هذا الحديث عن سليمان الاحول إلَّا إسماعيل المكي ولا عن إسماعيل إلَّا شريك تفرد به إسحاق الأزرق».

قلتُ: إسحاق الأزرق لم يتفرد به، بل تابعه أبو داود الطيالسي،كما عند الدارقطني – ونصر بن مزاحم – كما عند ابن عساكر – .

ولكن الذي تفرد به والله أعلم هو شريك، عن إسماعيل، وإسماعيل عن سليمان الأحول، كما قال الطبراني .

وعلى هذا، فالحديث كما ترى ليس من حديث الأوزاعي، ولا الوليد بن مسلم.

وعليه لا تدليس من الوليد فيه، بل لا رواية للوليد في الحديث من هذا الوجه والله هو الموفق لهذا .

الحديث التاسع والثمانون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعَ مِرَارٍ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [1]» .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/٢٥٩/٨٥٧٠) قال

(١) سورة الفاتحة آية (١).

حدثنا معاذ قال نا عبد الرحمن بن المبارك العيشي قال ناحفص بن القاسم عن إسماعيل المكي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة – به – .

قال الطبراني عقبه: «... لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلَّا إسماعيل المكي ولا رواه عن إسماعيل إلَّا حفص بن القاسم تفرد به عبد الرحمن بن المبارك».

قلتُ: لم أجد ما أُعقِّب به على الإمام الطبراني – رحمه الله –.

وعليه يبقى عندنا حفص بن القاسم متفرداً به عن إسماعيل، وأنْ لا علاقة للوليد، ولا للأوزاعي، بروايته من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون أحدهما دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم، أو غيره .

الحديث التسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: « لَا يَرُدُّ الرَّجُلُ هَدِيَّةَ أَخِيْهِ فَإِنْ وَجَدَ فَلْيُكَافِئْهُ، وَالَّذِيْ نَفْسِيْ بِيَدِهِ لَوْ دُعِيْتُ إِلى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ».

أخرج الحديث محمد الأنصاري في «جزء» له حديث (٧٨) وهناد بن السري في «الزهد» (٨٠٤/٤١٣/٢) والمروزي في «البر والصلة» حديث (٢١٨) والشهاب القضاعي في «مسنده» (٩٢٦/٨١/٢) من طرق ثم ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – مرسلاً .

وهذه الطرق التي أشرت إليها، ليس فيها طريق من طريق الأوزاعي، أو الوليد بن مسلم، عن إسماعيل هذا.

ولو كان ثمة طريق منها عنه لكان الوليدُ فيها بريئاً من التدليس لأنّه يكون صرّح باسمه .!

ولكنَّ الوليدَ لم يروه من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه.

ثم لو كان الوليدُ رواه من هذا الوجه، في اعتقادي ما تردد في ذكره، لأنّه قد صرَّح بمن هو أضعف منه!

الحديث الحادي والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: « انتَهَيْتُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ وَهُو رَاكِعٌ بِأَصْحَابِه فَرَكَعْتُ ثُمَّ مَشَيْتُ حَتَّى دَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَنَظَرَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَلَمَّا قَضَى الصَّلاةَ قَالَ: مَنِ الْفَاعِلُ؟ قُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ » .

أخرج الحديث الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٤٩/٢١٩٦) وابن عساكر في «حديث مكي ابن أبي طالب والمزاحم» حديث (٢١) كلاهما من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي بكرة – به – .

هكذا أخرجاه، والأول من طريق زفر بن عاصم، والثاني من طريق شريك، كلاهما عن إسماعيل بن مسلم – به – .

إذنْ الحديث ليس من طريق الوليد، عن الأوزاعي، عن إسماعيل، تلك الأحاديث التي أشار إليها الدارقطني، وأنَّ الوليد يُدلِّس فيها إسماعيل بن مسلم.

ولعمري ما هي إلَّا توهمات من أحاديث شُبِّه على الدارقطني فيها فظن بالوليد

ذلك والظن أكذب الحديث .

الحديث الثاني والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ مُرسَلاً قَالَ: « لما نَزَلَتْ آيَةُ الزَّكَاةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ فَرِيضَةٌ فَمَنْ أَدَّاهَا أَجْزَتهُ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ » .

أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (١٣٨٥) قال ثنا علي بن الحسن عن ابن المبارك عن إسماعيل المكي عن الحسن —به- .

كذا رواه ابن المبارك، عن إسماعيل بن مسلم، عند ابن زنجويه، كما رأيت و لم أجده عند غيره .

إذنْ الحديث، ليس من حديث الوليد عن الأوزاعي عن إسماعيل، تلك التي قيل، كان الوليدُ يُدلِّس فيها إسماعيل وهي كما قلت لك آنفاً ليسوا فيها على ثقة وإنما هي من قبيل قالوا وقيل!

الحديث الثالث والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُثْمَانَ بن أَبِي الْعَاصِ ﷺ قَالَ: « كَانَ فِيمَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَمَسُّ الْمُصْحَفَ وَأَنتَ غَيْرُ طَاهِرٍ » .

أخرج الحديث ابن أبي داود في «المصاحف» (٦٤٧) قال حدثنا أحمد بن الحباب الحميري حدثنا أبو صالح الحكم بن المبارك الخاشتي حدثنا محمد بن راشد عن إسماعيل المكي عن القاسم بن أبي بزة عن عثمان بن أبي العاص —به-.

كذا رواه محمد بن راشد كما ترى -عن إسماعيل بن مسلم عن القاسم -به-.

وعليه لا ذكر للوليد في الحديث فضلاً عن أنْ يكون له فيه تدليس .

الحديث الرابع والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قَالَ: « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يقطَعَ بِالسّكّيْنِ هَكَذَا وَوَصَفَ أَنْ يُقبِلَ بِالسّكّيْنِ مِنَ المِرْفَقِ إلى الذّرَاعِ نَحْوَ الإِبْهَامِ وَالْكَفِّ».

أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/١٠٨٩/١٩٠٤٠) قال حدثنا إسحاق بن سيّار قال حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي قال حدثنا أبو النضر مولى لقريش قال حدثنا إسماعيل المكي عن الحسن عن سمرة -به- .

كذا رواه أبو النضر، عن إسماعيل بن مسلم، منفرداً به والله أعلم عن إسماعيل، وذلك أني لم أجد من رواه غيره عن إسماعيل .

إذنْ هو المتفرد عنه على مائدة البحث وبساط التخريج ومن وجد غير ذلك فليتحفنا به لا سيما إنْ وجده من طريق الوليد عن الأوزاعي مُدلِّساً فيه إسماعيل!

الحديث الخامس والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَرَبَ مَمْلُوكَهُ فَمثَّلَ بِهِ فَهُوَ مَوْلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/١١٥٤/٢٠١٢) قال حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي الواسطي قال حدثنا عبد الرحيم بن هارون أبو هشام الغساني الواسطي قال حدثنا إسماعيل المكي قال كنت بالكوفة فدخلت المسجد فإذا شيخ كبير يقال له زرارة قال سمعت عبد الله بن عمر يقول –به-.

كذا رواه عبد الرحيم بن هارون ، عن إسماعيل عن زرارة – به – .

وعليه لا رواية للوليد فيه تذكر، من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه .

الحديث السادس والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَقِيْلُ الشَّيطَانِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظِّلِّ».

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٣٦/٦١١) قال حدثنا الحسين بن محمد ثنا يوسف بن يعقوب بن خالد ثنا أحمد بن عبدة ثنا محمد بن حمران عن إسماعيل المكي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة –به- .

كذا رواه محمد بن حمران، عن إسماعيل المكي، عن الزهري -به-.

وعليه لا رواية للوليد فيه تذكر، من هذا الوجه، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه إسماعيل أو غيره .

الحديث السابع والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ مَا قَنَعَتْ بِهِ نَفسُهُ وَإِنَّمَا يَصِيرُ إِلى أَربَعَةِ أَذرُعٍ وَشِبرٍ وَإِنَّمَا يَرجِعُ الأَمْرُ إِلى آخِرِهِ».

أخرجه القشيري في «الرسالة القشيرية» ص(١٢/ح٤٩) من طريق نعيم بن مورع بن توبة عن إسماعيل المكي عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس -به-.

وهذا الحديث كغيره من الأحاديث السابقة له.

وكما رأيت يرويه نعيم بن مورع عن إسماعيل بن مسلم، لا الوليد بن مسلم، ولا الأوزاعي بعد البحث والنظر في تخريج الحديث .

الحديث الثامن والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » .

أخرج الحديث الدارقطني في «السنن» (١/٣٠٨/٢٤) من طرق عن زيد بن الحسين بن عيسى عن عمر بن محمد بن عمر عن حاتم بن إسماعيل عن شريك بن عبد الله عن إسماعيل المكي عن قتادة عن أنس — به - .

هكذا أخرجه الدارقطني في «السنن»، ومن طريق شريك بن عبد الله، عن إسماعيل بن مسلم، لا من طريق الأوزاعي عنه، ولا ذكر للوليد فيه، فضلاً عن تدليسه لإسماعيل بن مسلم أو غيره .

الحديث التاسع والتسعون بعد المائة مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرِو بن الْعَاصِ قَالَ: « كَانَ لِزَنْبَاعٍ عَبْدٌ يُسَمَّى سَنْدَرٌ فَوَجَدَهُ يُقَبِّلُ جَارِيَةً لَهُ فَأَخَذَهُ وَجَبَّهُ وَجَدَعَ أَنفَهُ وَأُذُنَيْهِ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَى زَنْبَاعٍ فَقَالَ: لَا تُحَمِّلُوهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ » .

أخرجه ابن عساكر في «تأريخه» (١٩/٨) وقال عَقِبَه: «قال ابنُ منده: رواه إسماعيل بن مسلم، والمثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ورُوي من حديث عمرو بن دينار، عن عمرو بن شعيب، مرسل».

ولا ذكر للوليد في إسناده كما ترى فضلاً عن التدليس فيه .

الحديث المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَلِيطٍ ﷺ قَالَ: « انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهُوَ مُحْتَبٍ فِي أَصْحَابِهِ كَأَنِّي أَنظُرُ إِلَى بَيَاضِ خَاتَمِهِ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ فَسَمِعتُهُ يَقُولُ: الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذُلُهُ التَّقْوَى هُنَا وأشار بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ».

أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٦٤٧) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان عن عبد الله بن نمير عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سليط.

ولا ذكر للوليد بن مسلم كما ترى في إسناده فضلاً عن التدليس .

الحديث الحادي بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ مُرسَلاً قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ صَلَّى

صَلاةً لَمْ تَنْهَهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزْدَدْ بها مِنَ اللَّهِ إِلّا بُعْداً » .

أخرج الحديث ابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٤/١٨) من طريق علي بن هاشم بن أبريد وابن الأعرابي في «معجمه» حديث (١٩٥٤) من طريق إسرائيل بن يونس والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٢٦٢/١٧٤/٣) من طريق حفص بن غياث ثم ثلاثتهم عن إسماعيل وهو ابن مسلم عن الحسن —به-.

هكذا رواه هؤلاء عن إسماعيل بن مسلم، وليس منهم الأوزاعي، كما ترى ولا الوليد بن مسلم، فضلاً عن أنْ يكون الوليد دلّس فيه .

الحديث الثاني بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: « ذُكِرَتْ بَلْقِيسُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً » .

أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٢٠٢/٧) قال أخبرني ابن فنجويه قال حدثنا ابن خديجة قال حدثنا ابن أبي الليث ببغداد قال حدثنا أبو كريب قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي بكرة — به-.

والحديث -كما ترى- هو من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، لا من طريق الأوزاعي عنه، ولا الوليد بن مسلم .

وعليه لا رواية للوليد في هذا الحديث تذكر، فضلاً عن أنْ يكون دلّس فيه.

الحديث الثالث بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً يَسُوقُ بَدَنَةً حَافِياً، فَقَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ يا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ارْكَبْهَا فركبها».

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥/١٥٢/٢٧٦٣) قال حدثنا سويد بن سعيد حدثنا علي بن مسهر عن إسماعيل عن الحسن عن أنس —به-.

قال الهيثمي في «المجمع» (٣/٢٢٧): «...رواه أبو يعلى وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

قلت: والشاهد عندنا أنَّه ليس من رواية الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، حتى نخشى من الوليد أنْ يكون رواه عن الأوزاعي ودلَّس فيه إسماعيل بن مسلم!!

الحديث الرابع بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَفْضَلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللهِ الْمُقْسِطُونَ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا ».

أخرجه الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١/٣٧٩/١٨٦) من طريق عبد الله بن يوسف عن محمد بن خلاد عن يحيى بن راشد عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة عن أنس — به — .

هكذا أخرجه الخطيب في «المتفق»، و لم أجده عند غيره.

وقد سبقني إلى هذه النتيجة السيوطي، كما في «كتر العمال» (٦/٤١٠/١٤٦٠٨)، حيث عزاه إلى الخطيب في «المتفق والمفترق» فقط.

وهذا يؤكّد أنْ ليس للحديث إسناد آخر، من هذا الوجه، الذي فيه إسماعيل.

وهذا يعني أيضاً من جهة أُخْرَى أنْ لا تدليس فيه من الوليد، ولا من غيره، لإسماعيل بن مسلم، ولا لغيره، والله هو الموفق لهذا .

الحديث الخامس بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ ».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/٥٩٥): «...وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية إسماعيل بن مسلم عن قتادة وإسماعيل ضعيف أيضاً وقد قال عبد الرزاق أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرر من أجل هذا الحديث فلعلّ إسماعيل سرقه منه ..» .

قلت لم أجد الحديث عند أبي الشيخ في كتبه ولا غيره.

وعلى كل حال إسماعيل بن مسلم ظاهر في إسناده، لم يُدلِّس و لم يُغلِّس، لا من الوليد، ولا من غيره .

بل المتهم في هذا الحديث بالتدليس إسماعيل بن مسلم، وأنه دلَّس فيه عبدالله بن محرز، بعد ما سرقه منه، وسرقة الحديث، كما هي معلومة جزء من التدليس .

وسرقتهم، تكمن في إخفاء المسروق منه.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث بل لا رواية للوليد فيه والله هو الموفق لهذا .

الحديث السادس بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ صَبِرَةَ ﷺ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿لَا تَحْسَبُنَّ﴾ [١] وَلَمْ يَقُلْ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ . يعني بفتح السين .

أخرجه ابن شاهين في «الصحابة كما في الإصابة» (٣/٤٠٥/٤٠٣٦) قال حدثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق حدثني جدي إسحاق بن بهلول حدثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم المكي عن عبادة بن كثير عن أبي هاشم عن لقيط بن صبرة قال قال صبرة — به — .

قال الحافظ عقب الحديث:«قلت عبادة والراوي عنه[٢] ضعيفان...».

فالحديث كما ترى.

أولاً : ليس من طريق الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم.

وثانياً : أنَّ الحافظ لم يُعلَّه ولا بما يشير إلى تدليس الوليد.

وعليه لا تدليس منه فيه لإسماعيل، ولا لغيره، بل الوليد لم يروه، وكذلك الأوزاعي رحمه الله .

(١)سورة آل عمران آية (١٦٩).

(٢) أي إسماعيل بن مسلم .

الحديث السابع بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا تَفْضَحُوا أَمْوَاتَكُمْ بِسَيِّئَاتِ أَعْمَالِكُمْ فَإِنَّهَا تُعْرَضُ على أَوْلِيَائِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ » .

قال في «أسنى المطالب» (١٦٨٨/٣١٩/١): «...رواه ابن أبي الدنيا بسند ضعيف فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعفوه ».

الحديث الثامن بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قَالَ: « خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ » .

ذكره الدارقطني في الغرائب والأفراد كما في الأطراف لابن طاهر (٢/ ٨٢٢/٨٦) «...وقال تفرد به إسماعيل بن مسلم المكي عن داود عن أنس».

قلتُ: وهذا يعني أنَّ إسماعيل بن مسلم مذكور في إسناد الحديث، لم يُدلِّس و لم يُغلِّس لا من الوليد، ولا من غيره.

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، كما تشاهد، والله خير شاهد.

الحديث التاسع بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ ﷺ قَالَ: « مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ».

ذكره الدارقطني في الغرائب والأفراد كما في الأطراف لابن طاهر (٢/٢٧٦/ ١٣٦٠) وقال عَقِبَه: «...غريب من حديث الثوري عن إسماعيل بن مسلم تفرد به عمرو

بن أبي قيس عن الحكم بن ميناء عن بلال ».

هكذا قال الدارقطني، وأنت كما ترى إسناده هو من حديث الثوري، عن إسماعيل بن مسلم، لا من حديث الأوزاعي عنه، ولا الوليد .

وعليه لا تدليس من الوليد فيه، بل الوليد لم يروه من هذا الوجه، ولا من غيره، فيما أعلم، والله أعلم، وهو الموفق لهذا .

الحديث العاشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: « أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَضَعَ يَدَيهِ فِي النِّصْفِ مِنْ رَأْسِهِ ثُمَّ جَرَّهُمَا إِلى مَقدَمِ رَأْسِهِ ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلى ذَلِكَ المَكَانِ وَجَرَّهُمَا إِلى صَدْغَيْهِ».

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/٢٠٥): «...رواه عبد الباقي بن قانع الحافظ في الجزء الأول من حديث إسماعيل بن مسلم عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة — به - ».

قلتُ: إسماعيل بن مسلم مذكور في إسناده على كل حال، ولو كان الوليد هو الراوي لهذا الحديث عن الأوزاعي عنه، لكان ذلك دليلاً له على البراءة من تدليس إسماعيل بن مسلم، وإلاَّ فيبقى الوليدُ على البراءة الأصلية، إنْ لم يكن هو الراوي لهذا الحديث !

الحديث الحادي عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سُرَاقَةَ بنِ مَالِكٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنْ كُلِّ كَبِدٍ حرى أَجْرٌ».

ذكره الدارقطني في «الغرائب والأفراد» كما في «الأطراف» لابن طاهر (٣/ ٢٢٥٨/١٣٨) وقال عَقِبَه: «...تفرد به عمر بن حفص بن غياث في وجادته في كتاب أبيه عن إسماعيل بن مسلم عن عبيد الله عن الزهري» أهـ .

قلت وعلى هذا الحديث ليس من أحاديث الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، حتى نخشى أنْ يكون الوليد رواه عن الأوزاعي، ودلَّس فيه إسماعيل، ويكون ذلك مما فاتنا، لا الوليدُ لم يروه، ولا الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم!

وعليه لا تدليس من الوليد فيه ، ولا أحد عنه فيه يحكيه !

الحديث الثاني عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ مُرْسَلاً قَالَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى عَبْدٍ فَسَاوَمَهُ ثُمَّ مَضَى وَلَمْ يَشتَرِه فَجَاءَ رَجُلٌ فَاشتَرَاهُ ثم أَعْتَقَهُ ثم أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هُو أَخُوكَ وَمَوْلَاكَ فَإِنْ شَكَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَشَرٌّ لَكَ وَإِنْ كَفَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ وَشَرٌّ لَهُ وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَارِثاً كُنْتَ عَصَبَتَهُ».

ذكره السرخسي في «المبسوط» (١٦٥/٤) وقال: محمد عن أبي يوسف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري به مرسلاً مرفوعاً .

والحديث كما تراه من طريق أبي يوسف، عن إسماعيل بن مسلم، لا من طريق الأوزاعي، ولا الوليد.

وعليه لا رواية للوليد فيه تذكر، فضلاً عن أنْ يكون دلَّس فيه إسماعيل بن مسلم، أو غيره .

الحديث الثالث عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْعَدَوِيِّ قَالَ: « أَذَّنَ بِلَالٌ بِلَيْلٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَصْعَدَ فَيُنَادِيْ: إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ، قَالَ: فَصَعِدَ بِلَالٌ وَهُوَ يَقُولُ: لَيْتَ بِلَالاً لَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ، وَابْتَلَّ مِنْ نَضْحِ دَمِ جَبِيْنِهِ، فَصَعِدَ فَنَادَى: إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ، فَلَمَّا طَلَعَ الفَجْرُ أَعَادَ الأَذَانَ».

أخرجه كمال الدين في «بغية الطلب في تأريخ حلب» (١٠٠/٢) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي –به–.

وذكر الحديث أيضاً من هذا الوجه البيهقي في الخلافيات كما في المختصر عنه «للإشبيلي» (٤٦٧/١) وأعلَّه بالإرسال لأنَّ حميداً لم يلق أبا قتادة.

وهذا يعني أنْ لا تدليس من الوليد في هذا الحديث، بل ولا رواية من هذا الوجه، وكذلك الإمام الأوزاعي رحمه الله .

الحديث الرابع عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهِيَ شِفَاءٌ لِلسُّقمِ » .

أخرجه كمال الدين في «بغية الطلب في تأريخ حلب» (٨٠٤/٢) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة –به–.

هكذا أخرجه كمال الدين، من طريق أبي معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، وليس في إسناده ذكر للأوزاعي، ولا الوليد .

وعليه لا تدليس، بل هو لم يروه من هذا الوجه البتة، فيما أعلم، والله أعلم، وهو الموفق لهذا .

الحديث الخامس عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: « قَالَ رَجُلٌ لِلزُّبَيْرِ: أَقْتُلُ عَلِيّاً، قَالَ: كَيْفَ تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: أُخْبِرُهُ أَنِّي مِنْهُ ثُمَّ أَقْتُلُهُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَقْتُلُهُ مُؤْمِنٌ » .

أخرجه أبو العرب التميمي في «كتابه المحن» ص(١١٤) من طريق شريك بن عبد الله عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

هكذا أخرجه أبو العرب، وهو من طريق، عن إسماعيل بن مسلم، لا من طريق الأوزاعي عنه، ولا الوليد .

وعليه لا تدليس من الوليد في هذا الحديث من هذا الوجه بل ولا رواية فضلاً عن التدليس فيه .

الحديث السادس عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: « صَلَّى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ وَرَسُولُ اللَّه ﷺ مَرِيْضٌ سِتَّةَ أَيَّامٍ » .

ذكره ابن عبد ربه في «العقد الفريد» (٤/٢٢٤) وقال أبو سلمة عن إسماعيل بن مسلم عن أنس — به — .

هكذا ذَكَرَهُ، وليس في إسناده، كما ترى ذِكْرٌ للأوزاعي، ولا الوليد.

وعليه لا رواية له فيه تذكر، فضلاً عن التدليس فيه لإسماعيل بن مسلم، أو غيره .

الحديث السابع عشر بعد المائتين مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ» .

أخرج الحديث ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/٩٤/٢٤٢٩) وأبو يعلى في «مسنده» (٥/٩٧/٢٧٠٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٦٣/١٢٧٧١) وابن عدي في «الكامل» (١/٢٨٤) و (٤/٢٩٦) من طرق ثم كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم عن أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس به وبنحوه بعضهم .

و لم أجد الحديث من هذا الوجه بإسقاط إسماعيل بن مسلم منه، ولا أحداً من العلماء يتهم الوليد فيه بالتدليس .

كَلِمَةٌ
بَيْنَ مَا رَوَاهُ
إِسْمَاعِيْلُ بْنُ مُسْلِمٍ
مِنْ
اَلأَحَادِيْثِ
وَبَيْنَ
مَارَوَاهُ مِنْ اَلآثَارِ

كلمة بين ما رواه إسماعيل بن مسلم من الأحاديث وبين ما رواه من الأثار

لما رأيت البحث أورد عليَّ من أحاديث إسماعيل بن مسلم المكي، ما ناف على المائتين، ومن الآثار نصفها، رأيت أنْ أعقل قدمه، في الآثار التي رواها إسماعيل بن مسلم، وأنْ لا أُسهب في الكلام عليها، كالكلام على الأحاديث التي رَوَاهَا بالتفصيل .

واكتفيت بالإشارة عند الآثار التي رواها بسياق أسانيدها، وأنَّها من غير طريق الوليد ولا الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم .

وهذا يكفي الوليد براءة من تدليس إسماعيل بن مسلم في حديثه عن الأوزاعي.

ولقد كان أظهرُ الأدلةِ على بطلان قولهم فيه، بأنَّه يُدلِّس إسماعيل بن مسلم في حديث الأوزاعي، أني لم أجد حديثاً، ولا أثراً، يرويه الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم، وذلك فيما ينيف على ثلاثمائة حديث وأثر، جرني البحث إليها جرًّا، وَدَعَّني عليها دعًّا .

ولقد كنتُ طيلةَ البحثِ فيها شهوراً، قطعت نفسي ألومها، على توسعة رحى البحث، عن تدليس الوليد، في أحاديث إسماعيل بن مسلم كلها، وأقول لها لو كُنْتِ صادقة التي حدثتني، لوجدته في أحاديث الوليد بن مسلم.

ولكنَّ خوفي من المُقلِّدين كان عن التقصير يزجرني، وحرصي على إقناعهم ببراءة

الوليد كان يأمرني، أنْ أبحث فيها، ويقول لي لن يضيع جهدك سدىً، وعلَّك تجد في السبر هدىً، على براءة الوليد مما يقولون، وما هم عليه يزفون.

ولعمري لقد أفادني صبري، وحرصي، ووجدت فيه ما زادني إقناعاً، وما يُزيل قِناعاً، ألبسوه حديث الوليد، وسمَّوه بتدليس التسوية .

وكيف يصحُّ لهم هذا؟!، والأوزاعي أصلاً، لم يرو عن إسماعيل بن مسلم.

وهذه أحاديث إسماعيل بن مسلم والآثار التي يرويها لنا، لتشهد كُلُّها على ذلك[1] .

وإذا كان كذلك، نقول للذين مازال في قلوبهم ريب، ألم يأن لكم أنْ تُذْعِنوا للحقِّ، وتخشع قلوبُكم له، وتسألوا أنفسكم كيف يصحُّ اتهام الوليد بتدليس إسماعيل بن مسلم، في حديث الأوزاعي،؟! والأوزاعي أصلاً، لم يرو عن إسماعيل بن مسلم .

وهاكم أحاديث إسماعيل بن مسلم تشهد عليكم بذلك أو على الأقـــل بأن الأوزاعي كان في الرواية عن إسماعيل بن مسلم مقلاً.

كيف وهو لم يُرو! عنه عن إسماعيل بن مسلم إلا حديثان وفي إسناديهما

(١) وهي كما رأيت وسترى تزيد على الثلاثمائة خبر، ما بين حديث وأثر، وهي غاية ما وجدته من حديثه و لم أجد فيها كلها إلا خبرين تروى عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم وفي إسناديهما مقال إلى الأوزاعي فهي لا تصح عن الأوزاعي ولو صحت ليس فيها ما يدل على تدليس الوليد لإسماعيل بن مسلم فيها!!

مقال إلى الأوزاعي وذلك فيما ينيف على ثلاثمائة حديث وخبر تروى عن إسماعيل بن مسلم وهي غاية ما وجدته من حديثه.

ولهذا رأيت من المناسب جداً، الاكتفاء عند ذكر الآثار التي رواها إسماعيل بن مسلم ببيان أنها، من غير طريق الأوزاعي عنه فقط .

وبهذا أكون عقلتُ بحثي عن التكرار الممل، وحللته عن التقصير المخل، اللّهمَّ هل بلغت، اللّهمَّ فاشهد .

بَابٌ

فِيْهِ

ذِكْرُ

الآَثَارِ وَالأَخْبَارِ

الَّتِيْ

رَوَاْهَا

إِسْمَاْعِيْلُ بْنُ مُسْلِمٍ

الخبر الأول مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: « يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ وَلَوْ بِسِوَاكٍ مِنْ أَرَاكٍ » .

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٤١٥/١٧٩/٦) من طريق الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن ابن عباس — به — .

وأخرجه بنحوه ابن زياد النيسابوري في «كتاب الزيادات» ص(٢٣٤/ ح٤٤٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤١٦٠/٢٤٠/٧) كلاهما من طريق شريك عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس[1] عن ابن عباس.

الخبر الثاني مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ مَقطُوعاً عَلَيْهِ قَالَ: «إِلّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ ثُمَّ تُؤخِّرُ اغتِسَالَهَا حَتّى تَفُوتَهَا تِلْكَ الصَّلاَةُ فإنْ فَعَلَتْ فَقَدْ بَانَتْ حِينَئِذٍ».

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٩٩٨/٣١٨/٦) من طريق ابن جريج عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به- .

الخبر الثالث مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَطَاءٍ وابْنِ سِيرِيْن وَالحَسَنِ قَالُوا: «إِذَا صُمْتَ فِي مُتْعَةِ الْحَجِّ ثُمَّ وَجَدتَ قَبْلَ أَنْ تَفْرغَ مِنْ صِيَامِكَ وَإِنْ وَجَدتَ وَقَدْ فَرَغتَ مِنْ صِيَامِكَ

(١) سقط عند ابن زياد .

فَلَيْسَ عَلَيْكَ كَفَّارَةٌ » .

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٧٩٧/٢٣٧/٣) من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء وابن سيرين والحسن —به-.

الخبر الرابع مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ قَالَ: «إِذَا اسْتَكْرَهَ الذِّمِيُّ المُسْلِمَةَ قُتِلَ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٨٣٩/٥٤٦/٥) من طريق البكراوي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به-.

الخبر الخامس مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ مَقطُوعاً عَلَيْهِ قَالَ: «أَيَّهُمَا ارْتَدَّ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ ثَانِيَةٌ».
وَفِي رِوَايَةٍ «إِذَا ارْتَدَّ الرَّجُلُ اعْتَدَّتِ امْرَأَتُهُ عِدَّةَ الْمُطَلَّقَةِ».

أخرجه الخلال في الجامع كما في «أهل الملل والردة» منه ص(٥٢٣) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به - .

الخبر السادس مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ بَعْضِهِمْ قَالَ: «كَانَ يَقُولُ: انْتَفِعُوا مِنَ المَغنَمِ بِكُلِّ مَا اضْطُرِرْ تُمْ إِلَيْهِ».

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السير».ص(٨٧) قال عن إسماعيل بن مسلم عن بعضهم — به - .

الخبر السابع مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيّ مَقطُوعاً عَلَيْهِ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «إِذَا كَانَ لَكَ مَالٌ تُزَكِّيهِ فَأَصَبْتَ مَالاً فَزَكِّهِ مَعَ الَّذِي عِنْدَكَ إِذَا حَلَّتْ زَكَاتُكَ».

أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٢/٦٨٤/١٢٨٢) و (٢/٦٨٩/١٢٩٣) من طريق سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به- .

الخبر الثامن مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قالَ: «إِذَا كَانَ يَومُ غَيْمٍ فَعَجِّلُوا الْعَصْرَ وَأَخِّرُوا الظُّهْرَ».

أخرجه ابن المنذر في «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (٢/٦٢٧/١٠٢٧) من طريق الفرار بن مروان عن إسماعيل بن مسلم عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن عمر — به - .

الخبر التاسع مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيّ مَقطُوعاً عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا أَعْتَقَ مِنْ غُلَامِهِ شَعْرَةً أَوْ أُصْبُعاً فَقَدْ عُتِقَ».

ذكره ابن حزم في «محلّاه» (٩/١٩٠) قائلاً : «...ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصر...» — به - .

الخبر العاشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَغتَسِلُ فِي الْبَيْتِ الخَالِيْ فَيَمْنَعُنِي الحَيَاءُ مِنْ رَبِي أَنْ أُقِيْمَ صُلْبِيْ».

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/٢٨٧٩/٤٨٢٨) عن عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن ابن سيرين عن أبي موسى — به - .

الخبر الحادي عشر مما راه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: ذَكَرُوا طَاوُوساً عِنْدَ الحَسَنِ فَقَالَ طَاوُوسٌ: «أَمَا اسْتَطَاعَ أَهْلُهُ أَنْ يُسَمُّوهُ اسْمًا غَيْرَ هَذَا أو أَحْسَنَ مِنْ هَذَا».

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١١/٥١١٠/٦٩٦٥) قال أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثنا إسماعيل بن مسلم — به - .

الخبر الثاني عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: «كَانَ مُحَمَّدُ بن سِيرِينَ يَتَمَثَّلُ الشِّعْرَ فَسَمِعَهُ رَجُلٌ فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَقَالَ: إِنَّمَا يُكْرَهُ مَا قِيْلَ فِي الإِسْلَامِ فَأَمَّا مَا قِيْلَ فِي الجَاهِلِيَةِ فَقَدْ عُفِيَ عَنْهُ».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الأشراف في منازل الأشراف» ص(١٤٥/ ح٣٤٧) ومن طريقه ابن عساكر في «تأريخ دمشق» (٥٣/٢٢٥) من طريق محمد بن فضيل عن إسماعيل بن مسلم — به - .

الخبر الثالث عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيّ قَالَ: قَالُوا لِعُمَر ﷺ: «لَو اتَّخَذتَ طَعَاماً هُوَ أَطْيَبُ مِنْ طَعَامِكَ هَذَا، فَقَدْ وَسَّعَ اللهُ عَلَى المُسْلِمِيْنَ، فَقَالَ: أَتَعَلِّمُونِي بِالْعَيْشِ وَاللهِ لَوْ شِئْتُ لَاتَّخَذْتُ كَرَاكِرَ، وَأَسْنِمَةً، وَصَلَاءَ، وَصَنَابَا، وَثَرْبَا، وَلَكِنْ أَقْوَاماً تَعَجَّلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي حَيَاتِهِم الدُّنيَا».

أخرجه هناد بن السري في «الزهد» (١/٢٣٦/٦٨٧) قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – .

الخبر الرابع عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن يَزِيدَ النَّخَعِيِّ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الأَمَةَ وَقَعَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَسْتَبْرِئْهَا».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٩/٤٤٣٤/١٧٢٤٩) قال نا ابن نمير عن إسماعيل المكي عن حماد عن إبراهيم – به – .

الخبر الخامس عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ سَلْمَانَ ﷺ قَالَ: «البُصَاقُ لَيْسَ بِطَاهِرٍ».

ذكره الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/٣١٠/٣٣٤) وقال «... ورواه جماعة عن إسماعيل بن مسلم عن حماد بن أبي سليمان عن محمد بن عطية عن سلمان ...»– به – .

وعلَّق الجورقاني عَقِبَه قائلاً: «...هذا حديث باطل، ومحمد بن عطية لم يسمع من سلمان شيئاً، وإسماعيل بن مسلم هذا مكي، ويقال بصري، قال أحمد

بن حنبل هو منكر الحديث، وقال يحيى بن معين هو لا شيء، في خلاف ذلك ...» .

قلت: كما ترى لم يُعلَّه بتدليس الوليد، ولم يذكر فيه الأوزاعي، فلا مجال لاتهام الوليد فيه بالتدليس، أو غيره .

الخبر السادس عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «سُئِلَ عَنِ الخِلْسَةِ فَقَالَ: تِلْكَ الدَّعْرَةُ المُعْلَنَةُ لَا قَطْعَ فِيْهَا » .

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/٥٤٣٩/١٨٢٣٨) قال عن الثوري عن إسماعيل عن الحسن عن علي — به- .

الخبر السابع عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: «التُّؤَدَةُ فِي كُلِّ شِيءٍ، إِلَّا فِي أَمْرِ الآخِرَةِ».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» ص(٥٨/ح١٣٩) وفي «الزهد» له أيضاً ص(٢١/ح٥٧) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/٦١٢٤/٩٨٩٩) من طريق المحاربي عن إسماعيل بن مسلم عن أبي معشر عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب —به-.

الخبر الثامن عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: « تَجُوزُونَ الصِّرَاطَ بِعَفْوِ اللهِ تَعَالَى ، وَتَدْخُلُونَ الجَنَّةَ

بِرَحْمَةِ اللهِ، وَتَقتَسِمُونَ المَنَازِلَ بِأَعْمَالِكُمْ».

أخرجه هناد بن السري في «الزهد» (١/١٠٧/٣١٩) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن قتادة قال قال عبد الله بن مسعود – به–.

الخبر التاسع عشر مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللهِ» .

أخرجه هناد بن السري في «الزهد» (١/٣٢٥/٩٤٧) قال حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – .

الخبر العشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ شُرَيْحٍ الْقَاضِي قَالَ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يَرِيبُكَ، فإنّكَ لَنْ تَجِدَ، فَقْدَ شَيْءٍ تَرَكْتَهُ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ».

أخرجه نعيم بن حماد في «الزهد» ص(١٥/ح٣٩) قال أنا إسماعيل المكي عن محمد بن سيرين عن شريح – به – .

الخبر الحادي والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ قَالَ: «إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب ﷺ جَعَلَ الدِّيَةَ أَلْفَ دِينَارٍ وَمِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرَةَ آلَافٍ، وَمِنَ الإِبِلِ مِائَة، وَمِنَ الْبَقَرِ مائَتَيْنِ، ومِنَ الشَّاةِ أَلْفَي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِائَتَيْ حُلَّةٍ».

أخرجه ابن شبة في «تأريخ المدينة» (٢/٧٤٥/١٢٠١) من طريق سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

الخبر الثاني والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ سِيرِيْن قَالَ: «ذَهَبَ العِلْمُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا غَبَرَاتٌ، في أَوْعِيَة سُوْءٍ».

أخرجه ابن خيثمة في «تأريخه» (٤/١٦٦٤/٩٢٩) ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٣٥٤/٦٦٤) من طريق حماد بن أسامة عن إسماعيل بن مسلم عن ابن سيرين — به — .

الخبر الثالث والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: «السُّوْدُ مِنَ الْكِلَابِ الجِنُّ».

ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/٢٣٠-٢٣١) وقال وروى إسماعيل المكي عن أبي رجاء العطاردي قال سمعت ابن عباس يقول —به—.

الخبر الرابع والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ قَالَ: «عَامَّةُ مَا أَخَذَهُ المُسْلِمُونَ عَنْوَةً فَدَعوْهُمْ إلى الرّجُوعِ وَالذِّمّةِ وَعَرَضُوا عَلَيْهِم الجَزَاءَ فَقَبِلُوهُ وَمَنَعُوهُ».

أخرجه الطبري في «تاريخه» (٥/٢٢٨٥) قال كتب إليَّ السري عن شعيب عن سيف عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن أبي الحسن —به—.

الخبر الخامس والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّفِّ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمَيْمَنَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالصَّفَّ بَيْنَ السَّوَارِي».

أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/٥٠٤/١١٧٣) من طريق مروان بن معاوية وابن المنذر في «الأوسط» (٣/١٣٢٩/١٩٤٤) من طريق ابن المبارك ثم كلاهما عن إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي يزيد عن عكرمة عن ابن عباس -به-.

الخبر السادس والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ البَصرِيِّ: يَا أَبَا سَعِيْد الرَّجُلُ يُؤَذِّنُ قَبْلَ الْفَجْرِ يُوقِظُ النَّاسَ؟ فَغَضِبَ، وَقَالَ: عُلُوجٌ فَرَاغٌ، لَوْ أَدْرَكَهُمْ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ لَأَوْجَعَ جُنُوبَهُمْ، مَنْ أَذَّنَ قَبْلَ الفَجْرِ فَإِنَّمَا صَلَّى أَهْلُ ذَلِكَ المَسْجِدِ بِإِقَامَةٍ، لَا أَذَانَ فِيْهِ».

ذكر هذا الخبر ابن حزم في «محلاه» (٢/٨١٩) من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن إسماعيل بن مسلم — به - .

الخبر السابع والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: «غَلَبَ الشَّيْطَانُ النَّاسَ عَلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَالْاسْتِئْذَانِ وَالسَّاعَاتِ التي أَمَرَ اللهُ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾[1] إِلى آخِرِ الآيَةِ » .

(١) سورة النور آية (٥٨).

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٤٠٤٧/١٠٠١٤) من طريق سلمة بن الفضل عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس —به—.

الخبر الثامن والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ: «أَنَّ رَجُلاً أَتَى أَهْلَ مَاءٍ، فَاسْتَسْقَاهُمْ فَلَمْ يسْقُوهُ، حَتَّى مَاتَ عَطَشاً، فَأَغْرَمَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ دِيَّتَهُ».

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٤٥٦/٤/١٠) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بمعناه .

الخبر التاسع والعشرون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ ﴾[1] قَالَ: لَا يُضَارُّ الكَاتِبُ، فَيَكْتُبُ مَا لَمْ يُؤمَرْ بِهِ، وَلَا يُضَارُّ الشَّهِيْدُ، فَيَزِيدُ فِي شَهَادَتِهِ».

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٣٩٣/١٦١/١٠) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به—.

الخبر الثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَولِهِ ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ ﴾[2] قَالَ: « لَا

(١) سورة البقرة آية (٢٨٢).

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢).

يُضَارُّ الكَاتِبُ، وَلَا الشَّهِيْدُ، يَقُولُ يَأْتِيْهِ، فَيُشغِلُهُ عَنْ ضَيْعَتِهِ، وَعَنْ سُوْقِهِ».

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٦١/٢٠٣٩٢) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن حميد الأعرج عن مجاهد —به-.

الخبر الحادي والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: «﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] أَنَّهُ كَانَ يَعَدُّ إِحْصَانَهُمْ إِحْصَاناً».

أخرجه الخلال في الجامع كما في «أهل الملل والردة» (١/٣٤٦/٧٧) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به-.

الخبر الثاني والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً﴾[2] قَالَ: « إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ بَدْرٍ خَاصَّةً » .

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السير» ص(٥١/ح١٢٢) عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به-.

الخبر الثالث والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

(١) سورة آل عمران آية (٩٣).

(٢) سورة الأنفال آية (١٠).

عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْيَمَانِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1] قَالَ «مَنْ كَانَ مُقِيماً فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ أَدْرَكَهُ، ثُمَّ سَافَرَ فِيهِ فَلْيَصُمْهُ».

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٥٨٦/٢١٨٣/٥) من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن محمد بن سيرين قال سألت عبيدة السليماني عن قول الله – به – .

الخبر الرابع والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾[2] قَالَ: «كُلُّ مَا عُلِّمَ، فَصَادَ مِنْ كَلْبٍ، أَوْ صَقرٍ، أَوْ فَهَدٍ، أَوْ غَيْرِهِ».

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٠٢٢١/٧٣٦١/١٥) من طريق ابن المبارك عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن –به–.

الخبر الخامس والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً ﴾[3] «كَانَ الحَسَنُ يُفتِي، فِي مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ مُتَعَمِّداً، ذَاكِراً لِإِحْرَامِهِ، لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ».

أخرجه الطَّبري في «جامع البيان» (١١٤٨٦/٨٢٠٦/١٧) من طريق محمد بن أبي عدي قال ثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن –به–.

(١) سورة البقرة آية (١٨٥).

(٢) سورة المائدة آية (٤).

(٣) سورة المائدة آية (٩٥).

الخبر السادس والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾[1] يقول: «إِلَيَّ مُسْتَقِيمٌ».

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٧/١٣٣٩٢/١٩٣٩٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن -به-.

الخبر السابع والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[2] قَالَ: «طَاهِراً مِنْ غَيْرِ حَيْضٍ، أَوْ حَامِلاً قَد اسْتَبَانَ حَمْلُهَا».

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٨/١٣٠) من طريق هارون بن المغيرة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن -به-.

الخبر الثامن والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَاراً ﴾[3] «قَالَ: سَوْفَ، وَعِيْدٌ».

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/٣٨٥٥/٥٥٣٣) من فضيل عن إسماعيل

(١) سورةالحجر آية (٤١).

(٢) سورة الطلاق آية(١).

(٣) سورة النساء آية (٥٦).

بن مسلم عن الحسن — به - .

الخبر التاسع والثلاثون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِهِ: ﴿ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[١] «قَالَ: وَعِيْدٌ».

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٨/٢٥٣/١٢٠٣٤) من طريق ابن فضيل عن أبيه عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به-.

الخبر الأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِهِ: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾[٢] وفي قَوْلِهِ: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[٣]. أن سوف، وفسوف في الآيتين وعيد.

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٨ /٣٦٩٩/ ١٥١٩٨) و(٩/٣٠٨٢/ ١٧٤٣٧) من طريق محمد بن فضيل، عن أبيه، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن —به-.

الخبر الحادي والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِهِ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا

(١) سورة هود آية (٩٣).

(٢) سورة العنكبوت آية (٦٥).

(٣) سورة الفرقان آية(٤٠).

مَنْ ظُلِمَ﴾[1] «فَقَدْ رُخِّصَ لَهُ، أَنْ يَدْعُوَ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ. مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَدِيَ».

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٩/٤٣١٩/٦٢٠٤) وهناد بن السري في «الزهد» (١/٣٦١/١٠٥٩) كلاهما من طريق أبي أسامة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به—.

وأخرجه عن مجاهد هناد بن السري أيضاً في «الزهد» (٢/١٠٥٨) من طريق أبي أسامة عن إسماعيل بن مسلم قال أخبرني حميد الأعرج قال سمعت مجاهداً يقول: «...نزلت ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾[2] إن رجلاً أضاف بالمدينة رجلاً فأساء قِرَاهُ، فتحوَّل عنه، فجعل يُثني عليه بما أولاه، فَرُخِّصَ له أنْ يثني عليه بما أولاه».

الخبر الثاني والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾[3] «قَالَ: أَبْنَاؤُكُمْ».

أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٨/٢٦٣٤/١٤٨٠٠) من طريق شريك عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

الخبر الثالث والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

(١) سورة النساء آية (١٤٧).

(٢) سورة النساء آية (١٤٧).

(٣) سورة النور آية (٥٨).

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿الحَاقَّةُ﴾[1] «يَوْمُ القِيَامَةِ».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الأهوال» ص(٢٧/١٣) من طريق سلمة بن الفضل عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – .

الخبر الرابع والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ﴾[2] قَالَ: «الآخِرَةُ، يَصِيْخُ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ، أَيْ يُنْصِتُ لَهَا كُلُّ شَيْءٍ».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الأهوال» ص(٧٥/ح١٣) من طريق سلمة بن الفضل عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن – به – .

الخبر الخامس والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ في قَوْلِه: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾[3] قَالَ: «نَسَخَ الْوَالِدَيْنِ وَأَثْبَتَ الَّذِيْنَ يُحَرِمُونَ وَلَا يَرِثُوْنَ».

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤١١/٢٠٨٩/٥) من طريق ابن المبارك عن إسماعيل المكي عن الحسن – به – .

الخبر السادس والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

(١) سورة الحاقة آية (١).

(٢) سورة عبس آية (٣٣).

(٣) سورة البقرة آية (١٨٠).

عَنْ إِبْرَاهِيْمَ النَّخْعِيِّ في قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً﴾[1] قَالَ: «إِنْ كَانُوا كِبَاراً، أُرْضخُوا لَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا صِغَاراً، قَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ: لَيْسَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَوْ كَانَ لَنَا لَأَعْطَيْنَاهُمْ، قَالَ: فَهَذَا القَوْلُ المَعْرُوْفُ».

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/٣٤١١/٤٩١٦) من طريق ابن المبارك عن إسماعيل المكي عن يزيد بن الوليد عن إبراهيم — به - .

الخبر السابع والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ في قَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾[2] قَالَ: «غَشِيَتْهَا نُوْنُ الرَّحْمَنِ، كِجِرَارٍ مِنْ ذَهَبٍ».

أخرجه القاسم بن موسى الأشيب في «جزء» له ص(٣٧/ح٧٨) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن إسماعيل بن مسلم —به-.

الخبر الثامن والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ﷺ يَقْرَؤُهَا: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَاهَا﴾ [3].

أخرجه أبو طاهر المخلص في «الفوائد المنتقاة» ص(١٧/ح٣٦) و ص(٧٢/ح١٦٦) من طريق هارون المعلم عن إسماعيل بن مسلم المكي عن حبيب بن أبي

(١) سورة النساء آية (٥).

(٢) سورة النجم آية (١٦).

(٣) سورة البقرة آية (١٠٦).

ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس —به-.

الخبر التاسع والأربعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ سِيرِينَ فِي حَدِيْثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُخرِجُ يَدَيْهِ فِي السُّجُودِ وَهُمَا مُتَلَفِّعَتَانِ قَدْ شَرَقَ مِنْهُمَا الدَّمُ». قَالَ: «قَوْلُهُ مُتَلَفِّعَتَانِ غَلَطٌ وَالصَّوَابُ مُتَفَعْلَتَانِ أَيْ مُتَشَقِّقَتَانِ».

أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٣/١٠٦٠/٩٨٤) من طريق عبد الله وهو ابن المبارك عن إسماعيل المكي عن ابن سيرين — به - .

الخبر الخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَارِثِ وَحَمّادٍ قَالَا «فِي الّذِيْ يَعْضُدُ مِنْ شَجَرِ الحَرَمِ عَلَيْهِ قِيْمَتُهُ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/٣٤٤٠/١٣٦٩٨) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحارث وحماد —به-.

الخبر الحادي والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ فِي الْخِيَانَةِ: «لَا قَطْعَ فِيْهَا».

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/٥٤٤١/١٨٢٤٩) من طريق ابن جريج عن إسماعيل بن مسلم أنَّ أبا بكر الصديق قال في الخيانة —به-.

الخبر الثاني والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعِنِّينُ يُؤَجَّلُ سَنَةً، فَإِنْ وَصَلَ

إِلَيْهَا، وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلاً وَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ».

أخرجه أبو يوسف صاحب أبي حنيفة في «كتاب الآثار» ص(١٥٨/ح٦٢٨) قال حدثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري عن عمر بن الخطاب ﷺ.

الخبر الثالث والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَسَنِ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِمَا فِيهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

أخرجه ابن زنجويه في «كتاب الأموال» (٢/٩٦١/٢٠٠٠) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به—.

الخبر الرابع والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الْحَارِثِ قَالَ: «كَانَ شُرَيْحٌ لَا يَدَعُ ظُلَّةً يَمُرُّ فِيهَا الفَارِسُ بِرُمْحِهِ وَيَقُولُ: بَنَيْتُمْ عَلَى رُمْحِ الفَارِسِ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/٦١٣٧/٢٢٧٨٥) من طريق أبي أسامة عن إسماعيل بن مسلم عن الحارث —به—.

الخبر الخامس والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ سِيرِين: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْساً، بِالشَّيْءِ مِنَ القُرْآنِ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/٦١٨٤/٢٢٩٤) من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن ابن سيرين —به—.

الخبر السادس والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيم النَّخَعِيِّ «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْساً[1]».

أخرجه الخلال في الجامع كما في «أهل الملل والردة» ص(٤٩٢) من طريق عبد الوهاب عن إسماعيل بن مسلم عن حماد — به - .

الخبر السابع والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الزُّهْرِيِّ « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْفَظَ الْحَدِيثَ فَلْيَأْكُلِ الزَّبِيبَ » .

أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي و أدآب السامع» (٢/٩٦٣/١٨٢٠) ومن طريقه ابن بشكوال في الآثار المروية في الأطعمة العطرية ص(٤٣- ٤٤) من طريق عبيد الله بن تمام السلمي عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الزهري -به-.

الخبر الثامن والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ هَرِمِ بن حَيَّانٍ ﷺ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِثلَ النَّارِ، نَامَ هَارِبُهَا، وَلَا مِثْلَ الجَنَّةِ، نَامَ طَالِبُهَا».

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» ص(٨/ح٢٩) قال حدثنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن قال قال هرم بن حيان —به-.

الخبر التاسع والخمسون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ: قَالَ: «مَنْ تَبِعَ نَفسَهُ كُلَّ مَا يَرَى فِي النَّاسِ يَطُلْ

(١) بالاستعارة من اليهودي والنصراني .

حُزْنُهُ وَلَا يَشفِ غَيْظُهُ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِلَّا فِي مَطْعَمٍ أَوْ مَشْرَبٍ قَلَّ عَمَلُهُ وَحَضَرَ عَذَابُهُ » .

أخرجه هناد بن السري في «الزهد» (١/٢٠٦/٥٩٧) من طريق أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي الدرداء — به - .

الخبر الستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: «قِيْلَ لِلْحَسَنِ: مَا بَالُ المتَهَجِّدِيْنَ مِنْ أَحْسَنِ النّاسِ وُجُوهاً؟ قَالَ: لِأَنَّهُمْ خَلَوا بِالرّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَلْبَسَهُمْ نُوراً مِنْ نُوْرِهِ».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» ص(١٩٠/ح٣٢٢) من طريق رجل عن إسماعيل بن مسلم وأبو الحسن بن غنائم في «فوائده» ص(٢٥/ ح٢٨) من طريق عبد الله بن محمد عن إسماعيل المكي عن الحسن —به-.

الخبر الواحد والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: «سُئِلَ الحَسَنُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْدُمُ مِنْ الْغِيبَةِ أَوْ يَمْرَضُ بَعضُ قَرَابَتِهِ فَيَخْشَى أَنْ يَمُوتَ فَيَقبلُهُ؟ قَالَ: مَا أَرَى بِهِ بَأساً».

أخرجه ابن الأعرابي في «القبل والمعانقة» ص(١٤/ح٣٣) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به-.

الخبر الثاني والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «قَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عُشْراً لَا يَلْقَى أَحَدُهُمْ أَخَاهُ لَيْلَةً فَإِذَا لَقِيَهُ بَشَّ بِهِ وَأَخَذَ بِيَدِهِ فَلَوْلَا الحَيَاءُ لَقَبَّلَهُ».

أخرجه ابن الأعرابي في «القبل والمعانقة» ص(١٤/ح٣٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء أيضاً عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن —به-.

الخبر الثالث والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: «قَامَ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى الصَّفَا، عِنْدَ صَدْعٍ فِيهِ، فَقَالَ: هَا هُنَا وَالَّذِي لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

أخرجه البدر بن الهيثم في «حديثه» ص(٦/ح١٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦١٤٣/١٣/ ٨٦٥٢) من طريق المحاربي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٨٩٩/٥٢٥٤/١١) من طريق علي بن هاشم، ثم كلاهما عن إسماعيل بن مسلم —به- .

الخبر الرابع والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ النُّفَسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْماً» .

أخرجه الدارمي في «السنن» (٩٣٧/٣٩٧/١) من طريق جعفر بن عون، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٠٠/٤٦٣٢/١٠) من طريق عنبسة، ثم كلاهما عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص —به-.

الخبر الخامس والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «لَا تُوَضّأ بِلَبَنٍ وَلَا نَبِيْذٍ».

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١/١٨٦/٦٦٨) من طريق الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن — به — .

الخبر السادس والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قَالَ: « لَيْسَ كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَمِعنَاهُ مِنهُ وَلَكِنْ حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا وَنَحْنُ قَوْمٌ لَا يُكَذِّبُ بَعضُنَا بَعْضاً».

أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢/٧٢٢/٢٦٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس بن مالك —به—.

الخبر السابع والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ لَهُمَا مِنَ المَغنَمِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ يُحْذِيَانِ —يَعنِي المَرْأَةُ وَالْعَبْدُ—».

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السير» ص(٤٥/ح١٠٣) عن إسماعيل بن مسلم عن بعض أهل مكة عن عمر — به — .

الخبر الثامن والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تُفَرِّقَ قَضَاءَ رَمَضَانَ».

إسماعيل المكي عن ربيعة عن عطاء بن يسار – به – .

الخبر التاسع والستون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ قَالَ لُقمَانُ لابْنِه: «يَا بُنَيَّ حَمَلْتُ الجَنْدَلَ وَالحَدِيْدَ، فَلَمْ أَرَ شَيْئاً أَثقَلَ مِنْ جَارِ سُوْءٍ، وَذُقْتُ المَرَارَ كُلَّهُ، فَلَمْ أَرَ شَيْئاً أَمَرَّ مِنَ التَّجَبّرِ».

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/٧٤/٣٤٢٩٦) من طريق يزيد بن هارون عن إسماعيل المكي ومبارك عن الحسن – به – .

الخبر السبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُمِّ خَدَّاشٍ قَالَتْ: « رَأَيْتُ ابْنَ عَبَاسٍ وَأَبَا سَعِيْد الخُدْرِيِّ وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قَالَ : –عُمَرُ بنُ حَبِيْبٍ– وَأَنَا أَشُكُّ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ، ابنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، يَتَحَدَّثُوْنَ فِي الطَّوَافِ، وَيَتَنَاشَدُونَ الْأَشْعَارَ»

أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (١/٢٢٦/٦٠٣) من طريق عمر بن حبيب البصري عن إسماعيل المكي عن أمّ خدَّاش –به–.

الخبر الواحد والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: «كَانَتْ عَلَى طَرِيْقِي امْرَأَةٌ، فَقُلتُ لِلْحَسَنِ، يَا أَبَا سَعِيْدٍ أُسَلِّمُ عَلَيْهَا، إِذَا اجتَزْتُ؟ فَقَالَ الحَسَنُ: لَا أَبَا لَكَ لَا تَفتَحْ فَاهَا عَلَيْكَ».

أخرجه الدولابي في «الأسماء والكنى» (٣/١١٨٦/٢٦٣٤) من طريق صفوان

بن عيسى عن إسماعيل المكي – به – .

الخبر الثاني والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «يُؤخَذُ مِنْ تُجَّارِ الْمُشْرِكِيْنَ مِنْ كُلِّ عِشْرِيْنَ وَاحِداً، إِلّا الخَمْرَ، فَخُذُوا مِنْهُمْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ دِرْهَماً».

أخرجه يحيى بن آدم في «كتاب الخراج» له ص(٦٨/ح١٨٧) قال حدثنا محمد بن فضيل عن إسماعيل بن مسلم عن حماد عن إبراهيم –به–.

الخبر الثالث والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ: «أَنَّهَا عِنْدَهُ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ».

أخرجه ابن زياد النيسابوري في «كتابه الزيادات» ص(٢٥٦/ح٤٨١) من طريق سفيان، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحكم بن عتيبة، عن ابن أبي ليلى، عن أُبي بن كعب –به–.

الخبر الرابع والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ الحَسَنِ قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْمُصْحَفِ وَيَؤُمَّ بِهِ».

أخرجه ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» ص(٢٧٤/ح٧٠٦) من طريق ابن فضيل عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن –به–.

الخبر الخامس والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ حَدِيْثاً حَسَناً

فَأَعْجَبَنِي، وسَرَّنِي، قَالَ:فَأَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي، قَالَ: فَلَعَلَّهُ حَدِيثُ كَذَا وَكَذَا ؟! قُلْتُ: لَا، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ قَالَ: «هَنِيْئاً لَكَ مَرِيْئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخامِرٍ».

أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تأريخه» ص(٤٤٥/ح١٨١٦) من طريق سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم – به – .

الخبر السادس والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما قَالَ: «يَا لِسَانُ قُلْ خَيْراً تَغنَمْ، أَو اسْكُتْ عَنْ شَرٍ تَسْلَمْ » .

أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت وآداب اللسان» ص(١٥/ ح٤٥) من طريق سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن ابن عباس –به–.

الخبر السابع والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عُمَيْرٍ بنِ فُلَانٍ الْعَبْدِيِّ قَالَ: «لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ خَرَجَ الحَطْمُ بنُ ضَبِيْعَةَ أَخُو بَنِي قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ فِيْمَنِ اتَّبَعَهُ مِنْ بَكْرِ بنِ وَائِلٍ عَلَى الرِّدَةِ...». الخبر.

أخرجه الطبري في «تأريخه» (٤/١٩٥٠/) وأبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» (١٢/٥٥٥٧/٢٩٣) كلاهما من طريق سيف عن إسماعيل بن مسلم عن عمير بن فلان العبدي –به–.

الخبر الثامن والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو

الْقُرْبَى﴾[١] نَسَخَتْهَا الآيَةُ الَّتِيْ بَعْدَهَا ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ﴾[٢].

أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» كما عند ابن كثير في «التفسير» (١/ ٤٥٦) قال سفيان — قال إسماعيل بن مسلم عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس —به—.

الخبر التاسع والسبعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابنِ كَثِيْرٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿وَلَمُلِئْتَ﴾[٣] خَفِيْفَةَ[٤]».

ذكره عن إسماعيل بن مسلم أبو بكر البغدادي في «كتاب السبعة في القراءات» ص(٣٨٩) «...قال : وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير ﴿ولملئت﴾ خفيفة.

الخبر الثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ أَهْلِ المَدِيْنَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿أَكْرَمَنِ﴾[٥] ﴿وَ أَهَانَنِ﴾[٦] بِاليَاءِ فِي الْوَصْلِ[٧]».

(١) سورة النساء آية (٨).

(٢) سورة النساء آية (١١).

(٣) سورة الكهف آية (١٨).

(٤) المشهور عن ابن كثير مشددة ﴿ ولُلِّئت﴾. انظر كتاب القراءات العشر المتواترة عنده هذه الآية.

(٥) سورة الفجر آية (١٥).

(٦) سورة الفجر آية (١٦).

(٧) أي تقرأ أكرمني وأهانني .

أخرج الخبر أبو بكر البغدادي في «كتاب السبعة في القراءات» ص (٦٨٤) قال وحدثني الخزاز قال حدثنا محمد بن يحيى القطعي قال حدثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم عن أهل المدينة — به — .

الخبر الواحد والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: «رَأَيْتُ عَطَاءً، وَطَاوُوْساً، يَعْقِدَانِ الآي في الصَّلَاةِ».

أخرجه أبو عمرو الداني في «البيان في عدِّ آي القرآن» ص(٤٤) قال فحدثنا أبو الفتح قال أنا أحمد الرازي قال أنا ابن شاذان قال أنا إبراهيم بن موسى قال أنا أبو معاوية قال أنا إسماعيل بن مسلم — به — .

الخبر الثاني والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ عُمْرَةٌ، وَإِنَّمَا عُمْرَتُكُم الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ».

ذكره ابن مفلح في «المبدع» (٨٤/٣) وقال «...هو من رواية إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ».

قلت: ولو كان من رواية الوليد عن الأوزاعي عن إسماعيل لما دلَّسه كما يقولون، ولو دلَّسه لما وجدت له ذكراً في إسناد هذا الخبر .

الخبر الثالث والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوْءٍ فَتَيَمَّمَ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا».

ذكره البيهقي في «الخلافيات» كما في «المختصر» عنه (٣٦٨/١) قال «... وروى محمد بن عمرو بن أبي مذعور عن عبد الله بن نمير حدثنا إسماعيل بن مسلم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر —به—».

الخبر الرابع والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَن عُثمَانَ ﷺ قَالَ «وَدَدْتُ أَنَّ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْعَدُوِّ هُوْتَة لَا يُدْرَكُ قَعْرُهَا إِلى يَوْمِ القِيْامَةِ».

أخرجه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٦٣/٢) قال حدثنيه أبي حدثنيه محمد بن عبيد عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عثمان —به—.

الخبر الخامس والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ويُصلَّى سعيراً﴾[1].

رواه إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير فيما ذكره عنه الشوكاني في «فتح القدير» (٢٤٩/٣) قال: «...وروى إسماعيل المكي عن ابن كثير وكذلك خارجة عن نافع .

(١) سورة الإنشقاق آية (١٢) وانظر كتاب القراءات العشر ص (٥٩٠).

وكذلك روى إسماعيل المكي عن ابن كثير أنهم قرؤوا بضمّ الياء وإسكان الصاد من أُصلي يُصلي» .

الخبر السادس والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنِ ابنِ كَثِيْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ قَوْلَهَ تَعَالَى: ﴿ قُلِ العَفْوُ ﴾[1] رَفْعَاً.

أخرجه أبو بكر البغدادي في «كتاب السبعة في القراءات» ص(١٨٢) قال وحدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق قال حدثنا أبو زيد عمر بن شبة قال حدثنا محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير –به–.

الخبر السابع والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمٍ قَالَ: «رَكِبَنِيْ دَيْنٌ أَلْفُ درْهَمٍ فَضِقْتُ بِهَا فَكَلَّمْتُ ابْنَ شُبْرُمَةَ وَكَانَ عَلَى أَمْرِ عِيْسَى بنِ مُوسَى فَقُلْتُ: إِنْ وَجَدْت لِيْ مَدْخَلاً فَلَعَلِّيْ أَقْضِيْ دَيْنِي هَذَا».

أخرجه ابن خلف في «أخبار القضاة» (١١٧/٣) قال حدثني سلمان بن أيوب المدائني أبو أيوب قال حدثني محمد بن سلام قال حدثني خلاد بن يزيد عن إسماعيل المكي – به – .

الخبر الثامن والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ حَيَّةً فقَتَلَ كَافِراً».

(٢) سورة البقرة آية (٢١٩).

أخرجه الجاحظ في «الحيوان» (٢٩٣/٤) قال: إسماعيل المكي، عن أبي إسحاق، عن علقمة، قال: قال عبد الله بن مسعود -به-.

الخبر التاسع والثمانون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الكَمَالَ ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ » .

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٤٧/٤٨/١) قال حدثنا أبو كريب قال حدثنا المحاربي عن إسماعيل بن مسلم عن الحكم بن عتيبة عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود - به - .

الخبر التسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ قَالَ: « سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ الرَّجُلِ يَخْلُطُ الشَّعِيرَ بِالْبُرِّ».

ذكره الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٨٧٠/٣٥٠/٣) وقال عَقِبَه: «...غريب من حديث عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن جابر، عنه، تفرد به إسماعيل بن مسلم المكي عنه، ولم يُرو بهذا الإسناد، عن خالد بن سليمان».

كذا جاء في الأطراف، وسياق الكلام غير متسق، وأظنّ الصواب، لم يروه بهذا الإسناد عن إسماعيل إلَّا خالد بن سليمان والله أعلم.

الخبر الواحد والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ عَمْرو بن دِينَارٍ قَالَ: «سَأَلتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ أَسْفَلَ طَعَامِهِ رَدِيْئاً وَأَعْلَاهُ جَيِّداً». الحديث

ذكره الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/٤٠٦/٣٠٧٤) وقال عَقِبَه: «...غريب من حديث عمرو بن دينار، عن ابن عمر، تفرَّد به سلمان بن حبان، عن إسماعيل بن مسلم.

ورواه صلة بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، فزاد في إسناده جابر بن زيد، وتفرَّد به صلة عن إسماعيل» أهـ .

الخبر الثاني والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

عَنْ هِشَامِ بن عُرْوَةَ قَالَ: «كُنْتُ إِذَا وَجَدْتُ وَعَكاً مِنَ الْحُمَّى». الحديث

ذكره الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٥٠٣-٥٠٤/٦٢٠٧) وقال عَقِبَه: «...تفرد به يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عنه».

الخبر الثالث والتسعون مما رواه إسماعيل بن مسلم

قال الكتاني في «فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمتسلسلات» (١/٤٦١) «...وقد أخذت الفاتحة عن شيخنا أبي زيد عبد الرحمن المنجرة

عن أبيه عن شيخه إسماعيل المكي عن الشبراملسي عن الحلبي صاحب السيرة عن شمهروش الجني الصحابي عن النبي ﷺ ...».

تَعْقِيبٌ
عَلَىٰ كَلَامِ
الإِمَامِ الدَّارَقُطْنِيِّ
فِيْ
اتِّهَامِه
لِلْوَلِيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ
بِتَدْلِيْسِ
إِسْمَاعِيْلِ بْنِ مُسْلِمٍ

تعقيب على كلام الإمام الدارقطني
في اتهامه للوليد بن مسلم بتدليس إسماعيل بن مسلم

لقد كلَّ متني، بما كلّفتني، كلمة الإمام الدارقطني، في الاستبيان من حقيقتها، والاستكشاف عن سريرتها، البحث في أكثر من ثلاثمائة حديث، وخبر، تروى عن إسماعيل بن مسلم المكي، وهي غايةُ ما وجدتُه يُروى عنه!

ولقد كنتُ في غنىً عن البحث فيها، عن تدليس الوليد، والاكتفاء بالبحث في أحاديث الوليد عن الأوزاعي عن نافع والزهري وعطاء، تلك الأحاديث التي نُصَّ في كلام الدارقطني، على وجود تدليس الوليد فيها، لإسماعيل بن مسلم.

ولعمري لم أجد ما قال، وخفت بأنْ يقال، قصورك في البحث هو الذي جعلك لم ترد، على حياض تدليس الوليد ولبنيانها أثراً لم تجد، فأرسلت واردي فأدلى دلوه، في غور أحاديث إسماعيل بن مسلم كُلِّها في ألفي مصدر أو يزيدون، وقلت هذا حسن، ليرجع لي منها بما يؤسف، أو بيوسف!

وبعد زمن عاد لي منها بقبس، وما يُزالُ به عن الوليد غبش، وقال يا بشرى الأوزاعي لم يرو عن إسماعيل بن مسلم أصلاً، فكيف يكون الوليد بعد للتدليس أهلاً؟!

وقال لي واردي لو كان للأوزاعي، أحاديث عن إسماعيل بن مسلم، ونحن لم نقف على تدليس الوليد فيها، لاعتذرنا للإمام الدارقطني، في مقالته، بأنه اطّلع على ما لم نسطع عليه بحثاً.

ولكن لن نُسلِّم له، لكوننا لم نجد، رواية تصحُّ للأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، في ثلاثمائة حديث وخبر، من حديث إسماعيل.

ولا فيما ناف عن ثمانين حديث، وأثر، يرويها الأوزاعي، عن الزهري، ونافع، وعطاء، بواسطة، وسطاء، ثقات، وضعفاء.

ولا فيما ناف على مائة وعشرين حديث، وأثر، يرويها الوليد، عن الأوزاعي، عن نافع، والزهري، وعطاء.

وكُلُّ هذه الروايات تعنيها كلمةُ الإمامِ الدارقطنيِّ في اتهام الوليد، بالتدليس فيها، بكل معاني الشمول.

ولقد بحثتُ عنها في آلاف الكتب، وعَبْرَ أجهزة البحث الحديثة، ليالِيَ وأياماً، ليلاً ونهاراً، ولم يزدني بحثي منها إلَّا فراراً، ولا نامت أعين الجبناء، الذين يخافون من مخالفة بعض السلف، حتى لا تُكوى جُنُوبهم باقلام الخلف!!

وآخرون يزعمون أنَّهم وقافون عند كلام السَّلف، وأين كلامُ السَّلف منهم؟! وأينهم من كلام السلف؟!

ألم يقل إمامُهم[1]، بما يخالف كلامهم، إذا رأيتم قولي، يعارض الحقَّ، فاضربوا به عرض الحائط .

بهذا كانوا يأمرون، وليت قومي بخطأ من ادَّعى تدليس الوليد يعلمون، وأنهم وإنْ كادوا يكونون عليه لِبَداً، فقلْ إنما أتبعُ الدليلَ ولا أقلدُ أحداً.

(١) الإمام الشافعي رحمه الله وكذلك غيره .